



المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم

جامعة طيبة

عمادة الدراسات العليا

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

قسم الدراسات الإسلامية

مسار الفقه

أحكام الصلاة في المسكن

(دراسة فقهية مقارنة)

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الفقه

إعداد الطالبة

أسماء بنت صالح عبد العزيز العامر

إشراف

أ. د. سلمى بنت محمد الهوساوي

أستاذ الفقه بقسم الدراسات الإسلامية

بكلية الآداب والعلوم الإنسانية- جامعة طيبة

العام الجامعي

١٤٣٨هـ - ٢٠١٧م



قرار توصية اللجنة

KINGDOM OF SAUDI ARABIA
Ministry of Higher Education
TAIBAH UNIVERSITY
Code (٠٣٦)



الجمهورية العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة تبوك

عجلة الدراسة العليا

نموذج رقم (١٥)

ثالثاً: قرار لجنة المناقشة^(١):

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على النبي الأمين... وبعد:
ففي يوم ١٨/١٢/١٤٣٧هـ اجتمعت اللجنة المشكلة لمناقشة الطالبية: أسماء بنت صالح بن عبدالعزيز العباسي في أطروحة/ ما
لرسالة المعنونة: أحوال الصلاة في المسكن، راسلاً خضيرة مؤيداً مناقشة علنية للطالبية من الساعة التاسعة إلى الساعة الثانية عشرة
وبعد المداولة والمناقشة، اتخذت اللجنة القرار التالي:
 قبول الرسالة والتوصية بمنح الدرجة.
 قبول الرسالة مع إجراء بعض التعديلات، دون مناقشتها مرة أخرى^(٢).
 استكمال أوجه النقص في الرسالة، وإعادة مناقشتها^(٣).
 عدم قبول الرسالة^(٣).
وابتداءً: تعليقات أخرى:

واللجنة إذ تقرر ذلك، توصي الطالبية بتقوى الله في السر والعلن، والحمد لله رب العالمين.

المناقش الداخلي	المناقش الداخلي	المشرف والمقرر
د. أحمد خليفه الشرفاوي	د. محمد أحمد عطية محمارة	أ. د. سامي بن محمد لهوساوي
التوقيع:	التوقيع:	التوقيع:

^(٢) يعا من قبل مقرر اللجنة ويوقع من بقية الأعضاء.

^(١) في حالة الأخذ بهذه التوصية بغرض أحد أعضاء لجنة المناقشة بالتوصية بمنح الدرجة بعد التأكد من الأخذ بهذه التعديلات في مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ المناقشة، ولمجلس الجامعة الاستثناء من ذلك بناء على توصية لجنة الحكم ومجلس عمادة الدراسات العليا.

^(٢) في حالة الأخذ بهذه التوصية بحد مجلس عمادة الدراسات العليا بناءً على توصية مجلس القسم المختص موعد إعادة المناقشة، على ألا يزيد ذلك على سنة واحدة من تاريخ المناقشة الأولى.

^(٣) في حالة الاختلاف في الرأي لكل عضو من أعضاء لجنة الحكم على الرسالة حتى تقديم ما له من مبررات مغايرة أو تحفظات في تقرير مفصل إلى كل من رئيس القسم وعميد الدراسات العليا، في مدة لا تتجاوز أسبوعين من تاريخ المناقشة.

الرقم : التاريخ : المشروعات :
هاتف : ٨١٦٠٠٠٨ المدينة المنورة تمويه : ٦٢٠٤
ص.ب : ٣٠٠٣٨ P.O.Box : ٣٠٠٣٨ Al Madinah Al Munawar
Tel : ٨١٦٠٠٠٨ ExL : ٦٢٠٢

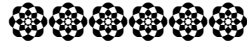
فهرس المحتويات

رقم الصفحة	المحتوى	م
ب	قرار توصية لجنة المناقشة.....	١
ج	فهرس المحتويات.....	٢
ز	شكر وتقدير.....	٣
ح	المستخلص.....	٤
ط	المقدمة.....	٥
١	التمهيد: تعريف لمفردات البحث:.....	٦
٢	المبحث الأول: تعريف الصلاة والأصل في مشروعيتها وخصائصها.....	٧
٢	أولاً: تعريف الصلاة لغة واصطلاحاً.....	٨
٤	ثانياً: الأصل في مشروعية الصلاة.....	٩
٦	ثالثاً: خصائص الصلاة في الإسلام.....	١٠
٨	المبحث الثاني: تعريف المسكن والألفاظ ذات الصلة.....	١١
٨	أولاً: تعريف المسكن لغة واصطلاحاً.....	١٢
٩	ثانياً: الألفاظ ذات الصلة بالمسكن.....	١٣
١٠	ثالثاً: ذكر المسكن في القرآن الكريم، والسنة النبوية.....	١٤
١٢	الفصل الأول: المسائل المتعلقة بصلاة الفريضة في المسكن.....	١٥
١٣	المبحث الأول: صلاة الرجل في المسكن.....	١٦
١٤	المطلب الأول: صلاة الرجل المنفرد في المسكن.....	١٧
٣١	المطلب الثاني: صلاة الرجل جماعة في المسكن بأهله، وأضيوفه.....	١٨
٣٧	المطلب الثالث: مضاعفة الأجر في صلاة الجماعة للرجال في المسكن.....	١٩
٤٣	المبحث الثاني: صلاة المرأة في المسكن.....	٢٠
٤٤	المطلب الأول: صلاة المرأة في المسكن.....	٢١
٥٢	المطلب الثاني: المفاضلة بين صلاة المرأة في المسكن، والمساجد الثلاثة.....	٢٢
٥٤	المطلب الثالث: صلاة المرأة جماعة بأهل مسكنها (رجالاً، وصبياناً).....	٢٣

٢٤	المطلب الرابع: صلاة النساء جماعة في المسكن.....	٦١
٢٥	المطلب الخامس: مضاعفة الأجر في صلاة الجماعة للنساء في المسكن.....	٧١
٢٦	المبحث الثالث: صلاة أهل الأعدار في المسكن.....	٧٦
٢٧	المبحث الرابع: القصر والجمع في المسكن.....	٩٠
٢٨	المطلب الأول: قصر الصلاة للمسافر قبل خروجه من المساكن.....	٩١
٢٩	المطلب الثاني: الجمع لعذر المطر لمن دأبه التخلف عن الجماعة.....	٩٨
٣٠	المطلب الثالث: الجمع بين الصلاتين في المسكن للمنفرد، والمرأة لعذر المطر.....	١٠١
٣١	المطلب الرابع: الجمع بين الصلاتين في المسكن لعذر المرض.....	١٠٤
٣٢	المطلب الخامس: جمع المرضع، والمستحاضة بين الصلاتين في المسكن.....	١١٢
٣٣	المبحث الخامس: صلاة الجمعة في المسكن.....	١١٧
٣٤	المطلب الأول: صلاة الرجل الجمعة في المسكن.....	١١٨
٣٥	المطلب الثاني: صلاة المرأة الجمعة في المسكن.....	١٢٢
٣٦	الفصل الثاني: المسائل المتعلقة بصلاة النافلة في المسكن.....	١٢٥
٣٧	المبحث الأول: صلاة النوافل في المسكن.....	١٢٦
٣٨	المطلب الأول: صلاة النافلة في المسكن.....	١٢٧
٣٩	المطلب الثاني: المفاضلة في النافلة بين المساجد الثلاثة، والمسكن.....	١٣١
٤٠	المطلب الثالث: صلاة النافلة قبل صلاة الجمعة، وبعدها في المسكن.....	١٣٥
٤١	المطلب الرابع: صلاة النافلة قبل صلاة العيد، وبعدها في المسكن.....	١٤٠
٤٢	المبحث الثاني: صلاة التراويح في المسكن.....	١٤٥
٤٣	المبحث الثالث: صلاة المنفرد العيدين في المسكن.....	١٤٩
٤٤	المبحث الرابع: صلاتا الكسوف، والخسوف في المسكن.....	١٥٣
٤٥	المبحث الخامس: صلاة الاستسقاء في المسكن.....	١٥٩
٤٦	المبحث السادس: صلاة النساء على الجنائز في المسكن.....	١٦٢
٤٧	المبحث السابع: الاقتداء بإمام المسجد لمن في المسكن.....	١٦٤
٤٨	المطلب الأول: الصلاة في المسكن إذا اتصلت إليه الصفوف من المسجد.....	١٦٥
٤٩	المطلب الثاني: الاقتداء بالإمام في المسكن القريب من المسجد عبر مكبرات الصوت.	١٦٨

١٧٤	المطلب الثالث: الاقتداء بالإمام في الفنادق، والأبراج المطلة على الحرمين.....	٥٠
١٧٧	المطلب الرابع: الاقتداء بالإمام في المسكن خلف المذيع، أو التلفاز.....	٥١
١٨٤	الفصل الثالث: مسائل متفرقة لأحكام الصلاة في المسكن.....	٥٢
١٨٥	المبحث الأول: الصلاة في المسكن المغصوب، وفي مساكن غير المسلمين..	٥٣
١٨٦	المطلب الأول: الصلاة في المسكن المغصوب.....	٥٤
١٨٩	المطلب الثاني: الصلاة في مساكن غير المسلمين.....	٥٥
١٩٤	المبحث الثاني: طاعة الوالدين في ترك جماعة المسجد والصلاة، في المسكن..	٥٦
١٩٩	المبحث الثالث: الصلاة عند دخول المسكن، والخروج منه، وقبل السفر، واتخاذ مواضع للصلاة في المسكن.....	٥٧
٢٠٠	المطلب الأول: الصلاة عند دخول المسكن، والخروج منه، وقبل السفر.....	٥٨
٢٠٣	المطلب الثاني: مساجد المساكن.....	٥٩
٢٠٨	المطلب الثالث: صلاة المرأة في أقصى مسكنها.....	٦٠
٢١٠	المبحث الرابع: الإمامة في المسكن.....	٦١
٢١١	المطلب الأول: أحقية صاحب المسكن في الإمامة.....	٦٢
٢١٤	المطلب الثاني: أحقية السلطان بالإمامة في المساكن.....	٦٣
٢١٨	المطلب الثالث: المكان الذي يُصلى فيه عند الصلاة في مسكن الغير.....	٦٤
٢٢٣	المبحث الخامس: بعد المسكن وقربه من المسجد، وبناء مسكن فوق المسجد أو تحته.....	٦٥
٢٢٤	المطلب الأول: بعد المسكن وقربه من المسجد.....	٦٦
٢٢٧	المطلب الثاني: بناء مسكن فوق المسجد أو تحته.....	٦٧
٢٣١	الخاتمة: وتشتمل على أهم النتائج، والتوصيات.....	٦٨
٢٣٣	الفهارس.....	٦٩
٢٣٤	فهرس الآيات.....	٧٠
٢٣٦	فهرس الأحاديث.....	٧١
٢٤٢	فهرس الآثار.....	٧٢
٢٤٥	فهرس المفردات.....	٧٣

٢٤٩ فهرس الأماكن	٧٤
٢٤٩ فهرس الأعلام	٧٥
٢٥٧ المراجع	٧٦
٢٧٥ المستخلص باللغة الإنجليزية	٧٧



شكر وتقدير

﴿سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾^(١)

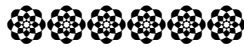
﴿رَبِّ أَوْزَعِيْ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ﴾^(٢)

كل عمل حتى يظهر لا بد له من معين، ومعين، فأما المعين بالنسبة لبحثي، فهو بلا شك كتاب، وسنة، وجهود علماء، فقهاء، على مر القرون، وأما المعين فهو فضل من الله تعالى ثم من البشر، فما كان من الله فأحمده، وأشكره، وأثني عليه الخير كله، فهو أهل الثناء والحمد، على ما أولاني من نعمه، وآلائه المتجددة، التي لا تعدُّ، ولا تحصى، وألهمني لإكمال مسيرتي التعليمية، ووفقي لإنجاز هذا البحث، وأما ما كان من البشر: فشكري موصولاً لمن انخفض لهما جناح الذل من الرحمة، والديّ الكريمين، ركائز هذا الإنجاز، ودعائمه، شكراً تطيب به النفوس، وتزدان به الرسالة، ويسعد به القلب، أطال الله في عمريهما على طاعته، ومتعّهما بالصحة، والعافية. ثم أتوجه بالشكر إلى من حظيت بإشرافها على رسالتي، أستاذتي الفاضلة سعادة أ.د. سلمى محمد الهوساوي، التي أكرمتني بنصحها، وإرشادها، وآرائها السديدة، حتى خرج هذا العمل إلى النور، فجزاها الله خير الجزاء، ثم أخص بالشكر عضوي لجنة المناقشة وهما: سعادة الدكتور: محمد أحمد عطا عمارة، وسعادة الدكتور أحمد خليفة الشرقاوي، جزاهما الله خير الجزاء، وبارك في علمهما. كما لا يفوتني أن أقدم شكري وتقديري، إلى جامعة طيبة عامة، وعمادة الدراسات العليا خاصة، على ما يبذلونه من الجهود لخدمة العلم، وطلابه.

ثم أشكر كل من أفادني علماً، أو بذل لي نصحاً، أو ذكرني بظهر الغيب بدعوة، فلجميع مني أطيب الدعاء، وحزيل الشاء، ووافر الامتنان، وما كان في هذا العمل من خير، وصواب، فمن الله وحده، وبتوقيقه، وفضله، وما كان من خطأ فمن نفسي، والشيطان، واستغفر الله من ذنبي كله، وخطئي، وعمدي، وجددي، وهزلي، إنه تعالى سميع، مجيب. أسأل الله تعالى أن يوفق الجميع لما يحبه، ويرضاه، وأسأله أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم



(١) - سورة البقرة، الآية: ٣٢.

(٢) - سورة الأحقاف، الآية: ١٥.

المستخلص

عنوان البحث: أحكام الصلاة في المسكن - دراسة فقهية مقارنة - .

إعداد الطالبة: أسماء بنت صالح بن عبد العزيز العامر

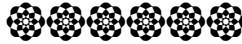
الدرجة العلمية: الماجستير

يهدف البحث إلى بيان الأحكام الفقهية المتعلقة بمسائل الصلاة في المسكن، ودراستها دراسة فقهية مقارنة. وقد انتظم البحث: مقدمة، وتمهيداً، وثلاثة فصول، المقدمة تضمنت: أهمية البحث، وأسباب اختياره، وأهدافه، وحدوده، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وتقسيماته، والتمهيد تناولت فيه تعريف الصلاة، والأصل في مشروعيتها، وخصائص الصلاة في الإسلام، وتعريف المسكن، والألفاظ ذات الصلة، وذكر المسكن في القرآن الكريم، والسنة النبوية.

الفصل الأول: في المسائل المتعلقة بصلاة الفريضة في المسكن، ويشمل صلاة المنفرد، وصلاة الجماعة، وصلاة أهل الأعدار، والقصر والجمع، وصلاة الجمعة في المسكن. **الفصل الثاني:** في المسائل المتعلقة بصلاة النافلة في المسكن، ويشمل صلاة التراويح، والعيدين، والكسوف، والخسوف، والاستسقاء، والجنائز، والافتداء بإمام المسجد لمن في المسكن. **الفصل الثالث:** درست في الصلاة في المسكن المغصوب، و الصلاة في مساكن غير المسلمين، وطاعة الوالدين في ترك جماعة المسجد والصلاة في المسكن، الصلاة عند دخول المسكن، والخروج منه، وقبل السفر، واتخاذ مواضع للصلاة في المسكن، والإمامة في المسكن، وبعد المسكن، وقربه من المسجد، وبناء مسكن فوق المسجد، أو تحته.

الخاتمة: وذكر في أهم النتائج، والتوصيات التي توصلت إليها. وأخيراً ذيلت البحث بفهارس علمية؛ ليسهل الوصول للمراد.

وصلَّى الله وبارك على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم



المقدمة

الحمد لله الذي جعل الصلاة عماد الدين، وصلة قوية بين الله وعباده المؤمنين، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له إله الأولين، والآخريين وقيوم السموات، والأرضين. وأشهد أن محمداً عبده ورسوله الذي أمرنا بالصلاة، وبيّن لنا أحكامها، وفضائلها، وحذرنا من تركها، والتهاون بها، وتأخيرها عن وقتها، والتخلف عن جماعتها، وتوعد على ذلك بالوعيد الشديد، كما رتب على المحافظة عليها سعادة الدنيا، والآخرة.

وبعد:

فإن الصلاة عماد الدين، من أقامها فقد أقام الدين، ومن هدمها فقد هدم الدين، وتبين أهميتها حين ندرك أن المسلمين يترددون على المساجد خمس مرات في اليوم، والليلة لأداء الصلاة المفروضة، وهناك مسائل فقهية كثيرة متعلقة بأحكام الصلاة، وأدائها في المساكن، والدور، منها ما هو متفق عليه بين الفقهاء، ومنها ما هو مختلف فيه، وهذه المسائل مما يتكرر السؤال عنها كثيراً من الرجال، والنساء، وفي كل زمان، ومكان، وتأتي أهميتها، وكبير شأنها؛ لتعلقها بأهم ركن من أركان الإسلام وهو الصلاة.

ومما لا شك فيه أن في خدمة هذه المسائل، والكتابة فيها، وجمعها ومُ شملها، ودراستها دراسة مقارنة بين المذاهب الأربعة، وتقديمها للقراء في سفر واحد، تسهياً للرجوع إليها، وتيسيراً للاستفادة منها، والوقوف عليها، ومعرفة فروعها وأحكامها، وبيان تطبيقها، هذا مع ذكر أدلتها، وبيان آراء الفقهاء فيها، وبيان سعة رحمة الله تعالى في الخلاف الواقع؛ لذا فإن هذه الرسالة ستكون لجمع ما تفرق من هذه المسائل، وعنوانها: **أحكام الصلاة**

في المسكن - دراسة فقهية مقارنة.

أهمية البحث وأسباب اختياره:

- ١- ما للصلاة من أهمية كبرى في نفوس المسلمين مما يدعو إلى معرفة أحكامها.
- ٢- إظهار شمول الدين الإسلامي وبيانه لجميع الأحكام التي يحتاجها المسلم؛ ليعبد الله على بصيرة.
- ٣- الحاجة الماسة لمعرفة مسائل الصلاة الفقهية المتعلقة بالمسكن.
- ٤- إن هذا الموضوع لم يبحث - فيما أعلم - من قبل بحثاً فقهياً مقارنة بصورة منفردة ومتكاملة، بحيث تجمع جزئياته في موضع واحد.

مشكلة البحث:

- ١- عدم توفر أقوال جميع المذاهب الأربعة في بعض المسائل الفقهية، إذ كانت هناك مسائل قالت فيها بعض المذاهب دون بعض.
- ٢- وجود مسائل لم تتعرض لها المذاهب الفقهية بالحديث إطلاقاً.

أهداف البحث:

- ١- بيان الأحكام الفقهية المتعلقة بمسائل صلاة الفريضة في المسكن.
- ٢- بيان الأحكام الفقهية المتعلقة بمسائل صلاة النافلة في المسكن.
- ٣- بيان الأحكام الفقهية المتعلقة بمسائل متفرقة لأحكام الصلاة في المسكن.

حدود البحث:

يقتصر البحث على دراسة المسائل الفقهية المتعلقة بمسائل الصلاة في المسكن، ودراستها دراسة فقهية مقارنة.

الدراسات السابقة:

لم أقف - في حدود علمي، واطلاعي، ومراسلة أغلب الجامعات السعودية - على رسالة مستقلة لأحكام الصلاة في المسكن، غير أنني وجدت بعض الدراسات التي تناولت جانباً معيناً من الجوانب المتعلقة به، ومن تلك الدراسات مايلي:

الدراسة الأولى: بعنوان "الأحكام الفقهية المتعلقة بالمكان في العبادات" للباحث: فؤاد بن سليمان الغنيم، رسالة دكتوراه مقدمة لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، قسم الفقه، ونوقشت بتاريخ ١٤٣٣هـ. وتشتمل على تمهيد، وسبعة أبواب، وخاتمة.

الباب الأول: الأحكام المتعلقة بالمكان في الطهارة.

الباب الثاني: الأحكام المتعلقة بالمكان في الصلاة.

الباب الثالث: الأحكام المتعلقة بالمكان بالجنازات.

الباب الرابع: الأحكام المتعلقة بالمكان في الزكاة.

الباب الخامس: الأحكام المتعلقة بالمكان في الصوم والاعتكاف.

الباب السادس: الأحكام المتعلقة بالمكان في المناسك.

الباب السابع: الأحكام المتعلقة بالمكان في الجهاد.

الفرق بين هذه الدراسة ودراستي:

- ١- الدراسة عامة لجميع الأحكام الفقهية المتعلقة بالمكان، على جميع الأبواب الفقهية، ولم يخصصها الباحث بمكان واحد، ودراستي خاصة للمسائل الفقهية المتعلقة بالصلاة في المسكن.
- ٢- الباب الثاني تناول الباحث فيه الأحكام المتعلقة بالمكان في الصلاة بشكل عام، كالصلاة في الأماكن النجسة، وفي المقبرة، وفي الكعبة، وفي المساجد الثلاثة، وفي السفينة، ووسائل النقل الحديثة، وغيرها.

٣- لم تتناول هذه الدراسة مسائل الصلاة في المسكن إلا في سبعة مسائل وهي:

أ- صلاة الفريضة في البيوت.

ب- صلاة النافلة في البيوت، ويشتمل على مسألتين فقط: المسألة الأولى الأفضل في مكان صلاة التراويح.

المسألة الثانية المفاضلة في النافلة بين المساجد الثلاثة والبيوت.

ج- صلاة المأموم خارج المسجد.

د- اقتداء المأموم بالإمام في غير المسجد.

هـ- الإمامة في البيت.

و- الصلاة في الأرض المعصوبة.

أما دراستي فقد تناولت أربعين مسألة متعلقة بالصلاة في المسكن.

الدراسة الثانية: بعنوان "الأحكام المتعلقة بالبيوت في الفقه الإسلامي" للباحث: عبد الله بن أحمد

المحمادي، رسالة ماجستير مقدمة للمعهد العالي للقضاء بجامعة الإمام محمد بن سعود، قسم الفقه، ونوقشت

بتاريخ ١٤٢٠هـ.

واشتملت على تمهيد، وستة فصول، وخاتمة.

الفصل الأول: أحكام البيوت في العبادات.

الفصل الثاني: أحكام البيوت في المعاملات.

الفصل الثالث: أحكام البيوت في فقه الأسرة.

الفصل الرابع: أحكام البيوت في الجنايات والحدود.

الفصل الخامس: أحكام البيوت في كتاب الأئمة.

الفصل السادس: الأحكام المتعلقة بزينة البيوت.

الفرق بين هذه الدراسة ودراستي:

١- هذا البحث شامل لأحكام البيوت، أما دراستي فخاصة بأحكام الصلاة في المسكن.

٢- لم تتناول هذه الدراسة مسائل الصلاة في المسكن إلا في ثلاثة مسائل وهي:

أ- صلاة الفريضة في البيت.

ب- صلاة النافلة في البيت.

ج- صلاة الجماعة في البيت.

الدراسة الثالثة: بعنوان "أحكام المنزل في الإسلام" للباحث: فهد بن حمود العصيمي، بحث منشور بمجلة

جامعة أم القرى للبحوث العلمية، عام ١٤٢٢هـ.

اشتمل البحث على تمهيد وأربعة فصول وخاتمة.

الفصل الأول: الاستئذان لدخول المنزل.

الفصل الثاني: التحسس على المنازل.

الفصل الثالث: تحصين المنزل.

الفصل الرابع: آداب شرعية مؤكدة.

الفرق بين هذه الدراسة ودراستي:

١- جاءت هذه الدراسة عامة لجميع أحكام المنزل، ودراستي خاصة لمسائل الصلاة في المسكن.

٢- لم تتناول هذه الدراسة مسائل الصلاة في المسكن إلا في ثلاثة مسائل وهي:

أ- الصلاة في الدار

ب- صلاة النافلة في المنزل.

ج- بُعد المنزل عن المسجد.

وقد تناول الباحث هذه المسائل بشكل عام، ومختصر، ولم يدرسها دراسة فقهية مقارنة، أمّا دراستي لهذه المسائل وغيرها، فقد درستهما بشكل مفصّل، ومقارن بين المذاهب الأربعة.

منهج البحث:

تطبيق المنهج الاستقرائي وكذا المنهج التحليلي الذي يقوم على التتبع وينتهي باستخلاص النتائج والأحكام.

وسلكت في إعداد هذا البحث المنهج المعتاد في الأبحاث العلمية، وهو كالتالي:

١- جمع المادة العلمية المتعلقة بالبحث من مصادرها الأصلية.

٢- إذا كانت المسألة من مواضع الاتفاق ذكرت حكمها بدليلها مع توثيق الاتفاق من مظانه المعتمدة.

٣- ذكر آراء الفقهاء في المسائل الخلافية، ووضع القول الضعيف أولاً، وذكر الأدلة، ومناقشتها قدر الإمكان، مع ذكر الرد على المناقشات إن وجد، مع بيان القول الراجح.

٤- عزو الآيات الواردة في البحث إلى موطنها، مع ذكر اسم السورة، ورقم الآية، وكتابتها بالرسم العثماني بين قوسين مزهرين.

٥- تخريج الأحاديث، والآثار الواردة في متن البحث وفق الآتي:

أ- إذا كان الحديث، أو الأثر في الصحيحين أو أحدهما فاكتفيت بعزوه إليهما معاً إذا كان بنفس اللفظ، وإلا

بينت اللفظ لمن منهما.

ب- إذا لم يكن الحديث، أو الأثر فيهما أو في أحدهما، فقمْتُ بذكر من أخرجه من أصحاب السنن، والمسانيد، والمصنفات. ثم الحكم على درجة الأحاديث، والآثار، وذلك بذكر كلام أهل العلم فيها تصحيحًا، أو تضعيفًا إن وجد، وفي حال عدم الوقوف على درجته فقد أشرتُ إلى ذلك.

ج- كتابة الأحاديث، والآثار بين قوسين عاديين، وكتابة النصوص المنقولة بين علامتي تنصيص " " .

د- إذا تكرر الحديث، أو الأثر اكتفيْتُ بقول: "سبق تخريجه".

٦- إذا كان النقل بالمعنى، فقد كتبتُ المرجع مسبقًا ب(انظر)، وإن كان بدون تصرف فذكرتُ المرجع مباشرة، وإن كان بتصرف يسير نهت على ذلك.

٧- توثيق الكتاب بذكر جميع البيانات عند أول ورود له، وبشكل مختصر فيما بعد ذلك.

٨- ترجمة جميع الأعلام الوارد ذكرهم في متن البحث، ترجمة موجزة وذلك بذكر اسم العلم، ونسبه، وكنيته، ونبذه يسيرة عن أعماله، ووفاته إن وجد.

٩- شرح الألفاظ الغريبة الواردة في الأحاديث، والآثار، من كتب غريب الحديث، والمعاجم اللغوية.

١٠- التعريف بمصطلحات البحث.

١١- التعريف بالمصطلحات الأصولية.

١٢- ترجمة المدن غير المشهورة، وذلك بالرجوع إلى المراجع الخاصة بذلك.

١٣- تذييل البحث بخاتمة فيها أهم النتائج، والتوصيات.

١٤- عمل فهرس علمية في آخر البحث، وتشمل على الآتي:

أ- فهرس للآيات مرتب وفق ورود السورة في المصحف، وذكر اسم السورة، ورقم الآية، ورقم الصفحة، أو الصفحات التي وردت بها الآية.

ب- فهرس الأحاديث، والآثار، مرتب هجائيًا، مع ذكر اسم الراوي، ورقم الصفحة.

ج- فهرس المفردات، مرتب هجائيًا، مع ذكر رقم الصفحة.

د- فهرس الأماكن، مرتب هجائيًا، مع ذكر رقم الصفحة.

هـ- فهرس الأعلام، مرتب هجائيًا، مع ذكر رقم الصفحة.

و- فهرس المراجع مرتب هجائيًا، وذلك بذكر اسم المؤلف، ومكان النشر، والناشر، والطبعة، والتاريخ، إن وجد

ذلك، وسيكون الترتيب وفق ماجاء في دليل جامعة طيبة.

ز- فهرس المحتويات، وسيكون في بداية البحث وفق ماجاء في دليل جامعة طيبة.

تقسيمات البحث:

قسمت البحث إلى مقدمة، وتمهيد، وثلاثة فصول، وخاتمة.

❁ المقدمة وتشتمل على ما يلي:

- ١ - أهمية البحث، وأسباب اختياره ٢ - أهدافه ٣ - حدوده ٤ - الدراسات السابقة ٥ - منهج البحث
- ٦ - تقسيماته.

❁ التمهيد: تعريف لمفردات البحث وفيه مبحثان:

المبحث الأول: تعريف الصلاة والأصل في مشروعيتها وخصائصها.

أولاً: تعريف الصلاة لغة واصطلاحاً.

ثانياً: الأصل في مشروعية الصلاة.

ثالثاً: خصائص الصلاة في الإسلام.

المبحث الثاني: تعريف المسكن والألفاظ ذات الصلة.

أولاً: تعريف المسكن لغة واصطلاحاً.

ثانياً: الألفاظ ذات الصلة بالمسكن.

ثالثاً: ذكر المسكن في القرآن الكريم، والسنة النبوية.

الفصل الأول: المسائل المتعلقة بصلاة الفريضة في المسكن وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: صلاة الرجل في المسكن. وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: صلاة الرجل المنفرد في المسكن

المطلب الثاني: صلاة الرجل جماعة في المسكن بأهله، أو ضيوفه.

المطلب الثالث: مضاعفة الأجر في صلاة الجماعة للرجال في المسكن.

المبحث الثاني: صلاة المرأة في المسكن. وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: صلاة المرأة في المسكن.

المطلب الثاني: المفاضلة بين صلاة المرأة في المسكن، والمساجد الثلاثة.

المطلب الثالث: صلاة المرأة جماعة بأهل مسكنها (رجالاً وصبياً).

المطلب الرابع: صلاة الجماعة للنساء في المسكن.

المطلب الخامس: مضاعفة الأجر في جماعة النساء.

المبحث الثالث: صلاة أهل الأعذار في المسكن.

المبحث الرابع: القصر والجمع في المسكن. وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: قصر الصلاة للمسافر قبل خروجه من المساكن.

المطلب الثاني: الجمع لعذر المطر لمن دأبه التخلف عن الجماعة.

المطلب الثالث: الجمع بين الصلاتين في المسكن للمنفرد، والمرأة لعذر المطر.

المطلب الرابع: الجمع بين الصلاتين في المسكن لعذر المرض.

المطلب الخامس: جمع الموضع، والمستحاضة بين الصلاتين في المسكن.

المبحث الخامس: صلاة الجمعة في المسكن. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: صلاة الرجل الجمعة في المسكن.

المطلب الثاني: صلاة المرأة الجمعة في المسكن.

الفصل الثاني: المسائل المتعلقة بصلاة النافلة في المسكن وفيه سبعة مباحث:

المبحث الأول: صلاة النوافل في المسكن. وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: صلاة النافلة في المسكن.

المطلب الثاني: المفاضلة في النافلة بين المساجد الثلاثة، والمسكن.

المطلب الثالث: صلاة النافلة قبل صلاة الجمعة، وبعدها في المسكن.

المطلب الرابع: صلاة النافلة قبل صلاة العيد، وبعدها في المسكن.

المبحث الثاني: صلاة التراويح في المسكن.

المبحث الثالث: صلاة المنفرد العيدين في المسكن.

المبحث الرابع: صلاتا الكسوف، والخسوف في المسكن.

المبحث الخامس: صلاة الاستسقاء في المسكن.

المبحث السادس: صلاة النساء على الجنائز في المسكن.

المبحث السابع: الاقتداء بإمام المسجد لمن في المسكن. وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: الصلاة في المسكن إذا اتصلت إليه الصفوف من المسجد.

المطلب الثاني: الاقتداء بالإمام في المسكن القريب من المسجد عبر مكبرات الصوت.

المطلب الثالث: الاقتداء بالإمام في الفنادق، والأبراج المطللة على الحرمين.

المطلب الرابع: الاقتداء بالإمام في المسكن خلف المذيع، أو التلفاز.

الفصل الثالث: مسائل متفرقة لأحكام الصلاة في المسكن. وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: الصلاة في المسكن المغصوب، وفي مساكن غير المسلمين. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الصلاة في المسكن المغصوب.

المطلب الثاني: الصلاة في مساكن غير المسلمين.

المبحث الثاني: طاعة الوالدين في ترك جماعة المسجد، والصلاة في المسكن.

المبحث الثالث: الصلاة عند دخول المسكن، والخروج منه، واتخاذ مواضع للصلاة في المسكن.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الصلاة عند دخول المسكن، والخروج منه، وقبل السفر.

المطلب الثاني: مساجد المساكن.

المطلب الثالث: صلاة المرأة في أقصى مسكنها.

المبحث الرابع: الإمامة في المسكن. وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أحقية صاحب المسكن في الإمامة.

المطلب الثاني: أحقية السلطان بالإمامة في المساكن.

المطلب الثالث: المكان الذي يُصلَّى فيه عند الصلاة في مسكن الغير.

المبحث الخامس: بعد المسكن وقربه من المسجد، وبناء مسكن فوق المسجد أو تحته. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: بعد المسكن وقربه من المسجد.

المطلب الثاني: بناء مسكن فوق المسجد، أو تحته.

❁ الخاتمة: وتشتمل على أهم النتائج، والتوصيات.

❁ فهارس البحث.

❁ المراجع.



التمهيد

المبحث الأول: تعريف الصلاة والأصل في مشروعيتها وخصائصها.

أولاً: تعريف الصلاة لغة واصطلاحاً

ثانياً: الأصل في مشروعية الصلاة

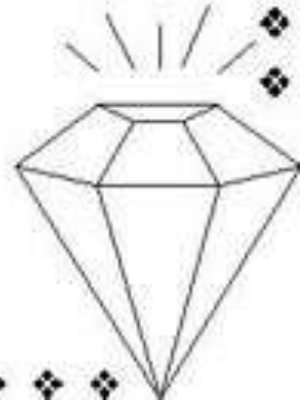
ثالثاً: خصائص الصلاة في الإسلام

المبحث الثاني: تعريف المسكن والألفاظ ذات الصلة

أولاً : تعريف المسكن لغة واصطلاحاً

ثانياً: الألفاظ ذات الصلة بالمسكن

ثالثاً : ذكر المسكن في القرآن الكريم والسنة النبوية



المبحث الأول: تعريف الصلاة والأصل في مشروعيتها وخصائصها

أولاً: تعريف الصلاة لغة واصطلاحاً.

لغة: لها عدة معانٍ منها:

١- الدعاء، وهو أصل معانيها، ومنه قوله تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾^(١) أي ادع لهم وقوله تعالى:

﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلِّينَ﴾^(٢) أي دعاء^(٣).

وفي الحديث عن أبي هريرة^(٤) قال: قال رسول الله ﷺ: (فإن كان صائماً فليصل)^(٥)، أي فليدع لهم بالبركة، والخير^(٦).

٢- "الصلاة من الله تعالى (الرحمة)^(٧)، ومنه قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ﴾^(٨)، أي يرحم^(٩).

(١)- سورة التوبة، الآية: ١٠٣.

(٢)- سورة البقرة، الآية: ١٢٥.

(٣)- انظر: البعلي، محمد بن أبي الفتح، المطلع على ألفاظ المقنع، ط ١، (جدة: مكتبة السوادي للتوزيع، ١٤٢٣ هـ)، ٦٣/١، الفيومي،

أحمد بن محمد، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، د.ط، (بيروت: المكتبة العلمية، د.ت)، ١ مادة: (ص ل ي) ٣٤٦.

(٤)- عبد الرحمن بن صخر الدوسي^(٥)، اشتهر بكنيته أبو هريرة، كان من أحفظ أصحاب رسول الله ﷺ، وكانت يده مع يده يدور معه حيث ما دار إلى أن مات رسول الله ﷺ، توفي سنة ٥٩ هـ. انظر: ابن سعد، محمد، الطبقات الكبرى، ط ١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٠ هـ)، ٢٤٢/٤، ابن منجوية، أحمد بن علي، رجال صحيح مسلم، ط ١، (بيروت: دار المعرفة، ١٤٠٧ هـ)، ٤٠٣/٢.

(٥)- صحيح مسلم، ح ١٠٦، كتاب النكاح، باب الأمر بإجابة الداعي إلى دعوة، ١٠٥٢/٢.

(٦)- انظر: الزبيدي، محمد بن محمد، تاج العروس من جواهر القاموس، ط ٢، (الكويت: وزارة الإعلام، ١٤٠٧ هـ)، ٤٣٨ / ٣٨.

(٧)- انظر: ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، ط ٣، (بيروت: دار صادر، ١٤١٤ هـ)، ١٤ / ٤٦٥.

(٨)- سورة الأحزاب، الآية: ٤٣.

(٩)- الزبيدي، تاج العروس، ٤٣٨ / ٣٨.

٣- قيل: الصلاة في اللغة مشتركة بين الدعاء، واللزوم، والتعظيم، كقوله تعالى: ﴿يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ ۗ﴾^(١)، وبين الرحمة، والبركة ومنه حديث عبد الله بن أبي أوفى^(٢)، قال: قال رسول الله ﷺ: (اللهم صلّ على آل أبي أوفى)^(٣)، أي بارك عليهم، أو ارحمهم^(٤).

٤- الصلاة حسن الثناء من الله، عز وجل، على رسوله ﷺ^(٥)، ومنه قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ ۗ﴾^(٦).

٥- الصلاة من الملائكة: (الاستغفار) والدعاء، ومنه: صلّت عليه الملائكة عشراً، أي استغفرت؛ وقد يكون من غير الملائكة^(٧).

اصطلاحاً: عرفها: ١- الحنفية بأنّها: الأركان، والأفعال المخصوصة^(٨).

٢- المالكية بأنّها: "أقوال، وأفعال مفتوحة بالتكبير، محتمة بالتسليم مع النية بشرائط مخصوصة"^(٩).

٣- الشافعية هي: "أقوال، وأفعال مخصوصة مفتوحة بالتكبير، محتمة بالتسليم بشرائط مخصوصة"^(١٠).

٤- الحنابلة هي: "أقوال، وأفعال مخصوصة مفتوحة بالتكبير، محتمة بالتسليم"^(١١).

(١)- سورة الأحزاب، الآية: ٥٦.

(٢)- عبد الله بن أبي أوفى بن خالد بن الحارث الأسلمي الكوفي ﷺ، واسم أبي أوفى علقمة، كنيته أبو معاوية، كان من أصحاب الشجرة، آخر من توفي من أصحاب رسول الله ﷺ بالكوفة، سنة ٨٦هـ. انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٩٨/٦، ابن منجويه، رجال صحيح مسلم، ٣٤٣/١.

(٣)- صحيح البخاري، ح ٤١٦٦، كتاب المغازي، باب غزوة الحديبية، ١٢٤/٥.

(٤)- الزبيدي، تاج العروس، ٤٣٩ / ٣٨.

(٥)- انظر: الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، ط ٨، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٦هـ)، ٣٠٤ / ١.

(٦)- سورة البقرة، الآية: ١٥٧.

(٧)- الزبيدي، تاج العروس، ٤٣٨ / ٣٨.

(٨)- انظر: السرخسي، محمد بن أحمد، المبسوط، د.ط، (بيروت: دار المعرفة، ١٤١٤هـ)، ٤/١، ابن مودود، عبد الله بن محمود، الاختيار لتعليل المختار، د.ط، (القاهر: مطبعة الحلبي، ١٣٥٦هـ)، ٣٧/١.

(٩)- انظر: ابن عسكر، عبد الرحمن بن محمد، إرشاد السالك إلى أشرف المسالك في فقه الإمام مالك، ط.١، (مصر: مطبعة الحلبي، د.ت)، ١٢/١، الخطاب، محمد بن محمد، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، ط.٣، (بيروت: دار الفكر، ١٤١٢هـ)، ٣٧٧/١.

(١٠)- انظر: الشريبي، محمد بن أحمد، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، ط.١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ)،

٢٩٧/١، الرملي، محمد بن أبي العباس، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، ط. أخيرة، (بيروت: دار الفكر، ١٤٠٤هـ)، ٣٥٩/١.

(١١)- انظر: الحجاوي، موسى بن أحمد، الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل، د.ط، (بيروت: دار المعرفة، د.ت)، ٧٢/١،

البهوتي، منصور بن يونس، كشاف القناع عن متن الإقناع، ط.١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ)، ٢٢١/١.

التعريف المختار: هو تعريف الجمهور من المالكية، والشافعية، والحنابلة؛ لاشتماله على الأقوال، والأفعال، حيث اقتصر تعريف الحنفية على الأفعال فقط.

الصلة بين المعنى اللغوي، والمعنى الاصطلاحي:

عند التأمل في معنى الصلاة لغةً، واصطلاحاً، نجد أنَّ الصلة وثيقة بينهما، فالدعاء، والزر، والتعظيم، كلها أجزاء ومعان موجودة في الصلاة بمعناها الاصطلاحي، من باب تسمية الشيء ببعض أجزائه^(١). أمَّا الدعاء فاشتمال الصلاة عليه حقيقة شرعية، والزر يبدو في أنَّ الصلاة لزوم ما فرض الله تعالى، بل من أعظم الفرض الذي أمر بلزومه، وسميت الصلاة الشرعية صلاة؛ لما فيها من تعظيم الله سبحانه وتعالى، بصلة العبد بربه مراقبة، وخوفاً، وإجلالاً، وبهذا يتضح ارتباط المعنيين اللغوي، والاصطلاحي^(٢).

ثانياً: الأصل في مشروعية الصلاة.

الأصل في مشروعيتها الكتاب، والسنة، والإجماع.

أولاً: الكتاب.

- ١ - قال تعالى: ﴿حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ (٣٢٨)^(٣).
- ٢ - قال تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ (١١٣)^(٤).
- ٣ - قال تعالى: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خِلَالَ﴾ (٣١)^(٥).
- ٤ - قال تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ﴾ (٥)^(٦).

(١) - انظر: الرومي، فهد بن عبد الرحمن، الصلاة في القرآن الكريم مفهومها وفقهاها، ط٧، (الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤١٧هـ)، ١٠/١.

(٢) - انظر: الطيار، عبد الله بن محمد، الصلاة وصف مفصل للصلاة بمقدماتها مقرونة بالدليل من الكتاب والسنة، وبيان لأحكامها وآدابها وشروطها وسننها من التكبير حتى التسليم، ط١٠، (الرياض: دار الوطن للنشر، ١٤٢٥هـ)، ١٢/١.

(٣) - سورة البقرة، الآية: ٢٣٨.

(٤) - سورة النساء، الآية: ١٠٣.

(٥) - سورة إبراهيم، الآية: ٣١.

(٦) - سورة البينة، الآية: ٥.

وجه الدلالة: دلت الآيات على مشروعية الصلاة، والأمر بإقامتها، والمحافظة عليها؛ حيث إنَّها من أشرف عبادات البدن^(١).
ثانياً: السنة.

١- عن عمر بن الخطاب^(٢) قال: قال رسول الله ﷺ: (الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله، وأنَّ محمداً رسول الله ﷺ، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان، وتحج البيت إن استطعت إليه سبيلاً)^(٣).

٢- عن ابن عمر^(٤) قال: قال رسول الله ﷺ: (بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله، وأنَّ محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، والحج، وصوم رمضان)^(٥).

٣- عن أنس بن مالك^(٦) قال: قال رسول الله ﷺ: (أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فإذا قالوها، وصلَّوا صلواتنا، واستقبلوا قبلتنا، وذبحوا ذبيحتنا، فقد حرَّمت علينا دماءهم، وأموالهم، إلاَّ بحقها، وحسابهم على الله)^(٧).

٤- عن ابن عمر^(٨) قال: قال رسول الله ﷺ: (أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأنَّ محمداً رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم، وأموالهم إلاَّ بحق الإسلام، وحسابهم على الله)^(٩).

- (١) - انظر: القرطبي، محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، ط٢، (القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٣٨٤هـ)، ٣٦٦/٩،
ابن كثير، إسماعيل بن عمر، تفسير القرآن العظيم، ط٢، (الرياض: دار طيبة للنشر والتوزيع، ١٤٢٠هـ)، ٤٥٧/٨.
- (٢) - عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزى بن رباح القرشي العدوي^(١٠)، كنيته أبو حفص، شهد بدرًا، طعن سنة ٢٤هـ.
انظر: الكلاباذي، أحمد بن محمد، رجال صحيح البخاري = الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد، ط١، (بيروت: دار المعرفة، ١٤٠٧هـ)، ٥٠٦/٢، أبو نعيم، أحمد بن عبد الله، معرفة الصحابة، ط١، (الرياض: دار الوطن، ١٤١٩هـ)، ٣٨/١.
- (٣) - صحيح مسلم، ح ١، مقدمة الإمام مسلم، باب ماتصح به رواية الرواة بعضهم من بعض والتنبيه على من غلط في ذلك، ٣٧/١.
- (٤) - عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي^(١١)، كنيته أبو عبد الرحمن، أسلم وهو صغير لم يبلغ الحلم، توفي سنة ٧٣هـ.
انظر: ابن منجوية، رجال صحيح مسلم، ٣٣٦/١، ابن الأثير، علي بن أبي الكرم، أسد الغابة في معرفة الصحابة، ط١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ)، ٣٣٦/٣.
- (٥) - صحيح البخاري، ح ٨، كتاب الإيمان، باب قول النبي ﷺ بني الإسلام على خمس، ١١/١.
- (٦) - أنس بن مالك بن النضر بن ضمضم الخزرجي النجاري^(١٢)، كنيته أبو حمزة، آخر من مات بالبصرة من الصحابة^(١٣)، قيل عنه عندما مات: أنه ذهب نصف العلم، توفي سنة ٩١هـ وقيل ٩٢هـ. انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ١٢/٧،
ابن منجوية، رجال صحيح مسلم، ٦٥/١.
- (٧) - صحيح البخاري، ح ٣٩٢، كتاب الصلاة، باب فضل استقبال القبلة، ٨٧/١.
- (٨) - صحيح البخاري، ح ٢٥، كتاب الإيمان، باب فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم، ١٤/١.

وجه الدلالة: دلَّت الأحاديث على أهمية الصلاة، وأنها الركن الثاني من أركان الإسلام، ووجوب إقامتها بأركانها، وشروطها^(١).

ثالثاً: الإجماع.

أجمعت الأمة على أن الصلاة أحد أركان الإسلام الخمسة، وأجمعوا على أنه لا يسقط فرضها في حق من جرى عليه التكليف^(٢).

ثالثاً: خصائص الصلاة في الإسلام.

١- "إِنَّ اللَّهَ سَمَى الصَّلَاةَ إِيمَانًا بِقَوْلِهِ: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ﴾...^(٣)، يعني صلاتكم إلى بيت المقدس؛ لأنَّ الصلاة تصدق عمله، وقوله"^(٤).

٢- الصلاة هي الشعيرة الظاهرة التي تدلُّ على الإيمان، وصدق التجرد لله تعالى، والمطرَّدة في جميع الرسالات، وهي تمثل تمام الطاعة، والاستسلام لله وحده لا شريك له، وتربي في النفس عدة معانٍ منها: التقوى، والصبر، والتوكل^(٥).

٣- تتوثق بالصلاة أسباب الاتصال بالله، ويزود العبد من خلالها بطاقة روحية تعينه على مشقة التكليف، وتخفف عنه ما يلقيه من أنواع البلاء في الحياة الدنيا^(٦).

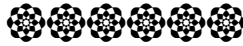
٤- تؤم الفرائض، والأركان، وتعتبر الصلاة قاسماً مشتركاً، وغالباً ما تذكر مع العبادات الأخرى، فهي تؤم كل العبادات، وهي أكثر العبادات ذكراً في القرآن الكريم، تارة تخص بالذكر منفردة كما في قوله تعالى: ﴿وَأَقِمِ

الصَّلَاةَ لِذِكْرِ

- (١)- انظر: ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ط ١، (المدينة المنورة: مكتبة الغرياء الأثرية، ١٤١٧ هـ)، ٢١٦/٤، ابن حجر، أحمد بن علي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، د.ط، (بيروت: دار المعرفة، ١٣٧٩ هـ)، ٧٦/١.
- (٢)- انظر: ابن هبيرة، يحيى، مختصر اختلاف العلماء، ط.١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٣ هـ)، ٧٩/١، ابن القطان، علي بن محمد، الإقناع في مسائل الإجماع، ط ١، (القاهرة: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ١٤٢٤ هـ)، ١١٩/١، البوصي، عبد الله بن مبارك، موسوعة الإجماع لشيخ الإسلام ابن تيمية، ط.١، (الطائف: دار البيان الحديثة، ١٤٢٠ هـ)، ٦٦/١.
- (٣)- سورة البقرة، الآية: ١٤٣.
- (٤)- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، شرح عمدة الفقه، ط ١، (الرياض: دار العاصمة، ١٤١٨ هـ)، ٨٧/١.
- (٥)- انظر: الزيد، عبد الله بن أحمد، تعليم الصلاة، د.ط، (السعودية: وزارة الشؤون الإسلامية، ١٤٢٣ هـ)، ١٧/١.
- (٦)- انظر: الطيار، الصلاة وصف مفصّل، ١٧/١.
- (٧)- سورة طه، الآية: ١٤.

وتارة تفرق بالزكاة كقوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ...﴾^(١)، وتارة تفرق بالصبر كقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ...﴾^(٢)، وتارة تفرق بالجهد كما في قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَرْكَعُوا وَسَجِدُوا وَعَبَدُوا رَبَّكُمْ وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾^(٣) وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ. ﴿٤﴾، وتارة يفتح، ويختتم بها أعمال البر كما في قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾^(١) الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ ﴿٢﴾ وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ ﴿٣﴾ وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ ﴿٤﴾ وَالَّذِينَ هُمْ لِأُزْوَاجِهِمْ حَافِظُونَ ﴿٥﴾ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ﴿٦﴾ فَمَنْ أَبْغَىٰ وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْعَادُونَ ﴿٧﴾ وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمْنَتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ ﴿٨﴾ وَالَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ ﴿٩﴾^(٤)، وما ذكر الله سبحانه وتعالى الصلاة مقرونة بغيرها من الفرائض، إِلَّا قَدَّمَ الصَّلَاةَ عَلَيْهَا^(٥).

٥- أوجبها الله على كل حال، ولم يعذر بها مريضاً، ولا خائفاً، ولا مسافراً، ولا منكسراً، بل وقع التخفيف للمعدور تارة في شرائطها، وتارة في عددها، وتارة في أفعالها، ولم تسقط مع ثبات العقل^(٦).



(١) - سورة البقرة، الآية: ٤٣.

(٢) - سورة البقرة، الآية: ١٥٣.

(٣) - سورة الحج، الآيتين: ٧٧، ٧٨.

(٤) - سورة المؤمنون، الآية: ١-٩.

(٥) - انظر: المنيف، عبد المحسن بن محمد، أحكام الإمامة والائتمام في الصلاة، ط. ١، (رسالة علمية من جامعة الإمام محمد بن سعود،

١٤٠٧هـ)، ٣٢/١، المقدم، محمد أحمد، لماذا نُصَلِّي، د. ط، (دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية)، ٤/١.

(٦) - انظر: ابن تيمية، شرح عمدة الفقه، ٩٠/١.

المبحث الثاني: تعريف المسكن، والألفاظ ذات الصلة، وذكر المسكن في الكتاب والسنة النبوية

أولاً: تعريف المسكن لغة واصطلاحاً.

لغة: "المسكن بكسر الكاف، المنزل، والبيت وأهل الحجاز يفتحون الكاف"^(١). "والجمع مساكن، من سكن المكان إذا أقام فيه واستوطنه"^(٢)، "ولك فيها سكن، وسكنى بمعنى واحد. وسكنى المرأة: المسكن الذي يسكنها الزوج إياه"^(٣).

والمسكن هو "موضع السكون، والإقامة، والحلول"^(٤).

قال تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكِنِهِمْ﴾^(٥).

اصطلاحاً: لا يكاد يخرج التعريف الاصطلاحي للمسكن عند الفقهاء عن ما ورد في اللغة.

فالمسكن هو: "الْبَيْتُ وهو اسم لمستقف واحد"^(٦)، "فاسم البيت يقع على المبني من طين، أو آجر"^(٧)، ومدبر^(٨)، وحجر، وعلى المتخذ من خشب، وصوف، ووبر، وشعر، وجلد، وأنواع الخيام^(٩)، ويُمكَّث به على سبيل الاستقرار، والدوام^(١٠). والمسكن هو المكان الذي يشعر فيه الإنسان بالسكينة، والأمان، ويمارس حياته الخاصة، ويتحقق فيه الاستقرار عن العيون، وحفظ المتاع.

- (١) - الرازي، محمد بن أبي بكر، مختار الصحاح، ط ٥، (بيروت: المكتبة العصرية، ١٤٢٠هـ)، ١٥١/١.
- (٢) - قلعة جي، محمد رواس، و قنبي، حامد صادق، معجم لغة الفقهاء، ط ٢، (د.م: دار النفائس للطباعة والنشر، ١٤٠٨ هـ)، ٤٢٩/١.
- (٣) - ابن منظور، لسان العرب، ٢١٣/١٣.
- (٤) - الحميري، نشوان بن سعيد، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، ط ١، (بيروت: دار الفكر المعاصر، ١٤٢٠هـ)، ٣١٣٧/٥.
- (٥) - سورة سبأ، الآية: ١٥.
- (٦) - ابن نجيم، إبراهيم بن محمد، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، ط ٢، (د.م: دار الكتاب الإسلامي، د.ت)، ٢٢٦/٧.
- (٧) - آجر: الطوب، والواحدة طوبة. انظر: الفيومي، المصباح المنير، مادة: (ط و ب)، ٣٨٠/٢.
- (٨) - مدر: "الطين اللزج المتماسك، والقطعة منه مدرة، وأهل المدر سكان البيوت المبنية خلاف البدو سكان الخيام". مصطفى، إبراهيم، الزيات، أحمد وآخرون، المعجم الوسيط، د.ط، (د.م: دار الدعوة)، مادة: (مدر)، ٨٥٨/٢.
- (٩) - الخيام: بيت يتخذ من صوف، أو قطن يقام على أعواد، ومفردها خيمة. انظر: عمر، أحمد مختار، معجم اللغة العربية المعاصرة، ط ١، (القاهرة: عالم الكتب، ١٤٢٩هـ)، مادة: (خ ي م)، ٧١٦/١.
- (١٠) - النووي، يحيى بن شرف، روضة الطالبين وعمدة المفتين، ط ٣، (بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤١٢هـ)، ٣٠/١١.
- (١١) - انظر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الموسوعة الفقهية الكويتية، ط ١، (الكويت: وزارة الأوقاف، ١٤٣٣هـ)، ١٠٧/٢٥.

وينقسم إلى قسمين:

الأول: " المتخذ من الخشب، والطين، والآلات التي يمكن تسقيف البيوت بها، وإليها الإشارة بقوله تعالى:

﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ بُيُوتِكُمْ سَكَنًا﴾^(١)، أي: مسكنًا؛ لأنَّ السكن ما سكنت إليه، وما سكنت فيه^(٢).

الثاني: " القباب"^(٣)، والخيام، والفساطيط^(٤)، وإليها الإشارة بقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ جُلُودِ الْأَنْعَامِ بُيُوتًا

تَسْتَخِفُّونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ﴾^(٥)، وهذا القسم من المساكن يمكن نقله وتحويله من مكان إلى

مكان^(٦).

ثانيًا: الألفاظ ذات الصلة بالمسكن.

للمسكن ألفاظ مرادفة منها:

١- البيت: " أصل البيت: مأوى الإنسان بالليل؛ لأنه يقال: باتَ: أقام بالليل، كما يقال: ظلَّ بالنهار ثم قد

يقال للمسكن بيت من غير اعتبار الليل فيه، وجمعه أبيات وبيوت، لكن البيوت بالمسكن أخصّ، والأبيات

بالشعر"^(٧). قال عزّ وجلّ: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ...﴾^(٨)، وقال تعالى:

﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً بِمَا ظَلَمُوا...﴾^(٩).

(١) - سورة النحل، الآية: ٨٠.

(٢) - زيدان، عبد الكريم، المفصل في أحكام المرأة والبيت المسلم في الشريعة الإسلامية، ط ١، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٣ هـ) ٤٣٥/٣.

(٣) - القباب: "القبة من البنيان معروفة وتطلق على البيت المدّور، وهو معروف عند التركمان، والأكراد، والجمع قباب".

الفيومي، المصباح المنير، مادة: (ق ب ب) ٤٨٧/٢.

(٤) - فساطيط: بضم الفاء، وكسرهما لغتان نوع من الأبيّة، بيت من شعر، وفيه ثلاث لغات: فسطاق، وفسطاق، وفساط. انظر: الفارابي،

إسماعيل بن حماد، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ط ٤، (بيروت: دار العلم للملايين، ١٤٠٧ هـ)، مادة: (فسطق)، ١١٥٠/٣.

(٥) - سورة النحل، الآية: ٨٠.

(٦) - زيدان، المفصل، ٤٣٥/٣.

(٧) - الراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد، المفردات في غريب القرآن، ط ١، (بيروت: دار القلم، ١٤١٢ هـ)، ١٥١/١.

(٨) - سورة النور، الآية: ٢٧.

(٩) - سورة النمل، الآية: ٥٢.

٢- المنزل: "الإنزال، والموضع يُنزل فيه"^(١). قال تعالى: ﴿وَقُلْ رَبِّ أَنْزِلْنِي مُنْزَلًا مُبَارَكًا وَأَنْتَ خَيْرُ الْمُنْزِلِينَ﴾^(٢٩) ﴿٢٩﴾^(١).

٣- الدار: "جمع دور، وديار، وديارات، ما يدار على الجدار، ويشمل مسكن الإنسان وتوابعه من مسكن حيوانه، ونحو ذلك"^(٣).

وقيل: الدار هي: "اسم لما اشتمل على بيوت، ومنازل، وصحن غير مسقف"^(٤). قال تعالى: ﴿وَأَخَذَتِ الَّذِينَ ظَلَمُوا

الصَّيْحَةَ فَأَصْبَحُوا فِي دِيَرِهِمْ جَنِّمِينَ﴾^(٩٤) ﴿٩٤﴾^(٥).

ثالثاً: ذكر المسكن في الكتاب، والسنة النبوية.

أولاً: الكتاب.

١- قال تعالى: ﴿وَسَكَتُمْ فِي مَسْكِنٍ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ

وَضَرَبْنَا لَكُمْ الْأَمْثَالَ﴾^(٤٥) ﴿٤٥﴾^(٦).

٢- قال تعالى: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرِيْبَةٍ بَطَرَتْ مَعِيشَتَهَا فَنِلَّكَ مَسْكِنُهُمْ لَمْ تُسْكَنْ مِنْ بَعْدِهِمْ إِلَّا قَلِيْلًا

وَكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِينَ﴾^(٥٨) ﴿٥٨﴾^(٧).

٣- قال تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكِنِهِمْ آيَةٌ جَنَّتَانِ عَنْ يَمِيْنٍ وَشِمَالٍ كُلُوْا مِنْ رِزْقِ رَبِّكُمْ وَاشْكُرُوا لَهُ بَلَدًا

طَيِّبَةً وَرَبِّ غَفُوْرًا﴾^(١٥) ﴿١٥﴾^(٨).

٤- قال تعالى: ﴿وَمَسْكِنٍ طَيِّبَةٍ فِي جَنَّتٍ عَدْنٍ ذَلِكَ الْفُوْرُ الْعَظِيْمُ﴾^(١٣) ﴿١٣﴾^(٩).

(١) - الزيات وآخرون، المعجم الوسيط، ٢/٩١٥.

(٢) - سورة المؤمنون، الآية: ٢٩.

(٣) - قلعة جي، معجم لغة الفقهاء، ١/٢٠٥.

(٤) - الكفوي، أيوب بن موسى، الكلبيات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، ط. ٢، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٤١ هـ)، ١/٢٣٩.

(٥) - سورة هود، الآية: ٩٤.

(٦) - سورة إبراهيم، الآية: ٤٥.

(٧) - سورة القصص، الآية: ٥٨.

(٨) - سورة سبأ، الآية: ١٥.

(٩) - سورة الصف، الآية: ١٢.

ثانياً: السنة النبوية.

- ١- عن نافع بن عبد الحارث^(١) رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (من سعادة المرء المسكن الواسع، والجار الصالح، والمركب الهنيء)^(٢).
- ٢- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (انتدب الله عز وجل لمن يخرج في سبيله لا يخرجه إلا الإيمان بي، والجهاد في سبيلي، أنه ضامن حتى أدخله الجنة بأيهما كان، إما بقتل، أو وفاة، أو إردده إلى مسكنه الذي خرج منه، نال ما نال من أجر، أو غنيمة)^(٣).
- ٣- عن المستورد بن شداد^(٤) رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (من كان لنا عاملاً فليكتسب زوجة، فإن لم يكن له خادم فليكتسب خادماً، فإن لم يكن له مسكن فليكتسب مسكناً)^(٥).
- ٤- عن أبي ليلي^(٦) رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إذا ظهرت الحية في المسكن، فقولوا لها: إنا نسألك بعهد نوح، وبعهد سليمان بن داود ألا تؤذينا، فإن عادت، فاقتلوها)^(٧).



- (١) - نافع بن عبد الحارث بن حبان بن عمرو الخزاعي رضي الله عنه، سكن المدينة، أسلم يوم الفتح، وأقام بمكة ولم يهاجر، استعمله عمر رضي الله عنه على الطائف. انظر: ابن منجويه، رجال صحيح مسلم، ٢/٢٨٨، أبو نعيم، معرفة الصحابة، ٥/٢٦٧٢.
- (٢) - الأدب المفرد للبخاري، ح ٤٥٧، باب المسكن الواسع، ١/١٦٢. صحيح. انظر: المرجع السابق، ١/١٦٢.
- (٣) - سنن النسائي، ح ٣١٢٢، كتاب الجهاد، باب ما تكفل الله عز وجل لمن يجاهد في سبيله، ٦/١٦. قال الألباني: صحيح. انظر: الألباني، محمد ناصر الدين، صحيح وضعيف سنن النسائي، ط ١، (الرياض: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ١٩٤١ هـ)، ٧/١٩٤.
- (٤) - المستورد بن شداد الفهري القرشي من بني الحارث رضي الله عنه، صحابي نزل الكوفة، ثم مصر، توفي سنة ٤٥ هـ. انظر: ابن منجويه، رجال صحيح مسلم، ٢/٢٦٧، أبو نعيم، معرفة الصحابة، ٥/٢٦٠٢.
- (٥) - سنن أبي داود، ح ٢٩٤٥، كتاب الخراج والأمانة والفيء، باب في أرزاق العمال، ٣/١٣٤. قال الألباني: صحيح. انظر: الألباني، محمد ناصر الدين، صحيح وضعيف سنن أبي داود، ط ١، (الرياض: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ١٩٤١ هـ)، ٢/١.
- (٦) - اختلف في اسمه، فقيل: يسار بن نمير. وقيل: أوس بن حولي. وقيل: داود بن بلال. وقيل: بلال بن لبليل رضي الله عنه، كنيته أبو ليلي الأنصاري، صحب النبي صلى الله عليه وسلم، وشهد معه أحداً وما بعدها من المشاهد، ثم انتقل إلى الكوفة. انظر: أبو نعيم، معرفة الصحابة، ٤/٢٠١٦، ابن الأثير، أسد الغاية، ٥/٢٦٩.
- (٧) - سنن الترمذي، ح ١٤٨٥، أبواب الأحكام والفوائد، باب ماجاء في قتل الحيات، ٣/١٣٠. قال الألباني: "هذا حديث حسن غريب لا نعرفه من حديث ثابت البناني، إلا من هذا الوجه من حديث ابن أبي ليلي". الألباني، محمد ناصر الدين، ضعيف سنن الترمذي، ط ١، (بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤١١ هـ)، ١/١٧٣.

الفصل الأول

المسائل المتعلقة بصلاة الفريضة في المسكن وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: صلاة الرجل في المسكن. وفيه ثلاثة مطالب

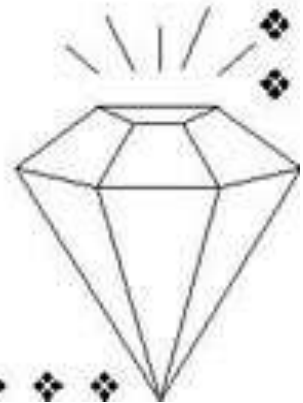
المبحث الثاني: صلاة المرأة في المسكن. وفيه خمسة مطالب

المبحث الثالث: صلاة أهل الأعذار في المسكن

المبحث الرابع: القصر والجمع في المسكن. وفيه خمسة مطالب

المبحث الخامس: صلاة الجمعة في المسكن. وفيه مطلبان

المبحث الأول: صلاة الرجل في المسكن. وفيه ثلاثة مطالب.
المطلب الأول: صلاة الرجل المنفرد في المسكن
المطلب الثاني: صلاة الرجل جماعة في المسكن بأهله أو ضيوفه
المطلب الثالث: مضاعفة الأجر في صلاة الجماعة للرجال في المسكن



المطلب الأول: صلاة الرجل المنفرد في المسكن

تحرير محل النزاع:

اتفق الفقهاء على جواز صلاة الرجل الفريضة في المسكن لعذر كالمرض، أو الخوف، أو المطر^(٣)، واختلّفوا في صلاة الرجل المنفرد في مسكنه لغير عذر، على ثلاثة أقوال:

القول الأول: يجوز للمنفرد أداء الصلاة في المسكن. قال به بعض الحنفية^(٤)، وهو المذهب عند المالكية^(٥)،

ووجه للشافعية^(٦)، ورواية للحنابلة^(٧)، وقال به من التابعين الثوري^(٨)، رحمته الله.

القول الثاني: لا يجوز للمنفرد مطلقاً أداء الصلاة في المسكن (أي أنّ الجماعة شرط لصحة الصلاة). قال به

الإمام أحمد^(٩) رحمته الله في رواية، واختارها من أصحابه ابن عقيل^(١٠)،

(١) - انظر: ابن المنذر، محمد بن إبراهيم، الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، ط ١، (الرياض: دار طيبة، ١٤٠٥ هـ)، ١٣٩/٤.

(٢) - انظر لمسألة صلاة أهل الأعدار في المسكن ص ٧٦ من الرسالة.

(٣) - انظر: الكاساني، مسعود بن أحمد، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ط ٢، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٦ هـ)، ١٥٥/١،

ابن مازة، محمود بن أحمد، المحيط البرهاني في الفقه العماني، ط ١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٤ هـ)، ٤٢٩/١، العيني،

محمود بن أحمد، البنية شرح الهداية، ط ١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٠ هـ)، ٣٢٥/٢.

(٤) - انظر: ابن عسكرة، إرشاد السالك، ١٨/١، الخطاب، مواهب الجليل، ٨١/٢، الصاوي، أحمد بن محمد، بلغة السالك لأقرب

المسالك المعروف بحاشية الصاوي، د. ط، (القاهرة: دار المعارف، د. ت)، ٤٢٥/١.

(٥) - انظر: الماوردي، علي بن محمد، الحاوي، ط ١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٩ هـ)، ٢٩٧/٢، النووي، يحيى بن شرف،

المجموع شرح المهذب، د. ط، (بيروت: دار الفكر، د. ت)، ١٨٣/٤، روضة الطالبين، ٣٣٩/١.

(٦) - انظر: ابن قدامة، عبد الله بن أحمد، المغني، د. ط، (القاهرة: مكتبة القاهرة، ١٣٨٨ هـ)، ١٣٠-١٣٢، المرداوي، علي

ابن سليمان، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، ط ٢، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د. ت)، ٢١٠/١،

النجدي، عبد الرحمن ابن محمد، حاشية الروض المربع شرح زاد المستقنع، ط ١، (د. م. د. ن، ١٣٩٧ هـ)، ٢٦٠/٢.

(٧) - سفيان بن سعيد بن مسروق بن حبيب بن رافع بن عبد الله الثوري الكوفي رحمته الله، كنيته أبو عبد الله، من ثقات المحدثين، روى له

الجماعة الستة في دواوينهم، توفي سنة ١٦١ هـ. انظر: الصفدي، صلاح الدين خليل، الوافي بالوفيات، ط ١، (بيروت: دار إحياء التراث،

١٤٢٠ هـ)، ١٥/١٧٤، الذهبي، محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء، د. ط، (القاهرة: دار الحديث، ١٤٢٧ هـ)، ٦٢٠/٦.

(٨) - انظر: ابن قدامة، المغني، ١٣٠/٢.

(٩) - أحمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني المرزوي رحمته الله، كنيته أبو عبد الله، تعرض للمحن، وأوذى، وسُجن، أسلم يوم

مات أحمد بن حنبل من اليهود، والنصارى، والمجوس عشرون ألفاً، توفي سنة ٢٤١ هـ. انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٢٩/١٧،

الصفدي، الوافي بالوفيات، ٢٢٥/٦.

(١٠) - علي بن عقيل بن محمد بن عبد الله البغدادي، الظفري، الحنبلي رحمته الله، أبو الوفاء، الفقيه، ما كان أحد يقدر أن

يتكلم معه لغزارة علمه، وحسن إيراده، وبلاغة كلامه، وقوة حجته، توفي سنة ٥١٣ هـ. انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء،

٣٣٠/١٤، الصفدي، الوافي بالوفيات، ٢١، ٢١٨.

وابن أبي موسى^(١)، وأبو الحسن التميمي^(٢)،^(٣)،^(٤)، وابن تيمية^(٥) في أحد قوليه^(٦)، وقالت به الظاهرية^(٧).
القول الثالث: يجوز للمنفرد الصلاة في المسكن بدون عذر مع الإثم. قال به أكثر الحنفية^(٨)، وقول
 للشافعي^(٩)،^(١٠)، وهو المذهب عند الحنابلة^(١١)، وقال به من التابعين عطاء^(١٢)، والأوزاعي^(١٣)، وأبو ثور^(١٤)،^(١٥)، وقال

(١)- محمد بن أحمد بن أبي موسى الشريف الهاشمي البغدادي رحمته الله، كنيته أبو علي، شيخ الحنابلة، وعالمهم، ثقة، وكان سامي الذكر، توفي سنة ٤٢٨ هـ. انظر: الذهبي، محمد بن أحمد، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ط.١، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٣م)، ٩/٤٥٠، الصفدي، الوافي بالوفيات، ٤٧/٢.

(٢)- عبد العزيز بن الحارث بن أسد بن الليث بن سليمان بن الأسود التميمي رحمته الله، كنيته أبو الحسن، أحد الفقهاء الحنابلة، رجل جليل القدر، وكان له كلام في مسائل الخلاف، توفي سنة ٣٧١ هـ. انظر: الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، تاريخ بغداد، ط.١، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٢هـ)، ١٢/٢٣٣، الذهبي، تاريخ الإسلام، ٨/٣٦١.

(٣)- انظر: ابن قدامة، المغني، ٢/١٣١، المرادوي، الإنصاف، ١/٢١٠، النجدي، حاشية الروض، ٢/٢٥٩.
 (٤)- أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم ابن تيمية الحراني رحمته الله، أبو العباس، مفسر، فقيه، مجتهد، حافظ، محدث، توفي سنة ٧٢٨ هـ. انظر: الصفدي، الوافي بالوفيات، ٧/١١، ابن حجر، أحمد بن علي، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ط.٢، (الهند: مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٣٩٢هـ)، ١/١٦٨.

(٥)- انظر: البعلبي، علي بن محمد، الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية من فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، د.ط، (القاهرة: مطبعة السنة المحمدية، ١٣٦٩هـ)، ١/٦٧.

(٦)- انظر: ابن حزم، علي بن أحمد، المحلى بالآثار، ط.١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٥هـ)، ٣/١٠٤.

(٧)- انظر: ابن الهمام، كمال الدين محمد، فتح القدير، ط.١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ)، ١/٣٤٤، ابن نجيم،

البحر الرائق، ١/٣٦٥، ابن عابدين، محمد أمين، رد المختار على الدر المختار، ط.٢، (بيروت: دار الفكر، ١٤١٢هـ)، ١/٥٥٢.

(٨)- محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان القرشي المطلي الشافعي رحمته الله، كنيته أبو عبد الله، نسب رسول الله صلى الله عليه وسلم، والشافعي أول من تكلم في أصول الفقه، وهو الذي استنبطه، توفي سنة ٢٠١ هـ. انظر: ابن خلكان، أحمد بن محمد، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ط.١، (بيروت: دار صادر، ١٩٧١م)، ٤/١٦٣، الذهبي، تاريخ الإسلام، ٥/١٤٦.

(٩)- انظر: الشافعي، محمد بن إدريس، الأم، ط.٢، (بيروت: دار المعرفة، ١٤١٠هـ)، ١/١٨١، النووي، المجموع، ٤/١٨٣، روضة الطالبين، ١/٣٣٩.

(١٠)- انظر: الفراء، القاضي أبا يعلى محمد بن الحسين، الجامع الصغير في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، ط.١، (الرياض: دار أطلس للنشر والتوزيع، ١٤٢١هـ)، ١/٥١، المرادوي، الإنصاف، ٢/٢١١، البهوتي، كشاف القناع، ١/٤٥٥.

(١١)- عطاء بن أسلم رحمته الله، من مولدي الجند من مخاليف اليمن، وهو مولى لآل أبي مسرة بن أبي خثيم الفهري، كنيته أبو محمد، تابعي، ثقة، وكان مفتي أهل مكة في زمانه، توفي سنة ١١٥ هـ. انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٦/٢٠، العجلي، أحمد بن عبد الله، تاريخ الثقات، ط.١، (د.م: دار الباز، ١٤٠٥هـ)، ١/٣٣٢.

(١٢)- عبد الرحمن بن عمرو بن محمد الأوزاعي رحمته الله، كنيته أبو عمرو، إمام أهل الشام، وفقههم، كثير العلم، والحديث، كانت صناعته الكتابة، توفي سنة ١٥٧ هـ. انظر: الصفدي، الوافي بالوفيات، ١٨/١٢٣، الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٦/٥٤١.

(١٣)- إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان الكلبي البغدادي رحمته الله، كنيته أبو ثور، كان إمامًا في الفقه، عالمًا، ورعًا، توفي سنة ٢٤٠ هـ. انظر: ابن حبان، محمد، الثقات، ط.١، (حيدر آباد: دائرة المعارف العثمانية، ١٣٩٣هـ)، ٨/٧٤، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ٦/٥٧٦.

(١٤)- انظر: ابن الهمام، فتح القدير، ١/٣٤٤، الماوردي، الحاوي، ٢/٢٩٧، ابن قدامة، المغني، ٢/١٣٠.

به جماعة من محدثي الشافعية، كابن خزيمة^(١)، وابن المنذر^(٢)، وابن حبان^(٣)،^(٤)، ومن الصحابة علي^(٥)، وابن عباس^(٦)، وابن مسعود^(٧)، وأبو موسى الأشعري^(٨)،^(٩) .

سبب الخلاف: تعارض الأدلة، وذلك أن ظاهر قوله ﷺ: (صلاة الجماعة تفضل صلاة الفرد..); يعني أن الصلاة في الجماعة من جنس المندوب إليه^(١٠)، وحديث الأعمى المشهور،

- (١) - محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمى ﷺ، كنيته أبو بكر، عني في حديثه بالحديث، والفقهاء حتى صار يضرب به المثل في سعة العلم، والإتقان، توفي سنة ٣١١ هـ. انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٣٦٥/١٤، ابن قُطُوبِغَا، قاسم، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، ط. ١، (اليمن: مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٣٢ هـ)، ١٧٣/٨.
- (٢) - محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري ﷺ، كنيته أبو بكر، كان إماماً، فقيهاً، مجتهداً، حافظاً، ورعاً، توفي سنة ٣١٨ هـ. انظر: الذهبي، تاريخ الإسلام، ٣٤٤/٧، السبكي، عبد الوهاب بن تقي الدين، طبقات الشافعية الكبرى، ط. ٢، (د.م: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٣ هـ)، ١٠٢/٣.
- (٣) - محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ التميمي البستي ﷺ، كنيته أبو حاتم، كان من أوعية العلم في الفقه، واللغة، والحديث، والوعظ، توفي سنة ٣٥٤ هـ. انظر: ابن عساکر، علي بن الحسن، تاريخ دمشق، د.ط، (بيروت: دار الفكر، ١٤١٥ هـ)، ٢٤٩/٥٢، الذهبي، سير أعلام النبلاء، ١٨٣/١٢.
- (٤) - انظر: الماوردي، الحاوي، ٢٩٧/٢، النووي، المجموع، ١٨٤/٤، روضة الطالبين، ٣٣٩/١.
- (٥) - علي بن عبد مناف بن عبد المطلب بن هاشم القرشي الهاشمي ﷺ، كنيته أبو الحسن، زوجته فاطمة بنت رسول الله ﷺ، شهد بدرًا، قُتل سنة ٤٠ هـ. انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ١٤/٣، الكلاباذي، رجال صحيح البخاري = الهداية والإرشاد، ٥٢٥/٢.
- (٦) - عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف القرشي الهاشمي ﷺ، كنيته أبو العباس، ابن عم رسول الله ﷺ، كان عمره عند وفاة النبي ﷺ ثلاث عشرة سنة، شهد مع علي ﷺ صفيين، وكان أحد الأئمة فيها، توفي بالطائف سنة ٦٨ هـ. انظر: ابن الأثير، أسد الغابة، ٢٩١/٣، ابن حجر، أحمد بن علي، الإصابة في تمييز الصحابة، ط. ١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٥ هـ)، ١٢٢/٤.
- (٧) - عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب بن شمخ الهذلي ﷺ، كنيته أبو عبد الرحمن، كان إسلامه قديماً أول الإسلام، وذلك قبل إسلام عمر بن الخطاب ﷺ بزمان، توفي بالمدينة، ودفن بالقيع سنة ٣٢ هـ. انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ١١١/٣، ابن الأثير، أسد الغابة، ٣٨١/٣.
- (٨) - عبد الله بن قيس بن سليم بن حضار بن حرب ﷺ، كنيته أبو موسى، هاجر إلى الحبشة، ثم قدم مع أهل السفينتين ورسول الله ﷺ بخير، توفي سنة ٥٢ هـ. انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٧٩، ٧٨/٤، أبو نعيم، معرفة الصحابة، ١٧٤٩/٤.
- (٩) - انظر: ابن الهمام، فتح القدير، ٣٤٤/١، الماوردي، الحاوي، ٢٩٧/٢، ابن قدامة، المغني، ١٣٠/٢.
- (١٠) - المندوب: ما يثاب على فعله، ولا يعاقب على تركه، ويرادفه الشئنة، والمستحب، والنفل، والتطوع. انظر: البخاري، علاء الدين، كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البيزوي، ط. ١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨ هـ)، ١٧٩/١، الأنصاري، زكريا بن محمد، الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة، ط. ١، (بيروت: دار الفكر المعاصر، ١٤١١ هـ)، ٧٦/١.

هو كالتَّصُّص^(١) في وجوبها مع عدم العذر، فسلك كل واحد مسلك الجمع بتأويل^(٢) حديث مخالفه، وصرفه إلى ظاهر^(٣) الحديث الذي تمسك به^(٤).

الأدلة:

أدلة أصحاب القول الأول القائلين: بجواز صلاة المنفرد في المسكن
استدلوا بالسُّنَّة.

١- عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: (صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة)^(٥).

وفي رواية: (صلاة مع الإمام أفضل من خمس وعشرين صلاة يُصلِّيها وحده)^(٦).

وجه الدلالة: دلَّ الحديث على صحة صلاة المنفرد؛ لأنَّ الأفضلية تقتضي الاشتراك^(٧)، في أصل الفضل ومن ذلك الجواز لصلاة المنفرد^(٨).

٢- عن يزيد بن الأسود^(٩) رضي الله عنه أنه صَلَّى مع رسول الله ﷺ وهو غلام شاب، فلما صَلَّى إذا رجلان لم يُصَلِّيا في ناحية المسجد، فدعا بهما، فجئ بهما ترعدُ فرائصهما^(١٠)،

(١)- النَّصُّ: ما تُرْفَع في بيانه إلى أقصى غايته، ومعنى ذلك أن يكون قد ورد اللفظ على غاية ما وضعت عليه الألفاظ من الوضوح، والبيان، أي أن اللفظ لا يَحْتَمِلُ إلا معنى واحداً. انظر: أبو يعلى، محمد بن الحسين، العدة في أصول الفقه، ط.١، (الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود، ١٤٠٠هـ)، ١٣٧/١، الباجي، أبو الوليد سليمان، كتاب الحدود في الأصول، ط.١، (بيروت: مؤسسة الزغي، ١٣٩٢هـ)، ٤٢/١.

(٢)- التَّأْوِيلُ: صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى يحتمله، إذا كان المحتمل الذي يراه موافقاً للكتاب، والسنة.

الجرجاني، علي بن محمد، التعريفات، ط.١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٣هـ)، ٥٠/١.

(٣)- الظاهر: هو المعنى الذي يسبق إلى فهم السامع من المعاني التي يحتملها اللفظ. ومعنى ذلك أن يكون اللفظ يحتمل معنيين فرائداً، إلا أنه يكون في بعضها أظهر منه في سائرهما. الباجي، كتاب الحدود في الأصول، ٤٣/١، السمعاني، منصور بن محمد، قواطع الأدلة في الأصول، ط.١، (الرياض: مكتبة التوبة، ١٤١٩هـ)، ٦٧/١.

(٤)- انظر: ابن رشد الحفيد، محمد بن أحمد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، د.ط، (القاهرة: دار الحديث، ١٤٢٥هـ)، ١٥٠/١.

(٥)- صحيح البخاري، ح ٦٤٥، كتاب الأذان، باب فضل صلاة الجماعة، ١٣١/١.

(٦)- صحيح مسلم، ح ٢٤٥، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب فضل صلاة الجماعة وبيان التشديد في التخلف عنها، ٤٤٩/١.

(٧)- المشترك: لفظ وضع لمعنيين، أو أكثر بأوضاع متعددة. انظر: البخاري، كشف الأسرار، ٦٠/١،

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، ط.١، (القاهرة: مكتبة الآداب، ١٤٢٤هـ)، ٦٥/١.

(٨)- انظر: ابن حجر، فتح الباري، ١٢٧/٢، العيني، بدر الدين، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، د.ط، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، "د.ت"، ١٦٧/٥).

(٩)- يزيد بن الأسود العامري السوائي رضي الله عنه، كنيته أبو جابر، شهد حنين مع المشركين ثم أسلم، وصحب النبي ﷺ. انظر:

ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٥٣/٦، ابن الأثير، أسد الغاية، ٤٤٢/٥.

(١٠)- ترعد فرائصهما: الفرائص: عصب الرقبة، وعروقها "أي ترجف، وتضطرب من الخوف". ابن الاثير، المبارك بن محمد،

النهاية في غريب الحديث والأثر، "د.ط"، (بيروت: المكتبة العلمية، ١٣٩٩هـ)، مادتي: (رعد)، (فرص)، ٤٣١/٣-٢٣٤/٢.

فقال: (ما منعكما أن تُصَلِّيَا معنا؟) قالاً: قد صلَّينا في رحالنا^(١)، فقال: (لا تفعلوا، إذا صلَّى أحدكم في رحله، ثم أدرك الإمام ولم يُصلِّ، فليُصلِّ معه فإنَّها له نافلة)^(٢).

وجه الدلالة: الحديث فيه تصريح على أنَّ الثانية نافلة، والفريضة هي الأولى، سواء صلَّيت جماعة، أو فرادى؛ لإطلاق الخبر^(٣).

أدلة أصحاب القول الثاني القائلين: بعدم جواز صلاة المنفرد في المسكن.
استدلوا بالسُّنة، والأثر.

أولاً: السُّنة.

١- عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: أتى النبي صلى الله عليه وسلم رجل أعمى، فقال: يا رسول الله، إنَّه ليس لي قائد يقودني إلى المسجد، فسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يرخص له، فيُصلِّي في بيته، فرخص له، فلما ولى، دعاه، فقال: (هل تسمع النداء بالصلاة؟) قال: نعم، قال: (فأجب)^(٤).

وجه الدلالة: دلَّ الحديث على وجوب صلاة الجماعة في المسجد، وأنَّها فرض عين^(٥) لا ندب؛ لأنَّه لم يُرخص للأعمى في تركها، فالبصير، ومن لا عذر له أولى في عدم تركها^(٦).

٢- عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إنَّ أثقل صلاة على المنافقين صلاة العشاء، وصلاة الفجر، ولو يعلمون ما فيهما لأتوهما ولو حبواً، ولقد هممت^(٧)، أن أمر بالصلاة، فتقام، ثم أمر رجلاً فيُصلِّي بالناس، ثم أنطلق معي برجال معهم حزم من حطب إلى قوم لا يشهدون الصلاة، فأحرق عليهم بيوتهم بالنار)^(٨).

وجه الدلالة: سياق الحديث يدلُّ على الوجوب من جهة المبالغة في ذم من تخلف عن الجماعة، وأنَّ تركها من

(١) - رحالنا: "يعني الدور والمسكن، والمنازل، وهي جمع رحل. يقال لمنزل الإنسان، ومسكنه: رحله". ابن الأثير، النهاية في

غريب الحديث، مادة: (رحل)، ٢/٢٠٩.

(٢) - سنن أبي داود، ح ٥٧٥، كتاب الصلاة، باب فيمن صلَّى في منزله ثم أدرك الجماعة يصلِّي معهم، ١/١٥٧. قال النووي: صحيح.

انظر: النووي، يحيى بن شرف، خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام، ط. ١، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٨هـ)، ١/٢٧٢.

(٣) - انظر: العظيم آبادي، محمد أشرف، عون المعبود شرح سنن أبي داود، ط. ٢، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ)، ٢٠٠/،

الصنعاني، محمد بن إسماعيل، سبل السلام، "د. ط"، (د. م: دار الحديث، د. ت)، ١/٣٦٢.

(٤) - صحيح مسلم، ح ٢٥٥، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب يجب إتيان المسجد على من سمع النداء، ١/٤٥٢.

(٥) - فرض العين: ما يلزم كل واحد إقامته، ولا يسقط عن البعض بإقامة البعض، كالإيمان ونحوه. الجرجاني، التعريفات، ١/١٦٥،

البركتي، محمد عميم، التعريفات الفقهية، ط. ١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ)، ١/١٦٤.

(٦) - انظر: ابن قدامة، المغني، ١٣١/٢، ابن حزم، المحلى، ١٠٤/٣، السدلان، صالح بن غانم، صلاة الجماعة حكمها وأحكامها

والتنبيه على ما يقع فيها من بدع وأخطاء، ط. ٣، (الرياض: دار بلنسية للنشر، ١٤١٦هـ)، ٧٠/١.

(٧) - هممت: "من همَّ بالأمر يهيم، إذا عزم عليه". ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، مادة: (همم)، ٥/٢٧٤.

(٨) - صحيح مسلم، ح ٢٥٢، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب فضل صلاة الجماعة وبيان التشديد في التخلف عنها، ١/٤٥١.

صفات المنافقين، وقد تُهيناً عن التشبه بهم، وليس من شأن المؤمن التخلف عن الجماعة^(١).

٣- عن ابن عباس رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، قال: (من سمع النداء فلم يأتيه، فلا صلاة له، إلا من عذر)^(٢).

٤- عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (من سمع النداء فارغاً، صحيحاً فلم يجب فلا صلاة له)^(٣).
وجه الدلالة من الحديثين: دلّ الحديثان على أنّ الجماعة شرط لصحة الصلاة لمن سمع النداء، ومن صلّى منفرداً في مسكنه من غير عذر، بطلت صلاته^(٤).

٥- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (لا صلاة لجار المسجد، إلا في المسجد)^(٥).

وجه الدلالة: دلّ الحديث دلالة قطعية^(٦) على وجوب الصلاة في المسجد، إذ لا يُعرف في كلام الله تعالى، ورسوله ﷺ حرف النفي يدخل على فعل شرعي، إلا لترك واجب فيه^(٧).

٦- عن معاذ بن أنس^(٨) رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنه قال: (الجفاء كل الجفاء، والكفر، والنفاق من سمع منادي الله ينادي بالصلاة، يدعو إلى الفلاح، ولا يجيبه)^(٩).

(١)- انظر: ابن حجر، فتح الباري، ١٢٧/٢.

(٢)- سنن ابن ماجه، ح ٧٩٣، كتاب المساجد والجماعات، باب التغليظ في التخلف عن الجماعة، ١/٢٦٠. قال الألباني: صحيح. انظر:

الألباني، محمد ناصر الدين، صحيح وضعيف سنن ابن ماجه، ط. ١، (الاسكندرية: مركز نور الإسلام، ١٤١٧هـ)، ٢/٣٦٥.

(٣)- السنن الكبرى للبيهقي، ح ٥٥٨٨، كتاب الجمعة، باب وجوب الجمعة على من كان خارج المصر في موضع يبلغه النداء، ٣/٢٤٨. قال الألباني: إسناده صحيح. انظر: الألباني، محمد ناصر الدين، صحيح الترغيب والترهيب، ط ١، (الرياض: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ١٤٢١هـ)، ١/٣٠٥.

(٤)- انظر: ابن قدامة، المغني، ١٣١/٢، ابن حزم، المحلى، ١٠٤/٣.

(٥)- سنن الدارقطني، ح ١٥٥٣، كتاب الصلاة، باب الحث لجار المسجد على الصلاة فيه إلا من عذر، ٢/٢٩٢. قال الزيلعي: في إسناده سليمان بن داود اليمامي، المعروف بأبي الجمل، وهو ضعيف. انظر: الزيلعي، عبد الله بن يوسف، نصب الراية لأحاديث الهداية، ط. ١، (جدة: دار القبة، ١٤١٨هـ)، ٤/٤١٣.

(٦)- الدلالة القطعية: "هو ما دلّ على معنى متعين فهمه منه، ولا يحتل تأويلاً، ولا مجال لفهم معنى غيره منه". خلافاً،

عبد الوهاب، علم أصول الفقه، ط. ١، (المنصورة: دار الكلمة للنشر والتوزيع، ١٤١٩هـ)، ١/٣٩.

(٧)- انظر: ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم، الفتاوى الكبرى لابن تيمية، ط ١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٨هـ)، ٢/٢٧٥، ابن حزم، المحلى، ٣/١٠٤.

(٨)- معاذ بن أنس الجهني رضي الله عنه، كنيته أبو سهل، صحب النبي ﷺ، وروى عنه أحاديث، وسكن مصر.

انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٥٠٢/٧، ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة، ١٠٧/٦.

(٩)- مسند أحمد، ح ١٥٦٢٧، مسند المكين، حديث معاذ بن أنس الجهني، ٣٩٠/٢٤. قال الهيثمي: في إسناده زيان بن فائد ضعّفه

ابن معين، ووثقه أبو حاتم. انظر: علي بن أبي بكر، الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، د. ط، (القاهرة: مكتبة القدسي، ١٤١٤هـ)، ٢/٤٢.

وجه الدلالة: التهديد على لسان النبي ﷺ لمن ترك الجماعة، والرسول ﷺ لا يُهدد إلا على ترك واجب، ومعلوم أن كل أمر لا يتخلف عنه إلا منافق، يكون واجباً على الأعيان^(١).

ثانياً: الأثر.

- ١- عن علي عليه السلام قال: (من سمع النداء فلم يأت، لم تجاوز صلاته رأسه إلا بالعدر)^(٢).
 - ٢- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: (لأن يمتلي أذن ابن آدم رصاصاً مذاباً، خير له من أن يسمع المنادي ثم لا يجيبه)^(٣).
 - ٣- عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (من سمع المنادي ثم لم يجب من غير عذر فلا صلاة له)^(٤).
- وجه الدلالة من الآثار: دلَّت الآثار على التغليظ، والتشديد للمتخلف عن الجماعة بدون عذر^(٥).
- ٤- قال عطاء رضي الله عنه: (ليس لأحد من خلق الله في الحضر، والقرية رخصة إذا سمع النداء في أن يدع الصلاة)^(٦).
- وجه الدلالة: دلَّ الأثر على عدم جواز التخلف عن الصلاة لمن سمع النداء، إذ لا رخصة لأحد في التخلف عنها بدون عذر^(٧).

أدلة أصحاب القول الثالث القائلين: بإجزاء صلاة المنفرد في المسكن بدون عذر مع الإثم.

استدلوا بالكتاب، والسنة، والأثر.

أولاً: الكتاب.

١ - قال تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾^(٨).

- (١)- انظر: الفوزان، صالح بن فوزان، الملخص الفقهي، ط. ١، (الرياض: دار العاصمة، ١٤٢٣هـ)، ١/١٩٥، إلهي، فضل، أهمية صلاة الجماعة في ضوء النصوص وسير الصالحين، ط. ١، (القاهرة: دار الاعتصام، ١٤١٢هـ)، ١/٥٣.
- (٢)- مصنف ابن أبي شيبة، ح ٣٤٩٣، كتاب الصلوات، باب من قال إذا سمع المنادي فليجب، ٢/٢٣٧. منقطع، رواه عن الحسن عن علي، والحسن لم يسمع من علي عليه السلام، انظر: المرجع السابق، ٢/٢٣٧.
- (٣)- مصنف ابن أبي شيبة، ح ٣٤٨٨، كتاب الصلوات، باب من قال إذا سمع المنادي فليجب، ٢/٢٣٦.
- في إسناده عبد الرحمن بن خضير، وثقه ابن معين، وضعفه الفلاس، والجرح مقدم على التعديل، خاصة وأن ابن معين كان يتساهل في مثل هذا من أشباه المجاهيل. انظر: المرجع السابق، ٢/٢٣٦.
- (٤)- مصنف ابن أبي شيبة، ح ٣٤٨٧، كتاب الصلوات، باب من قال إذا سمع المنادي فليجب، ٢/٢٣٦. إسناده لا بأس به. انظر: المرجع السابق، ٢/٢٣٦.
- (٥)- انظر: اليعمرى، محمد بن محمد، النفح الشذي شرح جامع الترمذي، ط. ١، (الرياض: دار الصميعي، ١٤٢٨هـ)، ٤/١٧٠، الألباني، محمد ناصر الدين، تمام المنة في التعليق على فقه السنة، ط. ٥، (الرياض: دار الراجعية، ١٤١٧هـ)، ١/٣٢٨.
- (٦)- شرح السنة للبخاري، ح ٧٩٦، كتاب الصلاة، باب التشديد على ترك الجماعة، ٣/٣٤٨. لم أقف على درجته في حدود اطلاعي.
- (٧)- انظر: ابن حزم، المحلى، ٣/١١١، اليعمرى، النفح الشذي، ٤/١٧٠.
- (٨)- سورة البقرة، الآية: ٤٣.

وجه الدلالة: دلت الآية على أن قوله "مع الراكعين" تقتضي المعية، والجمعية، أي أن الأمر بالصلاة أولاً لم يقتض شهود الجماعة، فأمرهم بقوله "مع" لشهود الجماعة^(١).

٢- قال تعالى: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلَنْتَمَّ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرَائِكُمْ وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ﴾^(٢).

وجه الدلالة: دلت الآية على وجوب الصلاة في جماعة، وهي من أوضح الأدلة على ذلك؛ لأن الأمر بها في حال الخوف دليل واضح على أنها أمر لازم، إذ لو كانت غير لازمة لما أمر بها في وقت الحرج^(٣).

٣- قال تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ وَيَدْعُونَ إِلَى الصُّجُودِ فَلَا يَسْتَبِيعُونَ خَضِعَةً أَبْصُرُهُمْ تَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ وَقَدْ كَانُوا يُدْعُونَ إِلَى الصُّجُودِ وَهُمْ سَالِمُونَ﴾^(٤).

وجه الدلالة: دلت الآية على عقاب الله تعالى في الآخرة، للمتخلفين عن الصلاة المكتوبة؛ وهم يسمعون النداء ولا يجيبون، وذلك بأن يحول بينهم وبين السجود، وهي الصلاة، فقد كان يدعوهم في الدنيا وهم سالمون، معافون، لا يمنهم من ذلك مانع^(٥).

ثانياً: السنة.

١- عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إِنَّ أَثْقَلَ صَلَاةٍ عَلَى الْمُنَافِقِينَ صَلَاةُ الْعِشَاءِ، وَصَلَاةُ الْفَجْرِ، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِيهِمَا لِأَنْتَهُمَا وَلَوْ حَبَوًّا، وَلَقَدْ هَمَمْتُ، أَنْ أَمُرَ بِالصَّلَاةِ، فَتَقَامَ، ثُمَّ أَمُرَ رَجُلًا فَيُصَلِّيَ بِالنَّاسِ، ثُمَّ أَنْتَظِقَ مَعِيَ بِرَجَالٍ مَعَهُمْ حِزْمٌ مِّنْ حَطَبٍ إِلَى قَوْمٍ لَا يَشْهَدُونَ الصَّلَاةَ، فَأَحْرَقَ عَلَيْهِمْ بِيَوْمِهِمُ النَّارَ)^(٦).

(١)- انظر: الماتريدي، محمد بن محمد، تفسير الماتريدي (تأويلات أهل السنة)، ط. ١، (بيروت: دار الكتب العلمية،

١٤٢٦هـ)، ١/٤٤٨، الجامع لأحكام القرآن، ١/٣٤٨.

(٢)- سورة النساء، الآية: ١٠٢.

(٣)- انظر: الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان في تأويل القرآن، ط. ١، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ)، ٩/١٤٠،

الشنقيطي، محمد الأمين، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، د. ط، (بيروت: دار الفكر، ١٤١٥هـ)، ١/٢٦٣.

(٤)- سورة القلم، الآية: ٤٢-٤٣.

(٥)- انظر: الطبري، جامع البيان، ٢٣/٥٦٠، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ١٨/٢٥١.

(٦)- سبق تخريجه ص ١٨.

وجه الدلالة: دلّ الحديث على إثم من يُصلي في مسكنه، إذ لو كانت صلاة الجماعة غير واجبة، وأنه يجوز أدائها في المسكن لم يهدد تاركها بالتحريق^(١).

٢- عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: أتى النبي صلى الله عليه وسلم رجل أعمى، فقال: يا رسول الله، إنّه ليس لي قائد يقودني إلى المسجد، فسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يرخص له، فيصلي في بيته، فرخص له، فلما ولى، دعاه، فقال: (هل تسمع النداء بالصلاة؟) قال: نعم، قال: (فأجب)^(٢).

وجه الدلالة: دلّ الحديث على التأكيد في التزام أمر الجماعة، وإثم من يتخلف عنها، فإذا لم يُرخص للأعمى أن يُصلي في مسكنه في حال سماع النداء، فالبصير أولى أن لا تكون له رخصة^(٣).

٣- عن أبي الدرداء رضي الله عنه^(٤) قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (ما من ثلاثة في قرية، ولا بدو لا تقام فيهم الصلاة، إلا قد استحوذ عليهم الشيطان، فعليك بالجماعة فإنما يأكل الذئب القاصية)^(٥).

وجه الدلالة: دلّ الحديث على استيلاء الشيطان، وتسلمه على من يعتاد الصلاة منفردًا في مسكنه، ولا يُصلي مع الجماعة، ولو كانت الجماعة ندبًا يخير الرجل بين فعلها، وتركها، لما استحوذ الشيطان على تاركها^(٦).

(١)- انظر: القاضي عياض، إكمال المعلم بفوائد مسلم، ط. ١، (مصر: دار الوفاء، ١٤١٩هـ)، ٦٢٣/٢، النووي،

يحيى بن شرف، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ط. ٢، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٣٩٢هـ)، ١٣٥/٥.

(٢)- سبق تخريجه ص ١٨ .

(٣)- انظر: ابن المنذر، الأوسط في السنن والإجماع، ١٣٢/٤، القاضي عياض، إكمال المعلم بفوائد مسلم، ٦٢٥/٢.

(٤)- عويمر بن زيد بن قيس بن عائشة بن أمية، وقيل: عويمر بن ثعلبة بن عامر بن زيد رضي الله عنه، كنيته أبو الدرداء، كان تاجرًا قبل أن يبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم زاول العبادة، والتجارة، فأثر العبادة وترك التجارة، وكان فقيهاً، عابداً، عالماً، قارئاً، توفي سنة ٣٢هـ. انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٢٧٤/٧، أبو نعيم، معرفة الصحابة، ٢١٠٢/٤.

(٥)- القاصية: الشاة المفردة عن القطيع، البعيدة منه. انظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، مادة: (قضا)، ٧٥/٤.

(٦)- سنن النسائي، ح ٨٤٧، كتاب الإمامة، باب التشديد في ترك الجماعة، ١٠٦/٢. حسن لذاته. انظر: الألباني، صحيح وضعيف سنن النسائي، ٤٩١/٢ .

(٧)- انظر: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، حاشية السيوطي على سنن النسائي، ط. ٢٠، (حلب: مكتب المطبوعات، ١٤٠٦هـ)، ٩٨/٢، السندي، محمد بن عبد الهادي، حاشية السندي على سنن النسائي، ط. ٢٠، (حلب: مكتب المطبوعات،

١٠٧/٢، ١٤٠٦هـ).

ثالثًا: الأثر.

- ١- عن عائشة^(١) رضي الله عنها قالت: (من سمع المنادي، فلم يُجِبْ لم يرد خيرًا، ولم يرد به)^(٢).
- ٢- عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، قال: (من سرّه أن يلقى الله غدًا مسلمًا، فليحافظ على هؤلاء الصلوات حيث ينادى بهن، فإن الله شرع لنبيكم صلى الله عليه وسلم سنن الهدى، وإنهن من سنن الهدى، ولو أنكم صليتم في بيوتكم كما يُصلي هذا المتخلف في بيته، لتركتم سنة نبيكم، ولو تركتم سنة نبيكم لضللتم، وما من رجل يتطهر فيحسن الطهور، ثم يعمد إلى مسجد من هذه المساجد، إلا كتب الله له بكل خطوة يخطوها حسنة، ويرفعه بها درجة، ويحط عنه بها سيئة، ولقد رأيتنا وما يتخلف عنها إلا منافق معلوم النفاق، ولقد كان الرجل يُؤتى به، يُهادى بين الرجلين^(٣)، حتى يُقام في الصف)^(٤).
- وجه الدلالة من الأثرين: دلّ الأثران على تأكيد أمر الجماعة، وتحمل المشقة في حضورها، ونفي الخيرية عن التخلف عنها، ولا يتخلف عنها إلا منافق معلوم نفاقه^(٥).

مناقشة الأدلة:

مناقشة أدلة القول الأول القائلين: بجواز صلاة المنفرد في المسكن.

أولًا: ما استدلت به من وجه الدلالة من حديث ابن عمر رضي الله عنهما: (صلاة الجماعة تفضل صلاة الفرد) يناقش بالآتي:

- ١- ثبت أنه لا صلاة لمتخلف عن الجماعة إلا أن يكون بعذر، فيكون هذا التفاضل لصلاة المعذور التي يجوز أداؤها منفردًا في المسكن، وهي دون صلاة الجماعة في الفضل، كما أخبر بذلك الرسول صلى الله عليه وسلم^(٦).

(١)- عائشة بنت عبد الله بن عثمان بن عامر بن عمرو القرشي التميمي رضي الله عنها، بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنه، تزوجها رسول الله

صلى الله عليه وسلم وعمرها ست، ودخل بها وعمرها تسع، كنيته أم عبد الله، توفيت سنة ٥٨ هـ. انظر: ابن الأثير، أسد الغابة، ١٨٦/٧،

ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة، ٢٣١/٨.

(٢)- مصنف ابن أبي شيبة، ح ٣٤٨٩، كتاب الصلوات، باب من قال إذا سمع المنادي فليجب، ٢٣٦/٢. منقطع؛ لأن في سنده

عدي بن ثابت، ولا يُعلم هل سمع من عائشة رضي الله عنها أم لا؟ لأن بين وفاتيهما ستين عامًا. انظر: المرجع السابق، ٢٣٦/٢.

(٣)- يُهادى بين الرجلين: "أي يمشي بينهما معتمدًا عليهما، من ضعفه، وتمايله". ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، مادة: (هدا)، ٢٥٥/٥.

(٤)- صحيح مسلم، ح ٢٥٧، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب صلاة الجماعة من سنن الهدى، ٤٥٣/١.

(٥)- انظر: النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم، ١٥٦/٥، الشوكاني، محمد بن علي، نيل الأوطار، ط. ١، (مصر: دار

الحديث، ١٤١٣هـ)، ١٥١/٣.

(٦)- انظر: ابن حزم، المحلى، ١٠٧/٣.

يجاب عنه:

القول بأنها دون صلاة الجماعة، غير مسلم به، فقد ثبت في الصحيح قول الرسول ﷺ: (إذا مرض العبد، أو سافر، كتب له مثل ما كان يعمل مقيمًا، صحيحًا)^(١).

٢- كون الشيء واجبًا لا ينافي كونه ذا فضيلة، فالصلاة واجبة على المسلم، وله الأجر بأدائها جماعة، أو منفردًا، ولكن الفضائل تتفاوت، فالمراد من الحديث بيان زيادة ثواب الجماعة على صلاة الفرد^(٢).

ثانيًا: ما استدلت به من وجه الدلالة من حديث يزيد بن الأسود رضي الله عنه: (ما منعكما أن تُصليا معنًا؟) يناقش بالآتي:

١- إنَّ الثانية هي الفريضة والدليل على ذلك، في رواية أخرى للحديث قوله ﷺ: (إذا جئت إلى الصلاة فوجدت الناس فصلَّ معهم، وإن كنت قد صلَّيت تكن لك نافلة، وهذه مكتوبة)^{(٣)،(٤)}.

يجاب عنه: أولًا: الحديث ضعيف^(٥)، ورواية شاذة، ومخالف لحديث يزيد بن الأسود رضي الله عنه وهو أصح^(٦).

ثانيًا: إنَّ تأديتهما الثانية بنية الفريضة يستلزم أن يُصليا في يوم مرتين، وقد ورد النهي عن ذلك في حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (لا تصلُّوا صلاة في يوم مرتين)^(٧)، وأمَّا جعله مخصصًا بما يحدث فيه من فضيلة فدعوى عاطلة عن البرهان، وكذا حملها على التكرير لغير عذر^(٨).

مناقشة أدلة القول الثاني القائلين: بعدم جواز صلاة المنفرد في المسكن مطلقًا.

أولًا: ما استدلت به من وجه الدلالة من حديث أبي هريرة رضي الله عنه: (هل تسمع النداء بالصلاة؟) يناقش بالآتي:

إنَّ الاستدلال بحديث الأعمى على وجوب مطلق الجماعة، وأنها فرض عين، فيه نظر؛ لأنَّ الدليل أخص من الدعوى، إذ غاية ما في ذلك وجوب حضور جماعة النبي ﷺ، في مسجده لسامع النداء، ولو كان الواجب مطلق الجماعة لقال في المتخلفين إنهم لا يحضرون جماعته، ولا يجمعون في مساكنهم، ولجاز الترخيص للأعمى بشرط أن يُصلي في مسكنه جماعة^(٩).

(١) - صحيح البخاري، ح ٢٩٩٦، كتاب الجهاد والسير، باب يكتب للمسافر مثل ما كان يعمل في الإقامة، ٥٧/٤.

(٢) - انظر: ابن حجر، فتح الباري، ١٣١/٢.

(٣) - سنن أبي داود، ح ٥٧٧، كتاب الصلاة، باب في من صلى في منزله ثم أدرك الجماعة يُصلي معهم، ١٥٧/١.

قال الألباني: "إسناده ضعيف". محمد ناصر الدين، ضعيف أبي داود - الأم، ط ١، (الكويت: مؤسسة غراس للنشر، ٤٢٣ هـ)، ١٩٩/١.

(٤) - انظر: الصنعاني، سبيل السلام، ٣٦٣/١.

(٥) - انظر التخريج السابق.

(٦) - انظر: الصنعاني، سبيل السلام، ٣٦٣/١.

(٧) - سنن أبي داود، ح ٥٧٩، كتاب الصلاة، باب إذا صلى في جماعة ثم أدرك جماعة أعيده، ١٥٨/١. قال النووي: إسناده

صحيح. انظر: النووي، خلاصة الأحكام، ٦٦٨/٢.

(٨) - انظر: الشوكاني، نيل الأوطار، ٣٠/٢.

(٩) - انظر: المرجع السابق، ١٥١/٣.

ثانياً: ما استدلتتم به من وجه الدلالة من حديثي ابن عباس رضي الله عنهما، وأبي موسى الأشعري رضي الله عنه: (من سمع النداء..). يناقش بالآتي:

إنَّ قوله: "من سمع النداء" أي يجب عليه إجابة النداء عند سماعه، وإلا فلو صلَّاهما قبل، لم يلزم الجيء إلى محل النداء لأداء تلك الصلاة التي نودي لها، وقوله: "لا صلاة له" أتى بنفي الجنس؛ للدلالة على عموم الحكم لكل صلاة ترك فيها إجابة الأذان، وإلا فليس المراد أنّها بطلت صلاته، وأيضاً لا بد أن يُحمل الحديث على نقصان تلك الصلاة، ويكون المعنى لا صلاة كاملة^(١).

ثالثاً: ما استدلتتم به من وجه الدلالة من حديث أبي هريرة رضي الله عنه: (لا صلاة لجار المسجد) يناقش بالآتي:

- ١- إنَّ هذا اللفظ لا يُحفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم، وإنما هو مأثور عن علي، وأبي هريرة رضي الله عنهما، وكلها ضعيفة^(٢).
- ٢- لو ثبت فهو "محمول عند فقهاء الأمصار على نفي الكمال، لا نفي الإجزاء"^(٣).
- ٣- لو صلَّى في المسكن ليس في حكم من لم يُصلِّ؛ بل قد صلَّى صلاة تجزئه، ولكنها ليست بمتكاملة الأسباب في الفرائض؛ لأنَّ من سُنَّة الصلاة مع الإمام، اتصال الصفوف، وسد الفرج^(٤).
- ٤- قيل: "أراد به الكمال، والفضيلة، فإنَّ الأخبار الصحيحة دالَّة على أنَّ الصلاة في غير المسجد صحيحة جائزة"^(٥).

رابعاً: ما استدلتتم به من وجه الدلالة من حديث معاذ بن أنس رضي الله عنه: (الجفاء كل الجفاء) يناقش بالآتي:

- ١- الحديث ضعيف لم يثبت^(٦).
- ٢- "إنَّ المراد بالنفاق نفاق المعصية، لا نفاق الكفر؛ فخرج من ذلك المؤمن الكامل لا العاصي الذي يجوز إطلاق النفاق عليه مجازاً؛ لما دلَّ عليه مجموع الأحاديث"^(٧).

(١)- انظر: المازري، محمد بن علي، شرح التلقين، ط ١، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٨ م)، ٧٠٦/١، السندي،

محمد ابن عبد الهادي، حاشية السندي على سنن ابن ماجه، د. ط، (بيروت: دار الجيل، د. ت)، ٢٦٥/١.

(٢)- انظر: النووي، خلاصة الأحكام، ٦٥٦/٢، ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، القواعد النورانية الفقهية، ط ١، (السعودية:

دار ابن الجوزي، ١٤٢٢ هـ)، ٥٢/١.

(٣)- التنوخي، إبراهيم بن عبد الصمد، التنبيه على مبادئ التوجيه-قسم العبادات، ط ١، (بيروت: دار ابن حزم، ١٤٢٨ هـ)، ٤٥٨/١.

(٤)- انظر: الطحاوي، أحمد بن محمد، شرح معاني الآثار، ط ١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٣٩٩ هـ)، ٣٩٤/١.

(٥)- ابن قدامة، المغني، ١٣٢/٢.

(٦)- انظر: الهيثمي، مجمع الزوائد، ٤٢/٢.

(٧)- انظر: ابن حجر، فتح الباري، ١٢٧/٢.

خامساً: ما استدللتم به من أثر علي عليه السلام : (من سمع النداء لم يأتِه...) يناقش بالآتي:

الأثر فيه انقطاع، حيث رُوي عن الحسن ^(١) عن علي، والحسن لم يسمع من علي عليه السلام ^(٢).

سادساً: ما استدللتم به من أثر أبي هريرة رضي الله عنه: (لأن يمتلئ أذن ابن آدم رصاصاً مذاباً) يناقش بالآتي:

١- الأثر فيه ضعف ^(٣).

٢- الذي يظهر أنه ليس في الأثر ما يدل على وجوب الصلاة في المسجد، أو عدم وجوبها، وإنما يدل على شدة حرص الصحابة رضي الله عنهم على إجابة النداء.

سابعاً: ما استدللتم به من أثر عطاء رضي الله عنه: (ليس لأحد من خلق الله) يناقش بالآتي:

إن الأثر مؤول، وليس صريحاً، أي بمعنى: لا رخصة لك إن طلبت فضل الجماعة، أن تنال أجرها مع التخلف عنها ^(٤).

مناقشة أدلة القول الثالث القائلين: بإجزاء صلاة المنفرد في المسكن دون عذر مع الإثم.

أولاً: ما استدللتم به من وجه الدلالة من الآية: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ يناقش بالآتي:

"كونهم مأمورين أن يركعوا مع الراكعين، لا يدل على وجوب الركوع معهم حال ركوعهم، بل يدل على الإتيان

بمثل ما فعلوا، كقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ ^(٥)، فالعمية

تقضي المشاركة في الفعل، ولا تستلزم المقارنة فيه ^(٦).

يجاب عنه:

"حقيقة العمية مصاحبة ما بعدها لما قبلها، وهذه المصاحبة تفيد زائداً على المشاركة، ولا سيّما في الصلاة فإنه إذا قيل صل مع الجماعة، أو صلّيت مع الجماعة، لا يفهم منه إلا اجتماعهم على الصلاة ^(٧)، والمعنى يُراد به أمران:

"إمّا المقارنة بالفعل وهي الصلاة جماعة، وإمّا يُراد به ما يُراد بقوله: ﴿وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ ^(٨)، فإن

أريد الثاني لم يكن فرق بين قوله: صلوا مع المصلّين، وصوموا مع الصائمين، ﴿وَأَزْكِعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ ^(٩)،

والسياق يدل على اختصاص الركوع بذلك ^(١٠)؛ لأنه تدرك به الصلاة.

(١)- الحسن بن يسار البصري رضي الله عنه، أمه خيرة مولاة لأُم سلمة رضي الله عنها، كنيته أبو سعيد، فقيه، قارئ، وكان رأساً في العلم،

والحديث، إمام أهل البصرة، توفي سنة ١١٠هـ. انظر: ابن حبان، الثقات، ٤/١٢٢، الصفدي، الوافي بالوفيات ١٢/١٩٠.

(٢)- انظر: مصنف ابن أبي شيبة، ٢/٢٣٧.

(٣)- سبق تخرجه، والحكم عليه ص ٢٠ من الرسالة.

(٤)- العيني، محمود بن أحمد، شرح سنن أبي داود، ط ١، (الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٢٠هـ)، ٣/٢٦.

(٥)- سورة التوبة، الآية: ١١٩.

(٦)- ابن القيم، محمد بن أبي بكر، كتاب الصلاة، ط ١، (مكة المكرمة: دار عالم الفوائد، ١٤٣١هـ)، ٢/٢١٧.

(٧)- ابن القيم، كتاب الصلاة، ٢/٢١٨.

(٨)- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلّيم، مجموع الفتاوى، ط ١، (المدينة المنورة: مجمع الملك فهد، ١٤١٦هـ)، ٢٣/٢٢٧.

ثانياً: ما استدللتم به من وجه الدلالة من الآية: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ...﴾ يناقش بالآتي:

١- "إنَّ صلاة الخوف منسوخة بتأخير الرسول ﷺ، الصلاة يوم الخندق^(١)"^(٢)، والدليل ماجاء في حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه، أنه جاء يوم الخندق بعد ما غربت الشمس، جعل يسب كفار قريش، وقال: يا رسول الله، ما كدت أن أصلي، حتى كادت الشمس أن تغرب، قال النبي ﷺ: (والله ما صلَّيتها) فنزلنا مع النبي ﷺ بَطْحَانَ^(٣)، فتوضأ للصلاة، وتوضأنا لها، فصلَّى العصر بعدما غربت الشمس، ثم صلَّى بعدها المغرب^(٤).

يجاب عنه:

إنَّ هذا غريب جداً، فقد دلَّت الأحاديث بوضوح على أنَّ صلاة الخوف لم تكن تُشرع في غزوة الخندق، وإنما تُشرع بعد ذلك، في غزوة عُسفان^(٥)،^(٦)، إذ لا خلاف أنَّ غزوة عسفان كانت بعد الخندق، وأول صلاة صلَّها النبي ﷺ للخوف بعسفان، وقد صح عنه أنه صلَّى صلاة الخوف بذات الرقاع^(٧)، فعلم أنَّها بعد الخندق، وبعد عسفان^(٨).

٢- "لا تُصلِّي صلاة الخوف بعد النبي ﷺ، فإنَّ الخطاب كان خاصاً^(٩) له بقوله تعالى: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ﴾ وإذا لم يكن فيهم لم يكن ذلك لهم؛ لأنَّ النبي ﷺ ليس كغيره في ذلك"^(١٠).

- (١)- غزوة الخندق هي غزوة الأحزاب، كانت سنة ٥هـ، سميت بالخندق لحفر المهاجرين والأنصار خندق حول المدينة؛ لمنع الأحزاب من دخولها. انظر: ابن كثير، إسماعيل بن عمر، السيرة النبوية، د.ط، (بيروت: دار المعرفة، ١٣٩٥هـ)، ١٧٨/٣.
- (٢)- ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ٤٠٠/٢.
- (٣)- بَطْحَانَ: بالفتح، وبالضم بَطْحَان، وهو واد بالمدينة، وهو أحد أوديتها الثلاثة، وهي العقيق، وبَطْحَان، وقناة". الحموي، ياقوت بن عبد الله، معجم البلدان، ط.٢، (بيروت: دار صادر، ١٩٩٥م)، ٤٤٦/١.
- (٤)- صحيح البخاري، ح ٤١١٢، كتاب المغازي، باب غزوة الخندق هي والأحزاب، ١١١/٥.
- (٥)- عسفان: بين الجحفة ومكة، سميت عسفان لتعسف السيل فيها، غزا النبي ﷺ، بني لحيان بعسفان وقد مضى لهجرته خمس سنين وشهران. انظر: الحموي، معجم البلدان، ١٢٢/٤.
- (٦)- انظر: ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ٤٠٠/٢.
- (٧)- غزوة ذات الرقاع كانت ب ٤هـ، وسميت بهذا الاسم؛ لأنَّ أقدامهم نقت من المشي فلفوا عليها الخرق، وقيل: ذات الرقاع جبل فيه سواد، وبياض وحمرة فكأَنَّها رقاع في الجبل. انظر: الحموي، معجم البلدان، ٥٦/٣.
- (٨)- انظر: ابن القيم، محمد بن أبي بكر، زاد المعاد في هدي خير العباد، ط.٢٧، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٥هـ)، ٢٢٥/٣.
- (٩)- الخاص: "فكل لفظ وضع لمعنى واحد على الانفراد". البخاري، كشف الأسرار، ٣٠/١، التفتازاني، مسعود بن عمر، شرح التلويح على التوضيح، ط.١، (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت)، ٦٠/١.
- (١٠)- القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ٣٦٤/٥.

يجاب عنه:

إنَّه استدلال ضعيف، ويرد عليه مثل قول مانعي الزكاة، الذين احتجوا بقوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ...﴾^(١) قالوا: فنحن لا ندفع زكاتنا بعده ﷺ إلى أحد، ومع هذا رد عليهم الصحابة رضي الله عنهم، وأجبروهم على أداء الزكاة، وقاتلوا من منعها منهم^(٢).

ثالثاً: ما استدللتم به من وجه الدلالة من الآية: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ...﴾ يناقش بالآتي:

لو قيل: إنَّ السجود في الآية - الذي هو بمعنى الصلاة - مطلق يشمل صلاة الجماعة، والمنفرد، فلا وجه لتخصيصه هنا على أنَّها صلاة الجماعة في المساجد.

يجاب عنه:

إنَّ المعنى في قوله تعالى: ﴿وَقَدْ كَانُوا يُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ وَهُمْ سَلِمُونَ﴾^(٣) "هو قول المؤذن: "حي على الصلاة، حي على الفلاح"، وحي اسم فعل أمر، معناه: أقبل، وأجب، وهو صريح في أنَّ إجابة هذا الأمر بحضور الجماعة، وأنَّ المتخلف عنها لم يجب داعي الله، حيث عاقبه بالأخرة بأنَّ حال بينه وبين السجود، وإجابة الداعي هي حضور جماعة المسجد، لا فعلها في مسكنه وحده^(٤).

رابعاً: ما استدللتم به من وجه الدلالة من حديث أبي هريرة رضي الله عنه: (ولقد هممت أن أمر بالصلاة..) يناقش بالآتي:

١- إنَّ هذا الوعيد إنما جاء في المتخلفين عن الجمعة، كما جاء في حديث ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (لقد هممت أن أمر رجلاً يُصَلِّي بالناس، ثم أحرق على رجال يتخلفون عن الجمعة بيوتهم)^(٥).

يجاب عنه:

القول إنَّ الوعيد إنما هو في حق تارك الجمعة صحيح، لكن في تارك الجماعة أيضاً، فالحديث الأول صريح في حق تارك الجماعة؛ وذلك بيّن في أول الحديث وآخره، والحديث الثاني في حق تارك الجمعة أيضاً فلا تنافي بين الحديثين^(٦)، ومن حمل الحديثين على أنَّها في حق تارك الجمعة فقط، "فسياق الحديث يبين ضعف قوله حيث ذكر صلاة العشاء، والفجر ثم أتبع ذلك بممه بتحريق من لم يشهد الصلاة"^(٧).

(١)- سورة التوبة، الآية: ١٠٣.

(٢)- انظر: ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ٢/٤٠٠.

(٣)- سورة القلم، الآية: ٤٣.

(٤)- انظر: ابن القيم، كتاب الصلاة، ٢/٢١٤.

(٥)- صحيح مسلم، ح ٢٥٤٤، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب فضل صلاة الجماعة، وبيان التشديد في التخلف عنها، ١/٤٥٢.

(٦)- انظر: المازري، شرح التلقين، ١/٧٠٦، ابن القيم، كتاب الصلاة، ٢/٢٢٠.

(٧)- ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ٢٣/٢٢٩.

٢- إنَّ الرسول ﷺ همَّ ولم يفعل، ولو كان واجباً لفعل، فهذا دليل على سقوط فرض الجماعة، وعليه يكون الخبر ورد مورد الزجر، وحقيقته غير مراده، إنما المراد المبالغة؛ لأنَّ الإجماع منعقد على منع عقوبة المسلمين من التعذيب بالنار^(١).
يجاب عنه:

لم يفعل خشية مافيها من النساء والذرية كما في حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (لولا ما في البيوت من النساء والذرية، لأقمت الصلاة، صلاة العشاء، وأمرت فتياي يحرقون ما في البيوت بالنار)^(٢)، فإنَّهم لا يجب عليهم شهود الجماعة، وفي تحريق المساكن قتل من لا يجوز قتله^(٣).

٣- إنَّ "تحريق بيوتهم لنفاقهم، لا لتخلفهم عن الجماعة"^(٤).
يجاب عنه:

القول إنما همَّ بعقوبتهم على نفاقهم، لا على تخلفهم عن الجماعة: ضعيف، ويستلزم محظورين: أحدهما: إلغاء ما اعتبره رسول الله ﷺ، وعلَّق الحكم به من التخلف عن الجماعة، أي أنَّه رتب العقوبة على ترك شهود الصلاة فيجب ربط الحكم بالسبب الذي ذكره^(٥).

والثاني: اعتبار ما ألغاه، فإنَّ النبي ﷺ ما كان يعاقب المنافقين على الأمور الباطنة، وإنما يعاقبهم على ما يظهر منهم من ترك واجب، أو فعل محرم، ويكُلُّ سرائرهم إلى الله، فلولا أنَّ حضور الجماعة ليس بواجب، لما حرقهم على تركها^(٦).

٤- "أنَّه لو كانت الجماعة فرض عين لقال ﷺ، حين توعد بالإحراق من تخلف عنها لم تجزئه صلاته؛ لأنَّه وقت البيان، ولا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة"^{(٧)(٨)}.

(١)- انظر: العيني، عمدة القاري، ١٦٤/٥.

(٢)- مسند الإمام أحمد بن حنبل، ح ٨٧٩٦، مسند المكترين من الصحابة، مسند أبي هريرة رضي الله عنه، ٣٩٨/١٤، قال الهيثمي:

في إسناده أبو معشر، وهو ضعيف. انظر: الهيثمي، مجمع الزوائد، ٤٢/٢.

(٣)- انظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ٢٢٨/٢٣.

(٤)- الماوردى، الحاوي الكبير، ٣٠١/٢.

(٥)- انظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ٢٢٩/٢٣، ابن القيم، كتاب الصلاة، ٢٢٣/٢.

(٦)- انظر: المصادر السابقة، ٢٢٩/٢٣ - ٢٢٣/٢.

(٧)- "أي الوقت الذي قام الدليل على إيقاع العمل بالجمل فيه على التضييق، من غير فسحة في التأخير؛ لأنَّ الإتيان بالشيء مع عدم العلم به ممنوع، والتكليف بذلك تكليف بما لا يطاق". السبكي، تقي الدين، الإجماع في شرح المنهاج (منهاج الوصول إلى علم الأصول)، د.ط، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٦هـ)، ٢١٥/٢.

(٨)- انظر: بيومي، محمد أنور، صلاة الجماعة في ضوء السنة، ط ١، (القاهرة: مؤسسة العلياء للنشر والتوزيع، ١٤٢٦هـ)، ١٧٠/١.

يجاب عنه:

الذي يظهر أنه ليس في الحديث ما يدل على صحة الصلاة أو فسادها، وإنما فيه دلالة على إثمهم لتركهم الجماعة؛ والصلاة في مساكنهم.

ما استدلتهم به من أثر عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: (من سره أن يلقي الله غداً..) يناقش بالآتي:

إنه قول صحابي ليس فيه إلا التنبيه على فضل الجماعة، وتحمل المشقة لها، ولا يُستدل بمثل ذلك على الوجوب^(١).

يجاب عنه:

١- إن أقوال الصحابة رضي الله عنهم، حجة عند المذاهب الأربعة^(٢).

٢- الأثر من أقوال الصحابي التي لها حكم المرفوع^(٣)،^(٤).

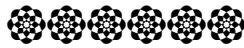
٣- فيه الحكم على تارك الجماعة بأنه منافق، ولا يتخلف عن الصلاة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، من غير عذر إلا منافق صحيح النفاق^(٥).

الترجيح:

بعد التأمل في الأقوال السابقة، وأدلتها، والمناقشات الواردة عليها ظهر لي - والله أعلم - أن القول الراجح، والأقرب إلى الصواب هو القول الثالث القائل: **بإجزاء صلاة المنفرد في المسكن دون عذر مع الإثم.** وذلك لما يلي:

١- لقوة أدلة هذا القول، وصراحتها.

٢- أنه لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم، أنه صلى الفرض منفرداً، إلا في حال العذر.



(١) - انظر: الشوكاني، نيل الأوطار، ٣/١٥١.

(٢) - عبد الوهاب، علي جمعة، المدخل إلى دراسة المذاهب الفقهية، ط٢، (القاهرة: دار السلام، ١٤٢٢هـ)، ١/٩١-١٤١-١٩٣.
وحدة البحث العملي بإدارة الإفتاء، المذاهب الفقهية الأربعة، ط١، (الكويت: وزارة الاوقاف، ١٤٣٦هـ)، ١/٢٩-٧٧-١٤٤-١٨٨.
(٣) - المرفوع: "هو: ما أضيف إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، خاصة، ولا يقع مطلقه على غير ذلك، نحو الموقوف على الصحابة وغيرهم".
ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، د.ط، (سوريا: دار الفكر، ١٤٠٦هـ)، ١/٤٥.

(٤) - انظر: بيومي، صلاة الجماعة في ضوء السنة، ١/١٦٧.

(٥) - انظر: ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله، الاستذكار، ط١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ)، ٢/١٤١.

المطلب الثاني: صلاة الرجل جماعة في المسكن بأهله، وأضيوفه

تحريب محل النزاع:

فرق الفقهاء بين صلاة الرجل الفريضة منفردًا، أو في جماعة داخل مسكنه، نحو صلاته بأهله، وضيوفه، حيث اتفقوا على جواز صلاة الرجل المنفرد الفريضة في المسكن لعذر^(١)، أمّا إذا كان في جماعة سواء كان معذورًا، أو غير معذور، فإنهم اختلفوا فيه على قولين:

القول الأول: لا يجوز للرجل أداء الصلاة جماعة في المسكن بأهله، أو ضيوفه. وهو قولٌ للحنفية^(٢)، ورواية

للحنابلة^(٣)، اختارها أبو البركات ابن تيمية^(٤)، وابن القيم^(٥)، وابن القيم^(٦)، وقال به الظاهرية^(٧).

القول الثاني: يجوز للرجل أداء الصلاة جماعة في المسكن بأهله، أو ضيوفه. قالت به الحنفية^(٨)، والمالكية^(٩)،

(١) - انظر: ابن المنذر، الأوسط، ١٣٩/٤. انظر لمسألة صلاة أهل الأعدار في المسكن ص ٧٦ من الرسالة.

(٢) - انظر: العيني، البناية، ٣٢٥/٢، ابن نجيم، البحر الرائق، ٣٦٦/١، الحصكفي، محمد علي، الدر المختار شرح تنوير الأبصار وجامع البحار، ط. ١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٣هـ)، ٧٦/١.

(٣) - انظر: الفراء، القاضي أبا يعلى محمد بن الحسين، المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين، ط ١، (الرياض: مكتبة المعارف، ١٤٠٥هـ)، ١٦٤/١، ابن قدامة، المغني، ١٣١/٢، المرادوي، الإنصاف، ٢١٣/٢.

(٤) - عبد السلام بن عبد الله بن الخضر بن محمد بن علي الحراني، ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ، أبو البركات، فقيه، حنبلي، محدث، مفسر، توفي سنة ٦٥٢ هـ. انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٤٤٥/١٦، الزركلي، خير الدين بن محمود، الأعلام، ط. ٥، (بيروت: دار العلم للملايين، ٢٠٠٢م)، ٦/٤.

(٥) - انظر: أبو البركات، عبد السلام، ابن تيمية الحراني، المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، ط. ٢، (الرياض: مكتبة المعارف، ١٤٠٤هـ)، ٩١/١.

(٦) - محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد بن حريز الزرعي، المعروف بابن قيم الجوزية رَحِمَهُ اللهُ، وكان جريئ الجنان، واسع العلم، عارفاً بالخلاف، ومذاهب السلف، توفي سنة ٧٥١ هـ. انظر: الصفدي، الوافي بالوفيات، ١٩٥/٢، ابن حجر، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ١٣٧/٥.

(٧) - انظر: ابن القيم، كتاب الصلاة، ١٦٦/١.

(٨) - انظر: ابن حزم، المحلى، ١٠٤/٣. ولكنهم فرقوا بين سماع النداء، وعدم سماعه، قال ابن حزم: ولا تجزئ صلاة فرض أحد من الرجال إذا كان يسمع الأذان أن يُصَلِّيَهَا إلا في المسجد مع الإمام، فإن تعمد ترك ذلك بغير عذر بطلت صلاته، فإن كان لا يسمع الأذان، ففرض عليه أن يُصَلِّيَ في جماعة مع واحد إليه فصاعداً ولا بد، فإن لم يفعل فلا صلاة له إلا أن لا يجد أحداً يصليها معه فيجزئه حينئذ، إلا من له عذر فيجزئه حينئذ التخلف عن الجماعة. انظر: المرجع السابق، ١٠٤/٣.

(٩) - انظر: الكاساني، بدائع الصنائع، ١٥٦/١، العيني، البناية، ٣٢٥/٢، ابن نجيم، البحر الرائق، ٣٦٧/١.

(١٠) - الأصبحي، مالك بن أنس، المدونة، ط ١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٥ هـ)، ١٧٩/١، ابن عبد البر،

الكافي في فقه أهل المدينة، ٢١/١، الحرشي، محمد عبد الله، شرح مختصر خليل للخرشي، د. ط، (بيروت: دار الفكر، د.ت)، ١٥/٢.

والشافعية^(١)، والمشهور في مذهب للحنابلة^(٢).

سبب الخلاف: إنَّ سبب اختلافهم - والله أعلم - هو: تعارض ظاهر النصوص؛ وذلك أنَّه ورد عن النبي ﷺ ،
أحاديث تدلُّ على وجوب أداء صلاة الجماعة في المسجد، وورد عنه ﷺ أنَّه صَلَّى جماعة في المسكن^(٣).

الأدلة:

أدلة أصحاب القول الأول القائلين: بعد جواز صلاة الرجل جماعة في المسكن بأهله، أو ضيوفه.

استدلوا بأدلة الوجوب لأداء المنفرد الصلاة جماعة في المسجد، وقد سبق عرضها^(٤).

أدلة أصحاب القول الثاني القائلين: بإجزاء صلاة الرجل جماعة في المسكن بأهله، أو ضيوفه.

استدلوا بالسنة، والأثر.

أولاً: السنة.

١- عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: (صَلَّى رسول الله ﷺ في بيته وهو شاكٍ^(٥)، فَصَلَّى جالسًا، وَصَلَّى وراءه قوم قيامًا، فَأشار إليهم أَنْ اجلسوا..)^(٦).

وجه الدلالة: دلَّ الحديث على أَنَّ النبي ﷺ صَلَّى في مسكنه بمن حضر من الصحابة رضي الله عنهم، وهو مريض معذور، والصحابة رضي الله عنهم غير معذورين، فلم يأمرهم بالذهاب للمسجد؛ لأداء صلاة الجماعة؛ فيدلُّ ذلك على جواز صلاة الجماعة في المسكن^(٧).

٢- عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: (كان رسول الله ﷺ أحسن الناس خلقًا، فرمى تحضر الصلاة وهو في بيتنا، فيأمر بالبساط الذي تحته فيكنس، ثم يُنضح^(٨)، ثم يُؤم رسول الله ﷺ، ونقوم خلفه فيُصَلِّي بنا، وكان بساطهم من جريد النخل^(٩))^(١٠).

(١)- انظر: الشافعي، الأم، ١/١٥٤، النووي، المجموع، ٤/١٨٥، روضة الطالبين، ١/٣٣٩.

(٢)- انظر: ابن قدامة، المغني، ٢/١٣١، المرادوي، الإنصاف، ٢/٢١٣، البهوتي، منصور بن يونس، دقائق أولي النهى لشرح المنتهى المعروف بشرح منتهى الإرادات، ط ١، (بيروت: عالم الكتب، ١٤١٤ هـ)، ١/٢٦٠.

(٣)- انظر: الكاساني، بدائع الصنائع، ١/١٥٦، الشافعي، الأم، ١/١٥٤، ابن قدامة، المغني، ٢/١٣١.

(٤)- انظر: ص ٢٠ من الرسالة.

(٥)- شاكٍ: مريض. انظر: الفراهيدي، الخليل بن أحمد، العين، د. ط، (د. م: دار ومكتبة الهلال، د. ت)، مادة: (شكو)، ٥/٣٨٨.

(٦)- صحيح البخاري، ح ٦٨٨، كتاب الأذان، باب إنما جعل الإمام ليؤتم به، ١/١٣٩.

(٧)- انظر: العيني، عمدة القاري، ٥/٢١٧، القسطلاني، أحمد بن محمد، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، ط ٧، (مصر: المطبعة الكبرى، ١٣٢٣ هـ)، ٢/٥٠.

(٨)- النضح: رشُّ الماء على الشيء. انظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، مادة: (بضع)، ١/١٣٤.

(٩)- جريد النخل: "غصن النخيل المجرد من أوراقه". قلعة جي، معجم لغة الفقهاء، ١/١٦٣.

(١٠)- صحيح مسلم، ح ٢٦٧، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب جواز الجماعة في النافلة والصلاة على حصير، وخمرة، وثوب، ١/٤٥٧.

وجه الدلالة: الحديث واضح الدلالة على أداء الرسول ﷺ، لصلاة الجماعة في مسكن أنس ﷺ؛ فهذا دليل على جواز صلاة الجماعة في المسكن^(١).

٣- عن أبي بكر^(٢) قال: (إنَّ رسول الله ﷺ أقبل من نواحي المدينة يريد الصلاة، فوجد الناس قد صلَّوا فمال إلى منزله، فجمع أهله، فصلَّى بهم)^(٣).

وجه الدلالة: دلَّ الحديث على أداء الرسول ﷺ، مع أهله صلاة الجماعة في المسكن، وذلك عند فوات الصلاة^(٤).

٤- عن جابر بن عبد الله^(٥) قال: قال النبي ﷺ: (أُعْطِيتْ خَمْسًا لَمْ يُعْطَ أَحَدٌ قَبْلِي... وَذَكَرَ مِنْهَا: وَجَعَلْتُ لِي الْأَرْضَ مَسْجِدًا، وَطَهُورًا، فَأَيُّمَا رَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي أَدْرَكْتَهُ الصَّلَاةَ فَلْيَصِلْ)^(٦).

٥- عن أبي ذر^(٧) قال: قلت: يا رسول الله أيُّ مسجد وضع أول؟ قال: (المسجد الحرام). قلت: ثم أي؟ قال: (ثم المسجد الأقصى) قلت: كم كان بينهما؟ قال: (أربعون)، ثم قال: (حيثما أدركتك الصلاة فصلِّ، والأرض لك مسجد)^(٨).

وجه الدلالة من الحديثين: دلَّ الحديثان على أنَّه من خصائص أمة محمد ﷺ، يُصَلُّونَ حيث أدركتهم الصلاة من الأرض، وهذا يدلُّ على جواز صلاة الجماعة في المسكن، إذا أدركتهم الصلاة^(٩).

(١)- انظر: القاضي عياض، إكمال المعلم بفوائد مسلم، ٦٣٦/٢، النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم، ١٦٢/٥.

(٢)- نفع بن مسروح بن كلدة بن عمرو الثقفي، وقيل: نفع بن الحارث بن كلدة، كنيته أبو بكر، كان عبدًا بالطائف، رجلًا، صالحًا، ورعًا، توفي سنة ٥٩ هـ. انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ١٠/٧، ابن حبان، الثقات، ٤١١/٣.

(٣)- المعجم الأوسط، ح ٤٦٠١، باب العين، من اسمه عبدان، ٣٥/٥. قال الهيثمي: رجاله ثقات. انظر: الهيثمي، مجمع الزوائد، ٤٥/٢.

(٤)- انظر: ابن رجب، فتح الباري، ٨/٦، المباركفوري، محمد عبد الرحمن، تحفة الأحوذى، ط ١٠، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٠ هـ، ٨/٢.

(٥)- جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام السلمي الأنصاري، كنيته أبو عبد الله وقيل أبو عبد الرحمن، والأول أصح، شهد العقبة الثانية مع أبيه وهو صبي، توفي سنة ٧٨ هـ. انظر: الكلاباذي، رجال صحيح البخاري = الهداية والإرشاد، ١٤١/١، ابن الأثير، أسد الغاية، ٤٩٢/١.

(٦)- صحيح البخاري، ح ٤٣٨، كتاب الصلاة، باب قول النبي ﷺ: " جعلت لي الأرض مسجدًا وطهورًا، ٩٥/١.

(٧)- جندب بن جنادة بن كعب بن صعير بن الوقعة الكناني، كنيته أبو ذر، هاجر إلى النبي ﷺ، وهو أول من حيَّ النبي ﷺ،

بتحية الإسلام، توفي بالريذة سنة ٣٢ هـ. انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ١٦٥/٤، ابن منجويه، رجال صحيح مسلم، ١١٩/١.

(٨)- صحيح البخاري، ح ٣٤٢٥، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قوله تعالى: (ووهبنا لداود سليمان...)، ١٦٢/٤.

(٩)- انظر: ابن رجب، فتح الباري، ٢٤٩/٣، ابن حجر، فتح الباري، ٤٦٢/٦.

ثانياً: الأثر.

١- عن قتادة^(١) رَضِيَ اللهُ عَنْهُ (إِنَّ أبا سعيد^(٢) صنع طعاماً، ثم دعا أبا ذر، وحذيفة^(٣)، وابن مسعود، فحضرت الصلاة، فتقدم أبو ذر ليُصَلِّيَ بهم، فقال له حذيفة: (وراءك رب البيت أحق بالإمامة)، فقال له أبو ذر: كذلك يا ابن مسعود؟ قال: (نعم) قال: فتأخر أبو ذر^(٤).

٢- عن حبيب بن أبي ثابت^(٥) رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: (أنه صنع طعاماً فدعا إبراهيم النخعي^(٦)، وإبراهيم التيمي^(٧)، وسلمة بن كهيل^(٨)، وذراً، وأناساً من وجوه القراء، فأمر إبراهيم التيمي فقص عليهم، ثم حضرت الصلاة فصلوا في البيوت في جماعة، ولم يخرجوا إلى المسجد، ثم جاءهم بالطعام^(٩)).

وجه الدلالة من الأثرين: دل الأثران على أداء الصحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ، والتابعين رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ، الصلاة جماعة في المسكن.

- (١)- قتادة بن دعامة بن قنادة بن عزيز بن عمرو السدوسي البصري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، كنيته أبو الخطاب، من علماء الناس بالقرآن، والفقه، ومن حفاظ أهل زمانه، توفي سنة ١١٧هـ. انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ١٧١/٧، ابن منجويه، رجال صحيح مسلم، ١٤٩/٢.
- (٢)- أبو سعيد مولى أبي أسيد الأنصاري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، عدل، يروي عن جماعة من الصحابة مثل عمر، وعلي رَضِيَ اللهُ عَنْهُم انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٩٢/٧، ابن حبان، الثقات، ٥٨٨/٥.
- (٣)- حذيفة بن اليمان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، واليمان يقال له حسل بن جابر بن ربيعة بن فروة العبسي، كنيته أبو عبد الله، قال: خيرني رسول الله ﷺ بين الهجرة والنصرة، فاخترت النصر، توفي بعد قتل عثمان، وبعد بيعة علي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، بأربعين يوماً، وذلك في سنة ٣٦هـ. انظر: الكلاباذي، رجال صحيح البخاري = الهداية والإرشاد، ٢١٣/١، ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة، ٣٩/٢.
- (٤)- مصنف عبد الرزاق، ح ٣٨١٨، كتاب الصلاة، باب الرجل يؤتى في ربه، ٣٩١/٢. اسناده مرسل.
- انظر: ابن منير، الداي، سلسلة الآثار الصحيحة، ط ١، (القاهرة: دار الفاروق، ١٤٢٤هـ)، ٢٧/٢.
- (٥)- حبيب بن قيس بن دينار الأسدي الكاهلي الكوفي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، كنيته أبو يحيى، تابعي، صاحب فنيا مشهور، ما كان بالكوفة أحد إلا يذل لحبيب، توفي سنة ١١٩هـ. انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٣١٦/٦، الكلاباذي، رجال صحيح البخاري = الهداية والإرشاد، ١٩٠/١.
- (٦)- إبراهيم بن يزيد بن الأسود بن عمرو بن ربيعة النخعي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، كنيته أبو عمران، قيل عنه: "أنه ميتاً أفقه منه حياً، توفي سنة ٩٦هـ. انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٢٩١/٦، ابن حبان، الثقات، ٨/٤.
- (٧)- إبراهيم بن يزيد بن شريك التيمي الرباب الكوفي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، كنيته أبو أسماء، تابعي، ثقة، سجنه الحجاج، وتوفي بالسجن سنة ٩٢هـ. انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٢٩٢/٦، الكلاباذي، رجال صحيح البخاري = الهداية، ٦١/١.
- (٨)- سلمة بن كهيل بن حصين الحضرمي الكوفي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، كنيته أبو يحيى، إمام ثبت، حافظ، متقن للحديث، توفي سنة ١٢١هـ. انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٣١٤/٦، الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٢٩٨/٥.
- (٩)- سنن البيهقي الكبرى، ح ٤٩٩٧، جماع أبواب فضل الجماعة والعذر بتركها، باب من جمع في بيته، ٩٥/٣. لم أف على درجته.

مناقشة الأدلة:

مناقشة أدلة القول الأول القائلين: بعد جواز صلاة الرجل جماعة في المسكن بأهله، أو ضيوفه.

ما استدلتتم به من أحاديث الوجوب كحديث الأعمى، والهلم بتحريق البيوت، ومن سمع النداء... يناقش بالآتي:

١- ابن أم مكتوم^(١) استأذن في صلاته في مسكنه منفردًا، ولا دلالة فيه على أنه أراد أن يُصلي في مسكنه جماعة، إنما فيه أنه أراد أن يجعل في المسكن مسجدًا لصلاته في نفسه^(٢).

٢- الذي يظهر أن حديث الهلم بتحريق البيوت، يُحمل على من يُصلي في المسكن منفردًا، ويترك جماعة المسجد، أمّا لو صلى في المسكن جماعة فقد دلت الأدلة من السنة، والأثر أن لا شيء عليه؛ لأن الجماعة وُجدت، لكن ليس على إطلاقه؛ لأن قصد الشارع جماعة المسجد إلا ما استثني.

مناقشة أدلة القول الثاني القائلين: بإجزاء صلاة الرجل جماعة في المسكن بأهله، أو ضيوفه.

أولًا: ما استدلتتم به من وجه الدلالة من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه: (فرمما تحضر الصلاة وهو في بيتنا) يناقش بالآتي: أن المراد بالصلاة هي تطوع، وليست فريضة^(٣).

يجاب عنه: قول أنس رضي الله عنه: (فرمما تحضر الصلاة) يُشعر بأن المراد صلاة الفريضة، لأنها هي التي يحضر وقتها، لا النافلة^(٤).

أجيب عنه: إن ذلك يأتي في النافلة أيضًا، ولا يلزم من حضور وقت الصلاة أن صلاته كانت للفرض^(٥).

ثانيًا: ما استدلتتم به من وجه الدلالة من حديثي جابر، وأبي ذر رضي الله عنهما: (وجعلت لي الأرض مسجدًا، وطهورًا، والأرض لك مسجد) يناقش بالآتي:

إنّ الحديثين عامّان^(٦)، وقد ذكرهما النبي صلى الله عليه وآله؛ لبيان فضل أمته على سائر الأمم، من أنّ الصلاة ليست مخصوصة بمواضع، بل هي عامة في المساجد، وغيرها، وهذا لا يعني أن من سمع النداء لا يحضره، ولا يجيبه، فيصلي في مسكنه جماعة^(٧).

(١) - عبد الله بن عمرو بن شريح بن قيس بن زائدة رضي الله عنه، الضرير، وأم مكتوم أمه واسمها عاتكة بنت عبد الله رضي الله عنه، وكان يؤدّن للنبي صلى الله عليه وآله، بالمدينة مع بلال رضي الله عنه، وكان رسول الله صلى الله عليه وآله، يستخلفه على المدينة يُصلي بالناس في عامة غزوات رسول الله صلى الله عليه وآله، توفي سنة ١٥هـ. انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ١٥٥/٤، أبو نعيم، معرفة الصحابة، ١٦٥٩/٣.

(٢) - انظر: ابن رجب، فتح الباري، ١٨٧/٣.

(٣) - انظر: المرجع السابق، ١٧/٣.

(٤) - انظر: الكشميري، محمد أنور شاه، فيض الباري على صحيح البخاري، ط. ١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٦هـ)، ٥٥/٢.

(٥) - انظر: العيني، عمدة القاري، ١١٢/٤، الكشميري، فيض الباري على صحيح البخاري، ٥٥/٢.

(٦) - العام: "هو اللفظ المستغرق لجميع ما يصلح له بحسب وضع واحد". البخاري، كشف الأسرار، ٣٣/١.

(٧) - انظر: الحمد، حمد بن عبد الله، شرح زاد المستقنع، د. ط، (د. م، ن، ت)، ٧٩/٧، دروس صوتية مفرغة.

الترجيح: بعد النظر في الأقوال، وأدلتها، ومناقشتها ظهر لي - والله أعلم -

أنَّ الراجح هو: **الجمع بين القولين.**

وذلك لأنَّ أداءها في المسجد أفضل؛ لاشتمال المسجد على الشرف، والطهارة، وإظهار الشعائر، وكثرة الجماعة^(١).

ويجوز أداء صلاة الجماعة في المسكن إذا كان هناك سبب.

وينبغي التنبيه:

١- إذا صَلَّى في المسجد صَلَّى منفردًا، وفي مسكنه صَلَّى جماعة تَعَيَّنَ عليه أدائها في مسكنه^(٢).

٢- لو دار الأمر بين فعلها في المسجد في جماعة يسيرة، وفي المسكن في جماعة كثيرة، كان فعلها في المسجد أولى؛ لفضل المسجد^(٣).

٣- يجب عدم الإطباق، والاستمرار في إقامتها في المساكن، وإمَّا يكون ذلك عند الضرورة، "لأنَّه تعطيل للمساجد، وقد علم من الدين ضرورة أنَّ الله شرع الصلوات الخمس في المساجد، واعتنى بإحيائها، كما قال

تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذَكَرَ فِيهَا أَسْمُهُ﴾^(٤)، وقال تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِنْدَ

كُلِّ مَسْجِدٍ﴾^(٥) وغير ذلك من نصوص الكتاب، والسُّنة^(٦).



(١) - انظر: الشريبي، مغني المحتاج، ١/٤٦٧.

(٢) - انظر: البهوتي، شرح منتهى الإرادات، ١/٢٦٠.

(٣) - انظر: المرجع السابق، ١/٢٦٠.

(٤) - سورة البقرة، الآية: ١١٤.

(٥) - سورة الأعراف، الآية: ٢٩.

(٦) - النجدي، حاشية الروض، ٢/٢٦١.

المطلب الثالث: مضاعفة الأجر في صلاة الجماعة للرجال في المسكن

تحرير محل النزاع:

اتفق جمهور الفقهاء على فضل الجماعة في المسجد^(١)، وسبق الحديث في المسألة السابقة عن اختلاف الفقهاء في حكم صلاة الرجل جماعة في المسكن بأهله، أو ضيوفه، وجاء الخلاف على قولين: فمنهم من قال بالجواز، ومنهم من قال بعدمه. أمّا المجيزون فقد اختلفوا في مضاعفة الأجر في صلاة الجماعة للرجال في المسكن، هل تتساوى الجماعات، ويشملهم الفضل، وزيادة الدرجات كمن صَلَّى في جماعة المسجد، أم تتفاوت؟ والخلاف في هذه المسألة على قولين:

القول الأول: يضاعف الأجر في صلاة الجماعة للرجال في المسكن، أي أنّ الجماعات متساوية في الفضل.

وهو المشهور عند المالكية^(٢)، وقالت به الشافعية^(٣)، وإبراهيم النخعي^(٤) رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

القول الثاني: لا يضاعف الأجر في صلاة الجماعة للرجال في المسكن، أي أنّ الجماعات متفاوتة في الفضل.

قالت به الحنفية^(٥)، و قولٌ للمالكية^(٦)، و قولٌ للشافعية^(٧)، والحنابلة^(٨).

سبب الخلاف: اختلف الفقهاء في هذا الفضل المضاف للجماعة، هل لأجل الجماعة فقط؛ حيث كانت، سواء في المسجد، أو في المسكن، أو إنّما يكون ذلك الفضل للجماعة التي تكون في المسجد؛ لما يلزم ذلك من أفعال تختص بالمساجد^(٩).

- (١) - انظر: ابن القطان، الإقناع في مسائل الإجماع، ١/٤٥٠. انظر المسألتين ص ١٥، ٣١ من الرسالة.
- (٢) - انظر: المازري، شرح التلقين، ١/٧٠٩، الجندي، خليل بن إسحاق، التوضيح في شرح المختصر الفرعي لابن الحاجب، ط. (د.م: مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث، ١٤٢٩هـ)، ١/٤٤١، الخطاب، مواهب الجليل، ٢/٨٢.
- (٣) - انظر: النووي، المجموع شرح المذهب، ٤/١٩٦، الشريبي، مغني المحتاج، ١/٤٦٧، الرملي، نهایة المحتاج، ٢/١٤١.
- (٤) - انظر: ابن بطال، علي بن خلف، شرح صحيح البخاري، ط. ٢، (الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٢٣هـ)، ٣/١٧٧، ابن عبد البر، الاستدكار، ٢/٣٣٥.
- (٥) - انظر: العيني، البنية، ٢/٣٢٦، ابن نجيم، البحر الرائق، ١/٣٦٦، ابن عابدين، رد المحتار، ٢/٥١.
- (٦) - انظر: المازري، شرح التلقين، ١/٧٠٩، الجندي، التوضيح، ١/٤٤١، الحرشي، شرح مختصر خليل، ٢/١٥.
- (٧) - انظر: النووي، المجموع، ٤/١٩٨، الشريبي، مغني المحتاج، ١/٤٦٧، الرملي، نهایة المحتاج، ٢/١٤١.
- (٨) - انظر: الحجاوي، الإقناع في فقه الإمام أحمد، ١/١٥٩، البهوتي، كشاف القناع، ١/٤٥٦، شرح منتهى الإرادات، ١/٢٦٠.
- (٩) - انظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ١/٣٥١.

الأدلة:

أدلة أصحاب القول الأول القائلين: بمضاعفة الأجر في صلاة الجماعة للرجال في المسكن.

استدلوا بالسنة، والأثر.

أولاً: السنة.

١- عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: (صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة)^(١).
وجه الدلالة: دلّ الحديث على تساوي الجماعات في الفضل سواء كانت في المسجد، أو في المسكن؛ لأنّ الحديث دلّ على فضيلة الجماعة على المنفرد، بغير واسطة فيدخل فيه كل جماعة^(٢).

٢- عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (الصلاة في جماعة تعدل خمسًا وعشرين صلاة، فإذا صلّاها في فلاة^(٣))، فأتمّ ركوعها، وسجودها بلغت خمسين صلاة^(٤).

وجه الدلالة: دلّ الحديث على تضعيف الصلاة خمسين ضعفًا، لمن صلاها في فلاة، وأتمّ ركوعها، وسجودها، فلو كان من شرط التضعيف المسجد، لما ضعفت في الفلاة^(٥).

ثانيًا: الأثر.

١- عن إبراهيم النخعي رضي الله عنه قال: (إذا صلى الرجل مع الرجل فهما جماعة، لهما التضعيف خمس وعشرون درجة)^(٦).
وجه الدلالة: دلّ الأثر على أنّ أقل الجماعة إمام، ومأموم، ولهما التضعيف، لذا يتضح أنّ التضعيف يدخل في كل الجماعات^(٧).

(١) - سبق تخريجه ص ١٧.

(٢) - انظر: ابن حجر، فتح الباري، ١٣٦/٢، العيني، عمدة القاري، ٢٦٠/٤.

(٣) - سعد بن مالك بن شيبان بن عبيد بن ثعلبة رضي الله عنه، كنيته أبو سعيد، وهو مشهور بكنيته، غزا مع رسول الله ﷺ، اثنتي عشرة غزوة، توفي بالمدينة سنة ٧٤هـ. انظر: الكلاباذي، رجال صحيح البخاري = الهداية والإرشاد، ٣٠٢/١، ابن الأثير، أسد الغابة، ٤٥١/٢.

(٤) - الفلاة: الأرض الواسعة المقفرة، وجمعه فلوات. انظر: قلعة جي، معجم لغة الفقهاء، ٣٤٩/١.

(٥) - سنن أبي داود، ح ٥٦٠، كتاب الصلاة، باب ماجاء في فضل المشي إلى الصلاة، ١٥٣/١. صحيح علي شرط الشيخين. انظر: الزيلعي، نصب الراية، ٢٣/٢.

(٦) - انظر: ابن حجر، فتح الباري، ١٣٥/٢، العيني، شرح سنن أبي داود، ٤٢/٣.

(٧) - مصنف ابن أبي شيبة، ح ٨٨١٢، كتاب الصلوات، باب في الجماعة كم هي؟، ٢٦٤/٢. قال ابن حجر: "إسناده حسن".

ابن حجر، أحمد بن علي، المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، ط ١، (الرياض: دار العاصمة للنشر والتوزيع، ١٤١٩هـ)، ٧٠١/٣.

(٨) - انظر: ابن الملقن، عمر بن علي، التوضيح لشرح الجامع الصحيح، ط ١، (دمشق: دار النوادر، ١٤٢٩هـ)، ٤٩٢/٥.

الزرقاني، محمد بن عبد الباقي، شرح الزرقاني على الموطأ، ط ١، (القاهرة: مكتبة الثقافة، ١٤٢٤هـ)، ٤٦٢/١.

أدلة أصحاب القول الثاني القائلين: بعدم مضاعفة الأجر في صلاة الجماعة للرجال في المسكن. استدلوا بالسنة.

١- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (صلاة الرجل في الجماعة تضعف على صلاته في بيته، وفي سوقه، خمسين ضعفاً؛ وذلك أنه إذا توضأ فأحسن الوضوء ثم خرج إلى المسجد، لا يخرج إلا الصلاة لم يخط خطوة إلا رُفعت له بها درجة، وحط عنه بها خطيئة، فإذا صلى لم تنزل الملائكة تُصلي عليه ما دام في مصلاه، اللهم صل عليه اللهم ارحمه، ولا يزال أحدكم في صلاة ما انتظر الصلاة^(١)).

وجه الدلالة: دلّ الحديث في قوله: "تضعف على صلاته في بيته" أي المراد منها صلاة الجماعة في مسكنه؛ ولذلك علل الفضيلة، وبينها بالخطى إلى المسجد في الصلاة، وانتظار الصلاة، والمقام في المصلّى بعد الصلاة، لذا إقامة الجماعة في المساكن لا يحصل بها فضيلة الصلاة في المساجد^(٢).

٢- عن أبي بن كعب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (صلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلاته وحده، وصلاته مع الرجلين أزكى من صلاته مع الرجل، وما أكثر فهو أحب إلى الله تعالى)^(٣).

٣- عن قباث بن أشيم رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (صلاة رجلين يوم أحدهما صاحبه، أزكى عند الله من صلاة أربعة تترى^(٤))، وصلاة أربعة يؤمهم أحدهم، أزكى عند الله من صلاة ثمانية تترى، وصلاة ثمانية يؤمهم أحدهم، أزكى عند الله من صلاة مائة تترى^(٥)).

(١) - صحيح البخاري، ح ٦٤٧، كتاب الأذان، باب فضل صلاة الجماعة، ١/١٣١.

(٢) - انظر: الباجي، أبو الوليد سليمان، المنتقى شرح الموطأ، ط ١، (مصر: مطبعة السعادة، ١٣٣٢هـ)، ١/٢٢٩، ابن رجب، فتح الباري، ٣/١٧١.

(٣) - أبي بن كعب بن قيس بن عبيد بن زيد بن معاوية رضي الله عنه، كنيته أبو المنذر، كتب الوحي لرسول الله ﷺ، توفي في خلافة عثمان رضي الله عنه سنة ٣٠هـ. انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٣/٣٧٨، ٣٨١، أبو نعيم، معرفة الصحابة، ١/٢١٥.

(٤) - سنن أبي داود، ح ٥٥٤، كتاب الصلاة، باب فضل صلاة الجماعة، ١/١٥١. قال النووي: رواه أبو داود بإسناد صحيح. انظر: النووي، خلاصة الأحكام، ٢/٦٥٠.

(٥) - قباث بن أشيم بن عامر بن الملوح بن يعمر وهو الشداخ بن عوف رضي الله عنه، شهد بدرًا مع المشركين، وكان له فيها ذكر، ثم أسلم بعد ذلك وشهد مع النبي ﷺ بعض المشاهد، توفي قبل سنة ٧٠هـ. انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٧/٢٨٨، الذهبي، تاريخ الإسلام، ٢/٦٩٤.

(٦) - تترى: متفرقين. انظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، مادة: (تتر)، ١/١٨١.

(٧) - المعجم الكبير للطبراني، ح ٧٣، باب القاف، قباث بن أشيم الليثي، ١٩/٣٦. قال الهيثمي: رجاله ثقات. انظر: الهيثمي، جمع الزوائد، ٢/٣٩.

وجه الدلالة من الحديثين: دلَّ الحديثان على أنَّ الجماعة تتفاوت في الفضل بالقلة، والكثرة، فالجماعة تتحقق برجلين، أو رجل، وامرأة، ولكن تختلف جماعة عن جماعة من حيث الأجر، والثواب^(١).
مناقشة الأدلّة:

مناقشة أدلة القول الأول القائلين: بمضاعفة الأجر في صلاة الجماعة للرجال في المسكن.

أولاً: ما استدللتم به من وجه الدلالة من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: (صلاة الجماعة تفضل صلاة الفرد) يناقش بالآتي: الحديث عام، لكن هناك نصوص أخرى خُصَّت بها جماعة المسجد كما في حديث: (صلاة الرجل في الجماعة تضعف على صلاته في بيته)... ثم قال: (وذلك أنه إذا توضأ فأحسن الوضوء ثم خرج إلى المسجد)، فهذه علة منصوصة، لا يجوز إلغاؤها، وحيث يختص تضعيف الأجر بمن أتاها من البعد، إذ لا يحصل التضعيف لمن صَلَّى في مسكنه في جماعة^(٢).

ثانياً: ما استدللتم به من وجه الدلالة من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: (... فإذا صلاها في فلاة فأنتم ركوعها..) يناقش بالآتي: ليس في الحديث ما يدلُّ على صلاة الجماعة في الحضر، وإنما الصلاة في السفر، والجماعة لا تتأكد في حق المسافر؛ لوجود المشقة فإذا صلاها منفرداً لا يحصل له هذا التضعيف، وإنما يحصل له هذا الأجر العظيم من الله سبحانه وتعالى، إذا صلاها مع الجماعة خمسة وعشرون؛ لأجل أنه صلاها مع الجماعة، وخمسة وعشرون أخرى، سببها كون الإنسان يحرص عليها في حال السفر الذي هو مظنة التخفيف، ويتم ركوعها، وسجودها^(٣).

مناقشة أدلة القول الثاني القائلين: بعدم مضاعفة الأجر في صلاة الجماعة للرجال في المسكن.

أولاً: ما استدللتم به من وجه الدلالة من حديث أبي هريرة رضي الله عنه: (... تضعف على صلاته في بيته، وسوقه). يناقش بالآتي:

١- الظاهر مما يقتضيه السياق: أن المراد تفضيل صلاة الجماعة في المسجد، على صلاته في المسكن، والسوق منفرداً، وهذا هو الصواب، وقيل فيه غير هذا وهو قول باطل^(٤).

٢- قوله: (على صلاته في بيته): قرينة على صلاة المنفرد، إذ الغالب أن الرجل يُصلي في مسكنه منفرداً^(٥).

٣- الجماعات لا تتفاضل، فمن صَلَّى مع فساق ثلاثة، كمن صَلَّى مع مائة من الأولياء^(٦).

(١) - انظر: ابن حجر، فتح الباري، ١٣٧/٢، الشنقيطي، محمد بن محمد المختار، شرح زاد المستقنع، د.ط، (د.م.ن.ت)، دروس صوتية مفرغة، ١٣/٢٩٩.

(٢) - انظر: آل سلمان، مشهور بن حسين، القول المبين في أخطاء المصلين، ط ٤، (لبنان: دار ابن حزم، ١٤١٦ هـ)، ٢٦٨/١، الشنقيطي، شرح زاد المستقنع، ١٣/٢٩٩.

(٣) - انظر: العيني، عمدة القاري، ١٦٦/٥، العباد، عبد المحسن بن حمد، شرح سنن أبي داود، د.ط، (د.م، ن، ت)، دروس صوتية مفرغة، ١٢/٧٧.

(٤) - انظر: النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم، ١٦٥/٥.

(٥) - انظر: العظيم آبادي، عون المعبود، ١٨٦/٢، الشوكاني، نبيل الأوطار، ١٥٣/٣.

(٦) - انظر: الخطاب، مواهب الجليل، ٨٢/٢.

يجاب عنه:

- ١- لا خلاف أنَّ الصلاة مع الصالحين، والعلماء، وأهل الخير أفضل من غيرهم؛ لشمول الدعاء، وسرعة الإجابة، وكثرة الرحمة، وقبول الشفاعة^(١).
- ٢- لا ينبغي أن تتساوى فضيلة الصلاة في المسكن جماعة مع فضيلة الصلاة في السوق جماعة، في مقدار الفضيلة، فإنَّ الأصل: أن لا يتساوى ما وجد فيه مفسدة معينة، مع ما لم توجد فيه تلك المفسدة^(٢).
- ٣- لا يلزم من حمل الحديث على ظاهره التسوية المذكورة، إذ لا يلزم من استوائهما في الفضل عن المسجد أن لا يكون أحدهما أفضل من الآخر، وكذا لا يلزم منه أن تكون الصلاة جماعة في المسكن، أو السوق لا فضل فيها على الصلاة منفردًا، بل الظاهر أن المضاعفة المذكورة مختصة بالجماعة في المسجد. والصلاة في المسكن مطلقًا، أولى منها في السوق؛ لما ورد من كون الأسواق موضع الشياطين، والصلاة جماعة في المسكن، وفي السوق أولى من الانفراد^(٣).
- أي أنَّ الحاصل أربعة أطراف: جماعة في المسجد، وجماعة في المسكن، وفردى في المسجد، وفردى في المسكن، فردى المسجد أفضل من فردى المسكن، وجماعة المسجد أفضل من جماعة المسكن، وجماعة المسكن أفضل من فرادها، ومن فردى المسجد، لكن لا بالقدر المخصوص من المضاعفة، إذ ذلك القدر أعتبر فيه أمور أخرى لا توجد في جماعة المسكن، وهذا لا يتم إلا إذا قيّدنا حديث ابن عمر رضي الله عنهما، بحديث أبي هريرة رضي الله عنه^(٤).
- ٤- إنَّ سبب هذا التضعيف هو أنَّ المسلم قام بأفعال كثيرة وليس مجرد الصلاة فقط، بل إنَّه توضأ، وتطهر، وأحسن وضوءه، ثم خرج يمشي من مسكنه إلى المسجد، فالخطوة الواحدة يرفعه الله عز وجل بها درجة، والأخرى يحط عنه بها خطيئة وهكذا^(٥).

(١)- انظر: القرافي، أحمد بن إدريس، الذخيرة، ط ١، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٤ م)، ٢/٢٦٥، الخرشي،

شرح مختصر خليل، ١٧/٢.

(٢)- انظر: ابن دقيق العيد، محمد بن علي، إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، ط ١، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٦ هـ)، ١/١٩١.

(٣)- انظر: ابن دقيق العيد، إحكام الأحكام، ١/١٩١، ابن حجر، فتح الباري، ٢/١٣٥.

(٤)- انظر: الصنعاني، محمد بن إسماعيل، العدة على إحكام الأحكام، ط ١، (القاهرة: المكتبة السلفية، ١٣٧٩ هـ)، ٢/١١٤.

(٥)- انظر: الباجي، المنتقى شرح الموطأ، ١/٢٢٩، المناوي، عبد الرؤوف، فيض القدير شرح الجامع الصغير، ط ١، (مصر:

المكتبة التجارية، ١٣٥٦ هـ)، ٤/٢١٧.

الترجيح:

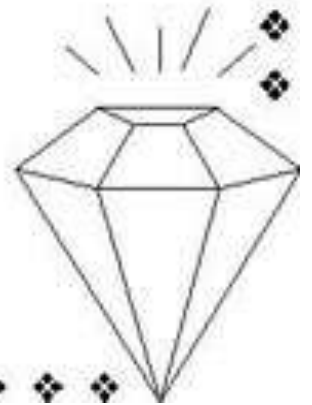
بعد عرض الأقوال، والأدلة، ومناقشتها ظهر لي أن الراجح - والله تعالى أعلم - هو القول الثاني القائل :
إنَّ الجماعات متفاوتة في الفضل، ويفوق بعضها بعضاً في الثواب، وعظم الأجر.
 فمن صَلَّى جماعة في مسكنه مع أهله، أو ضيفه فله أجر الجماعة، ولكن هذا الأجر لا يساوي أجر الجماعة في المسجد، فللمسجد خصيصة ليست لأي مكان آخر، كما أن الجماعة خارج المسجد خير من صلاة المنفرد.
 أي إنَّ جماعة المسجد أفضل من جماعة المسكن بالتضعيف خمسًا وعشرين ضعفًا، وصلاة الجماعة في البر ليست كالصلاة في المسجد كما جاء في الحديث، والجماعة الأكثر عددًا أفضل من الجماعة الأقل عددًا.

تنبيه: ظهر في هذه المسألة ثمة خلاف بين القولين في استحباب إعادة الجماعة، فعلى القول بتفاوت الجماعات في الفضل قالوا: تُستحب إعادة الجماعة مطلقًا، أي جماعة كانت سواء في المسجد، أو في المسكن، أو في غيرهما، بتحصيل الأكثرية، ومنهم من فصل فقال: تُعاد مع الأعم، أو الأورع، أو في البقعة الفاضلة، كالمسجد الثلاثة، وعلى القول بتساوي الجماعات في الفضل، قالوا: لا تستحب^(١).



(١) - انظر: ابن حجر، فتح الباري، ١٣٧/٢، الصنعاني، العدة على أحكام الأحكام، ١١٤/٢.

المبحث الثاني: صلاة المرأة في المسكن. وفيه خمسة مطالب:
المطلب الأول: صلاة المرأة في المسكن
المطلب الثاني: المفاضلة بين صلاة المرأة في المسكن والمساجد الثلاثة
المطلب الثالث: صلاة المرأة جماعة بأهل مسكنها (رجالاً، أو صبياناً)
المطلب الرابع: صلاة النساء جماعة في المسكن
المطلب الخامس: مضاعفة الأجر في صلاة الجماعة للنساء في المسكن



المطلب الأول: صلاة المرأة في المسكن

تحرير محل النزاع:

اتفق الفقهاء على أن شهود المرأة الجماعة ليس فرضاً^(١)، إلا أنهم اختلفوا في صلاتها في المسجد أهى أفضل

أم صلاتها في المسكن؟ على قولين:

القول الأول: صلاة المرأة في المسجد أفضل من صلاتها في المسكن. قالت به الظاهرية^(٢).

القول الثاني: صلاة المرأة في المسكن أفضل من صلاتها في المسجد. قالت به الحنفية^(٣)، والمالكية^(٤)، والشافعية^(٥)، والحنابلة^(٦).

سبب الخلاف: إن سبب اختلافهم - والله أعلم - هو: أخذ الجمهور بظاهر الأحاديث التي صرحت بفضل الصلاة في المسكن، واعتبروا الصلاة في المسجد من جنس المباح، وصالاتها في مسكنها أفضل، أما أهل الظاهر فأخذوا بظاهر الأحاديث التي تنهى عن منع النساء الصلاة في المساجد، وإقرار الرسول ﷺ للنساء الصلاة معه، دليل على فضلها على الصلاة في المسكن^(٧).

الأدلة:

أدلة أصحاب القول الأول القائلين: بأفضلية صلاة المرأة في المسجد على المسكن.

استدلوا بالسنة، والأثر.

أولاً: السنة.

١- عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: (صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ، بسبع وعشرين درجة)^(٨).

(١) - انظر: ابن القطان، الإقناع في مسائل الإجماع، ١/١٤٥، أبو جيب، سعدي، موسوعة الإجماع في الفقه الإسلامي، ط ٣،

(سوريا: دمشق، ١٤١٦هـ)، ١/٦٨٠.

(٢) - انظر: ابن حزم، المحلى، ٢/١٧٠.

(٣) - انظر: ابن نجيم، البحر الرائق، ١/٣٨٠، شيخي زاده، عبد الرحمن بن محمد، مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، د. ط،

(بيروت: دار إحياء التراث، د. ت)، ١/١٠٩، ابن عابدين، رد المختار، ١/٧٦.

(٤) - انظر: ابن رشد الحفيد، بداية المجتهد، ٢/٧٧، الخطاب، مواهب الجليل، ٢/١١٧، الدسوقي، محمد بن أحمد، حاشية الدسوقي على

الشرح الكبير، د. ط، (بيروت: دار الفكر، د. ت)، ١/٣٣٦.

(٥) - انظر: النووي، المجموع، ٤/١٩٨، الشربيني، مغني المحتاج، ١/٤٦٦، الرملي، نهاية المحتاج، ٢/١٤٠.

(٦) - انظر: ابن قدامة، المغني، ٢/١٤٩، البهوتي، كشاف القناع، ١/٤٥٦، الرحيباني، مصطفى بن سعد، مطالب أولي النهى في

شرح غاية المنتهى، ط ٢، (دمشق: المكتب الإسلامي، ١٤١٥هـ)، ١/٦١١.

(٧) - انظر: ابن نجيم، البحر الرائق، ١/٣٨٠، الخطاب، مواهب الجليل، ٢/١١٧، النووي، المجموع، ٤/١٩٨، ابن قدامة،

المغني، ٢/١٤٩، ابن حزم، المحلى، ٢/١٧٠.

(٨) - سبق تخريجه ص ١٧.

وجه الدلالة: الحديث واضح الدلالة على أنّ صلاة الجماعة تفضّل على صلاة الفرد، والدليل عام لا يجوز أن يُخص منه النساء من غيرهن^(١).

٢- عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: (لا تمنعوا إماء الله مساجد الله)^(٢).

٣- عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: عن النبي ﷺ قال: (إذا استأذنت أحدكم امرأته إلى المسجد فلا يمنعها)^(٣).

وجه الدلالة من الحديثين: أمر الرسول ﷺ الزوج بأن لا يمنع امرأته من المسجد، والأمر يقتضي الوجوب^(٤)؛ إذ لو كانت صلاتهن في مساكنهن أفضل من صلاتهن المسجد، لما تركهن رسول الله ﷺ يتعنين بتعب لا يجدي عليهن زيادة فضل، أو يُنقص من الفضل^(٥).

٤- عن أبي قتادة رضي الله عنه^(٦) عن النبي ﷺ قال: (إني لأقوم في الصلاة أريد أن أطول فيها فأسمع بكاء الصبي فأجتوز^(٧) في صلاتي كراهية أن أشق على أمه)^(٨).

٥- عن عائشة رضي الله عنها قالت: (كن نساء المؤمنات يشهدن مع رسول الله ﷺ صلاة الفجر متلفعات^(٩)، بمروطهن^(١٠))، ثم ينقلن إلى بيوتهن حين يقضين الصلاة، لا يعرفهن أحد من الغلس^(١١)).

٦- عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: (لو تركنا هذا الباب للنساء)^(١٢).

وجه الدلالة من الأحاديث: دلّت الأحاديث على فضل صلاة النساء في المسجد، على صلاتهن في المسكن؛ لأنّ الرسول ﷺ لن يدعهن يخرجن في الغلس، ويحملن صغارهن، ويُفرد لهن باباً، فيتركنهن يتكلفن من ذلك ما

(١)- انظر: ابن حزم، المحلى، ١١٢/٣.

(٢)- صحيح مسلم، ح ١٣٦، كتاب الصلاة، باب خروج النساء إلى المساجد إذا لم يترتب عليه فتنة، ٣٢٧/١.

(٣)- صحيح مسلم، ح ١٣٤، كتاب الصلاة، باب خروج النساء إلى المساجد إذا لم يترتب عليه فتنة، ٣٢٦/١.

(٤)- انظر: الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه، ١١١/٨.

(٥)- انظر: ابن حزم، المحلى، ١٧٢/٢.

(٦)- الحارث بن رعي بن بلدمة بن خناس بن عبيد الأنصاري الخزرجي رضي الله عنه، كنيته أبو قتادة وهو مشهور بكنيته، شهد أحدًا وما بعدها،

من خير فرسان رسول الله ﷺ، توفي بالمدينة سنة ٥٤ هـ انظر: أبو نعيم، معرفة الصحابة، ٧٤٩/٢، ابن الأثير، أسد الغابة، ٢٤٤/٦.

(٧)- أتجوز: أي أخفها، وأقللها". ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، مادة: (جوز)، ٣١٥/١.

(٨)- صحيح البخاري، ح ٧٠٧، كتاب الأذان، باب من أخف الصلاة عند بكاء الصبي، ١٤٣/١.

(٩)- متلفعات: متلفعات بأكسيتهن". ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، مادة: (لفع)، ٢٦١/٤.

(١٠)- مروطهن: "أكسيتهن الواحد: مرط". ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، مادة: (مرط)، ٣١٩/٤.

(١١)- الغلس: "ظلمة آخر الليل إذا اختلطت بضوء الصباح". ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، مادة: (غلس)، ٣٧٧/٣.

(١٢)- صحيح البخاري، ح ٥٧٨، كتاب مواقيت الصلاة، باب وقت الفجر، ١٢٠/١.

(١٣)- سنن أبي داود، ح ٤٦٢، كتاب الصلاة، باب في اعتزال النساء في المساجد عن الرجال، ١٢٦/١. قال الألباني: "إسناده

صحيح على شرط الشيخين". الألباني، محمد ناصر الدين، صحيح أبي داود - الأم، ط ١، (الكويت: مؤسسة غراس للنشر والتوزيع،

١٤٢٣ هـ)، ٣٦٠/٢.

يحط أجورهن، ويكون الفضل لهن في تركه^(١).

ثانياً: الأثر.

عن ابن عمر رضي الله عنهما، قال: كانت امرأة لعمر تشهد صلاة الصبح، والعشاء في الجماعة في المسجد، فقيل لها: لم تخرجين وقد تعلمين أن عمر يكره ذلك ويغار؟ قالت: وما يمنعني أن ينهاني؟ قال: يمنعك قول رسول الله ﷺ: (لا تمنعوا إماء الله مساجد الله)^(٢).

وجه الدلالة: لو رأى عمر رضي الله عنه صلاحها في مسكنها أفضل، لأجبرها على صلاحها فيه؛ وذلك حتى لا تدع الأفضل، وتختار الأدنى، لا سيما أنه لا يجب لها ذلك، بل اقتصر على إجبارها بهواه الذي لا يقدر على صرفه، ومن الباطل أن تتكلف إسقاط زوجها فيما غيره أفضل منه^(٣).

أدلة أصحاب القول الثاني القائلين: بأفضلية صلاة المرأة في المسكن على المسجد.

استدلوا بالكتاب، والسنة، والأثر.

أولاً: الكتاب.

١- قال تعالى: ﴿ فِي بُيُوتٍ أُذِنَ لِلَّهِ أَنْ تَرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا أَسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ (٣٦) رِجَالٌ لَا تُلْهِهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ (٣٧) ﴾^(٤).

وجه الدلالة: رجال: فاعل لقوله: (يُسَبِّحُ)، وتخصيص الرجال بالذكر، دليل على أن النساء لا حظ لهن في المساجد؛ إذ لا جمعة عليهن ولا جماعة، وصلاتهن في مساكنهن أفضل^(٥).

٢- قال تعالى: ﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى (٣٣) ﴾^(٦).

وجه الدلالة: دلت الآية على الأمر للنساء بالقرار في مساكنهن، وصلاتهن فيه أستر أحوالهن، وفي خروجهن للجماعة ترك للقرار^(٧).

(١) - انظر: ابن حزم، المحلى، ٣/١١٤.

(٢) - صحيح البخاري، ح ٩٠٠، كتاب الجمعة، باب هل على من لم يشهد الجمعة غسل من النساء، والصبيان وغيرهم؟، ٦/٢.

(٣) - انظر: ابن حزم، المحلى، ٣/١١٧.

(٤) - سورة النور، الآية: ٣٦ - ٣٧.

(٥) - انظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ١٢/٢٧٩، مجموعة من العلماء بإشراف مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر، التفسير الوسيط للقرآن الكريم، ط. ١، (القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٣٩٣هـ)، ٦/١٤٢٨.

(٦) - سورة الأحزاب، الآية: ٣٣.

(٧) - انظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ١٤/١٧٩، المنبجي، علي بن أبي يحيى، اللباب في الجمع بين السنة والكتاب، ط. ٢، (دمشق: دار القلم، ١٤١٤هـ)، ١/٢٥٤.

ثانياً: السنة.

- ١- عن أم سلمة^(١) رضي الله عنها عن رسول الله ﷺ أنه قال: (خير مساجد النساء قعر بيوتهن)^(٢).
- ٢- عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: (لا تمنعوا نساءكم المساجد، وبيوتهن خير لهن)^(٣).
وجه الدلالة من الحديثين: دلّ الحديثان على أنّ صلاة المرأة في مسكنها أفضل من صلاتها في المسجد؛ وذلك لطلب زيادة الستر في حقهن، والأمر بعدم منعهن أمر ندب^(٤).
- ٣- عن أم حميد الساعدية^(٥) رضي الله عنها، أمّا جاءت النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله، إني أحب الصلاة معك، قال: (قد علمت أنك تحبين الصلاة معي، وصلاتك في بيتك خير لك من صلاتك في حجرتك، وصلاتك في حجرتك خير من صلاتك في دارك، وصلاتك في دارك خير لك من صلاتك في مسجد قومك، وصلاتك في مسجد قومك خير لك من صلاتك في مسجدي)^(٦).
- وجه الدلالة: دلّ الحديث دلالة واضحة على أنّ صلاة المرأة في مسكنها خير من صلاتها في المسجد؛ لأنّ أمرها مبني على التستر، وللأمن من الفتنة، لذا يجب عليها أن تفعل ما فيه خير لها^(٧).
- ٤- عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: (صلاة المرأة في بيتها أفضل من صلاتها في حجرتها، وصلاتها في مخدعها^(٨) أفضل من صلاتها في بيتها)^(٩).

- (١)- هند بنت أبي أمية بن أبي حذيفة بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم رضي الله عنها، كنيته أم سلمة، كانت تحت أبي سلمة رضي الله عنه، فتوفي عنها بالمدينة بعد وقعة أحد، فخلف عليها رسول الله ﷺ، وكانت من المهاجرات، عمّرت بعد النبي ﷺ دهرًا، وهي آخر أزواج النبي ﷺ موتًا، توفيت سنة ٥٩ هـ. انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٦٩/٨، أبو نعيم، معرفة الصحابة، ٦/٣٢١٨.
- (٢)- مسند أحمد، ح ٢٦٥٤٢، مسند النساء، حديث أم سلمة، ٤٤/١٦٤. قال الألباني: صحيح. انظر: الألباني، محمد ناصر الدين، صحيح الجامع الصغير وزياداته، د. ط، (بيروت: المكتب الإسلامي، د. ت)، ١/٦٢٨.
- (٣)- مسند أحمد، ح ٥٤٦٨، مسند المكثرين من الصحابة، مسند عبد الله بن عمر، ٩/٣٣٧. قال الألباني: صحيح. انظر: الألباني، صحيح الجامع الصغير وزياداته، ٢/١٢٤٢.
- (٤)- انظر: ابن حجر، فتح الباري، ٢/٣٤٩، المناوي، فيض القدير، ٣/٤٨٨.
- (٥)- أم حميد الأنصاري الساعدي رضي الله عنها، صحابية، زوجة الصحابي أبو حميد رضي الله عنه. انظر: أبو نعيم، معرفة الصحابة، ٦/٣٤٨٨، ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة، ٨/٣٨٢.
- (٦)- مسند أحمد، ح ٢٧٠٩٠، مسند النساء، حديث أم حميد، ٤٥/٣٧. قال الهيثمي: "رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح غير عبد الله بن سويد الأنصاري، ووثقه ابن حبان". الهيثمي، مجمع الزوائد، ٢/٣٤.
- (٧)- انظر: الطحطاوي، أحمد بن محمد، حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح، ١ ط، (لبنان: دار الكتب العلمية بيروت، ١٤١٨ هـ)، ١/٣٠٤، الشوكاني، نيل الأوطار، ٣/١٥٧.
- (٨)- مخدعها: "المخدع، هو البيت الصغير الذي يكون داخل البيت الكبير". ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، مادة: (خدع)، ٢/١٤.
- (٩)- سنن أبي داود، ح ٥٧٠، كتاب الصلاة، باب ماجاء في خروج النساء إلى المسجد، ١/١٥٦. قال النووي: إسناده صحيح على شرط مسلم. انظر: النووي، خلاصة الأحكام، ٢/٦٧٨.

وجه الدلالة: دلَّ الحديث على فضل صلاة المرأة في المكان الأخفى؛ لتحقيق الأمن فيه من الفتنة، وأستر لها، وأمنع من نظر الناس^(١).

ثالثًا: الأثر.

عن عائشة رضي الله عنها قالت: (لو أدرك رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أحدث النساء؛ لمنعهن كما منعت نساء بني إسرائيل)^(٢).
وجه الدلالة: دلَّ الأثر على منع عائشة رضي الله عنها النساء من الخروج إلى المساجد؛ إذ تشير إلى أن النبي صلى الله عليه وسلم لو أدرك ما حدث بعده لما استمر على الرخصة للنساء بالصلاة في المساجد، بل نهى عنه؛ لأنَّ الرخصة لمن حيث لم يظهر منهن ما ظهر من الفتنة، وعدم التستر، فكانت لمعنى وقد زال ذلك المعنى، مما يدلُّ على أنَّ صلاحها في المسكن أفضل^(٣).
مناقشة الأدلة:

مناقشة أدلة القول الأول القائلين: بأفضلية صلاة المرأة في المسجد على المسكن.

أولًا: ما استدللتم به من وجه الدلالة من حديثي ابن عمر رضي الله عنهما (لا تمنعوا إماء..) و (إذا استأذنت أحدكم امرأته..). يناقش بالآتي:

١- النهي في الحديثين نهي تنزيه؛ لأنَّ حق الزوج في ملازمة المسكن واجب، فلا تتركه للفضيلة^(٤).

٢- جاء في رواية أخرى للحديث (لا تمنعوا نساءكم المساجد ويوتهن خير لمن)^(٥)، فالذي يتبين أنَّ في الحديث تصريح بأفضلية صلاحها في المسكن على المسجد.

٣- هناك رواية أخرى للحديث مقيّدة بالإذن في الليل فقط، فقد روى ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إذا استأذنتكم نساؤكم بالليل إلى المسجد، فأذنوا لمن)^(٦)، أي الذي يظهر من دلالة الحديث أنَّ هناك أوقات تكون الصلاة في مسكنها أفضل.

ثانيًا: ما استدللتم به من وجه الدلالة من حديث أبي قتادة رضي الله عنه (إنِّي لأقوم في الصلاة أريد..)، وحديث عائشة رضي الله عنها (كن نساء المؤمنات يشهدن..) وحديث ابن عمر رضي الله عنهما (لو تركنا هذا الباب للنساء...). يناقش بالآتي:

تبين من الأحاديث أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يمنع النساء، بل أمر بعدم منعهن، لكنه أرشدهن لما هو خير لهن؛ وهو الصلاة في مسكنهن، والدليل على ذلك حديث أم حميد الساعدية رضي الله عنها، عندما أخبرها صلى الله عليه وسلم أنَّ الصلاة في مسكنها أفضل من الصلاة معه، فاستجابت لذلك، وكانت تُصلي في مسكنها.

(١)- انظر: العيني، شرح سنن أبي داود، ٥٦/٣، المناوي، فيض القدير، ٢٢٢/٤.

(٢)- صحيح البخاري، ح ٨٦٩، كتاب الأذان، باب خروج النساء إلى المساجد بالليل، والغسل، ١٧٣/١.

(٣)- انظر: ابن رجب، فتح الباري، ٤١/٨، ابن حجر، فتح الباري، ٣٤٩/٢.

(٤)- انظر: النووي، المجموع، ١٩٩/٤.

(٥)- سبق ترجمته ص ٤٧.

(٦)- صحيح البخاري، ح ٨٦٥، كتاب الأذان، باب خروج النساء إلى المساجد بالليل، والغسل، ١٧٢/١.

مناقشة أدلة القول الثاني القائلين: بأفضلية صلاة المرأة في المسكن على المسجد.

أولاً: ما استدلتتم به من وجه الدلالة من الآية: ﴿فِي بُيُوتٍ أُذِنَ لِلَّهِ أَنْ تَرْفَعَ﴾ يناقش بالآتي:
لفظ رجال مفهوم لقب^(١)، والتحقيق عند الأصوليين أنه ليس بحجة مطلقاً^(٢).

يجاب عنه:

١- لا شك أن مفهوم لفظ الرجال مفهوم لقب بالنظر إلى مجرد لفظه، وأن مفهوم اللقب ليس بحجة؛ لكن ما يستلزم اللقب أوصافاً صالحة لإناطة الحكم به فإنه يُعتبر مفهوم صفة، لا مفهوم لقب، فقد يظهر للناظر أنه مفهوم لقب لا يحتج به، ولكن مفهوم الرجال هنا معتبر؛ لأن الرجال لا تخشى منهم الفتنة، وليسوا بعورة بخلاف النساء، ومعلوم أن وصف الذكورة وصف صالح لإناطة الحكم به، الذي هو التسبيح في المساجد، والخروج إليها دون وصف الأنوثة^(٣).

٢- إطلاق أن مفهوم اللقب ليس بحجة مطلقاً قد استشكل، إذ تم الإحتجاج به في مواضع، كالاحتجاج في تعيين الماء في إزالة النجاسة بحديث المرأة التي سألت النبي ﷺ عن الثوب يصيبه الدم من الحيضة؟ فقال رسول الله ﷺ: (حُتِّيهِ، ثم اقرصيه بالماء، ثم رشه، وصلِّي فيه)^(٤)، وقيل إن دليله كون الامتثال متعلقاً به^(٥).
قال ابن دقيق العيد^(٦) رَحِمَهُ اللهُ: "الأمر إذا تعلق بشيء بعينه، لا يقع الامتثال إلا بذلك الشيء؛ لأنه قبل فعله لم يأت بما أمر به، فلا يخرج عن العهدة، وسواء كان الذي تناوله الأمر صفة، أو لقباً عندنا؛ لما ذكرناه من توقف الامتثال عليه"^(٧).

- (١) - مفهوم اللقب: "أي تعليق الحكم على أسماء الذوات كما يقال: في الغنم الزكاة فإن مفهومه أن الزكاة لا تجب في غير الغنم".
القرافي، أحمد بن إدريس، الفروق، ط. ١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ)، ٧١/٢.
- (٢) - انظر: الزركشي، محمد بن عبد الله، البحر المحيط في أصول الفقه، ط. ١، (د.م: دار الكتبي، ١٤١٤هـ)، ١٥١/٥، الشنقيطي، أضواء البيان، ٥٣٩/٥.
- (٣) - انظر: الشنقيطي، أضواء البيان، ٥٤٠/٥، الجيزاني، محمد بن حسين، معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة، ط. ٥، (الدمام: دار ابن الجوزي، ١٤٢٧هـ)، ٤٥٥/١.
- (٤) - سنن الترمذي، ح ١٣٨، أبواب الطهارة، باب ماجاء في غسل دم الحيض من الثوب، ٢٠١/١. قال الترمذي: حديث حسن صحيح. انظر: سنن الترمذي، ٢٠١/١.
- (٥) - انظر: الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه، ١٥١/٥.
- (٦) - محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري رَحِمَهُ اللهُ، أبو الفتح، المعروف بابن دقيق العيد، ذو خبرة تامة بعلوم الشريعة، الجامع بين العلم، والدين، محدثاً، فقيهاً، أصولياً، توفي سنة ٧٠٢هـ. انظر: البكجري، مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ط. ١، (القاهرة: الفاروق الحديثة، ١٤٢٢هـ)، ١٩/١، السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، ٢٠٧/٩.
- (٧) - ابن دقيق العيد، محمد بن علي، شرح الإلمام بأحاديث الأحكام، ط. ٢، (سوريا: دار النوادر، ١٤٣٠هـ)، ٤٢٧/١.

ثانيًا: ما استدللتم به من وجه الدلالة من حديث أم حميد رضي الله عنها: (إني أحب الصلاة معك) يناقش بالآتي:

"الحديث رواه عبد الحميد بن المنذر^(١) فهو مجهول لا يُدرى من هو؟ ولا يجوز أن تُترك روايات الثقات المتواترة، برواية من لا يُدرى من هو؟"^(٢).

يجاب عنه: الحديث رواه البيهقي^(٣) في السنن الكبرى برواية ابن المنذر، فهذا دليل على أن الحديث صالح للاستدلال^(٤). وذكره ابن حجر^(٥) في كتاب الإصابة، برواية عبد الحميد بن المنذر^(٦)، فكيف يكون مجهولاً؟. والحديث الذي تم الاستدلال به رواه الإمام أحمد رحمته الله، ورجاله رجال الصحيح^(٧).

ثالثًا: ما استدللتم به من وجه الدلالة من حديث ابن مسعود رضي الله عنه: (صلاة المرأة في بيتها أفضل من صلاتها في حجرتها..) يناقش بالآتي: ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم رواية أخرى للحديث فقال: (صلاة المرأة في بيتها أفضل من صلاتها في حجرتها، وصلاتها في مسجدها أفضل من صلاتها في بيتها)، يريد بلا شك مسجد محلتها، لا يجوز غير ذلك؛ لأنه لو أراد صلى الله عليه وسلم مسجد مسكنها لقال: (صلاتها في بيتها أفضل من صلاتها في بيتها)، وحاشا له صلى الله عليه وسلم أن يقول المحال؛ فإذا كان كذلك، فقد صح أن أحد الحكمين منسوخ^(٨).
يجاب عنه:

"هذا الذي ذهب إليه ابن حزم^(٩) رأي شاذ، ووجه شدوده أنه بناء، وألزم بدعوى النسخ بناءً على لفظة تصحفت عليه، وهي كلمة (مخدعها) إلى كلمة (مسجدها)، والرواة الذين رووا الحديث كلهم رواها مخدعها، وليس مسجدها"^(١٠).

(١) - عبد الحميد بن المنذر بن أبي حميد الأنصاري الساعدي رحمته الله، جدته أم حميد الساعدية رضي الله عنها، تابعي. انظر: أبو نعيم،

معرفة الصحابة، ٣٤٨٨/٦، ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة، ٣٨٢/٨.

(٢) - ابن حزم، المحلى، ١٧٥/٢.

(٣) - أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي رحمته الله، كنيته أبو بكر، الحافظ، علامة، ثبت، فقيه، توفي سنة ٤٥٨ هـ.

انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ١٦٤/١٨، الصفدي، الوافي بالوفيات، ٢٢٠/٦.

(٤) - انظر: البيهقي، أحمد بن الحسين، السنن الكبرى، ط. ٣، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٤ هـ)، ١٩٠/٣.

(٥) - أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي الكنايني العسقلاني رحمته الله، مشهور بابن حجر، طلب الحديث، وولي القضاء بالديار المصرية،

والندريس بعدة أماكن، توفي سنة ٨٥٢ هـ. انظر: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، ذيل طبقات الحفاظ للذهبي، د. ط. (بيروت: دار

الكتب العلمية، د. ت.)، ٢٥١/١، ابن العماد، عبد الحي بن أحمد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ط. ١، (دمشق: دار ابن كثير،

١٤٠٦ هـ)، ٣٩٥/٩.

(٦) - انظر: ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة، ٣٨٢/٨.

(٧) - انظر: الهيثمي، مجمع الزوائد، ٣٤/٢.

(٨) - انظر: ابن حزم، المحلى، ١٧٥/٢.

(٩) - علي بن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب الأموي رحمته الله، فارسي الأصل، كنيته أبو محمد، كان إليه المنتهى في الذكاء،

والحفظ، وكثرة العلم، كان شافعي المذهب، ثم انتقل إلى نفي القياس، والقول بالظاهر، توفي سنة ٤٥٦ هـ. انظر: الذهبي، تاريخ

الإسلام، ٧٤/١٠، الصفدي، الوافي بالوفيات، ٩٣/٢٠.

(١٠) - العدوي، مصطفى، جامع أحكام النساء، ط. ١، (السعودية: دار السنة، ١٤٣١ هـ)، ١٩٦/١.

رابعًا: ما استدللتم به من وجه الدلالة من أثر عائشة رضي الله عنها: (لو أدرك رسول الله) يناقش بالآتي:

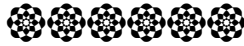
- ١- "أنه - رضي الله عنه - لم يدرك ما أحدثن، فلم يمنعهن، فإذا لم يمنعهن فمنعهن بدعة، وخطأ"^(١).
- ٢- "إن الله سبحانه قد علم ما سيحدثن، فما أوحى إلى نبيه بمنعهن؛ من أجل ما استحدثته"^(٢).
- ٣- "إن الإحداث إنما هو لبعض النساء بلا شك دون بعض، ومن المحال منع الخير عمَّن لم يحدث من أجل من أحدث، إلا أن يأتي بذلك نص من الله تعالى، على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم فيسمع له، ويُطاع"^(٣).
- ٤- "لو كان ما أحدثن يستلزم منعهن من المساجد لكان منعهن من غيرها كالأسواق أولى"^(٤).
- ٥- "إن عائشة رضي الله عنها لم تر منعهن من أجل ذلك، ولا قالت: امنعهن لما أحدثن؛ بل أخبرت أنه - رضي الله عنه - لو عاش لمنعهن، ولو منعهن - رضي الله عنه - لمنعهن، فإذا لم يمنعهن فلا تمنعهن"^(٥).

الترجيح: بعد عرض الأقوال، وأدلتها، ومناقشتها ظهر لي - والله أعلم - أن الراجح هو القول الثاني القائل:

بأفضلية صلاة المرأة في المسكن على المسجد. وذلك لما يلي:

- ١- ما ورد من أحاديث ثبتت صحتها، وهي صريحة في المعنى.
- ٢- إن الأحاديث التي جاءت بالإذن لمن بالخروج، فُرئت بأنَّ صلاتها في بيتها خير؛ مما يدلُّ على أنَّها الأصل، وما عداها خارج عن الأصل.
- ٣- ما استدل به ابن حزم لا يقوى على مخالفة النصوص التي استدل بها الجمهور، وترك الرسول صلى الله عليه وسلم لمن يُصلِّين في المساجد ليس دليلًا على أفضلية ذلك، وإنما هو دليل على الإباحة.
- ٤- لأنَّه أستر لها، وللأمن من الفتنة، ولما عليه النساء في زماننا من التبرج، والبعد عن التمسك بتعاليم الدين الإسلامي، ولكثرة الفساد، والمفسدين.

تنبيه: إنَّ المرأة لا تُمنع من الذهاب إلى المسجد؛ لأنَّ الرسول صلى الله عليه وسلم لم يمنعها مع التزامها لآداب الخروج؛ وذلك حتى لا يتخذ الرجال ذلك ذريعة لمنعها، فقد تتلقى في خروجها للمسجد فوائد خُلُقِيَّة، وتعليمية لا تحصلها في المسكن كتحصيل علم، أو سماع موعظة نافعة، أو حصول الخشوع في الصلاة، ونحو ذلك مما يتعذر وجوده في غير المسجد.



(١) - ابن حزم، المحلى، ١٧٣/٢.

(٢) - انظر: ابن حجر، فتح الباري، ٣٤٩/٢.

(٣) - ابن حزم، المحلى، ١٧٤/٢.

(٤) - ابن حجر، فتح الباري، ٣٤٩/٢.

(٥) - ابن حزم، المحلى، ١٧٤/٢.

المطلب الثاني: المفاضلة بين صلاة المرأة في المسكن، والمساجد الثلاثة

تحرير محل النزاع:

- اتفق الفقهاء على أن صلاة المرأة في مسكنها أفضل من صلاتها في المسجد^(١)، ويشمل ذلك المساجد الثلاثة^(٢). ولكن هل إذا صلّت المرأة في هذه المساجد الثلاثة تشمله المضاعفة؟ إنَّ الصلاة بالمسجد الحرام تعدل مائة ألف صلاة، ومسجد الرسول ﷺ تعدل ألف صلاة، وبالأقصى تعدل خمسمائة صلاة، فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة فيما سواه، إلا المسجد الحرام)^(٣). وما جاء في حديث أم حميد رضي الله عنها تفضيل صلاة المرأة في حجرتها على صلاتها في دارها، وصلاتها في مسجد قومها، على صلاتها في مسجد النبي ﷺ، قالوا: أنه يراد بذلك صلاة الرجال دون صلاة النساء^(٤). وحيث إنِّي لم أقف على خلاف بين الفقهاء في هذه المسألة، إلا أنه يناقش بالآتي:
- ١- لا يُسلم بذلك، بل هو يشمل النساء أيضًا^(٥).
 - ٢- عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: (والذي لا إله غيره ما صلّت امرأة صلاة خير لها من صلاة تُصلّيها في بيتها إلا أن يكون المسجد الحرام، أو مسجد الرسول ﷺ، إلا عجوزًا في منقلها^(٦))^(٧)، فدل ذلك على أن صلاة المرأة في أحد المساجد الثلاثة أفضل من صلاتها في مسكنها، وتضاعف لها^(٨).

- (١) - انظر: ابن نجيم، البحر الرائق، ١/٣٨٠، ابن رشد الحفيد، بداية المجتهد، ٢/٧٧، النووي، المجموع، ٤/١٩٨، ابن قدامة، المغني، ٢/١٤٩.
- (٢) - السبواسي، محمد بن عبد الواحد، شرح فتح القدير، د.ط، (بيروت: دار الفكر، د.ت)، ٣/١٨٢، الخطاب، مواهب الجليل، ٢/١١٣، الهيتمي، أحمد بن محمد، الفتاوى الفقهية الكبرى، د.ط، (مصر: المكتبة الإسلامية، د.ت)، ١/٢٠١، ابن مفلح، الفروع، ٢/٤٥٤.
- (٣) - صحيح البخاري، ح ١١٩٠، كتاب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، باب فضل الصلاة في مسجد مكة، والمدينة، ٢/٦٠.
- (٤) - انظر: ابن خزيمة، صحيح ابن خزيمة، ٣/٩٤، ابن مفلح، محمد، الفروع وتصحيح الفروع، ط ١، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٤ هـ)، ٢/٤٥٤، الشنقيطي، أضواء البيان، ٥/٧٥٩.
- (٥) - انظر: الألباني، صحيح الترغيب والترهيب، ١/٢٥٨.
- (٦) - منقلها: الحُف الخلق، بمعنى القدم البالي. انظر: الهروي، أبو عبيد القاسم بن سلام، غريب الحديث، ط ١، (حيدر آباد: مطبعة دائرة المعارف العثمانية، ١٣٨٤ هـ)، مادة: (نقل)، ٤/٧٠.
- (٧) - السنن الكبرى للبيهقي، ح ٥٣٦٤، جماع أبواب إثبات إمامة المرأة وغيرها، باب خير مساجد النساء قعر بيوتهن، ٣/١٨٨.
- (٨) - انظر: ابن مفلح، الفروع، ٢/٤٥٤، ابن رجب، فتح الباري، ٨/٥٦.

ومع التعارض الوارد بين الأدلة فالذي يظهر - والله أعلم-: أنَّ صلاة المرأة في مسكنها تحصل فيها المضاعفة، بل أكثر، وخاصة بمكة، فإنَّ المضاعفة تحصل في كل الحرم، فإذا صلَّت المرأة في مسكنها في مكة حصلت لها المضاعفة؛ وأمَّا في المدينة فالمضاعفة خاصة بالمسجد النبوي الشريف، ولكن المرأة إذا صلَّت في مسكنها في المدينة امتثالاً لقول الرسول ﷺ، فإنَّه يرحى لها الخير الكثير، بل ثوابها أعظم، وتُثاب على نيتها الصالحة، ومحبتها للصلاة في مسجد الرسول ﷺ، لذا لو جاءت، وحضرت فيرجى لها أن تنال أجر المضاعفة، الذي قال عنه الرسول ﷺ: أمَّا إذا كان يترتب على حضورها فتنة، فلا ريب أن بقاءها في مسكنها أفضل، وأسلم^(١).

تنبيه:

هناك كمية، وهناك كيفية، فالأجر في كفيته، وضخامته في مسكن المرأة يقابل العدد الحاصل بالكثرة، فصلاة المرأة في مسكنها من حيث الكيفية أفضل من صلاتها في المسجد من حيث الكمية، ولذلك إنَّ المرأة إذا صلَّت في المسكن فهو أفضل من الصلاة في المسجد الحرام، وثوابه أكثر من ثواب المسجد الحرام، لكن بالكيفية، لا بالكمية^(٢).



(١) - انظر: آل الشيخ، محمد بن إبراهيم، وآخرون، فتاوى المرأة المسلمة، ط ١، (الرياض: مكتبة دار طبرية، ١٤١٥هـ)، ١/ ٣١٠.

(٢) - انظر: ابن عثيمين، محمد بن صالح، مجموع فتاوى ورسائل العثيمين، ط. أخيرة، (الرياض: دار الوطن، ١٤١٣هـ)، ١٥/ ١٢٥.

المطلب الثالث: صلاة المرأة جماعة بأهل مسكنها (رجالاً وصبياناً)

تحرير محل النزاع:

اتفق الفقهاء الأربعة، والظاهرية على عدم جواز صلاة المرأة بجماعة الرجال الأجانب^(١)، واختُلف في جواز صلاة المرأة جماعة بأهل مسكنها الرجال، والصبيان، على ثلاثة أقوال:

القول الأول: تجوز صلاة المرأة جماعة بأهل مسكنها (رجالاً، وصبياناً)، وبالرجال مطلقاً في الفرض، والنفل.

قال به المزني^(٢)، وأبو ثور، وابن جرير الطبري^(٣)،^(٤)، وتقف أمامهم^(٥).

القول الثاني: تجوز صلاة المرأة جماعة بأهل مسكنها (رجالاً، وصبياناً) في النفل دون الفرض، وخصَّصوا ذلك بصلاة

التراويح، وهو رواية عن الإمام أحمد رحمته الله، وخصَّص بعض الحنابلة الجواز بذوي الرحم، وبعضهم بكونها عجوزاً، وبعضهم بأن تكون أقرأ من الرجل، وعلى الصحة تقف خلفهم، ويقتدون بها في جميع أفعال الصلاة^(٦).

القول الثالث: لا تجوز صلاة المرأة جماعة بأهل مسكنها (رجالاً، وصبياناً) مطلقاً سواء كان المقتدي واحداً، أو

أكثر، بالغاً، أو غير بالغ، في الفرض، والنفل، قالت به الحنفية^(٧)، والمالكية^(٨)، والشافعية^(٩)، والحنابلة^(١٠).

(١) - انظر: السرخسي، المبسوط، ١/١٨٠، ابن رشد الحفيد، بداية المجتهد، ١/١٥٥، النووي، المجموع، ٤/١٩٩، ابن قدامة، المغني، ٢/١٤٦،

ابن حزم، المحلى، ٢/١٦٧، ابن حزم، علي بن أحمد، مراتب الإجماع، د.ط، (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت)، ١/٢٧.

(٢) - بكر بن عبد الله بن عمرو بن هلال المزني البصري رحمته الله، كنيته أبو عبد الله، كان ثقة، ثباتاً، مأموناً، كثير الحديث، حجة، فقيهاً، توفي

سنة ١٠٦هـ. انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٧/١٥٧، الكلاباذي، رجال صحيح البخاري = الهداية والإرشاد، ١/١١٣.

(٣) - محمد بن جرير بن يزيد بن خالد الطبري، وقيل: يزيد بن كثير بن غالب رحمته الله، كنيته أبو جعفر، كان أماً في فنون كثيرة منها التفسير،

والحديث، والفقه، وكان ثقة في نقله، توفي سنة ٣١٠هـ. انظر: الذهبي، تاريخ الإسلام، ٧/١٦٠، الصفدي، الوافي بالوفيات، ٢/٢١٢.

(٤) - انظر: العيني، البناية، ٢/٣٣٦، ابن رشد الحفيد، بداية المجتهد، ١/١٥٥، النووي، المجموع، ٤/٢٥٥، ابن قدامة، المغني، ٢/١٤٦.

(٥) - انظر: النووي، المجموع، ٤/٢٥٥.

(٦) - انظر: ابن قدامة، المغني، ٢/١٤٦، ابن مفلح، إبراهيم بن محمد، المبدع في شرح المقنع، ط.١، (بيروت: دار الكتب العلمية،

١٤١٨هـ)، ٢/٨١، المرادوي، الإنصاف، ٢/٢٦٤.

(٧) - انظر: السرخسي، المبسوط، ١/١٨٠، الكاساني، بدائع الصنائع، ١/٢٢٧، العيني، البناية، ٢/٣٣٦.

(٨) - انظر: ابن رشد الحفيد، بداية المجتهد، ١/١٥٥، المواق، محمد بن يوسف، التاج والإكليل لمختصر خليل، ط.١، (بيروت: دار

الكتب العلمية، ١٤١٦هـ)، ٢/٤١٢، الخرشبي، شرح مختصر خليل، ٢/٢٢.

(٩) - انظر: الشافعي، الأم، ١/١٩١، الروياني، عبد الواحد بن إسماعيل، بحر المذهب، (في فروع المذهب الشافعي)، ط.١،

(م.د: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٩م)، ٢/٢٦١، النووي، المجموع، ٤/١٩٩.

(١٠) - انظر: ابن قدامة، المغني، ٢/١٤٦، المقدسي، عبد الرحمن بن محمد، الشرح الكبير على متن المقنع، د.ط، (بيروت: دار

الكتاب العربي، د.ت)، ٢/٥٢، المرادوي، الإنصاف، ٢/٢٦٤.

والظاهرية^(١).

سبب الخلاف: سبب اختلافهم - والله أعلم - هو: إنَّ من قال بجواز صلاة المرأة جماعة بالرجال في المسكن أخذ بظاهر حديث أم ورقة رضي الله عنها؛ لأنَّ الذي يُحتَمَل من النَّصِّ أنَّ من أهل مسكن المرأة الرجال، والصبيان، ومن قال بعدم الجواز بنى على الأصل، وهو الأدلة الصحيحة من السُّنة، وإجماع أهل العلم، ولم يأخذ بظاهر هذا الحديث الذي تم تخصيصه^(٢).

الأدلة:

أدلة أصحاب القولين الأول والثاني القائلين: بإجزاء صلاة المرأة جماعة بأهل مسكنها (رجالاً، وصبياناً)، وبالرجال مطلقاً في الفرض والنفل، والقائلين: بإجزاء صلاة المرأة جماعة بأهل مسكنها في النفل دون الفرض. استدلووا بالسُّنة.

عن عبد الرحمن بن خلاد^(٣) رضي الله عنه، عن أم ورقة الأنصارية^(٤) رضي الله عنها أنَّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما غزا بدرًا قالت: قلت له: يا رسول الله ائذن لي في الغزو معك أمرض مرضاكم، لعل الله أن يرزقني شهادة قال: (قرِّي في بيتك فإنَّ الله تعالى يرزقك الشهادة) قال: فكانت تُسمى الشهيدة. قال: وكانت قد قرأت القرآن، فاستأذنت النبي صلى الله عليه وآله وسلم، أن تتخذ في دارها مؤذنًا فأذن لها^(٥).

وفي رواية: وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يزورها في بيتها، وجعل لها مؤذنًا يؤدِّن لها، وأمرها أن تؤم أهل دارها، قال عبد الرحمن: فأنا رأيت مؤذنًا شيخًا كبيرًا^(٦).

وجه الدلالة: دلَّ الحديث على صحة إمامة المرأة أهل مسكنها، وإن كان فيهم الرجل؛ فإنَّه كان لأم ورقة رضي الله عنها مؤذن، وكان شيخًا كما في الرواية، والظاهر أنَّها كانت تؤمُّه، وغلماها، وجاريتها^(٧).

(١) - انظر: ابن حزم، المحلى، ١٦٧/٢.

(٢) - انظر: ابن قدامة، المغني، ١٤٦/٢، الرجاعي، مناهج التحصيل، ٣٠١/١، الخضير، شرح بلوغ المرام، ١٦/٤٢.

(٣) - عبد الرحمن بن خلاد الأنصاري رضي الله عنه، يروي عن أم ورقة رضي الله عنها. انظر: ابن حبان، الثقات، ٩٨/٥، المزني، يوسف بن عبد

الرحمن، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ط. ١، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٠هـ)، ٨٢/١٧.

(٤) - أم ورقة بنت عبد الله بن الحارث بن عويمر الأنصارية، وقيل: أم ورقة بنت نوفل رضي الله عنه، وهي مشهورة بكنيتها، واختلَفوا في نسبها، كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يزورها، ويسمِّيها الشهيدة، وكانت قد جمعت القرآن. انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٣٣٤/٨، ابن الأثير، أسد الغابة، ٣٩٦/٧.

(٥) - سنن أبي داود، ح ٥٩١، كتاب الصلاة، باب إمامة النساء، ١٦١/١. قال النووي: رواه أبو داود، ولم يضعفه. انظر: النووي، خلاصة الأحكام، ٦٧٧/٢. وصححه ابن خزيمة. انظر: ابن خزيمة، محمد بن إسحاق، صحيح ابن خزيمة، ط. ٣، (بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٢٤هـ)، ٨١٠/٢.

(٦) - سنن أبي داود، ح ٥٩١، كتاب الصلاة، باب إمامة النساء، ١٦٢/١. قال الألباني: حسن. انظر: الألباني، صحيح وضعيف سنن أبي داود، ٢/١.

(٧) - انظر: الصنعاني، سبل السلام، ٣٨٢/١، العظيم آبادي، عون المعبود، ٢١٢/٢.

أدلة أصحاب القول الثالث القائلين: بعدم جواز صلاة المرأة جماعة بأهل مسكنها (رجالاً، وصبياناً) مطلقاً. استدلووا بالسنة، والإجماع، والأثر، والمعقول.

أولاً: السنة.

- ١- عن أبي مسعود الأنصاري^(١)، قال: قال رسول الله ﷺ: (يَوْمَ الْقَوْمِ أَقْرؤُهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ، وَأَقْدَمُهُمْ قِرَاءَةً، فَإِنْ كَانَتْ قِرَاءَتُهُمْ سَوَاءً، فَلِيؤْمُهُمْ أَقْدَمُهُمْ هَجْرَةً، فَإِنْ كَانُوا فِي الْمَجْرَةِ سَوَاءً، فَلِيؤْمُهُمْ أَكْبَرُهُمْ سَنًا، وَلَا تَوْمَنَ الرَّجُلُ فِي أَهْلِهِ، وَلَا فِي سُلْطَانِهِ، وَلَا تَجْلِسَ عَلَى تَكْرِمَتِهِ^(٢) فِي بَيْتِهِ إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ لَكَ، أَوْ يَأْذَنَهُ^(٣)).
- ٢- عن مالك بن حويرث^(٤) قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (من زار قومًا فلا يؤمهم، وليؤمهم رجل منهم)^(٥). وجه الدلالة من الحديثين: دلَّ الحديثان على أنَّ رسول الله ﷺ خصَّ الرجال بالكلام عندما بين مراتب الأئمة، ولم يذكر النساء، ولو كان لهنَّ نصيب، ويجوز للمرأة إمامة الرجال لبيَّن ذلك في الحديثين؛ لذا لا يجوز لهن إمامة الرجال^(٦).
- ٣- عن جابر بن عبد الله^(٧) قال: قال رسول الله ﷺ: (لا تَوْمَنَنَّ امْرَأَةٌ رَجُلًا)^(٨). وجه الدلالة. الحديث واضح الدلالة، ونهي صريح عن إمامة المرأة للرجل، "والنهي يقتضي التحريم"^(٩).

- (١) - عقبه بن عمرو من بني خديرة بن عوف بن الحارث بن الخزرج^(١٠)، كنيته أبو مسعود، شهد ليلة العقبة وهو صغير، ولم يشهد بدرًا، وشهد أحدًا، ونزل الكوفة، توفي سنة ٤٢ هـ. انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٩٤/٦، الصفدي، الوافي بالوفيات، ٦١/٢٠.
- (٢) - تكميمته: "الموضع الخاص لجلوس الرجل من فراش، أو سرير مما يُعدُّ لإكرامه". ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، مادة: (كرم)، ١٦٨/٤.
- (٣) - صحيح مسلم، ح ٢٩١، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب من أحق بالإمامة، ٤٦٥/١.
- (٤) - مالك بن الحويرث بن خشيش بن عوف بن جندع الليثي^(١١)، كنيته أبو سليمان، قدم على رسول الله ﷺ وأقام أياقًا، ثم أذن له في الرجوع إلى أهله، ثم نزل البصرة، توفي قبل سنة ٦٠ هـ. انظر: ابن منجويه، رجال صحيح مسلم، ٢١٩/٢، الذهبي، تاريخ الإسلام، ٥٣٦/٢.
- (٥) - سنن أبي داود، ح ٥٩٦، كتاب الصلاة، باب إمامة الزائر، ١٦٣/١. قال الألباني: صحيح، وصححه ابن خزيمة. انظر: الألباني، صحيح أبي داود - الأم، ١٤٨/٣.
- (٦) - انظر: الخطابي، حمد بن محمد، معالم السنن، شرح سنن أبي داود، ط ١، (حلب: المطبعة العلمية، ١٣٥١ هـ)، ١٧٤/١، القاضي عياض، إكمال المعلم، ٦٥٢/٢.
- (٧) - سنن ابن ماجه، ح ١٠٨١، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب في فرض الجمعة، ٣٤٣/١. قال البوصيري: "إسناد ضعيف لضعف علي بن زيد بن جدعان وعبد الله بن محمد العدوي". البوصيري، أحمد بن أبي بكر، مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، ط ٢، (بيروت: دار العربية، ١٤٠٣ هـ)، ١٢٩/١.
- (٨) - الشيرازي، إبراهيم بن علي، التبصرة في أصول الفقه، ط ١، (دمشق: دار الفكر، ١٤٠٣ هـ)، ٩٩/١.

ثانياً: الإجماع.

أجمع الفقهاء على أنَّ المرأة لا تؤم الرجال^(١).

ثالثاً: الأثر.

(عن عبد الله بن أبي مليكة^(٢))، أنهم كانوا يأتون عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها، بأعلى الوادي فيؤمهم أبو عمرو مولى عائشة^(٣) رضي الله عنها، وأبو عمرو غلامها حينئذ، لم يُعتق^(٤).

وفي رواية: كانت عائشة رضي الله عنها: (يؤمها عبدها ذكوان من المصحف)^(٥).

وجه الدلالة: دلَّ الأثر على أنَّ عائشة رضي الله عنها قدمت عبدها في الصلاة مع أنَّها تفضله في المكانة، والحفظ، والعلم، فهي أفقه، وأقرأ منه، وهو يقرأ من المصحف مما يدلُّ على عدم حفظه، وفي هذا دلالة واضحة على عدم جواز إمامة المرأة للرجال؛ لأنَّه لو جاز لها أن تؤم لما قدمته^(٦).

رابعاً: المعقول.

١- أنه لو كانت إمامة المرأة للرجال جائزة لثقل ذلك لنا عن الصدر الأول^(٧).

٢- أنَّ المرأة لا تؤذن للرجال؛ فلم يجز أن تؤمهم^(٨).

مناقشة الأدلة:

مناقشة أدلة القول الأول والثاني القائلين: بإجزاء صلاة المرأة جماعة بأهل مسكنها (رجالاً، وصبياناً)، وبالرجال مطلقاً في الفرض والنفل، والقائلين: بإجزاء صلاة المرأة جماعة بأهل مسكنها في النفل دون الفرض. ما استدلت به من وجه الدلالة من حديث أم ورقة رضي الله عنها: (تؤم أهل دارها) يناقش بالآتي:

(١)- انظر: ابن المنذر، محمد بن إبراهيم، الإشراف على مذاهب العلماء، ط. ١، (رأس الخيمة: مكتبة مكة الثقافية، ١٤٢٥هـ)،

١٣٤/٢، ابن حزم، مراتب الإجماع، ٢٧/١، ابن القطان، الإقناع في مسائل الإجماع، ١٤٤/١.

(٢)- عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة بن عبد الله القرشي التيمي رضي الله عنه، كنيته أبو بكر، مكِّي، تابعي، ثقة، توفي سنة ١١٧هـ

وقيل: ١١٨هـ. انظر: العجلي، تاريخ الثقات، ٢٨٠/١، ابن حبان، الثقات، ٢/٥.

(٣)- ذكوان رضي الله عنه، مولى عائشة رضي الله عنها، زوج النبي صلى الله عليه وسلم، كنيته أبو عمرو، مدني، تابعي، ثقة، له أحاديث قليلة، قُتل بالحرّة سنة

٦٣هـ. انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٢٢٧/٥، العجلي، تاريخ الثقات، ١٥٠/١.

(٤)- مسند الشافعي، ح ٣٠١، كتاب الصلاة، باب إمامة المولى، ٣٠٦/١. قال النووي: "رواه الشافعي والبيهقي بإسناد صحيح".

النووي، خلاصة الأحكام، ٦٩٣/٢.

(٥)- صحيح البخاري، "د.ر"، كتاب الأذان، باب إمامة العبد، والمولى، ١٤٠/١.

(٦)- انظر: ابن الأثير، المبارك بن محمد، الشافعي في شرح مسند الشافعي، ط. ١، (الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٢٦هـ)، ٦/٢،

ابن حجر، فتح الباري، ١٨٥/٢.

(٧)- انظر: ابن رشد الحفيد، بداية المجتهد، ١٥٥/١.

(٨)- انظر: ابن قدامة، المغني، ١٤٧/٢.

١- ليس في الحديث نصٌّ على جواز إمامتها للرجال، وغاية ما فيه أنَّ النبي ﷺ أذِنَ لها أن تؤم نساء أهل مسكنها، كما رواه الدارقطني^(١) رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، أنَّ رسول الله ﷺ: (أذِنَ لها أن يؤذن لها، ويُقام، وتؤم نساءها)^(٢). وهذه زيادة يجب قبولها^(٣).

٢- أنَّ الرسول ﷺ أذِنَ لأمِّ ورقة أن تؤم أهل مسكنها في الفرائض، بدليل أنَّه جعل لها مؤذناً، والأذان إنما يشرع في الفرائض^(٤)، ففي رواية عن أمِّ ورقة الأنصارية رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، أنَّ رسول ﷺ كان يقول: انطلقوا بنا إلى الشهيدة فنزورها: (وأمر أن يؤذن لها، ويقام، وتؤم أهل دارها في الفرائض)^(٥)، وأصحاب القول الثاني أجازوه في النوافل، وفي التراويح خاصة^(٦).

٣- تخصيص إمامة المرأة للرجال بالتراويح، واشتراط تأخرها عن المأمومين، تحكُّم يخالف الأصول بغير دليل، فلا يجوز المصير إليه^(٧).

٤- "لو قُدِّرَ ثبوت ذلك لأمِّ ورقة، لكان خاصاً بها، بدليل أنَّه لا يشرع لغيرها من النساء أذان، ولا إقامة فتختص بالإمامة؛ لاختصاصها بالأذان، والإقامة"^(٨)؛ لأنَّ عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا مع مكاتبتها، وعلمها، وحفظها كان يؤمها غلامها، فلو كان عامًّا لنقل إلينا^(٩).

٥- ليس في الحديث ما يدلُّ على أنَّ المؤذن، والغلام كانا يُصليَّان خلفها، فيحتمل أنَّ المؤذن كان يؤذن لها، ثم يذهب إلى المسجد؛ ليُصليَّ فيه جماعة، وكذا الغلام، فكانت تؤم نساء مسكنها لا غير^(١٠).

٦- صلاحها لأهل مسكنها من الرجال داخل في الاحتمال، والقاعدة تقول: (الدليل إذا تطرق إليه الاحتمال

(١) - علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان الدارقطني رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، كنيته أبو الحسن، انتهى إليه علم الأثر، والمعرفة بعلم الحديث، وأسماء الرجال، وأحوال الرواة، مع الصدوق، والأمانة، توفي سنة ٣٨٥ هـ. انظر: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ٤٨٧/١٣، الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٤١٤/١٢.

(٢) - سنن الدارقطني، ح ١٠٨٤، كتاب الصلاة، باب في ذكر الجماعة وأهلها وصفة الإمام، ٢/٢١. قال ابن عبد الهادي:

"الوليد بن جميع ضعيفٌ، وأمه مجهولةٌ". ابن عبد الهادي، محمد بن أحمد، تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، ط ١، (الرياض: أضواء السلف، ١٤٢٨ هـ)، ٨٢/٢.

(٣) - انظر: ابن قدامة، المغني، ١٤٧/٢، المقدسي، الشرح الكبير، ٥٢/٢.

(٤) - انظر: المرجعين السابقين، ١٤٧/٢، ٥٢/٢.

(٥) - السنن الكبرى للبيهقي، ح ٥٣٥٤، جماع أبواب إثبات إمامة المرأة وغيرها، باب إثبات إمامة المرأة، ٣/١٨٦. قال ابن حجر: في إسناده الوليد بن عبد الله ابن جميع، وقد روى له مسلم في صحيحه، وإمامة المرأة للرجال سنة غريبة. انظر: ابن حجر، المطالب العالية، ٥٨١/١٦.

(٦) - انظر: ابن مفلح، المبدع في شرح المقنع، ٨١/٢، المرادوي، الإنصاف، ٢/٢٦٤.

(٧) - انظر: ابن قدامة، المغني، ١٤٧/٢، المقدسي، الشرح الكبير، ٥٢/٢.

(٨) - المرجعان السابقان، ١٤٧/٢، ٥٢/٢.

(٩) - انظر: ابن رشد الحفيد، بداية المجتهد، ١/١٥٥.

(١٠) - انظر: الساعاتي، أحمد البناء، الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد الشيباني، ط ١، (م.د: بيت الأفكار الدولية، د.ت)، ١/٧٨٩.

سقط به الاستدلال^(١).

٧- جعل الرسول ﷺ لها مؤذناً دليل على عدم جواز الأذان للنساء، فعدم جواز إمامتها للرجال أولى^(٢).
مناقشة أدلة القول الثالث القائلين: بعدم جواز صلاة المرأة جماعة بأهل مسكنها (رجالاً، وصبياناً) مطلقاً.
أولاً: ما استدلتكم به من وجه الدلالة من حديثي أبي مسعود، ومالك بن الحويرث رضي الله عنهما: (يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله)، (ومن زار قومًا فلا يؤمهم..). يناقش بالآتي:
إن كلمة "القوم" تدخل فيها النساء، وليست خاصة بالرجال^(٣).
يجاب عنه:

أ- قال كثير من أهل اللغة، والأصول بأن الجماعة هم الرجال دون النساء^(٤)، قال تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَسْخَرُونَ مِنْ قَوْمٍ عَسَىٰ أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِّنْ نِّسَاءٍ عَسَىٰ أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا﴾^(٥)، فلو أن النساء من القوم لم يقل ولا نساء من نساء^(٦).

ب- ورد في أحر الحديث (ولا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه)، فهذا دليل على أن المقصود بالقوم هم الرجال دون النساء.

ثانياً: ما استدلتكم به من وجه الدلالة من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه: (لا تؤمن امرأة رجلاً) يناقش بالآتي:
الحديث ضعيف، وإسناده واه؛ لأن فيه عبد الله بن محمد العدوي^(٧)، وهو متهم بوضع الأحاديث، وسرقتها، وتخليط الأسانيد، لذا لا يحتج به^(٨).

(١)- المرزوي، منصور بن محمد، قواطع الأدلة في الأصول، ط ١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ)، ١/٦٧.

(٢)- انظر: ابن قدامة، المغني، ٢/١٤٧.

(٣)- انظر: ابن حبان، محمد بن يوسف، البحر المحيط في التفسير، د.ط، (بيروت: دار الفكر، ١٤٢٠هـ)، ١/٣٢٩.

(٤)- انظر: الفراهيدي، العين، ٥/٢٣١، الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه، ٤/٢٤٠.

(٥)- سورة الحجرات، الآية: ١١.

(٦)- انظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ١/٤٠٠.

(٧)- عبد الله بن محمد العدوي التميمي رضي الله عنه، كنيته أبو الحباب، منكر الحديث، ولا يجوز الاحتجاج بخبره. انظر: البخاري،

محمد بن إسماعيل، التاريخ الكبير، د.ط، (حيدر آباد: دائرة المعارف العثمانية، د.ت)، ٥/١٩٠، الذهبي، محمد بن أحمد، ميزان

الاعتدال في نقد الرجال، ط ١، (بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، ١٣٨٢هـ)، ٢/٤٨٥.

(٨)- انظر: ابن رجب، فتح الباري، ٦/١٩٥، ابن حجر، أحمد بن علي، تهذيب التهذيب، ط ١، (الهند: مطبعة دائرة المعارف

النظامية، ١٣٢٦هـ)، ٦/٢١، الصنعاني، سبل السلام، ١/٣٧٢.

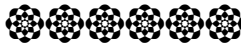
يجاب عنه:

تبيّن من عرض الأدلة ورود أحاديث، وآثار صريحة، وصحيحة تدلّ على أنّ الإمامة للرجال فقط، ولم يرد أي دليل على جواز إمامة المرأة للرجل، ولم يُنقل عن أحد من أمهات المؤمنين، والصحابيات رضي الله عنهن، أنّهن أمّن الرجال.

الترجيح:

عند التأمل في الأقوال، وأدلتها، ومناقشتها يظهر لي - والله أعلم - أنّ الراجح هو القول الثالث، القائل: بعدم جواز صلاة المرأة جماعة بأهل مسكنها (رجالاً، وصبياناً) مطلقاً سواء كان المقتدي واحداً، أو أكثر، بالغاً، أو غير بالغ، في الفرض، والنفل. وذلك لما يلي:

- ١- اتفاق الأئمة الأربعة على أنّ إمامة المرأة للرجال غير جائزة.
- ٢- استنادهم على أدلة صحيحة، وصريحة في الدلالة.
- ٣- استناد أصحاب القولين الأول، والثاني على حديث أمّ ورقة رضي الله عنها، والحديث ليس فيه تصريح أنّها كانت تؤم رجال مسكنها، وإنما يُفهم من دلالة الحديث، فتقدّم الأدلة الصريحة أولى من الرجوع إلى الأدلة المحتملة.
- ٤- إنّ نساء النبي صلى الله عليه وآله، والصحابيات مع فضلهن، وحفظهن، وعلمهن، لم يُنقل عنهن أنّهن أمّن رجال مسكنهن، والدليل على ذلك عائشة رضي الله عنها، كان يؤمّها عبداً.



المطلب الرابع: صلاة النساء جماعة في المسكن

تحرير محل النزاع:

اتفق الفقهاء على أنَّ ليس على المرأة شهود جماعة المسجد كما هي على الرجل^(١)، واختلفوا في صلاة النساء جماعة في المسكن، على أربعة أقوال:

القول الأول: لا يجوز للنساء الصلاة جماعة في المسكن - أي محرمة^(٢)، أو مكروهة^(٣) - فقد صرح الحنفية بالكراهة في قول لهم^(٤)، ورواية عن الحنابلة^(٥)، وعلي، ونافع مولى ابن عمر^(٦)، وصرح المالكية بالتحريم^(٧)، والحسن البصري، وسليمان بن يسار^(٨)،^(٩).

القول الثاني: يباح للنساء الصلاة جماعة في المسكن. وهو رواية للمالكية^(١٠)، ورواية للحنابلة^(١١)، اختارها ابن عثيمين^(١٢)،^(١٣).

- (١) - انظر: ابن القطان، الإقناع في مسائل الإجماع، ١٤٥/١، أبوجيب، موسوعة الإجماع في الفقه الإسلامي، ٦٨٠/١.
- (٢) - **المحرّم:** "ما يثاب على تركه، ويُعاقب على فعله، ويرادفه المحذور، والمعصية، والذنب". الجويني، عبد الملك بن عبد الله، الورقات، ط. ٣، (حيدر آباد: مركز توعية الفقه الإسلامي، ١٩٤١ هـ)، ٧٦/١، الأنصاري، الحدود الأنيفة، ٧٦/١.
- (٣) - **المكروه:** ما يُثاب على تركه، ولا يُعاقب على فعله. الجويني، الورقات، ٤/١، الأنصاري، الحدود الأنيفة، ٧٦/١.
- (٤) - انظر: الكاساني، بدائع الصنائع، ١٥٧/١، العيني، البناية، ٣٣٥/٢، ابن الهمام، فتح القدير، ٣٥٣/١.
- (٥) - انظر: ابن قدامة، المغني، ١٤٩/٢، ابن مفلح، الفروع، ٤٢١/٢، المرادوي، الإنصاف، ٢١٢/٢.
- (٦) - نافع رضي الله عنه، بربري الأصل، وقيل: نيسابوري، وقيل: كابل، وقيل: ديلمي، وقيل: طالقاني مولى عبد الله بن عمر رضي الله عنه، كنيته أبو عبد الله، تابعي، ثقة، أحد الأئمة الكبار بالمدينة، توفي سنة ١١٧ هـ. انظر: العجلي، تاريخ الثقات، ٤٤٧/١، الذهبي، تاريخ الإسلام، ٣٢٨/٣.
- (٧) - انظر: ابن أبي شيبة، أبو بكر، المصنف في الأحاديث والآثار، ط. ١، (الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٠٩ هـ)، ٤٣٠/١، ابن الأثير، الشافعي في شرح مسند الشافعي، ١٠/٢.
- (٨) - انظر: ابن رشد الحفيد، بداية المجتهد، ١٥٥/١، المواقي، التاج والإكليل، ٤١٢/٢، الخرشبي، شرح مختصر خليل، ٢٢/٢.
- (٩) - سليمان بن يسار رضي الله عنه، مولى ميمونة بنت الحارث رضي الله عنه، كنيته أبو أيوب، تابعي فاضل، فقيهًا، ثقة، من قراء المدينة، توفي سنة ١٠٩ هـ. انظر: العجلي، تاريخ الثقات، ٢٠٧/١، ابن حبان، الثقات، ٣٠١/٤.
- (١٠) - انظر: العيني، البناية، ٣٣٦/٢، النووي، المجموع، ١٩٩/٤، ابن حزم، المحلى، ١٦٩/٢.
- (١١) - انظر: القرافي، الذخيرة، ٢٤٢/٢، الجندي، التوضيح شرح مختصر ابن الحاجب، ٤٥٦/١.
- (١٢) - انظر: ابن قدامة، المغني، ١٤٩/٢، ابن مفلح، الفروع، ٤٢١/٢، المرادوي، الإنصاف، ٢١٢/٢.
- (١٣) - محمد بن صالح بن محمد بن سليمان العثيمين الوهبي التميمي رضي الله عنه، كنيته أبو عبد الله، دُرّس بالمعهد العلمي بعنيزة، ثم أستاذًا بكلية الشريعة بالقصيم إلى أن توفي سنة ١٤٢١ هـ. الزهراء، أسامة، المعجم الجامع في تراجم العلماء وطلبة العلم المعاصرين، كتاب آلي غير مطبوع، ٢٩٨/١.
- (١٤) - انظر: ابن عثيمين، محمد بن صالح، الشرح المتمتع على زاد المستقنع، ط. ١، (الدمام: دار ابن الجوزي، ١٤٢٢ هـ)، ١٣٩/٤.

القول الثالث: يجوز للنساء الصلاة جماعة في المسكن في النفل دون الفرض. وهو رواية عن الحنابلة^(١)،

وقال به النخعي، والشعبي^(٢)، وقتادة^(٣) رضي الله عنهم.

القول الرابع: يستحب للنساء الصلاة جماعة في المسكن، وتقف الإمام^(٤) وسطهن. وهو القول الثاني للحنفية^(٥)،

وقول الشافعية^(٦)، ورواية للحنابلة^(٧)، ومذهب الظاهرية^(٨)، وقال به من التابعين عطاء، والأوزاعي، والثوري، وإسحاق^(٩)،

وأبو ثور^(١٠) رضي الله عنهم، وقال به من الصحابة عائشة، وأم سلمة، وابن عباس^(١١) رضي الله عنهم.

سبب الخلاف: إنَّ سبب اختلافهم - والله أعلم - هو: تعارض ظاهر النصوص الواردة في المسألة، حيث أخذ

من قال بالمنع بظاهر الأدلة الدالة على عدم جواز إمامة المرأة، حيث قالوا: إنَّ الأدلة عامة على عدم جواز

إمامتها للرجال، والنساء، أمَّا من قال بالإباحة فلم يستند إلى نصٍّ في المسألة، وقالوا بالمعقول: إنَّ النساء من أهل

الجماعة، فتباح لهن الجماعة، أمَّا من قال بالجواز في النفل دون الفرض، فأخذ بظاهر الآثار الدالة على إمامة المرأة

للنساء في رمضان، أمَّا من قال بالجواز فأخذ بظاهر الأدلة، الواضحة، الصريحة، من السنة، والأثر، الدالة على

إمامة أمهات المؤمنين رضي الله عنهم، للنساء، حيث إنَّ هذا الفعل منهن مع عدم وجود المخالف، يدلُّ على مشروعية

إمامة المرأة للنساء^(١٢).

(١) - انظر: ابن قدامة، المغني، ١٤٩/٢، ابن مفلح، الفروع، ٤٢١/٢، المرادوي، الإنصاف، ٢١٢/٢.

(٢) - عامر بن شراحيل بن عبد الله الشعبي الهمداني الكوفي رضي الله عنه، كنيته أبو عمر، سمع من ثمانية وأربعين من الصحابة رضي الله عنهم، ثقة يحتج بحديثه، توفي سنة ١٠٣ هـ. انظر: ابن منجويه، رجال صحيح مسلم، ٨٤/٢، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٦٧/٥.

(٣) - انظر: العمراني، يحيى بن أبي الخير، البيان في مذهب الشافعي، ط. ١، (جدة: دار المنهاج، ١٤٢١ هـ)، ٤٢٨/٢،

ابن قدامة، المغني، ١٤٩/٢، ابن حزم، المحلى، ١٦٩/٢.

(٤) - أي: الإمامة، "وترك الهاء هو الصواب؛ لأنَّه اسم، لا وصف". المطرزي، ناصر بن عبد السيد، المغرب في ترتيب المغرب، د. ط. (بيروت: دار الكتاب العربي، د. ت)، ٢٨/١.

(٥) - انظر: العيني، البناية، ٣٣٥/٢، ابن الهمام، فتح القدير، ٣٥٣/١.

(٦) - انظر: الشافعي، الأم، ١٩١/١، النووي، المجموع، ١٩٩/٤، العمراني، البيان في مذهب الشافعي، ٤٢٨/٢.

(٧) - انظر: ابن قدامة، المغني، ١٤٨/٢، ابن مفلح، الفروع، ٤٢١/٢، المرادوي، الإنصاف، ٢١٢/٢.

(٨) - انظر: ابن حزم، المحلى، ١٦٧/٢.

(٩) - إسحاق بن إبراهيم بن مخلد وهو ابن راهويه الحنظلي المرزوي رضي الله عنه، كنيته أبو يعقوب، سكن نيسابور ومات بها، توفي سنة ٢٣٨ هـ. انظر: الكلاباذي، رجال صحيح البخاري = الهداية والإرشاد، ٧٢/١، ابن منجويه، أحمد بن علي، رجال صحيح مسلم، ط. ١، (بيروت: دار المعرفة، ١٤٠٧ هـ)، ٤٨/١.

(١٠) - انظر: العيني، البناية، ٣٣٥/٢، النووي، المجموع، ١٩٩/٤، ابن قدامة، المغني، ١٤٨/٢.

(١١) - انظر: المراجع السابقة، ٣٣٥/٢، ١٩٩/٤، ١٤٨/٢.

(١٢) - انظر: ابن حزم، المحلى، ١٦٧/٢، ابن قدامة، المغني، ١٤٨/٢، ابن عثيمين، الشرح الممتع، ١٣٩/٤.

الأدلة:

أدلة أصحاب القول الأول القائلين: بعدم جواز صلاة النساء جماعة في المسكن - أي محرمة، أو مكروهة. استدلوها بالسنة، والأثر، والمعقول.

أولاً: السنة.

- ١- عن أبي بكره رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (لن يفلح قوم، ولو أمرهم امرأة) ^(١). وجه الدلالة: دلّ الحديث على عدم صحة إمامة المرأة؛ لأنّ الإمامة من أمور الدين، ومن شرائع المسلمين، فتدخل في عموم قوله "أمرهم"، فيلزم من عدم صحة إمامتها؛ عدم صحة إقامتها الجماعة منفردات عن الرجال ^(٢).
- ٢- عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: (لا خير في جماعة النساء، إلّا في مسجد أو في جنازة قتيل) ^(٣). وجه الدلالة: إنّ الرسول ﷺ قد نفى الخير عن جماعة النساء خارج مسجد، ولا يخفى أنّ جماعتهن في المسجد لا تكون إلّا مع الرجال؛ لأنّه لم يقل أحد بجواز جماعتهن في المسجد منفردات عن الرجال، فدلّ ذلك على أنّ جماعتهن وحدهن مكروهة ^(٤).

ثانياً: الأثر.

- ١- عن علي رضي الله عنه قال: (لا تؤم المرأة) ^(٥). وجه الدلالة: الأثر صريح ويدلّ على عدم جواز المرأة للإمامة مطلقاً، لا للرجال، ولا للنساء ^(٦).
- ٢- عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: (أخروهن حيث أخرهن الله) ^(٧). وجه الدلالة: فيه أمر بتأخير النساء، فإذا وقفت من تُصلّي بهن أمأهن فلا يجوز؛ لأنّ هذا موقف الرجال، وإذا

(١) - صحيح البخاري، ح ٧٠٩٩، كتاب الفتن، باب الفتنة التي تموج موج البحر، ٥٥/٩.

(٢) - انظر: الباجي، المنتقى شرح الموطأ، ١٨٢/٥، النفاوي، أحمد بن غانم، الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، د. ط، بيروت: دار الفكر، ١٤١٥هـ، ٢٠٥/١.

(٣) - مسند أحمد، ح ٢٤٣٧٦، مسند النساء، مسند الصديقة بنت الصديق، ٤٠/٤٣٧. إسناده ضعيف. المرجع السابق، ٤٠/٤٣٧.

وقال الهيثمي: فيه ابن لهيعة، وفيه كلام. انظر: الهيثمي، مجمع الزوائد، ٣٣/٢.

(٤) - انظر: التهانوي، ظفر أحمد، إعلاء السنن، ط ١، (بيروت: دار الفكر، ١٤٢١هـ)، ٣/١٣٠٠، الساعاتي، الفتح الرباني، ٢٠٥/١٩.

(٥) - مصنف ابن أبي شيبة، ح ٤٩٥٧، كتاب الصلوات، باب من كره أن تؤم المرأة النساء، ١/٤٣٠. رواه ابن وهب عن ابن أبي ذئب عن مولى لبني هاشم. فالذي ظهر لي من سلسلة الإسناد أنّ: "مولى بني هاشم" راوٍ مجهول لم يُسم.

(٦) - انظر: التهانوي، إعلاء السنن، ٣/١٣٠١.

(٧) - مصنف عبد الرزاق، ح ٥١١٥، كتاب الصلاة، باب شهود النساء الجماعة، ٣/١٤٩. لا يثبت رفعه، والصحيح أنّه موقف على ابن مسعود. انظر: الملا، علي القاري، الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة المعروف بالموضوعات الكبرى، ط ١، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٣٩١هـ)، ٨٧/١.

وقفت وسطهن فإنَّه مكروه؛ لأنَّه يشبه حال العراة، فدَلَّ ذلك على أنَّ من لم يصح أن يكون إمامًا للرجال، لم يصح أن يكون إمامًا للنساء^(١).

ثالثًا: المعقول.

١- تَكْرَه الجماعة للنساء؛ لأنَّها لا تخلو عن ارتكاب محرم، وهو القيام وسط الصف، فيكره كالعراة^(٢).

٢- إمامة المرأة لا تخلو من نقص واجب، أو مندوب؛ وذلك أنَّه يكره لها الأذان، والإقامة، وتقدم الإمام عليهن^(٣).

٣- لو كانت الجماعة تنعقد بالنساء لما شرع لها محاضرة الرجال، ولا سيَّما في الليل^(٤).

٤- قياس^(٥) إمامة الصلاة على الإمامة الكبرى، فالصلاة ولاية ولا يصح أن تتولاها امرأة^(٦).

٥- "إنَّ المرأة ليست من أهل الاجتماع، وإظهار الشعائر، فيكره لها أن تقيم الجماعة في بيتها"^(٧).

٦- إنَّ جماعة النساء في المسكن غير معهود في أمهات المؤمنين ﷺ، وغيرهن^(٨).

أدلة أصحاب القول الثاني القائلين: بإباحة صلاة النساء جماعة في المسكن.

استدلوا بالمعقول.

- إنَّ النساء من أهل الجماعة في الجملة، ولهذا أباح لها أن يحضرن إلى المسجد؛ لإقامة الجماعة، فتكون إقامة الجماعة في مساكنهن مباحة، مع ما في ذلك من التستر، والاختفاء^(٩).

أدلة أصحاب القول الثالث القائلين: بجواز صلاة النساء جماعة في المسكن في النفل دون الفرض. استدلوا بالأثر، والمعقول.

(١)- انظر: البغدادي، عبد الرحمن بن علي، الإشراف على نكت مسائل الخلاف، ط ١، (بيروت: دار ابن حزم، ١٤٢٠هـ)، ٢٩٦/١،

المازري، شرح التلقين، ٦٩٦/١.

(٢)- انظر: ابن الهمام، فتح القدير، ٣٥٢/١.

(٣)- انظر: ابن مودود، الاختيار لتعليل المختار، ٥٩/١.

(٤)- انظر: التتائي، محمد بن إبراهيم، تنوير المقالة في حل ألفاظ الرسالة، ط ١، (القاهرة: جامعة الأزهر، ١٤٠٩هـ)، ٢٠٦/٢.

(٥)- القياس: "مساواة فرع لأصل في علة الحكم، أو زيادته عليه في المعنى المعتبر في الحكم". الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه،

٨/٧، الشوكاني، محمد بن علي، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، ط ١، (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤١٩هـ)، ٩/٢.

(٦)- انظر: التتائي، تنوير المقالة، ٢٠٦/٢.

(٧)- ابن عثيمين، الشرح الممتع، ١٣٩/٤.

(٨)- انظر: المرجع السابق، ١٣٩/٤.

(٩)- المرجع السابق، ١٣٩/٤.

أولاً: الأثر.

- ١- عن النخعي رحمته الله، عن عائشة رضي الله عنها : (أنها كانت تؤم النساء في شهر رمضان فتقوم وسطاً)^(١).
 - ٢- عن إبراهيم، والشعبي رضي الله عنهما قالوا: (لا بأس أن تُصلي المرأة بالنساء في رمضان، تقوم في وسطهن)^(٢).
 - ٣- عن معمر رحمته الله قال: (تؤم المرأة النساء في رمضان، وتقوم معهن في الصف)^(٣).
- وجه الدلالة: الآثار واضحة الدلالة على أن صلاة النساء جماعة في المسكن نافلة، وليست فريضة.

ثانياً: المعقول.

- ١- إنَّ شأنَ الفرضِ أعظم، فيُحتاطُ له بخلافِ النفلِ^(٤).
 - ٢- إنَّ النساءَ لسنَّ من أهلِ الاجتماعِ^(٥).
- أدلة أصحاب القول الرابع القائلين: باستحباب صلاة النساء جماعة في المسكن، وتقف الإمام وسطهن. استدلووا بالسنة، والأثر، والمعقول.

أولاً: السنة.

- ١- عن أم ورقة الأنصارية رضي الله عنها : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول: (انطلقوا بنا إلى الشهيدة فنزورها). وأمر أن يُؤذن لها، ويُقام، وتؤم أهل دارها في الفرائض^(٦).
- وجه الدلالة: أذن الرسول صلى الله عليه وسلم لأم ورقة أن تؤم أهل دارها، وإذنه صلى الله عليه وسلم يدلُّ على استحباب الجماعة لمن^(٧).
- ٢- عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة)^(٨).
- وجه الدلالة: الحديث عام في كل مصلٍّ، فتدخل النساء في عمومها؛ لأنَّهن من أهل الجماعة^(٩).

(١)- الآثار لمحمد بن الحسن، ح ٢١٧، باب المرأة تؤم النساء وكيف تجلس في الصلاة، ٦٠٣/١. قال ابن حجر: "إسناده صالح". ابن حجر، أحمد بن علي، الدراية في تخريج أحاديث الهداية، د.ط، (بيروت: دار المعرفة، د.ت)، ١/١٦٩.

(٢)- مصنف عبد الرزاق، ح ٥٠٨٤، كتاب الصلاة، باب المرأة تؤم النساء، ٣/١٤٠. قال الألباني: "هذه الآثار صالحة للعمل بها". الألباني، تمام المنة، ١/١٥٤.

(٣)- معمر بن راشد الحداني الأزدي البصري رحمته الله، كنيته أبو عروة، كان فقيهاً، متقناً، حافظاً، ورعاً، توفي سنة ١٥٣ هـ. انظر: الكلاباذي، رجال صحيح البخاري = الهداية والإرشاد، ٢/٧٢٢، ابن منجويه، رجال صحيح مسلم، ٢/٢٢٧.

(٤)- مصنف عبد الرزاق، ح ٥٠٨٥، كتاب الصلاة، باب المرأة تؤم النساء، ٣/١٤٠. قال العدوي: إسناده صحيح. انظر: العدوي، جامع أحكام النساء، ١/٣٤٨.

(٥)- انظر: البهوتي، منصور بن يونس، الروض المربع شرح زاد المستقنع، د.ط، (بيروت: مؤسسة الرسالة، د.ت)، ١/١٤٢.

(٦)- انظر: ابن عثيمين، الشرح الممتع، ٤/١٣٩.

(٧)- سبق تخريجه ص ٥٨.

(٨)- انظر: النووي، المجموع، ٤/١٩٩، ابن قدامة، المغني، ٢/١٤٩.

(٩)- سبق تخريجه ص ١٧.

(١٠)- انظر: ابن قدامة، المغني، ١/٤٢٨، ابن حجر، فتح الباري، ٢/١٣٦.

ثانيًا: الأثر.

- ١- عن عائشة رضي الله عنها : (أَنَّهَا أَمَّتْ نِسَاءً فِي الْفَرِيضَةِ فِي الْمَغْرِبِ، وَقَامَتْ وَسَطْهَنَ، وَجَهَرَتْ بِالْقِرَاءَةِ)^(١).
 - ٢- عن ربيعة الحنفية رضي الله عنها (١) أَنَّ عَائِشَةَ رضي الله عنها : (أَمَّتْهُنَّ، وَقَامَتْ بَيْنَهُنَّ فِي صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ)^(٢).
 - ٣- عن حجيرة بنت حصين رضي الله عنها (٤) قَالَتْ: (أَمَّتْنَا أُمَّ سَلْمَةَ فِي صَلَاةِ الْعَصْرِ قَامَتْ بَيْنَنَا)^(٥).
 - ٤- عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (تؤم المرأة النساء، تقوم في وسطهن)^(٦).
 - ٥- عن عطاء رضي الله عنه قال: (تؤم المرأة النساء في الفريضة، والتطوع تقوم وسطهن)^(٧).
- وجه الدلالة من الآثار: تدلُّ الآثار على استحباب صلاة الجماعة للنساء في الفريضة، ولا مخالف لهم من الصحابة رضي الله عنهم، وأمّهات المؤمنين لا يفعلن شيئًا إلا على هدي النبوة^(٨).

ثالثًا: المعقول.

- ١- إنَّ النساء من أهل الفرض، فأشبهن الرجال^(٩).
- ٢- إنَّه لم يأت نصٌّ يمنعهن من صلاة الجماعة في مساكنهن^(١٠).

-
- (١)- السنن الكبرى البيهقي، ح ٢٠٧٩، كتاب ذكر جماع أبواب الأذان والأقامة، باب كراهية تأخير العصر، ٦٥٤/١.
 - قال العدوي: إسناده صحيح. انظر: العدوي، جامع أحكام النساء، ٣٤٦/١.
 - (٢)- ربيعة الحنفية رضي الله عنها، كوفية، تابعة، ثقة، روت عن عائشة رضي الله عنها. انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٣٥٢/٨، العجلي، تاريخ الثقات، ٤٥٣/٢.
 - (٣)- مصنف عبد الرزاق، ح ٥٠٨٦، كتاب الصلاة، باب المرأة تؤم النساء، ١٤٠/٣. قال النووي: "إسناده لا بأس به في الشواهد". النووي، خلاصة الأحكام، ٦٨٠/٢.
 - (٤)- حجيرة بنت حصين رضي الله عنها، روت عن أم سلمة رضي الله عنها أَنَّهَا أَمَّتْ نِسْوَةَ، وروى عنها عمّار الدهني رضي الله عنه. انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٣٥٢/٨.
 - (٥)- مصنف عبد الرزاق، ح ٥٠٨٢، كتاب الصلاة، باب المرأة تؤم النساء، ١٤٠/٣. قال النووي: "إسناده حسن". النووي، خلاصة الأحكام، ٦٨٠/٢.
 - (٦)- مصنف عبد الرزاق، ح ٥٠٨٣، كتاب الصلاة، باب المرأة تؤم النساء، ١٤٠/٣. قال الزيلعي: "موقوف". الزيلعي، نصب الراية، ٣٢/٢.
 - (٧)- مصنف عبد الرزاق، ح ٥٠٨١، كتاب الصلاة، باب المرأة تؤم النساء، ١٤٠/٣. قال الألباني: "هذه الآثار صالحة للعمل بها". الألباني، تمام المنة، ١٥٤/١.
 - (٨)- انظر: الزركشي، محمد بن عبد الله، شرح الزركشي على مختصر الخرقني، ط. ١، (السعودية: دار العبيكان، ١٤١٣هـ)، ٩٩/٢، البسام، عبد الله بن عبد الرحمن، توضيح الأحكام من بلوغ المرام، ط. ٥، (مكة المكرمة: مكتبة الأسدي، ١٤٢٣هـ)، ٥١٧/٢.
 - (٩)- انظر: ابن قدامة، المغني، ١٤٩/٢.
 - (١٠)- انظر: ابن حزم، المحلى، ١٦٧/٢.

مناقشة الأدلة:

مناقشة أدلة القول الأول القائلين: بعدم جواز صلاة النساء جماعة في المسكن - أي محرمة، أو مكروهة.

أولاً: ما استدلتتم به من وجه الدلالة من حديث أبي بكر رضي الله عنه : (لن يفلح قوم..) يناقش بالآتي:

إنَّ المقصود هو الولاية، والإمامة العظمى، والقضاء، وأمَّا إمامة الصلاة فلا تدخل في هذا^(١).

ثانياً: ما استدلتتم به من وجه الدلالة من حديث عائشة رضي الله عنها : (لا خير في جماعة النساء..) يناقش بالآتي:

١ - الحديث ضعيف^(٢).

٢ - وردت رواية أخرى للحديث: (لا خير في جماعة النساء، إلا في صلاة، أو جنازة)^(٣)، فدلت على أنَّ صلاة النساء جماعة مستحبة^(٤).

ثالثاً: ما استدلتتم به من وجه الدلالة من أثر علي رضي الله عنه : (لا تؤم المرأة) يناقش بالآتي:

١ - هذا قول لا دليل على صحته، وخلاف لطائفة من الصحابة رضي الله عنهم لا يعلم لهم مخالف^(٥).

٢ - الذي يظهر أنَّه ليس في الأثر دليل على عدم جواز إمامة المرأة للمرأة، وإنما يُحمل على عدم إمامتها للرجال.

٣ - الذي يظهر أيضاً أنَّه معارض بالأحاديث، والآثار الصحيحة على جواز إمامة المرأة للنساء، كقول ابن عباس رضي الله عنهما، وفعل أمهات المؤمنين عائشة، وأم سلمة رضي الله عنهما.

٤ - الذي يظهر أنَّ في سلسلة إسناده راوٍ مجهول لم يُسمَّ.

رابعاً: ما استدلتتم به من وجه الدلالة من أثر ابن مسعود رضي الله عنه : (أخروهن حيث أخرهن الله) يناقش بالآتي:

١ - الحديث لا يثبت رفعه، والصحيح أنَّه موقوف^(٦) على ابن مسعود رضي الله عنه، ويبدو أنَّ في المتن سقطاً لذا لا تقوم به حجة^(٧).

٢ - إنَّ المراد تأخيرهن عن صفوف الرجال إذا صلَّين معهم، أمَّا إذا صلَّين منفردات فهنَّ كالرجال^(٨).

(١) - انظر: ابن القيم، محمد بن أبي بكر، إعلام الموقعين عن رب العالمين، ط١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ)، ٢٧١/٢.

(٢) - سبق تخريجه، والحكم عليه ص ٦٣ من الرسالة.

(٣) - ذكره ابن القيم في إعلام الموقعين ٢٧١/٢. ولم أقف عليه في متون الحديث في حدود اطلاعي.

(٤) - انظر: ابن القيم، إعلام الموقعين، ٢٧١/٢.

(٥) - ابن حزم، المحلى، ١٦٩/٢.

(٦) - الموقوف: "وهو ما يروى عن الصحابة رضي الله عنهم، من أقوالهم، أو أفعالهم ونحوها، فيوقف عليهم، ولا يتجاوز به إلى رضي الله عنهم".

ابن الصلاح، معرفه أنواع علوم الحديث، ٤٦/١.

(٧) - انظر: الملا، الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة، ٨٧/١، عبد الجبار، صهيب، الجامع الصحيح للسنن والمسائيد،

"ط.د"، (د.م.ن، ٢٠١٤م)، ٢٧/٣٩٨.

(٨) - انظر: النجدي، حاشية الروض المربع، ١٠/٢.

خامساً: ما استدللتم به من المعقول: (.. لا تخلو عن ارتكاب محرم، وهو قيام الإمام وسط الصف) يناقش بالآتي:
لا يكون قيام الإمام وسطهن محرماً؛ لأنها فعلته عائشة، وأم سلمة رضي الله عنهما، وروي عن ابن عباس رضي الله عنهما (١).
سادساً: ما استدللتم به من المعقول: (يكره لها الأذان، وتقدم الإمام..) يناقش بالآتي:
إنما كره الأذان للنساء؛ لما فيه من رفع الصوت، ولسن من أهله، والمرأة لا تتقدم في الإمامة، فإذا صلّت بالنساء قامت في وسطهن، لا نعلم فيه خلافاً بين من رأى لها أن تؤمهن (٢).
سابعاً: ما استدللتم به من المعقول: (إن المرأة ليست من أهل الاجتماع) يناقش بالآتي:
بل إن النساء من أهل الجماعة في الجملة، ويباح لهن حضور الجماعة في المسجد (٣).
ثامناً: ما استدللتم به من المعقول: (إن جماعة النساء غير معهود في أمهات المؤمنين رضي الله عنهن) يناقش بالآتي:
كيف يكون غير معهود؟ وقد ورد في السنة أمر الرسول صلى الله عليه وسلم، لأُمّ ورقة رضي الله عنها، أن تؤم أهل مسكنها، وفعل أمهات المؤمنين عائشة، وأم سلمة رضي الله عنهما (٤).

مناقشة أدلة القول الثاني القائلين: بإباحة صلاة النساء جماعة في المسكن.

ما استدللتم به من المعقول: (.. إقامة الجماعة في مسكنها مباحة..) يناقش بالآتي:
أمر الرسول صلى الله عليه وسلم لأُمّ ورقة، وفعل أمهات المؤمنين رضي الله عنهن، يدلُّ على الإستحباب، وليس فقط الإباحة (٥).
مناقشة أدلة القول الثالث القائلين: بجواز صلاة النساء جماعة في المسكن في النفل دون الفرض.
ما استدللتم به من الآثار، والمعقول، يناقش بالآتي:

١- استدلالكم بآثارٍ على أن الصلاة لجماعة النساء في المسكن كانت نافلة ليس دليلاً على أنهن لا يُصلين الفريضة في جماعة؛ فعائشة رضي الله عنها، كانت تؤم النساء في رمضان؛ أي في النافلة، وأيضاً ورد أثر أمّتها في الفريضة في صلاة المغرب، وأم سلمة رضي الله عنها أمّت في صلاة العصر، وهن أقرب لمعرفة السنة من غيرهن (٦).
٢- الذي يظهر أن التفريق بين الفرض، والنفل غير مسلم به؛ لأنه ورد في السنة في حديث أمّ ورقة رضي الله عنها أن تؤم في الفرائض، وأثر عائشة، وأم سلمة رضي الله عنهما صريح على أن الصلاة كانت فريضة.
مناقشة أدلة القول الرابع القائلين: باستحباب صلاة النساء جماعة في المسكن، وتقف الإمام وسطهن.
أولاً: ما استدللتم به من وجه الدلالة من حديث أمّ ورقة رضي الله عنها: (تؤم أهل دارها في الفريضة) يناقش بالآتي:

(١) - انظر: العيني، البناية، ٣٣٦/٢.

(٢) - انظر: الجويني، عبد الملك بن عبد الله، نهاية المطلب في دراية المذهب، ط. ١، (جدة: دار المنهاج، ١٤٢٨هـ)، ٤٥/٢، ابن قدامة، المغني، ١٤٩/٢.

(٣) - انظر: ابن عثيمين، الشرح المتعمق، ١٣٩/٤.

(٤) - انظر: النووي، المجموع، ١٩٩/٤، العظيم آبادي، عون المعبود، ٢١٢/٢.

(٥) - انظر: النووي، المجموع، ١٩٩/٤، ابن قدامة، المغني، ١٤٩/٢.

(٦) - انظر: ابن حزم، المحلى، ١٦٧/٢.

١- الحديث ضعيف؛ ولا يحتج به؛ لأنَّ في سنده عبد الرحمن بن خلاد، وفيه جهالة^(١).

٢ - الوليد بن عبد الله^(٢) في حديثه اضطراب، ويهيم، ورُمي بالتشيع^(٣).

يجاب عنه:

١- الحديث لم يُضعفه أحد، وصححه ابن خزيمة^(٤).

٢- ابن خلاد، والوليد ذكرهما ابن حبان في الثقات^(٥).

٣- الوليد بن عبد الله وثقه جماعة من أهل العلم^(٦).

ثانياً: ما استدللتم به من وجه الدلالة من الآثار يناقش بالآتي:

١- لو كانت الجماعة للنساء مستحبة لبينها النبي ﷺ، لذا فإنَّ جماعتهم بدعة^(٧).

يجاب عنه:

"كيف تكون جماعتهم بدعة؟ والبدعة اسم لإحداث أمر لم يكن في زمان رسول الله ﷺ"^(٨)، وقد وقع هذا في

زمن النبي ﷺ، لذا لا تسمى بدعة.

٢- فعل عائشة رضي الله عنها للجماعة يحمل على ابتداء الإسلام^(٩).

يجاب عنه:

إنَّ الرسول ﷺ أقام بمكة بعد النبوة ثلاث عشرة سنة، ثم تزوج عائشة رضي الله عنها، بالمدينة، وبني بها وهي بنت تسع،

وبقيت عنده رضي الله عنه، تسع سنين، وما تؤم إلا بعد بلوغها، فأين ذلك من ابتداء الإسلام؟^(١٠).

(١)- انظر: أبو داود، سليمان بن أشعث، سنن أبي داود، ط.١، (بيروت: دار الرسالة العالمية، ١٤٣٠هـ)، ٤٤٢/١، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ١٦٨/٦.

(٢)- الوليد بن عبد الله بن جميع الخزاعي الكوفي رضي الله عنه، كنيته أبو ثابت، ثقة، صالح الحديث، توفي قبل سنة ١٦٠هـ. انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٣٥٤/٦، الذهبي، تاريخ الإسلام، ٢٤٨/٤.

(٣)- انظر: الذهبي، تاريخ الإسلام، ٢٤٨/٤، ابن حجر، أحمد بن علي، تقريب التهذيب، ط.١، (سوريا: دار الرشيد، ١٤٠٦هـ)، ٥٨٢/١.

(٤)- انظر: النووي، خلاصة الأحكام، ٦٧٧/٢، ابن خزيمة، صحيح ابن خزيمة، ٨١٠/٢.

(٥)- انظر: ابن حبان، الثقات، ٩٨/٥ - ٤٩٢/٥.

(٦)- قال أحمد، وأبو داود: "ليس به بأس"، وقال أبو زرعة: "لا بأس به"، وقال أبو حاتم: "صالح الحديث". الذهبي، محمد بن أحمد، من تكلم فيه وهو موثوق أو صالح الحديث، ط.١، (د.م. ن، ١٤٢٦هـ)، ٥٣٠/١.

(٧)- انظر: العيني، البناء، ٣٣٥/٢.

(٨)- المرجع السابق، ٣٣٥/٢.

(٩)- انظر: العيني، شرح سنن أبي داود، ٩٦/٣.

(١٠)- انظر: العيني، شرح سنن أبي داود، ٩٧/٣، ابن الهمام، فتح القدير، ٣٥٣/١.

أجيب على ذلك:

فعل عائشة رضي الله عنها يُحمل على أنه كان يراد به التعليم، أو كان ثم نسخ^(١).

يجاب عنه:

ورد في الأثر، إنَّ عائشة رضي الله عنها كانت تؤم النساء في شهر رمضان، فتقوم وسطاً، وصلاة التراويح في جماعة استقرت بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم^(٢).

الترجيح:

بعد عرض الأقوال، وأدلة كل قول، ومناقشتها ظهر لي - والله أعلم - أنَّ الراجح القول الرابع القائل:

باستحباب صلاة النساء جماعة في المسكن، وتقف الإمام وسطهن.

وذلك لما يلي:

- ١- لقوة أدلتهم، والرد على اعتراضات الأقوال الأخرى.
- ٢- عدم ورود النهي عن صلاة النساء جماعة في المسكن.
- ٣- ثبوت ذلك عن اثنتين من أمهات المؤمنين رضي الله عنهما.
- ٤- لما في الجماعة من تأليف القلوب، وائتلاف النفوس، وصفائها، واكتساب أجر المضاعفة.
- ٥- إنَّ النساء من أهل الفرض، وبصلاتهن جماعة في المسكن ينلنَّ فضيلة الجماعة، فقد قال ابن القيم رحمته الله: "لو لم يكن في المسألة إلا عموم قوله صلى الله عليه وسلم: (صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة)^(٣). لكفى"^(٤).



(١) - انظر: المازري، شرح التلقين، ١/٦٧١.

(٢) - انظر: ابن الهمام، فتح القدير، ١/٣٥٣.

(٣) - سبق تخريجه ص ١٧.

(٤) - ابن القيم، إعلام الموقعين، ٢/٢٧١.

المطلب الخامس: مضاعفة الأجر في صلاة الجماعة للنساء في المسكن

تحريير محل النزاع:

اتفق الفقهاء على أنَّ ليس على المرأة شهود جماعة المسجد كما هي على الرجل^(١)، وسبق الحديث في المسألة السابقة عن اختلاف الفقهاء في حكم صلاة النساء جماعة في المسكن، وجاء الخلاف على أربعة أقوال، وكان الراجح منها- والله أعلم- استحباب صلاة النساء جماعة في المسكن- كما اتفق عليه جمهور الفقهاء^(٢)، ولكن هل بصلاتهن جماعة في المسكن ينلن مضاعفة الأجر وهو سبع وعشرون درجة؟ اختلف الفقهاء في ذلك على قولين:

القول الأول: لا يضاعف الأجر في صلاة الجماعة للنساء في المسكن. قالت به الحنفية^(٣)، والمالكية^(٤)، وقال به ابن رجب^(٥)،^(٦)، والصنعاني^(٧)،^(٨)، رحمته ومن المعاصرين ابن عثيمين^(٩) رحمته.

القول الثاني: يضاعف الأجر في صلاة الجماعة للنساء في المسكن. قالت به الشافعية^(١٠)، ورواية للحنابلة^(١١)، وقالت به الظاهرية^(١٢)،

- (١)- انظر: ابن القطان، الإقناع في مسائل الإجماع، ١/١٤٥، أبو جيب، موسوعة الإجماع في الفقه الإسلامي، ١/٦٨٠.
- (٢)- انظر: العيني، البنية، ٢/٣٣٥، الشافعي، الأم، ١/١٩١، ابن قدامة، المغني، ٢/١٤٨، ابن حزم، المحلى، ٢/١٦٧.
- (٣)- الحنفية يقولون بكرهه جماعة النساء. انظر: الكاساني، بدائع الصنائع، ١/١٥٧، العيني، البنية، ٢/٣٣٧، ابن الهمام، فتح القدير، ١/٣٥٣.
- (٤)- المالكية يقولون بتحريم جماعة النساء. انظر: المازري، شرح التلقين، ١/٦٧١، المواق، التاج والإكليل، ٢/٤١٢، الخرشبي، شرح مختصر خليل، ٢/٢٢.
- (٥)- عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن بن محمد بن مسعود السلامي الحنبلي رحمته، حافظ، محدث، فقيه، كان بارعاً في التفسير، يحفظ المتون، ويعرف أسماء الرجال، تصدّر للتدريس، والإفتاء، توفي سنة ٧٩٥هـ. انظر: السيوطي، ذيل طبقات الحفاظ للذهبي، ١/٢٤٣، ابن حجر، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ٣/١٠٨.
- (٦)- انظر: ابن رجب، فتح الباري، ٦/١٩.
- (٧)- محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد بن علي الكحلاني ثم الصنعاني المعروف بالأمير رحمته، كنيته أبو إبراهيم، برع في جميع العلوم، وفاق الأقران، وتفرد برئاسة العلم في صنعاء، توفي سنة ١١٨٢هـ. انظر: الشوكاني، علي بن محمد، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، د.ط، (بيروت: دار المعرفة، د.ت)، ٢/١٣٣، الزركلي، الأعلام، ٦/٣٨.
- (٨)- انظر: الصنعاني، العدة حاشية الصنعاني على أحكام الأحكام، ٢/١١٩.
- (٩)- انظر: ابن عثيمين، مجموع الفتاوى والرسائل، ١٥/٦٢.
- (١٠)- انظر: الشافعي، الأم، ١/١٩١، العمراني، البيان في مذهب الإمام الشافعي، ٢/٤٢٨، النووي، المجموع، ٤/١٨٨.
- (١١)- انظر: ابن قدامة، المغني، ٢/١٤٨، ابن مفلح، الفروع، ٢/٤٢١، المرادوي، الإنصاف، ٢/٢١٢.
- (١٢)- انظر: ابن حزم، المحلى، ٢/١٦٩.

وقال به ابن دقيق العيد^(١)، وابن القيم^(٢) رحمهما الله.

سبب الخلاف: إنَّ سبب اختلافهم - والله أعلم - هو: تعارض ظاهر النصوص الواردة في المسألة، حيث أخذ من قال بعدم المضاعفة، بظاهر حديث أبي هريرة رضي الله عنه: (صلاة الرجل في الجماعة)، حيث دلَّ على أنَّ التضعيف خاص بالرجال، أمَّا من قال بالمضاعفة، فأخذ بظاهر الأدلة من الكتاب، والسُّنة، والأثر، التي تدلُّ على أنَّ النساء شقائق الرجال، وأنَّ خطاب الشرع موجه للجنسين^(٣).

الأدلة:

أدلة أصحاب القول الأول القائلين: بعدم مضاعفة الأجر في صلاة الجماعة للنساء في المسكن. استدلووا بالسُّنة.

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (صلاة الرجل في الجماعة، تضعف على صلاته في بيته، وفي سوقه خمسًا وعشرين ضعفًا)^(٤).

وجه الدلالة: الحديث واضح الدلالة على أنَّ التضعيف خاص بالرجال^(٥).

أدلة أصحاب القول الثاني القائلين: بمضاعفة الأجر في صلاة الجماعة للنساء في المسكن.

استدلوا بالكتاب، والسُّنة، والأثر.

أولاً: الكتاب.

- ١- قال تعالى: ﴿فَأَسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَمِلٍ مِّنْكُمْ مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ بَعْضُكُمْ مِّنْ بَعْضٍ﴾^(٦).
- ٢- قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظَلَّمُونَ فِيهَا شَيْئًا﴾^(٧).
- ٣- قال تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيٰوةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾^(٨).

(١)- انظر: العيد، إحكام الأحكام، ١/١٩٢.

(٢)- انظر: ابن القيم، إعلام الموقعين، ٢/٢٧١.

(٣)- انظر: النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم، ١٥/٥٨، ابن نجيم، البحر الرائق، ١/٤٥.

(٤)- سبق تخريجه ص ٣٩.

(٥)- انظر: ابن رجب، فتح الباري، ٦/١٩، الصنعاني، العدة على إحكام الأحكام، ٢/١١٩.

(٦)- سورة آل عمران، الآية: ١٩٥.

(٧)- سورة النساء، الآية: ١٢٤.

(٨)- سورة النحل، الآية: ٩٧.

وجه الدلالة من الآيات: دلَّت الآيات على أنَّ خطاب الشارع موجه للجنسين؛ والمساواة بين الذكر، والأنثى في التكليف، والثواب، والعقاب^(١)، لذا يُضاعف الأجر في صلاة الجماعة للنساء، كما يُضاعف للرجال.

ثانياً: السُّنة.

١- عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة)^(٢).
وجه الدلالة: الدليل عام لا يجوز أن يخص منه النساء من غيرهن، فتدخل جماعة النساء في مضاعفة الأجر الوارد في الحديث^(٣).

٢- عن أم سلمة رضي الله عنها قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (أيُّها الناس) والجارية تمشطني فقلت للجارية: استأخري عني، قالت: إنما دعا الرجال، ولم يدعُ النساء، فقلت: إيَّي من الناس^(٤).
وجه الدلالة: دلَّ الحديث على أنَّ النداء عندما يكون عاماً، فهو يشمل الذكر، والأنثى، إلا إذا دلَّ دليل على تخصيص أحدهما دون الآخر^(٥).

٣- عن أم ورقة الأنصارية رضي الله عنها: أنَّ رسول الله ﷺ كان يقول: (انطلقوا بنا إلى الشهيدة فنزورها). وأمر أن يؤذن لها، ويُقام، وتؤم أهل دارها في الفرائض^(٦). وفي رواية: وأمرها أن تؤم أهل دارها^(٧).
وجه الدلالة: دلَّ الحديث على إذن الرسول ﷺ لأم ورقة أن تؤم أهل دارها، فيه دلالة على جواز إمامة المرأة للنساء في المسكن، ومضاعفة الأجر لجماعتهم^(٨).

ثالثاً: الأثر.

الآثار الواردة عن فعل أمهات المؤمنين، وقد سبق عرضها^(٩).

(١)- انظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ٣١٨/٤، ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ٦٠١/٤.

(٢)- سبق تخريجه ص ١٧.

(٣)- انظر: ابن حزم، المحلى، ١١٢/٣، ابن القيم، إعلام الموقعين، ٢٧١/٢.

(٤)- صحيح مسلم، ح ٢٩، كتاب الفضائل، باب إثبات حوض نبينا محمد ﷺ، وصفاته، ١٧٩٥/٤.

(٥)- انظر: القاضي عياض، إكمال المعلم بفوائد مسلم، ٢٦١/٧، النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم، ٥٨/١٥.

(٦)- سبق تخريجه ص ٥٨.

(٧)- سبق تخريجه ص ٥٥.

(٨)- انظر: العيني، شرح سنن أبي داود، ٩٦/٣، العظيم آبادي، عون المعبود، ٢١١/٢.

(٩)- في المسألة السابقة ص ٦٦.

مناقشة الأدلة:

مناقشة أدلة القول الأول القائلين: بعدم مضاعفة الأجر في صلاة الجماعة للنساء في المسكن.

ما استدلتتم به من وجه الدلالة من حديث أبي هريرة رضي الله عنه: (صلاة الرجل في الجماعة..). يناقش بالآتي:

١- إنَّ من المعلوم أنَّ كلَّ حكم ثبت للرجال ثبت للنساء؛ لأنَّهنَّ شقائق الرجال، كما ورد في حديث عائشة رضي الله عنها قالت: قال الرسول صلى الله عليه وآله: (إنَّما النساء شقائق الرجال)^(١)، فكل خطاب للرجل في الكتاب، والسُّنة هو خطاب للمرأة إلَّا ما دلَّ الدليل على اختصاصه بأحدهما^(٢)، ولم يدلَّ دليل على اختصاص التضعيف للرجل دون المرأة، وإنَّما ذكر الرجل في الحديث لوجوب الجماعة على الرجال، فقد ورد عن رسول الله صلى الله عليه وآله دليل عام يشمل الرجال، والنساء على السواء فقال صلى الله عليه وآله: (صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة)^(٣).

٢- أمر الرسول صلى الله عليه وآله لأُم ورقة رضي الله عنها أن تؤم أهل دارها، وفعل أمهات المؤمنين رضي الله عنهن دليل على مضاعفة الأجر لصلاة النساء جماعة في المسكن، فلو لم يكن لهن في هذه الجماعة زيادة أجر لبيَّتهن لهن الرسول صلى الله عليه وآله^(٤).

مناقشة أدلة القول الثاني القائلين: بمضاعفة الأجر في صلاة الجماعة للنساء في المسكن.

ما استدلتتم به من مجموع الأدلة من الكتاب، والسُّنة، والأثر يناقش بالآتي:

الذي يظهر من الأدلة أنَّها عامة وقد ورد ما يخصها وهو قول الرسول صلى الله عليه وآله: (صلاة الرجل في الجماعة..).
يجاب عنه:

١- إنَّ الخطاب يكون للرجال في الغالب، ولهذا يأتي كثيرًا ذكر الرجال مع أنَّ الحكم يشمل النساء أيضًا؛ لأنَّ وصف الرجولية بالنسبة إلى ثواب الأعمال غير معتبر شرعًا^(٥).

٢- يُجمل قوله: (صلاة الرجل) لوجوب الجماعة على الرجال^(٦)، أما النساء باتفاق الفقهاء لا تجب عليهن الجماعة^(٧)، ولكن عند أدائهن للجماعة ينلنَّ ثواب مضاعفة الأجر^(٨).

(١)- سنن أبي داود، ح ٢٣٦، كتاب الطهارة، باب في الرجل يجد البلة في منامه، ٦١/١. قال ابن القطان: إسناده صحيح. انظر:

ابن القطان، علي بن محمد، بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، ط. ١، (الرياض: دار طيبة، ١٤١٨هـ)، ٢٧٠/٥.

(٢)- انظر: ابن نجيم، البحر الرُّتق، ٤٥/١.

(٣)- سبق تخريجه ص ١٧.

(٤)- انظر: العدوي، جامع أحكام النساء، ٣٧٠/١.

(٥)- انظر: العيد، أحكام الأحكام، ١٩٢/١، العباد، شرح سنن أبي داود، ٢٨/٥٧٧.

(٦)- انظر: ص ٣٠ من الرسالة.

(٧)- انظر: ابن القطان، الإقناع في مسائل الإجماع، ١٤٥/١.

(٨)- انظر: ابن حزم، المحلى، ١٦٩/٢، العيد، أحكام الأحكام، ١٩٢/١، ابن القيم، إعلام الموقعين، ٢٧١/٢.

الترجيح :

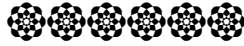
بعد عرض الأقوال، وأدلة كل قول، ومناقشتها ظهر لي - والله أعلم- أنّ الراجح هو القول الثاني القائل:

بمضاعفة الأجر في صلاة الجماعة للنساء في المسكن، وذلك لما يلي:

١- لقوة أدلتهم، وسلامتها من المناقشة.

٢- لعدم ورود نصّ من الكتاب، أو السُنّة، أو الأثر يفيد عدم التضعيف لجماعة النساء في المسكن.

٣- المساواة بين الرجل، والمرأة في الثواب، والعقاب، إلا ما دلّ الدليل على الاختصاص، ولم يرد دليل على ذلك.



المبحث الثالث: صلاة أهل الأعذار في المسكن

تنقسم الأعذار التي تبيح التخلف عن الصلاة في جماعة، وجواز أدائها في المسكن إلى قسمين: خاص، وعام.
أ- الأعذار الخاصة.

أولاً: صلاة المريض في المسكن.

المرض عذر يبيح التخلف عن الجماعة، والجمعة للمريض مرضاً يشق معه حضورها في المسجد - حيث يؤديها على حسب حاله في مسكنه، وعلى هذا انعقد اتفاق الفقهاء من الحنفية^(١)، والمالكية^(٢)، والشافعية^(٣)، والحنابلة^(٤)، والظاهرية^(٥).

وفيما يلي سرد بعض أقوالهم رضي الله عنهم؛ للاستشهاد:

١- الحنفية: قال الزيلعي^(٦) رحمته الله: "وتسقط الجماعة بالأعذار حتى لا تجب على المريض، والمقعّد، والزمن^(٧)، ومقطوع اليد، والرجل من خلاف^(٨)، ومقطوع الرجل، والمفلوج^(٩) الذي لا يستطيع المشي، والشيخ الكبير العاجز^(١٠)".

(١)- انظر: الكاساني، بدائع الصنائع، ١/١٥٥، ابن مازة، المحيط البرهاني، ١/٤٢٩، الزيلعي، عثمان بن علي، تبين الحقائق شرح

كنز الدقائق، ط. ١، (القاهرة: المطبعة الكبرى، ١٣١٣هـ)، ١/١٣٣.

(٢)- انظر: القرشي، شرح مختصر خليل، ٢/٩١، العدوي، علي بن احمد، حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرياني، د. ط، (بيروت: دار الفكر، ١٤١٤هـ)، ١/٣٨٦، الدسوقي، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ١/٣٨٩.

(٣)- انظر: الشافعي، الأم، ١/١٨٢، الشيرازي، إبراهيم بن علي، المهذب في فقه الإمام الشافعي، ط. ١، (بيروت: دار الكتب العلمية،

١٤١٦هـ)، ١/١٧٨، الذميري، محمد بن موسى، النجم الوهاج في شرح المنهاج، ط. ١، (جدة: دار المنهاج، ١٤٢٥هـ)، ٢/٣٣٧.

(٤)- انظر: ابن قدامة، المغني، ١/٤٥١، المقدسي، عبد الرحمن بن إبراهيم، العدة شرح العمدة، د. ط، (القاهرة: دار الحديث،

١٤٢٤هـ)، ١/١١٤، النجدي، حاشية الروض المربع، ٢/٣٧٥.

(٥)- انظر: ابن حزم، المحلى، ٣/١١٨-٢٥٩.

(٦)- عثمان بن علي بن محجن بن يونس الزيلعي، كنيته أبو عمرو، دُرّس، وأفتى، وصنف، وانتفع الناس به، ونشر الفقه، توفي سنة ٧٤٣هـ.

انظر: القرشي، عبد القادر بن محمد، الجواهر المضية في طبقات الحنفية، د. ط، (كراتشي: د. ن، د. ت)، ١/٣٤٥، الزركلي، الأعلام، ٤/٢١٠.

(٧)- الزمن: "المبتلى بعاهة قديمة". قلعة جي، معجم لغة الفقهاء، ١/٢٣٤.

(٨)- خلاف: "أي يده اليمنى، ورجله اليسرى يخالف بينهما في القطع". الأصبهاني، محمد بن عمر، المجموع المغيث في غربي القرآن والحديث،

ط. ١، (جدة: دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٠٦هـ)، مادة: (خلف)، ١/٦٠٨.

(٩)- المفلوج: "تعطل بعض أعضائه عن الحركة لموت الأعصاب فيها". قلعة جي، معجم لغة الفقهاء، ١/٤٤٧.

(١٠)- الزيلعي، تبين الحقائق، ١/١٣٣.

- ٢- المالكية: قال الخرشي ^(١) رَحِمَهُ اللهُ: "ومنها شدة المرض بحيث يشق عليه الإتيان، ومثله كبر السن، ومنها التمريض لمن يخاف عليه الموت، ويخشى عليه الضيعة" ^(٢)، ^(٣).
- ٣- الشافعية: قال الشافعي رَحِمَهُ اللهُ: " وأرخص له في ترك الجماعة بالمرض" ^(٤).
- ٤- الحنابلة: قال ابن قدامة ^(٥) رَحِمَهُ اللهُ: " ويعذر في تركهما المريض" ^(٦).
- ٥- الظاهرية: قال ابن حزم رَحِمَهُ اللهُ: "من العذر للرجال في التخلف عن الجماعة في المسجد المرض" ^(٧).

استدلوا بالكتاب، والسنة، والإجماع، والأثر.

أولاً: الكتاب.

- ١- قال تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ ^(٨)
- ٢- قال تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ ^(٩)
- ٣- قال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمُ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ ^(١٠)
- ٤- قال تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ﴾ ^(١١)
- ٥- قال تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ ^(١٢)

وجه الدلالة من الآيات: دلّت هذه الآيات على أحكام كثيرة، خصّ الله تعالى بها هذه الأمة، ومنها: التيسير،

- (١)- محمد بن عبد الله الخرشي رَحِمَهُ اللهُ، كنيته ابو عبد الله، الفقيه، العلامة، البركة، القدوة، شيخ المالكية، انتهت الرئاسة بمصر، توفي سنة ١١٠١هـ. انظر: مخلوف، محمد بن محمد، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، ط. ١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ)، ٤٥٩/١، الزركلي، الأعلام، ٣٠٣/٢.
- (٢)- الضيعة: أي الهلاك، والموت. انظر: الزبيدي، تاج العروس، مادة: (ضيع)، ٤٣٢/٢١.
- (٣)- الخرشي، شرح مختصر خليل، ٩١/٢.
- (٤)- الشافعي، الأم، ١٨٢/١.
- (٥)- عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الحنبلي رَحِمَهُ اللهُ، كنيته أبو محمد، حفظ القرآن، وحفظ مختصر الخرقى، واشتغل في صغره، توفي ٦٢٠هـ. انظر: الذهبي، تاريخ الإسلام، ٦٠١/١٣، ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد، ذيل طبقات الحنابلة، ط. ١، (الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤٢٥هـ)، ٢٨١/٣.
- (٦)- ابن قدامة، المغني، ٤٥١/١.
- (٧)- ابن حزم، المحلى، ١١٨/٣.
- (٨)- سورة البقرة، الآية: ١٨٥.
- (٩)- سورة البقرة، الآية: ٢٨٦.
- (١٠)- سورة الحج، الآية: ٧٨.
- (١١)- سورة النور، الآية: ٦١، وسورة الفتح، الآية: ١٧.
- (١٢)- سورة التغابن، الآية: ١٦.

ورفع الحرج عن المُكَلَّفِين، حيث رَخَّصَ للمريض في التخلف عن الجماعة، والصلاة في مسكنه، وعلى حسب حاله^(١).

ثانيًا: السُّنَّة.

١- عن عائشة رضي الله عنها، قالت: لما ثَقُلَ^(٢)، رسول الله ﷺ جاء بلال يوذنه بالصلاة، فقال: (مروا أبا بكر أن يُصَلِّيَ بالناس)^(٣).

وجه الدلالة: دَلَّ الحديث على تخلف الرسول ﷺ عن الجماعة في مرضه، وأمره لأبي بكر بإمامة المصلين، فهذا دليل تُرَخَّصَ للمريض بالصلاة في مسكنه^(٤).

٢- عن أبي موسى رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: (الجمعة حق واجب على كل مسلم في جماعة إلا أربعة: عبد مملوك، أو امرأة، أو صبي، أو مريض)^(٥).

وجه الدلالة: دَلَّ الحديث على سقوط الجماعة، والجمعة بعذر المرض، وأنَّ الذي يُصَلِّي في مسكنه وهو معذور غير مؤاخذ، وصلاته تامة، بل يُحْصَلُ الأجر كما لو كان صحيحًا^(٦).

٣- عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، قال: (إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم)^(٧).

وجه الدلالة: حث الرسول ﷺ في الحديث على بذل الوسع في الاجتهاد بفعل الأوامر قدر الاستطاعة، ويدخل في ذلك العاجز عن أداء الصلاة في الجماعة، حيث يؤديها في مسكنه، وعلى حسب استطاعته^(٨).

ثالثًا: الإجماع.

أجمع أهل العلم على أنَّ للمريض التخلف عن الجماعة، والجمعة لعذر المرض^(٩).

(١)- انظر: ابن العربي، محمد بن عبد الله، أحكام القرآن، ط. ٣، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ)، ٣٤٧/١، القرطبي،

الجامع لأحكام القرآن، ١٠٠/١٢.

(٢)- ثَقُلَ: اشتد مرضه. انظر: قلعة جي، معجم لغة الفقهاء، ١٥٤/١.

(٣)- صحيح البخاري، ح ٧١٣، كتاب الأذان، باب الرجل يأتم بالإمام، ويأتم الناس بالمأموم، ١٤٤/١.

(٤)- انظر: ابن بطال، شرح صحيح البخاري، ٢٨٩/٢، ابن حجر، فتح الباري، ١٥٢/٢.

(٥)- سنن أبي داود، ح ١٠٦٧، تفریع أبواب الجمعة، باب الجمعة للمملوك والمرأة، ٢٨٠/١. قال النووي: "رواه أبو داود بإسناد على شرط الصحيحين". النووي، خلاصة الأحكام، ٧٥٧/٢.

(٦)- انظر: الصنعاني، سبل السلام، ٣٦١/١، العباد، شرح سنن أبي داود، ٧٦، ١٣.

(٧)- صحيح البخاري، ح ٧٢٨٨، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ، ٩٤/٩.

(٨)- انظر: ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد، جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثًا من جوامع الكلم، ط. ١، (دمشق:

دار ابن كثير للطباعة والنشر، ١٤٢٩هـ)، ٢٥٧/١، العيني، عمدة القاري، ٣٢/٢٥.

(٩)- انظر: ابن المنذر، محمد بن إبراهيم، الإقناع لابن المنذر، ط. ١، (دم.ن، ١٤٠٨هـ)، ١١٢/١، الأوسط، ١٣٩/٤،

أبو جيب، موسوعة الإجماع، ٦٨١/٢.

رابعاً: الأثر.

قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: (لقد رأيتنا وما يتخلف عن الصلاة إلا منافق قد عُلم نفاقه، أو مريض^(١)).
وجه الدلالة: دلَّ الأثر على تأكيد أمر الجماعة، وتحمل المشقة في حضورها إذا أمكن، وأنه لا يتخلف عنها إلا منافق معلوم النفاق، أو مريض، والمريض معذور بتخلفه عنها^(٢).

تنبيهان:

١- يلحق بالمريض المقود^(٣)، ومقطوع اليد، والرجل من خلاف، ومقطوع الرجلين، والمفلوج، الذي لا يستطيع المشي وإن لم يكن به ألم، والمجذوم^(٤)، والأبرص^(٥)، والشيخ العاجز الكبير الذي لا يقدر على المشي، والسمن المفرط؛ إذ تُعد جميعها عذراً في التخلف عن الجماعة^(٦).

٢- يُعذر في التخلف عن الجماعة، والجمعة المُمَرَّض، وذلك بأن يكون عنده مريض، وليس له من يعوله غيره، ويخشى عليه الضيعة، فيتخلف عن الجماعة؛ لتمريره، أو يكون له قريب مريض يخاف موته^(٧).

ثانياً: صلاة الأعمى في المسكن.

إنَّ العمى يُعد عذراً في التخلف عن الجماعة، والجمعة؛ وذلك إذا لم يجد الأعمى قائداً يقوده إلى المسجد، أمّا لو كان له قائد، أو وجد قائداً بالأجرة، أو كان ممن يهتدي للمسجد بلا قائد، فلا يجوز له التخلف عنها، وهذا ما انعقد عليه اتفاق الفقهاء من الحنفية^(٨)، والمالكية^(٩).

(١)- صحيح مسلم، ح ٢٥٦، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب صلاة الجماعة من سنن الهدى، ٤٥٣/١.

(٢)- انظر: القاضي عياض، إكمال المعلم، ٦٢٦/٢، النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم، ١٥٧/٥.

(٣)- المقود: أي الإنسان المُقَاد، والقود هو: القصاص وقتل القاتل بدل القتل. انظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، مادة: (قود)، ١١٩/٤.

(٤)- المجذوم: الذي أصابه الجذام، وهو مرض معدٍ معروف. انظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، مادة: (جذم)، ٢٥٢/١.

(٥)- الأبرص: المصاب بداء البرص، وهو تبقع أبيض في الجلد. قلعة جي، معجم لغة الفقهاء، ٣٩/١.

(٦)- انظر: ابن مازة، المحيط البرهاني، ٤٢٩/١، الخرشبي، شرح مختصر خليل، ٩١/٢، الأنصاري، زكريا بن محمد، أسنى المطالب في شرح روض الطالب، د.ط، (د.م: دار الكتاب الإسلامي، د.ت)، ٢١٥/١.

(٧)- انظر: الخرشبي، شرح مختصر خليل، ٩١/٢، الدسوقي، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ٣٨٩/١، الشيرازي، المهذب، ١٧٨/١، ابن حزم، المحلى، ١١٨/٣.

(٨)- انظر: الكاساني، بدائع الصنائع، ١٥٦/١، ابن نجيم، البحر الرائق، ٣٦٧/١، الشرنبلالي، حسن بن عمار، مراقبي الفلاح شرح متن نور الإيضاح، ط.١، (د.م: المكتبة العصرية، ١٤٢٥هـ)، ١١٣/١.

(٩)- انظر: ابن رشد الجدي، محمد بن أحمد، المقدمات الممهدة، ط.١، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٨هـ)، ٢١٩/١، الدسوقي، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ٣٨٩/١، الكشناوي، أبو بكر بن حسن، أسهل المدارك «شرح إرشاد السالك في مذهب إمام الأئمة مالك»، ط.٢، (بيروت: دار الفكر، د.ت)، ٣٢٧/١.

والشافعية^(١)، والحنابلة^(٢).

وفيما يلي سرد بعض أقوالهم ﷺ؛ للاستشهاد:

- ١- **الحنفية:** قال الكاساني^(٣) رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: "وَأَمَّا الْأَعْمَى فَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَجِدْ قَائِدًا لَا تَجِبُ عَلَيْهِ"^(٤).
- ٢- **المالكية:** قال الكشناوي^(٥) رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: "وَمَنْ ذَلِكَ الْأَعْمَى الَّذِي لَا قَائِدَ لَهُ، أَمَّا لَوْ كَانَ لَهُ قَائِدٌ، أَوْ كَانَ مِمَّنْ يَهْتَدِي لِلْجَامِعِ بِلَا قَائِدٍ فَلَا يَجُوزُ لَهُ التَّخَلُّفُ عَنْهَا"^(٦).
- ٣- **الشافعية:** قال الشيرازي^(٧) رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: "وَأَمَّا الْأَعْمَى فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ لَهُ قَائِدٌ لَزِمَهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ قَائِدٌ لَمْ تَلْزِمْهُ؛ لِأَنَّهُ يَخَافُ الضَّرْرَ مَعَ عَدَمِ الْقَائِدِ"^(٨).
- ٤- **الحنابلة:** قال البهوتي^(٩) رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: "الْعَمَى لَيْسَ عَذْرًا مَعَ قَدْرَتِهِ، فَإِنْ عَجَزَ الْأَعْمَى عَنِ الْقَائِدِ فَتَبَرَّعَ قَائِدٌ يَقُودُهُ لَزِمَهُ حُضُورُ الْجُمُعَةِ، لَا الْجُمَاعَةَ"^(١٠).

ثالثًا: صلاة الخائف في المسكن.

إنَّ الخوف من الأعدار المسقط للجماعة، وعليه اتفق الفقهاء من الحنفية^(١١)،

(١)- انظر: الشيرازي، المهذب، ٢٠٥/١، الشاشي، محمد بن أحمد، حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء، ط. ١، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٠م)، ٢٢٣/٢، النووي، المجموع، ٤٨٦/٤.

(٢)- انظر: الحجاوي، الإقناع في فقه الإمام أحمد، ١٧٦/١، البهوتي، كشاف القناع، ٤٩٧/١، الرحيباني، مطالب أولي النهى، ٧٠٤/١.

(٣)- أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني، الحنفى رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، أقام ببخارى واشتغل بما بالعلم، وبرع في علمي الأصول والفروع، توفي سنة ٥٨٧هـ. انظر: العقبلي، عمر بن أحمد، بغية الطلب في تاريخ حلب، د. ط، (بيروت: دار الفكر، د. ت)، ٤٣٤٧/١٠، القرشي، الجواهر المضية في طبقات الحنفية، ٢٤٤/٢.

(٤)- الكاساني، بدائع الصنائع، ١٥٦/١.

(٥)- محمد بن محمد القلاني الكشناوي السوداني رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، كنيته أبو عبد الله، فقيه مالكي نحوي، له اشتغال بعلم الحروف، توفي سنة ١١٥٤هـ. انظر: الزركلي، الأعلام، ٦٦/٧، كحالة، عمر بن رضا، معجم المؤلفين، د. ط، (بيروت: دار إحياء التراث، د. ت)، ٢٥٨/١١.

(٦)- الكشناوي، أسهل المدارك، ٣٢٧/١.

(٧)- إبراهيم بن علي بن يوسف، الشيرازي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، كنيته أبو إسحاق، وظهر نبوغه في علوم الشريعة الإسلامية، واشتهر بقوة الحجة في الجدل، والمناظرة، توفي سنة ٤٧٦هـ. انظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان، ٢٩/١، الزركلي، الأعلام، ٥١/١.

(٨)- الشيرازي، المهذب، ٢٠٥/١.

(٩)- منصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس البهوتي الحنبلي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، عالمًا عاملاً ورعا متبحرًا في العلوم الدنيوية، صارفًا أوقاته في تحريير المسائل الفقهية، توفي سنة ١٠٥١هـ. انظر: الحموي، محمد أمين، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، د. ط،

(بيروت: دار صادر، د. ت)، ٤٢٦/٤، الزركلي، الأعلام، ٣٠٧/٧.

(١٠)- البهوتي، كشاف القناع، ٤٩٧/١.

(١١)- انظر: ابن نجيم، البحر الرائق، ٣٦٧/١، الشرنبلالي، مراقي الفلاح، ١١٣/١، الطحطاوي، حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح، ٢٩٨/١.

والمالكية^(١)، والشافعية^(٢)، والحنابلة^(٣)، والظاهرية^(٤). والخوف، ثلاثة أنواع؛ خوف على النفس، وخوف على المال، وخوف على الأهل^(٥)، مثل أن يخاف على نفسه سلطناً يأخذه أو عدواً، أو لصاً، أو سبباً^(٦)، أو دابةً، أو سيلاً^(٧)، أو أن يكون عليه دين، ولا مال له يُقضى منه، ويخشى أن يجسه غريمه إن رآه، أو يخاف على ماله أن يأخذه السلطان، أو يسرق اللص مسكنه، أو يخاف فساد ماله أو ضياعه، بأن يكون الخبز على النار، فيخشى من اشتغاله بالجماعة احتراقه^(٨)، أو يخاف على عرضه، فمن خاف شيئاً منها فله ترك الجماعة، والجمعة ويعذر في التخلف عنها؛ لأنّ عليه ضرراً بذلك^(٩).

وفيما يلي سرد بعض أقوالهم ﷺ؛ للاستشهاد:

١- الحنفية: قال الطحطاوي^(١٠) رَحِمَهُ اللهُ: " وخوف ظالم أي على نفسه، أو ماله، أو خوف ضياع ماله، أو خوف ذهاب قافلة لو اشتغل بالصلاة جماعة"^(١١).

٢- المالكية: قال الخرشني رَحِمَهُ اللهُ: "ومن الأعذار المبيحة للتخلف عن الجمعة، والجماعة الخوف من ظالم، أو غاصب، أو نار على مال له، وكذلك خوف على عَرَض، أو دَيْن، وكذلك خوف الغريم المعسر^(١٢) أن يسجنه غرماءه ليثبت عسره"^(١٣).

- (١)- انظر: الخرشني، شرح مختصر خليل، ٩١/٢، الدسوقي، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ٣٨٩/١، الكشناوي، أسهل المدارك، ٣٢٧/١.
- (٢)- انظر: الشافعي، الأم، ١٨٢/١، الشيرازي، المهذب، ١٧٨/١، العمراني، البيان، ٣٧٠/٢.
- (٣)- انظر: ابن قدامة، المغني، ٤٥١/١، الكافي في فقه الإمام أحمد، ٢٨٨/١، البهوتي، كشف القناع، ٤٩٥/١.
- (٤)- انظر: ابن حزم، المحلى، ١١٨/٣.
- (٥)- انظر: ابن قدامة، المغني، ٤٥١/١.
- (٦)- السبع: السباع تطلع على الأسد، والنمر، والذئب، وغيرها. انظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، مادة: (سبع)، ٣٣٧/٢.
- (٧)- انظر: الكشناوي، أسهل المدارك، ٣٢٧/١، ابن قدامة، المغني، ٤٥١/١.
- (٨)- انظر: ابن نجيم، البحر الرائق، ٣٦٧/١، الخرشني، شرح مختصر خليل، ٩١/٢، العمراني، البيان، ٣٧٠/٢، انظر: ابن قدامة، المغني، ٤٥١/١.
- (٩)- انظر: الخرشني، شرح مختصر خليل، ٩١/٢.
- (١٠)- أحمد بن محمد بن إسماعيل الطحطاوي الحنفي، المصري رَحِمَهُ اللهُ، شيخ الحنفية بالديار المصرية، وفقههم، تولى القضاء بمصر، توفي سنة ١٢٣١هـ.
- انظر: الإدريسي، محمد عبد الحَيّ، فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشیخات والمسلسلات، ط. ٢، (بيروت: دار الغرب، ١٩٨٢م)، ٤٦٧/١، الزركلي، الأعلام، ٢٤٥/١.
- (١١)- الطحطاوي، حاشية الطحطاوي على مراقبي الفلاح، ٢٩٨/١.
- (١٢)- الغريم: الذي عليه دين، ومعسر لا يستطيع السداد. انظر: الهروي، محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، ط. ١، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠١م)، مادة: (غ ر م)، ١٣٠/٨، مادة: (ع س ر)، ٤٩/٢.
- (١٣)- الخرشني، شرح مختصر خليل، ٩١/٢.

٣- الشافعية: قال العمراني^(١) رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: "الخوف، وهو أن يكون عليه دين، ولا مال له يُقضى منه، ويخشى أن يجبسه غريمه إن رآه، أو يخشى السلطان ظُلْمًا، فله ترك الجماعة"^(٢).

٤- الحنابلة: قال ابن قدامة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: "ويعذر في تركهما الخائف"^(٣).

٥- الظاهرية: قال ابن حزم رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: "ومن العذر للرجال في التخلف عن الجماعة في المسجد، خوف ضياع المال"^(٤).
استدلوا بالسنة.

عن ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قال: قال رسول الله ﷺ: (من سمع المنادي فلم يمنعه من اتباعه عذر)، قالوا: وما العذر؟ قال: (خوف، أو مرض، لم تقبل منه الصلاة التي صلّى)^(٥).
وجه الدلالة: دلّ الحديث على أنّ الخوف من الأعدار المبيحة للتخلف عن الجمعة، والجماعة، أي إذا خشى على نفسه، أو عرضه، أو ماله^(٦).

رابعاً: صلاة العاري في المسكن.

يباح التخلف عن الجماعة لمن لا يجد ما يستر به عورته، أو إذا وجد ولكن لا يليق للخروج به، فيعذر في ذلك لوجود الحرج والمشقة، وعلى هذا اتفق جمهور الفقهاء من المالكية^(٧)، والشافعية^(٨)، والحنابلة^(٩).
وفيما يلي سرد بعض المقتطفات لأقوال بعضهم رَضِيَ اللهُ عَنْهُ؛ للاستشهاد:
١- المالكية: قال الكشناوي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: "والعري أي ليس عنده ما يستر به عورته"^(١٠).

(١) - يحيى بن أبي الخير بن سالم بن سعيد بن عبد الله العمراني رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، كنيته أبو الحسين، شيخ الشافعيين، وكان إماماً زاهداً، ورعاً، عالماً، خيراً، توفي سنة ٥٥٨ هـ. انظر: السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، ٣٣٦/٧، الزركلي، الأعلام، ١٤٦/٨.

(٢) - العمراني، البيان، ٣٧٠/٢.

(٣) - ابن قدامة، المغني، ٤٥١/١.

(٤) - ابن حزم، المحلى، ١١٨/٣.

(٥) - سنن أبي داود، ح ٥٥١، كتاب الصلاة، باب التشديد في ترك الجماعة، ١٥١/١. قال النووي: "رواه أبو داود بإسناد على شرط الصحيحين". النووي، خلاصة الأحكام، ٧٥٧/٢.

(٦) - انظر: الخرشبي، شرح مختصر خليل، ٩١/٢، العمراني، البيان، ٣٧٠/٢، الملا الهروي القاري، علي بن سلطان، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، ط. ١، (بيروت: دار الفكر، ١٤٢٢ هـ)، ٨٣٩/٣.

(٧) - انظر: الخطاب، مواهب الجليل، ١٨٣/٢، الخرشبي، شرح مختصر خليل، ٩٠/٢، الكشناوي، أسهل المدارك، ٣٢٧/١.

(٨) - انظر: العمراني، البيان، ٣٧٠/٢، الرفاعي، عبد الكريم بن محمد، العزيز شرح الوجيز المعروف بالشرح الكبير، ط. ١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٧ هـ)، ١٥٣/٢، النووي، روضة الطالبين، ٣٤٦/١.

(٩) - انظر: الحجاوي، الإقناع، ١٧٥/١، البهوتي، كشف القناع، ٤٩٦/١، الرحيباني، مطالب أولي النهى، ٧٠٢/١.

(١٠) - الكشناوي، أسهل المدارك، ٣٢٧/١.

٢- **الشافعية:** قال النووي رحمته: "ومنها: أن يكون عاريًا لا لباس له، فيعذر في التخلف، سواء وجد ما يستر العورة، أم لا"^(٢).

٣- **الحنابلة:** قال البهوتي رحمته: "أو كان عريانًا ولم يجد سترة، أو لم يجد إلا ما يستر عورته فقط، ونحوه في غير جماعة عراة لما يلحقه من الخجل"^(٣).

خامسًا: التأخر عن الجماعة عند حضور الطعام.

يكره حضور الجماعة عند حضور طعام يميل إليه، وعلى ذلك انعقد اتفاق الفقهاء من الحنفية^(٤)، والمالكية^(٥)، الشافعية^(٦)، والحنابلة^(٧)، والظاهرية^(٨).

ولكن هل له الأكل بمقدار ما ينكسر به شدة الجوع، أو له أن يشبع؟

ج: له أن يشبع؛ لأنَّ الرخصة عامة، ويشترط في ذلك شرطان:^(٩)

١- "أنَّ يتمكن من تناوله، فإنَّ لم يتمكن بأنَّ كان صائمًا وحضر طعام الإفطار، وأُذِّن لصلاة العصر وهو بحاجة إلى الأكل فليس له أن يؤخر صلاة العصر حتى يفطر ويأكل؛ لأنَّ هذا الطعام ممنوع منه شرعًا، حتى لو انتهى الطعام شهوة قوية"^(١٠).

٢- "أنَّ لا يجعل ذلك عادة بحيث لا يقدم العشاء إلا إذا قاربت إقامة الصلاة؛ لأنَّه إذا اتخذ هذا عادة فقد تعمد أن يدع الصلاة، لكن إذا حصل هذا بغير اتخاذه عادة فإنه يبدأ بالطعام الذي حضر، سواء كان عشاء، أم غداء"^(١١).

(١)- يحيى بن شرف بن مري بن حسن بن حسين النووي الشافعي رحمته، كنيته أبو زكريا، علامة بالفقه، والحديث، توفي سنة ٦٧٦ هـ. انظر:

السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، ٣٩٥/٨، الزركلي، الأعلام، ١٤٩/٨.

(٢)- النووي، روضة الطالبين، ٣٤٦/١.

(٣)- البهوتي، كشف القناع، ٤٩٦/١.

(٤)- انظر: العيني، البناية، ٢٥/٢، ابن نجيم، البحر الرائق، ٣٦٧/١، الشرنبلالي، مراقي الفلاح، ١١٣/١.

(٥)- انظر: الأصبحي، المدونة، ١٣٩/١، اللخمي، علي بن محمد، التبصرة، ط. ١، (قطر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية،

١٤٣٢هـ)، ١٤٧/١، المازري، شرح التلقين، ٧٢٥/١.

(٦)- انظر: الشافعي، الأم، ١٨٢/١، الشيرازي، المهذب، ١٧٧/١، العمراني، البيان في مذهب الإمام الشافعي، ٣٦٨/٢، ١٧٧.

(٧)- انظر: الكوسج، إسحاق بن منصور، مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه، ط. ١، (المدينة المنورة: الجامعة

الإسلامية، ١٤٢٥هـ)، ٤٤٠/٢، البهوتي، كشف القناع، ٤٩٥/١، النجدي، حاشية الروض المربع، ٩٨/٢.

(٨)- انظر: ابن حزم، المحلى، ١١٨/٣.

(٩)- انظر: ابن عثيمين، الشرح الممتع، ٣١٣/٤.

(١٠)- المصدر السابق، ٣١٣/٤.

(١١)- المصدر السابق، ٣١٣/٤.

وفيما يلي سرد بعض أقوالهم رضي الله عنهم؛ للاستشهاد:

- ١- الحنفية: قال ابن نجيم ^(١) رحمته الله: " وكذا إذا حضر الطعام في غير وقت العشاء ونفسه تتوق إليه" ^(٢).
 - ٢- المالكية: قال المازري ^(٣) رحمته الله: " كون النفس تتوق إلى الطعام؛ لأن ذلك يمنع من استيفاء الصلاة، والقيام بسائر حقوقها" ^(٤).
 - ٣- الشافعية: قال الشيرازي رحمته الله: " ومنها أن يحضر الطعام ونفسه تتوق إليه" ^(٥).
 - ٤- الحنابلة: قال البهوتي رحمته الله: " أو بحضرة طعام يحتاج إليه، وله الشبع" ^(٦).
 - ٥- الظاهرية: قال ابن حزم رحمته الله: " وحضور الأكل" ^(٧).
- استدلوا بالسنة، والأثر.

أولاً: السنة.

- ١- عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (لا صلاة بحضرة الطعام، ولا هو يدافعه الأخبثان) ^(٨).
- ٢- عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (إذا وُضِعَ العشاء وأقيمت الصلاة، فابدأوا بالعشاء) ^(٩).
- ٣- عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (إذا قُدِّمَ العشاء، فابدأوا به قبل أن تصلُّوا صلاة المغرب، ولا تعجلوا عن عشاءكم) ^(١٠).
- ٤- عن ابن عمر رضي الله عنهما، قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: (إذا كان أحدكم على الطعام، فلا يعجل حتى يقضي حاجته منه، وإن أقيمت الصلاة) ^(١١).

(١)- زين الدين بن ابراهيم بن محمد بن محمد المصري، الحنفي رحمته الله، الشهير بابن نجيم، فقيه، أصولي، توفي سنة ٩٧٠هـ. انظر: الزركلي، الأعلام، ٦٤/٣، كحالة، معجم المؤلفين، ١٩٢/٤.

(٢)- ابن نجيم، البحر الرائق، ٣٦٧/١.

(٣)- محمد بن علي بن عمر بن محمد التميمي المازري رحمته الله، كنيته أبو عبد الله، الفقيه، المالكي المحدث، أحد الأئمة الأعلام، توفي سنة ٥٣٦هـ. انظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان، ٢٨٥/٤، الذهبي، تاريخ الإسلام، ٦٦١/١١.

(٤)- المازري، شرح التلقين، ٧٢٥/١.

(٥)- الشيرازي، المهذب، ١٧٧/١.

(٦)- البهوتي، كشف القناع، ٤٩٥/١.

(٧)- ابن حزم، المحلى، ١١٨/٣.

(٨)- الأخبثان: "هما البول، والغائط". ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، مادة: (خبث)، ٥/٢.

(٩)- صحيح مسلم، ح ٦٧، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب كراهة الصلاة بحضرة الطعام، ٣٩٣/١.

(١٠)- صحيح البخاري، ح ٦٧١، كتاب الأذان، باب إذا حضر الطعام وأقيمت الصلاة، ١٣٥/١.

(١١)- صحيح البخاري، ح ٦٧٢، كتاب الأذان، باب إذا حضر الطعام وأقيمت الصلاة، ١٣٥/١.

(١٢)- صحيح البخاري، ح ٦٧٤، كتاب الأذان، باب إذا حضر الطعام وأقيمت الصلاة، ١٣٥/١.

وجه الدلالة من الأحاديث: دلت الأحاديث على أنّ من شرع في عشاءه ثم حضرت الصلاة فلا يقيم إلى الصلاة حتى يقضي حاجته منه؛ لأنّ البدء بالصلاة يؤدي إلى التشويش المفضي إلى ترك الخشوع^(١).
ثانياً: الأثر.

١- كان ابن عمر رضي الله عنهما: (يوضع له الطعام، وتقام الصلاة، فلا يأتيها حتى يفرغ، وإنه ليسمع قراءة الإمام)^(٢).
٢- قال أبو الدرداء رضي الله عنه: (من فقه المرء إقباله على حاجته حتى يقبل على صلاته، وقلبه فارغ)^(٣).
وجه الدلالة من الأثرين: دلّ الأثران على تقديم الطعام على الصلاة، حتى لا ينشغل بالتفكير فيه، ويكون في قلبه ما يُشغل عن كمال الخشوع^(٤).

سادساً: الصلاة في المسكن عند أكل ذي رائحة كريهة.

يكره حضور الجماعة لمن أكل ما يؤدي برائحته كالبصل، أو الثوم، أو الكراث، أو الفجل، قبل نضحها، فلا بد من طبخها، أو مضغ ما يذهب روائحها، وغير ذلك مما له رائحة كريهة كالدخان؛ لما فيه من الإيذاء للمصلين، وعلى هذا اتفق جمهور الفقهاء من المالكية^(٥)، والشافعية^(٦)، والحنابلة^(٧)، والظاهرية^(٨).
وفيما يلي سرد بعض أقوالهم رضي الله عنهم؛ للاستشهاد:

- ١- المالكية: قال الخرشي رحمته الله: "من الأعذار المبيحة للتخلف عن الجمعة والجماعة أكل ما تؤذي رائحته كثوم قبل إنضاجه بالنار، وفجل؛ لإيذاء جشائه^(٩)، ونحوهما مما له رائحة خبيثة"^(١٠).
- ٢- الشافعية: قال العمراني رحمته الله: "إذا أكل بصلاً، أو كراثاً، أو ثوماً، فإن ذلك عذرٌ في ترك الجماعة"^(١١).
- ٣- الحنابلة: قال البهوتي رحمته الله: "ويكره حضور المسجد لمن أكل ثوماً، أو بصلاً، أو فجلًا، ونحوه، حتى يذهب ريحه ولو خلا المسجد من آدمي؛ لتأذي الملائكة بريحه"^(١٢).

(١)- انظر: ابن رجب، فتح الباري، ٩٧/٦، العيني، عمدة القاري، ١٩٧/٥.
(٢)- صحيح البخاري، ح ٦٧٣، كتاب الأذان، باب إذا حضر الطعام وأقيمت الصلاة، ١٣٥/١.
(٣)- صحيح البخاري، ح ٦٧١، كتاب الأذان، باب إذا حضر الطعام وأقيمت الصلاة، ١٣٥/١.
(٤)- انظر: ابن بطال، شرح صحيح البخاري، ٢٩٤/٢، ابن حجر، فتح الباري، ١٦٠/٢.
(٥)- انظر: اللخمي، التبصرة، ٥٥٠/٢، المواق، التاج والإكليل، ٥٥٨/٢، الخرشي، شرح مختصر خليل، ٩٢/٢.
(٦)- انظر: العمراني، البيان، ٣٧١/٢، النووي، المجموع، ١٧٤/٢، الأنصاري، أسنى المطالب، ١٨٦/١.
(٧)- انظر: المقدسي، الشرح الكبير على متن المقنع، ١١٠/٤، المرادوي، الإنصاف، ٣٠٤/٢، البهوتي، كشف القناع، ٤٩٨/١.
(٨)- انظر: ابن حزم، المحلى، ١١٨/٣.
(٩)- جشائه: من جشأ، ويتجشأ، أي: أخرج من فمه صوتاً مع ريح عند الشبع. عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، مادة: (ج ش أ)، ٣٧٦/١.
(١٠)- الخرشي، شرح مختصر خليل، ٩٢/٢.
(١١)- العمراني، البيان، ٣٧١/٢.
(١٢)- البهوتي، كشف القناع، ٤٩٨/١.

٤- **الظاهرية:** قال ابن حزم رحمته الله: "وأكل الثوم، أو البصل، أو الكراث ما دامت الرائحة باقية، ويمنع أكلوها من حضور المسجد، ويؤمر بإخراجهم منه ولا بد"^(١).

استدلوا بالسنة، والأثر.

أولاً: السنة.

عن جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (من أكل ثومًا، أو بصلاً، فليعتزلنا، أو ليعتزل مسجدنا، وليتعد في بيته)^(٢).
وجه الدلالة: دلّ الحديث على النهي الصريح عن دخول المسجد، لمن أكل ما يكون له رائحة كريهة؛ حيث رخص له الصلاة في مسكنه؛ حتى لا يتأذى منه جماعة المسجد^(٣).

ثانياً: الأثر.

عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: (أيها الناس تأكلون شجرتين لا أراهما إلا خبيثتين، هذا البصل، والثوم لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم، إذا وجد ريحهما من الرجل في المسجد، أمر به فأخرج إلى البقيع، فمن أكلهما، فليمتهما طبخًا)^(٤).
وجه الدلالة: دلّ الأثر على النهي عن أكل الثوم، أو البصل نيئًا قبل الصلاة؛ لما فيهما من رائحة منتنة تؤذي من في المسجد^(٥).

سابعاً: مدافعة الأخبثين.

إنَّ من الأعذار التي تبيح التخلف عن الجماعة مدافعة الأخبثين، أو أحدهما، أو الريح، وكراهية الحضور حينئذ، قال ابن تيمية رحمته الله: لأنها تشغله عن الخشوع في الصلاة، وحضور قلبه فيها، وإذا صلّى، وأثقله مدافعة أحدهما، فعليه قطع الصلاة^(٦)، وعلى ذلك اتفق الفقهاء من الحنفية^(٧)، والمالكية^(٨)، والشافعية^(٩)، والحنابلة^(١٠).

(١) - ابن حزم، المحلى، ١١٨/٣.

(٢) - صحيح مسلم، ح ٧٣، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب نهي من أكل ثومًا أو بصلاً، أو كراثًا، أو نحوها، ٣٩٤/١.

(٣) - انظر: النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم، ٤٧/٥، ابن العطار، علي بن إبراهيم، العدة في شرح العمدة في أحاديث الأحكام، ط ١، (بيروت: دار البشائر، ١٤٢٧هـ)، ٥٨٩/١.

(٤) - صحيح مسلم، ح ٧٨، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب نهي من أكل ثومًا، أو بصلاً، أو كراثًا، أو نحوها، ٣٩٦/١.

(٥) - انظر: القاضي عياض، إكمال المعلم، ٥٠٠/٢، ابن رجب، فتح الباري، ٨/٨.

(٦) - انظر: ابن تيمية، الفتاوى الكبرى، ١٨٤/١.

(٧) - انظر: العيني، البناء، ٤٤٦/٢، ابن نجيم، البحر الرائق، ٣٦٧/١، الشرنبلالي، مراقي الفلاح، ١١٣/١.

(٨) - انظر: الأصبحي، المدونة، ١٣٩/١، المازري، شرح التلقين، ٧٢٥/١، الحرشي، شرح مختصر خليل، ٢٣٩/١.

(٩) - انظر: الشافعي، الأم، ١٨١/١، العمراني، البيان في مذهب الشافعي، ٣٦٩/٢، الرافعي، فتح العزيز، ٣١١/٤.

(١٠) - انظر: ابن قدامة، عبد الله بن أحمد، الكافي في فقه الإمام أحمد، ط ١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٤هـ)،

٢٨٨/١، ابن مفلح، الفروع، ٦١/٣، البهوتي، كشف القناع، ٤٩٥/١.

وفيما يلي سرد بعض أقوالهم رضي الله عنهم؛ للاستشهاد:

- ١- الحنفية: قال العيني رحمته الله (١) "ويكره أن يدخل في الصلاة وهو يدافع الأخبثين، أو الريح" (٢).
- ٢- المالكية: قال مالك رحمته الله (٣) في جوابه عن سؤال عن الرجل يصيبه الحقن (٤)؟: "إذا أصابه من ذلك شيء خفيف رأيت أن يصلي، وإن أصابه من ذلك ما يشغله عن صلاته فلا يصلي حتى يقضي حاجته ثم يتوضأ، ويصلي" (٥).
- ٣- الشافعية: قال العمري رحمته الله: "يجوز ترك الجماعة للعدر وأما الأعدار: أن تحضر الصلاة، وهو يدافع الأخبثين أو أحدهما، فيبدأ بقضاء حاجته" (٦).
- ٤- الحنابلة: قال البهوتي رحمته الله: "ويعذر في ترك الجمعة، والجماعة من يدافع الأخبثين البول، والغائط، أو يدافع أحدهما؛ لأن ذلك يمنعه من إكمال الصلاة، وخشوعها" (٧).

استدلوا بالسنة.

- ١- عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (لا صلاة بحضرة الطعام، ولا هو يدافعه الأخبثان) (٨).
- ٢- إنَّ عبد الله بن أرقم رضي الله عنه (٩) كان يوم أصحابه حضرت الصلاة يوماً فذهب لحاجته، ثم رجع فقال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم، يقول: (إذا وجد أحدكم الغائط فليبدأ به قبل الصلاة) (١٠).

- (١)- محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن يوسف بن محمود العينتاي الحنفي رحمته الله، يعرف بالعيني، كنيته أبو محمد، وأبو الثناء، مؤرخ، علامة، من كبار المحدثين، ولي حاسبة القاهرة، توفي سنة ٨٥٥هـ. انظر: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، نظم العقيان في أعيان الأعيان، د.ط، (بيروت: المكتبة العلمية، د.ت)، ١/١٧٤، الزركلي، الأعلام، ٧/١٦٣.
- (٢)- العيني، البنية، ٢/٤٤٦.
- (٣)- مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي رحمته الله، كنيته أبو عبد الله، كان أول من انتقى الرجال من الفقهاء بالمدينة، وأعرض عمَّن ليس ثقة في الحديث، ولم يكن يروي إلا ما صحَّ، ولا يحدث إلا عن ثقة مع الفقه، والدين، والعقل، توفي ١٧٩هـ. انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٥/٤٦٥، ابن منجوية، رجال صحيح مسلم، ٢/٢٢٠.
- (٤)- الحقن: "الحاقن الذي حبس بوله". ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، مادة: (حقن)، ١/٤١٦.
- (٥)- الأصبحي، المدونة، ١/١٣٩.
- (٦)- العمري، البيان في مذهب الشافعي، ٢/٣٦٩.
- (٧)- البهوتي، كشف القناع، ١/٤٩٥.
- (٨)- سبق تخريجه ص ٨٤.
- (٩)- عبد الله بن الأرقم بن عبد يغوث بن وهب بن عبد مناف بن زهرة رضي الله عنه، كنيته أبو عمر، أسلم يوم الفتح، وحسن إسلامه، وكان من فضلاء الصحابة رضي الله عنهم، وصلحائهم، ولي بيت المال في عهد عمر رضي الله عنه، توفي قبل سنة ٦٠هـ. انظر: المزني، تهذيب الكمال، ١٤/٣٠١، الذهبي، تاريخ الإسلام، ٢/٥١٣.
- (١٠)- سنن النسائي، ح ٨٥٢، كتاب الإمامة، باب العذر في ترك الجماعة، ٢/١١٠. حديث صحيح. ابن الملتن، عمر بن علي، البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، ط. ١، (الرياض: دار الهجرة، ١٤٢٥هـ)، ٤/٤٢٨.

وجه الدلالة من الحديثين: دلَّ الحديثان على أنَّ البول، والغائط عذر تسقط به صلاة الجماعة، فمن وجد به حاجة للخلاء جاز له ترك الجماعة، حتى لا يدخل فيها، وهو يجد شيئاً يمنعه عن الخشوع^(١).
تنبيه: مما سبق عرضه من الأعذار المبيحة للتخلف عن الجماعة، يجدر التنبيه: لسماحة، ويسر الدين الإسلامي بحيث يكتب الثواب للمعذور؛ لأجل نيته وعجزه عن أداء الجماعة في حال العذر، وقاعدة الشريعة الإسلامية "أنَّ من كان عازماً على الفعل، عزمًا جازمًا، وفَعَلَ ما يقدر عليه منه كان بمنزلة الفاعل"^(٢).
 ويجب على العبد أن يتقي الله، ففي وقتنا الحاضر قد يتأخر البعض عن الجماعة، أو لا يصلِّبها في المسجد احتجاجًا ببعض النصوص، مثلاً (لا صلاة بحضرة طعام) ونحو ذلك.

ب: الأعذار العامة.

الصلاة في المسكن بسبب المطر، والطين، والريح الشديدة.

تسقط الجماعة بعذر المطر الشديد الذي يحمل الناس على تغطية رؤوسهم، والطين، والريح الشديدة الباردة في الليلة المظلمة، فأما بالنهار: فإنَّ الريح ليست بعذرٍ للتخلف عن الجماعة، وهذا ما انعقد عليه اتفاق الفقهاء من الحنفية^(٣)، والمالكية^(٤)، والشافعية^(٥)، والحنابلة^(٦)، والظاهرية^(٧).

وفيما يلي سرد بعض أقوالهم ﷺ؛ للاستشهاد:

- ١- الحنفية: قال الزيلعي رَحِمَهُ اللهُ: " والصحيح أنَّها تسقط بعذر المرض، والطين، والمطر، والبرد الشديد، والظلمة الشديدة"^(٨).
- ٢- المالكية: قال الخرشي رَحِمَهُ اللهُ: " من الأعذار المبيحة لترك الجمعة، وترك الجماعة في الصلوات الخمس شدة الوحل، وهو الطين الرقيق وبعبارة أخرى وهو الذي يحمل الناس على ترك المداس، ومنها شدة المطر، وهو الذي يحمل الناس على تغطية رؤوسهم"^(٩).
- ٣- الشافعية: قال الشيرازي رَحِمَهُ اللهُ: " وتسقط الجماعة بالعذر وهو أشياء فمنها المطر، والوحل، والريح، الشديدة في

(١)- انظر: المباركفوري، تحفة الأحوذى، ٣٦٩/١، الوَلَوِي، محمد بن علي، شرح سنن النسائي المسمى ذخيرة العقبى في شرح المحتجب، ط.١، (الرياض: دار المعراج الدولية، ١٤١٩هـ)، ٥٩٣/١٠.

(٢)- ابن تيمية، الفتاوى الكبرى، ٢/٢٧٧.

(٣)- انظر: الزيلعي، تبيين الحقائق، ١/١٣٣، العيني، البناء، ٢/٣٢٥، الطحطاوي، حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح، ١/٢٩٧.

(٤)- انظر: الخرشي، شرح مختصر خليل، ٢/٩٠، الدسوقي، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ١/٣٨٩، الكشناوي، أسهل المدارك، ١/٣٢٧.

(٥)- انظر: الشافعي، الأم، ١/١٨١، الشيرازي، المهذب، ١/١٧٧، العمراني، البيان، ٢/٣٦٨.

(٦)- انظر: ابن قدامة، الكافي في فقه الإمام أحمد، ١/٢٨٨، ابن مفلح، الفروع، ٣/٦٢، البهوتي، كشف القناع، ١/٤٩٧.

(٧)- انظر: ابن حزم، المحلى، ٣/١١٨.

(٨)- الزيلعي، تبيين الحقائق، ١/١٣٣.

(٩)- الخرشي، شرح مختصر خليل، ٢/٩٠.

الليلة المظلمة"^(١).

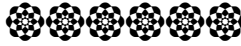
٤- **الحنابلة:** قال ابن قدامة رحمته الله: ويعذر في ترك الجماعة، والجمعة المطر، والوحل، والرياح الشديدة في الليلة المظلمة، الباردة"^(٢).

٥- **الظاهرية:** قال ابن حزم رحمته الله: "ومن العذر للرجال في التخلف عن الجماعة في المسجد، والمطر، والبرد"^(٣).
استدلوا بالأثر.

١- عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، أنه قال لمؤذنه في يوم مطير: "إذا قلت: أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمداً رسول الله، فلا تقل: حي على الصلاة، قل: صلوا في بيوتكم"، قال: فكأن الناس استنكروا ذلك، فقال: (أتعجبون من ذا، قد فعل ذا من هو خير مني، إن الجمعة عزمة^(٤))، وإني كرهت أن أخرجكم فتمشوا في الطين، والدخض^(٥) (٦).

٢- عن ابن عمر رضي الله عنهما، أنه نادى بالصلاة في ليلة ذات برد، وريح، ومطر، فقال في آخر نداءه: ألا صلوا في رحالكم، ألا صلوا في الرحال، ثم قال: إن رسول الله صلوات الله عليه كان يأمر المؤذن، إذا كانت ليلة باردة، أو ذات مطر في السفر، أن يقول: (ألا صلوا في رحالكم)^(٧).

وجه الدلالة من الأثرين: دل الأثران على تخفيف أمر الجماعة في المطر، والرياح الشديدة ونحوهما من الأعذار، والصلاة في المسكن؛ لما في ذلك من تكلف الإتيان إليها، وتحمل المشقة^(٨).



(١)- الشيرازي، المهذب، ١/١٧٧.

(٢)- ابن قدامة، الكافي في فقه الإمام أحمد، ١/٢٨٨.

(٣)- ابن حزم، المحلى، ٣/١١٨.

(٤)- عزمة: واجبة. انظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، مادة: (عزم)، ٣/٢٣٢.

(٥)- الدخض: الزلق، أي من الانزلاق، والسقوط. انظر: المرجع السابق، مادة: (دخض)، ٢/١٠٤.

(٦)- صحيح البخاري، ح ٩٠١، كتاب الجمعة، باب الرخصة إن لم يحضر الجمعة في المطر، ٦/٢، صحيح مسلم، ح ٢٦، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الصلاة في الرحال في المطر، ١/٤٨٥.

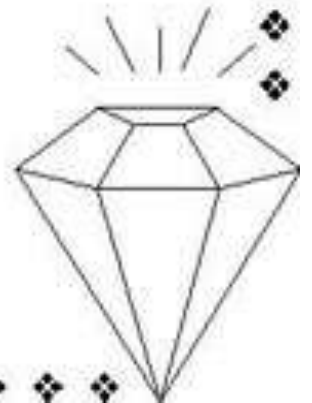
(٧)- صحيح مسلم، ح ٢٣، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الصلاة في الرحال في المطر، ١/٤٨٤.

(٨)- انظر: القاضي عياض، إكمال المعلم، ٣/٢٣، النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم، ٥/٢٠٧.

المبحث الرابع: القصر والجمع في المسكن.
وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: قصر الصلاة للمسافر قبل خروجه من المساكن
المطلب الثاني: الجمع لعذر المطر لمن دأبه التخلف عن الجماعة
المطلب الثالث: الجمع بين الصلاتين في المسكن للمنفرد، والمرأة
لعذر المطر

المطلب الرابع: الجمع بين الصلاتين في المسكن لعذر المرض
المطلب الخامس: جمع المرضع، والمستحاضة بين الصلاتين في المسكن



المطلب الأول: قصر الصلاة للمسافر قبل خروجه من المساكن

تحرير محل النزاع:

أجمع أهل العلم على مشروعية قصر الصلاة لمن أراد السفر، حال مفارقتة جميع مساكن البلد الذي خرج منه^(١)، فإذا فارقتها، وجعلها وراء ظهره جاز له القصر، والعبارة بالمساكن التي تُسكن طيلة العام، أمّا المساكن التي تسكن في بعض الأحيان، وغير المخاذية للطريق، والمساكن الخريبة، والمزارع، والبساتين، والمصانع، والشركات فلا عبء بها^(٢).

واختلفوا في قصر الصلاة قبل الخروج من المساكن، فهل يجوز لمن نوى السفر أن يبدأ بالقصر من مسكنه أم لا بدّ من مفارقة المساكن^(٣)؟ على قولين:

القول الأول: يجوز لمن نوى السفر أن يقصر الصلاة قبل أن يفارق المساكن ولو كان في مسكنه. قال به من التابعين عطاء، وسليمان بن موسى^(٤) رضي الله عنه، ونقله ابن حجر رحمته الله عن بعض الكوفيين^(٥).

القول الثاني: لا يجوز لمن نوى السفر أن يقصر الصلاة قبل أن يفارق المساكن. قالت به الحنفية^(٦)، والمالكية^(٧)، والشافعية^(٨)، والحنابلة^(٩)، والظاهرية^(١٠)، ومن التابعين الأوزاعي، وإسحاق، وأبو ثور^(١١) رضي الله عنه.

- (١) - انظر: ابن المنذر، محمد بن إبراهيم، الإجماع، ط١، (الرياض: دار المسلم للنشر، ١٤٢٥هـ)، ٤١/١، الأوسط، ٣٥١/٤، الإشراف على مذاهب العلماء، ٢٠٥/٢، ابن القطان، الإقناع في مسائل الإجماع، ١٦٦/١.
- (٢) - انظر: ابن عابدين، رد المختار، ١٢١/٢، الدسوقي، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ٣٦٠/١، ابن قدامة، المغني، ١٩٢/٢.
- (٣) - انظر: ابن المنذر، الأوسط، ٣٥١/٤.
- (٤) - سليمان بن موسى الأشدق الأسدي دمشقي رحمته الله، كنيته أبو أيوب وقيل: أبو هشام، كان فقيهاً، ورعاً، ثقة، سيّد شباب أهل الشام، توفي سنة ١١٩هـ. انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٣١٨/٧، ابن حبان، الثقات، ٣٧٩/٦.
- (٥) - انظر: ابن قدامة، المغني، ١٩١/٢، النووي، المجموع، ٣٤٩/٤.
- (٦) - انظر: ابن حجر، فتح الباري، ٥٦٩/٢.
- (٧) - انظر: الكاساني، بدائع الصنائع، ٩٤/١، العيني، البناء، ١٤/٣، ابن عابدين، رد المختار، ١٢١/٢.
- (٨) - انظر: الأصبحي، المدونة، ٢٠٦/١، ابن عبد البر، الكافي في فقه أهل المدينة، ٢٤٤/١، الدسوقي، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ٣٥٩/١.
- (٩) - انظر: النووي، المجموع، ٣٤٩/٤، الشريبي، مغني المحتاج، ٥١٩/١، الرملي، نهاية المحتاج، ٢٤٩/٢.
- (١٠) - انظر: ابن قدامة، المغني، ١٩١/٢، الزركشي، شرح الزركشي على مختصر الخرقي، ١٤١/٢، البهوتي، كشف القناع، ٥٠٧/١.
- (١١) - انظر: ابن حزم، المحلى، ١٩٢/٣.
- (١٢) - انظر: ابن قدامة، المغني، ١٩١/٢.

سبب الخلاف: إنَّ سبب اختلافهم - والله أعلم - هو: تعارض ظاهر النصوص، وذلك أنَّ القائلين بجواز القصر في المساكن أخذوا بظاهر الأدلة الدالة على أداء الصحابة رضي الله عنهم، الصلاة في المسكن قبل الخروج للسفر، وأيضًا أخذوا بالقياس، حيث قاسوا الصلاة على الفطر، أمَّا القائلين بالمنع فقد أخذوا بظاهر النصوص من الكتاب، والسنة، والأثر، الدالة على بدء النبي صلى الله عليه وسلم، والصحابة رضي الله عنهم، قصر الصلاة بعد مجاوزتهم المساكن^(١).

الأدلة:

أدلة أصحاب القول الأول القائلين: بجواز قصر الصلاة لمن نوى السفر، قبل أن يفارق المساكن ولو كان في مسكنه. استدلووا بالسنة، والأثر.

أولاً: السنة.

عن حارثة بن وهب^(٢) رضي الله عنه قال: (صلى بنا النبي صلى الله عليه وسلم آمن ما كان بمنى ركعتين)^(٣).
وجه الدلالة: دلَّ الحديث على قصر النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة بمنى، والمسلمون خلفه يُصليُّ بصلاته أهل مكة وغيرهم، وحالهم في سائر أوقاتهم آمنًا^(٤).

ثانيًا: الأثر.

١- عن الحارث بن أبي ربيعة^(٥) رضي الله عنه أنه أراد سفرًا فصلَّى بهم ركعتين في منزله، وفيهم الأسود بن يزيد^(٦) رضي الله عنه، وغير واحد من أصحاب عبد الله بن مسعود رضي الله عنه^(٧).
وجه الدلالة: الأثر واضح الدلالة على جواز القصر لمن نوى السفر، وقبل أن يخرج من مسكنه^(٨).

- (١)- انظر: النووي، المجموع، ٣٤٩/٤، ابن قدامة، المغني، ١٩١/٢، ابن حجر، فتح الباري، ٥٦٩/٢.
- (٢)- حارثة بن وهب الخزاعي الكوفي رضي الله عنه، أخو عبيد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وأمهما أم كلثوم بنت جرول الخزاعية رضي الله عنها، نزل الكوفة، توفي قبل سنة ٨٠هـ. انظر: الكلاباذي، رجال صحيح البخاري = الهداية والإرشاد، ٢١٤/١، الذهبي، تاريخ الإسلام، ٨٠٩/٢.
- (٣)- صحيح البخاري، ح ١٠٨٣، أبواب تقصير الصلاة، باب الصلاة بمنى، ٤٣/٢، صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب قصر الصلاة بمنى، ٤٣٨/١.
- (٤)- انظر: ابن حجر، فتح الباري، ٥٦٤/٢، العيني، عمدة القاري، ١٢٢/٧.
- (٥)- الحارث بن عبد الله بن أبي ربيعة بن المغيرة المخزومي المكي رضي الله عنه، المعروف بالقباع، ولي إمرة البصرة، كان خطيبًا، عفيًا، توفي في حدود سنة ٩٠هـ. انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٢٠/٥، الذهبي، تاريخ الإسلام، ٩٢٧/٢.
- (٦)- الأسود بن يزيد بن قيس بن عبد الله بن مالك النخعي رضي الله عنه، كنيته أبو عمرو، تابعي، ثقة، متعبداً، فقيهاً، توفي بالكوفة سنة ٧٥هـ. انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ١٣٤/٦، العجلي، تاريخ الثقات، ٦٧/١.
- (٧)- الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، ح ٢٢٧٥، كتاب السفر، باب وقت ابتداء القصر إذا أراد المرء السفر، ٣٥٣/٤.
- رواه ابن المنذر عن الحارث بن أبي ربيعة ولم أقف عليه في كتب متون الحديث في حدود اطلاعي. والحارث بن أبي ربيعة ذكره ابن حبان في الثقات. انظر: ابن حبان، الثقات، ١٢٩/٤.
- (٨)- انظر: ابن بطال، شرح صحيح البخاري، ٨٢/٣، ابن الملقن، التوضيح لشرح الجامع الصحيح، ٤٧٦/٨.

٢- عن محمد بن كعب^(١) رضي الله عنه أنه قال: (أتيت أنس بن مالك رضي الله عنه في رمضان وهو يريد سفرًا، وقد رُحلت له راحلته^(٢) ، ولبس ثياب السفر، فدعا بطعام فأكل، فقلت له: سنة؟ قال: سنة ثم ركب^(٣) .

وجه الدلالة: الأثر صريح الدلالة على جواز الفطر لمن أراد السفر قبل أن يخرج من المساكن كما فعل أنس رضي الله عنه، ويُقاس عليه قصر الصلاة؛ إذ يجوز قصرها قبل الخروج من المسكن^(٤) .

٣- عن ابن جبر^(٥) رضي الله عنه قال: كنت مع أبي بصرة الغفاري^(٦) رضي الله عنه - صاحب النبي صلى الله عليه وسلم -، في سفينة من المُسطَّاط في رمضان، فدفع ثم قُرب غداه، قال جعفر في حديثه: فلم يجاوز البيوت حتى دعا بالسفرة، قال: اقترب، قلت: ألسنت ترى البيوت؟ قال أبو بصرة: (أترغب عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟)^(٧) .

وجه الدلالة: دلَّ الأثر على إباحة الفطر للصائم قبل أن يفارق عمران بلدته، كما فعل أبو بصرة رضي الله عنه، وإذا ترخَّص بالفطر جاز له الترخُّص برخص السفر، ومنها قصر الصلاة^(٨) .

أدلة أصحاب القول الثاني القائلين: بعدم جواز القصر لمن نوى السفر قبل أن يفارق المساكن. استدلووا بالكتاب، والسنة، والأثر، والمعقول.

(١) - محمد بن كعب بن حبان بن سليم بن أسد القرظي رضي الله عنه، كنيته أبو حمزة، تابعي، ثقة، عالم بالقرآن، والحديث، توفي سنة ١٠٨هـ. انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٣٤٠/٥، العجلي، تاريخ الثقات، ٤١١/١.

(٢) - رُحلت له راحلته: "أي وضع الرجل على راحلته لركوبه السفر، والراحلة هي البعير القوي على الأسفار والأحمال". المباركفوري، تحفة الأحوذبي، ٤٣٠/٣.

(٣) - سنن الترمذي، ح ٧٩٩، أبواب الصوم، باب من أكل ثم خرج يريد سفرًا، ١٥٥/٢. حسن. انظر: ابن الخراط، عبد الحق، الأحكام الوسطى من حديث النبي صلى الله عليه وسلم، د.ط، (الرياض: مكتبة الرشد، ١٤١٦هـ)، ١٣٤/٢.

(٤) - انظر: البغوي، الحسين بن مسعود، شرح السنة، ط.٢، (دمشق: المكتب الإسلامي، ١٤٠٣هـ)، ٣١٣/٦، المباركفوري، تحفة الأحوذبي، ٤٣٠/٣.

(٥) - عبيد بن جبر الغفاري المصري رضي الله عنه، مولى أبي بصرة رضي الله عنه، كنيته أبو جعفر، قبطيًا، رامياً، توفي بالأسكندرية سنة ٧٤هـ. انظر: البكجري، إكمال تهذيب الكمال، ٨٢/٩، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٦١/٧.

(٦) - أختلف في اسمه فقيل: حُميل، وقيل: جميل بن بصرة بن وقاص بن حبيب بن غفار الغفاري رضي الله عنه، كنيته أبو بصرة، اشتهر بها، شهد فتح مصر، وسكنها، وبها توفي قبل سنة ٦٠هـ. انظر: الذهبي، تاريخ الإسلام، ٥٥٥/٢، الصفدي، الوافي بالوفيات، ١٤٠/١١.

(٧) - سنن أبي داود، ح ٢٤١٢، كتاب الصوم، باب متى يفطر المسافر إذا خرج، ٣١٨/٢. قال الألباني صحيح. انظر: الألباني، صحيح أبي داود - الأم، ١٧٣/٧.

(٨) - انظر: ابن قدامة، المغني، ١١٧/٣.

أولاً: الكتاب.

قال تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ...﴾^(١).

وجه الدلالة: إنَّ الله عز وجل رتب القصر على الضرب وهو السفر، والمستقر في مسكنه ليس بضارب في الأرض فلا يقصر حتى يخرج؛ إذ أنَّ الحكمة من القصر التخفيف، في السفر الطويل الذي يلحق المشقة^(٢).

ثانياً: السنة.

عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: (صليت الظهر مع النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة أربعاً، وبذي الحليفة^(٣) ركعتين)^(٤).
وجه الدلالة: دلَّ الحديث على أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم قصر الصلاة حينما خرج من مساكن المدينة، وبين المدينة، وذوي الحليفة ستة أميال^(٥)،^(٦).

ثالثاً: الأثر.

١- إنَّ علياً رضي الله عنه خرج من البصرة، فصلَّى الظهر أربعاً، فقال: (أما إنَّنا إذا جاوزنا هذا الحُصَّ^(٧) صلينا ركعتين)^(٨).
وجه الدلالة: إنَّ علياً رضي الله عنه لم يقصر الصلاة؛ لعدم مجاوزة المساكن، فدلَّ الأثر على أنَّ المسافر لا يقصر إلا إذا خرج من مساكن البلد الذي يسكن فيه^(٩).

٢- عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان يقصر الصلاة حين يخرج من بيوت المدينة، ويقصر إذا رجع حتى يدخل بيوتها^(١٠).

(١) - سورة النساء، الآية: ١٠١.

(٢) - انظر: الطبري، جامع البيان، ١٢٣/٩، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ٣٥٤/٥.

(٣) - ذو الحليفة: بين مكة، والمدينة، على مسافة أربعة أميال من المدينة، يُجرم منها الحاج.

انظر: اليعقوبي، أحمد بن إسحاق، البلدان، ط. ١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ)، ١٥٢/١.

(٤) - صحيح البخاري، ح ١٠٨٩، كتاب ابواب تقصير الصلاة، باب يقصر اذا خرج من موضعه، ٤٤/٢، صحيح مسلم، ح ٦٩٠، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة المسافرين وقصرها، ٤٨٠/١.

(٥) - الميل: "مقدار مدَّ البصر، الميل الشرعي الهاشمي ألف باع، والباع قدر مد اليدين = ٤٠٠ ذراعاً = ١٨٤٨ مترًا".
قلعة جي، معجم لغة الفقهاء، ٤٧٠/١.

(٦) - انظر: ابن حجر، فتح الباري، ٥٧٠/٢، العيني، عمدة القاري، ١٦٩/٩.

(٧) - الحُصَّ: "بيت يعمل من الخشب، والقصب، وجمعه خصاص، سمي به لما فيه من الخصاص وهي الفرج، والأنقاب".
ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، مادة: (خصص)، ٣٧/٢.

(٨) - مصنف ابن أبي شيبة، ح ٨٢٥٨، كتاب صلاة التطوع والامامة وأبواب متفرقة، باب من كان يقصر الصلاة، ٤٣٥/٣.
في إسناده أبو حرب بن أبي الأسود، ولا يُعلم أسمع من علي أم لا؟ انظر: المرجع السابق، ٤٣٥/٣.

(٩) - انظر: العيني، عمدة القاري، ١٣١/٧، العظيم آبادي، عون المعبود، ٤٩/٤.

(١٠) - مصنف عبدالرزاق، ح ٤٣٢٣، كتاب الصلاة، باب متى يقصر اذا خرج مسافراً، ٥٣٠/٢. حسن. انظر: الباكستاني، زكريا بن غلام،

ماصح من آثار الصحابة في الفقه، ط ١، (السعودية: دار الخراز، ١٤٢١هـ)، ٤٥٦/١. جعله البخاري عنوان باب. انظر: صحيح البخاري، ٤٣/٢.

وجه الدلالة: الأثر واضح الدلالة على أنّ ابن عمر رضي الله عنهما لا يقصر إلا حين يخرج من مساكن المدينة، ولا يُتِم إلا حين يدخلها^(١).

رابعاً: المعقول.

إنّ النية تعتبر إذا كانت مقارنة للفعل، وفعل السفر لا يتحقق إلا بعد الخروج عن المساكن، فإن لم يخرج لا يتحقق قران النية بالفعل فلا يصير مسافراً^(٢).

مناقشة الأدلّة:

مناقشة أدلة القول الأول القائلين: بجواز قصر الصلاة لمن نوى السفر، قبل أن يفارق المساكن ولو كان في مسكنه.

أولاً: ما استدللتم به من وجه الدلالة من حديث حارثة رضي الله عنه: (صلى بنا النبي صلى الله عليه وسلم آمن ما كان بمنى..) يناقش بالآتي: إنّ منى ليست من مكة لذا يُصَلِّي أهل مكة بعرفة، ومنى ما اقاموا بها ركعتين ركعتين، يقصرون الصلاة حتى يرجعون إلى مكة، فإن كان أحد ساكناً بمنى مقيماً فيها؛ فإنه يُتِم الصلاة بمنى، وإن كان أحد ساكناً بعرفة مقيماً فيها؛ فإنه يُتِم الصلاة بعرفة^(٣). وفي الزمن الحالي تعتبر عرفات، ومنى داخل مكة، عرفات هي المشعر الوحيد من مشاعر الحج خارج حدود الحرم؛ أي تبعد عن مكة عشرين كيلو، وأمّا منى فهي داخل حدود الحرم، وأقرب المشاعر للحرم^(٤).

ثانياً: ما استدللتم به من وجه الدلالة من أثر الحارث رضي الله عنه: (أنه أراد سفراً فصلّى بهم ركعتين في منزله) يناقش بالآتي: الذي يظهر لي أنّ الصلاة لم تكن قصرًا للفريضة، وإنما كانت صلاة نافلة قبل أن يسافر، فقد وردت رواية أخرى للأثر تدلّ على أنّها كانت ركعتي الضحى: عن أبي إسحاق^(٥) رضي الله عنه قال: (رأيت الحارث بن أبي ربيعة صلّى حين أراد أن يخرج إلى جَمَيْر^(٦) في الحجرة ضحى ركعتين وصلّى معه نفر منهم الأسود بن يزيد)^(٧).

(١) - انظر: ابن عبد البر، الاستدكار، ٢/٢٣٠، المباركفوري، تحفة الأحوذى، ٣/٨٨.

(٢) - انظر: الكاساني، بدائع الصنائع، ١/٩٤، ابن عبد البر، الكافي في فقه أهل المدينة، ١/٢٤٤، البهوتي، كشف القناع، ١/٥٠٧.

(٣) - انظر: الأصبحي، مالك بن أنس، موطأ الإمام مالك، ط. ١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٢هـ، ١/٥٢٧.

(٤) - انظر: ابن عطية، عاتق بن غيث، معالم مكة التاريخية والأثرية، ط. ١، (مكة: دار مكة للنشر والتوزيع، ١٤٠٠هـ)، ١/١٨٣، ٢٩٠.

(٥) - عمرو بن عبد الله بن ذي يحمّد ويقال: ابن عبد الله بن علي الهمداني السبيعي الكوفي رضي الله عنه، كنيته أبو إسحاق، تابعي ثقة، توفي سنة ١٢٧هـ وقيل ١٣٢هـ. انظر: ابن منجويه، رجال صحيح مسلم، ٢/٧٢، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٨/٦٣.

(٦) - جَمَيْر: باليمن، غربي صنعاء. انظر: الحموي، معجم البلدان، ٢/٣٠٧.

(٧) - مصنف ابن أبي شيبة، ح ٤٨٨٢، كتاب الصلوات، باب الرجل يريد السفر من كان يستحب له أن يصلّى قبل خروجه، ١/٤٢٤.

لم أفق على درجته في حدود اطلاعي.

ثالثًا: ما استدللتم به من وجه الدلالة من أثر أنس رضي الله عنه (..أنه دعا بطعام فأكل..) يناقش بالآتي:

١- إن أنسًا رضي الله عنه روى حديث (صليت الظهر مع النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة أربعًا، وبذي الخليفة ركعتين) ^(١). فدلَّ على أنَّ الترخص بالفطر ليس كالترخص بالقصر ^(٢).

٢- يُحمل على أن أنسًا رضي الله عنه قد برز من البلد خارجًا منه، وأنَّ محمدًا بن كعب رضي الله عنه قدِمَ عليه في ذلك المنزل ^(٣).

رابعًا: ما استدللتم به من وجه الدلالة من أثر ابن جبر رضي الله عنه يناقش بالآتي:

١- أبو بصرة رضي الله عنه لم يأكل حتى خرج من المساكن والدليل قول ابن جبر رضي الله عنه له: (ألست ترى البيوت؟)؛ أي أنَّه خرج منها، ولم يبعد عنها ^(٤).

٢- المقصود بمفارقة المساكن المفارقة البدنية لا المفارقة البصرية؛ لأنها ربما لا تغيب عن نظره إلا بعد مسافة طويلة ^(٥).

٣- يُحتمل أنه أراد رؤيتهم للمساكن الخربة؛ إذ لا يشترط مفارقتها وإنما مفارقة المساكن العامرة فقط ^(٦).

مناقشة أدلة القول الثاني القائلين: بعدم جواز القصر لمن نوى السفر قبل أن يفارق المساكن.

ما استدللتم به من وجه الدلالة من حديث أنس رضي الله عنه: (..وبذي الخليفة ركعتين) يناقش بالآتي:

إنَّ الرسول صلى الله عليه وسلم قصر الصلاة بذي الخليفة وبينها وبين المدينة ستة أميال، وتعتبر داخل مساكن المدينة، فهذا دليل على جواز قصر الصلاة قبل السفر ^(٧).

يجاب عنه:

١- إنَّ هذا مردود بفعله صلى الله عليه وسلم حين أتم الظهر بالمدينة، ثم خرج، وقصر العصر بذي الخليفة، فلو كانت داخل المدينة لأتم الصلاة بها، كما أتمها في المدينة ^(٨).

٢- "إنَّ ذا الخليفة لم تكن منتهى السفر، وإنما خرج إليها حيث كان قاصدًا إلى مكة، فاتفق نزوله بها، وكانت أول صلاة حضر بها العصر، فقصرها، واستمر يقصر إلى أن رجع" ^(٩).

٣- ذو الخليفة على عهد الرسول صلى الله عليه وسلم، كان بينها وبين المدينة ستة أميال؛ أي إنَّها خارج عمران المدينة، أمَّا اليوم مع الاتساع العمراني للمدينة فإنَّ ذا الخليفة داخله في نطاقها، ومن خرج من المدينة، إلى مكة لا يجوز له القصر

(١) - سبق تخريجه ص ٩٤.

(٢) - انظر: ابن قدامة، المغني، ٣/١١٧.

(٣) - انظر: المرجع السابق، ٣/١١٨.

(٤) - انظر: المرجع السابق، ٢/١٩١.

(٥) - انظر: ابن عثيمين، الشرح الممتع، ٤/٣٦٣.

(٦) - انظر: المرادوي، الإنصاف، ٢/٣٢٠.

(٧) - انظر: العظيم آبادي، عون المعبود، ٤/٤٩، ابن حجر، فتح الباري، ٢/٥٧٠.

(٨) - انظر: ابن المنذر، الإشراف على مذاهب العلماء، ٢/٢٠٥.

(٩) - انظر: العظيم آبادي، عون المعبود، ٤/٤٩، ابن حجر، فتح الباري، ٢/٥٧٠.

إلا بعد مجاوزة ذي الحليفة؛ لأنها أصبحت من المدينة^(١).

الترجيح: بعد تأمل الأقوال، وأدلتها، ومناقشتها تبين لي - والله أعلم - أنّ الراجح هو القول الثاني قول

الجمهور القائل: **بعدم جواز القصر لمن نوى السفر قبل أن يفارق المساكن، وذلك لما يلي:**

- ١- لقوة أدلتهم، والرد على أدلة القول الأول .
- ٢- البدء بقصر الصلاة من المسكن مخالف للأحاديث الصحيحة.
- ٣- الحكمة من القصر وجود التعب، والمشقة في السفر، والذي يقصر من مسكنه لم يبدأ السفر، ولم يحصل له التعب، والمشقة التي شرع القصر من أجلها.

تنبيهات:

*على ما سبق ترجيحه فإن:

- ١- المسافر إذا خرج من مسكنه قاصداً المطار لا يجوز له القصر في المطار؛ إذا كان المطار داخل البلد، أمّا إذا كان المطار خارج البلد، منفصلاً عنه فيجوز له القصر^(٢).
- ٢- إنَّ من خرج من البلد، وأقام في موضع بنية انتظار رفقته، على أنهم إنَّ خرجوا ساروا كلهم، وإلا رجع، وترك السفر، لم يجوز له القصر^(٣). ويُقاس عليه إذا خرج المسافر من مسكنه للمطار يبحث عن مقعد، بحيث إذا وجد المقعد سافر، وإن لم يجد رجع، وكان المطار منفصلاً عن البلد لا يجوز له القصر؛ لأنه لم يجزم السفر^(٤).
- ٣- لو خرج يقصد سفرًا بعيدًا، فقصر الصلاة، ثم بدا له فرجع كان ما صلّاه صحيحًا؛ لأنَّ الاعتبار بالنية لا بالفعل^(٥).
- ٤- إذا فارق مساكن البلد، ثم رجع لحاجة فليس له الترخص في رجوعه، وإنما يترخص بعد مفارقتة ثانيًا^(٦).
- ٥- حكم الخيام حكم مساكن القرية، فلا يقصر حتى يفارق خيام قومه^(٧).



(١)- انظر: ابن بطال، شرح صحيح البخاري، ٨٣/٣، العظيم آبادي، عون المعبود، ٤/٩٤.

(٢)- انظر: ابن عثيمين، الشرح الممتع، ٤/٣٦٤.

(٣)- انظر: النووي، المجموع، ٣٥٠/٤.

(٤)- انظر: الخزيم، محمد بن صالح، قصر الصلاة وجمعها، د.ط، (القصيم: دار القاسم، د.ت)، ٥/١.

(٥)- انظر: ابن قدامة، المغني، ١٩٠/٢.

(٦)- انظر: النووي، المجموع، ٤/٣٤٩.

(٧)- انظر: الزركشي، شرح الزركشي على مختصر الخرقي، ١٤١/٢، البهوتي، كشاف القناع، ٥٠٧/١، ابن عثيمين، الشرح الممتع، ٤/٣٦٢.

المطلب الثاني : الجمع لعذر المطر لمن دأبه التخلف عن الجماعة

تحرير محل النزاع:

اتفق جمهور الفقهاء عدا الحنفية على الجمع في المسجد بين صلاتي فرض، لعذر المطر^(١)، ولكن من دأب على التخلف عن الجماعة فصلّى المغرب منفرداً في مسكنه، فإذا نزل المطر حضر للمسجد؛ ليصلّي العشاء جمعاً في المسجد؛ لينتهد فرصة الجمع، فهل له الجمع مع الجماعة أم لا، ويعامل بنقيض قصده؟ اختلف الفقهاء في ذلك على قولين:

القول الأول: لا يجوز الجمع مع الجماعة لعذر المطر، لمن دأب على التخلف عن الجماعة. وهو قول للمالكية^(٢)،^(٣).

القول الثاني: يجوز الجمع مع الجماعة لعذر المطر، لمن دأب على التخلف عن الجماعة. وهو القول الثاني للمالكية^(٤)، وقالت به الشافعية^(٥)، والحنابلة^(٦).

سبب الخلاف: الجمع بين الصلاتين ليلة المطر، هل هو عزيمة^(٧)، أو رخصة^(٨)؟ فمن رأى أنّه عزيمة قال: لا يجمع، ومن رأى أنّه رخصة من رسول الله ﷺ قال: يجمع^(٩).

(١) - انظر: ابن القطان، الإقناع في مسائل الإجماع، ١/١٦٩.

(٢) - انظر: ابن رشد الحد، محمد بن أحمد، البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة، ط. ٢، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٨هـ)، ١/٤٢٣، القرافي، الذخيرة، ٢/٣٧٦، الجندي، التوضيح، ٢/٤٥. قالوا: ومن صلّاها معهم فعليه الإعادة، وقال بعضهم: لا يعيد ولكنه أساء. انظر: المراجع السابقة ١/٤٢٣، ٢/٣٧٦، ٢/٤٥.

(٣) - الحنفية قالوا: لا يجوز الجمع بين فرضين في وقت أحدهما إلا بعرفة، والمزدلفة، فيجمع بين الظهر، والعصر في وقت الظهر بعرفة، وبين المغرب، والعشاء في وقت العشاء بمزدلفة، وأما ما روي من الجمع بينهما فمحمول على الجمع فعلاً بأنّ يصلّي الأولى في آخر وقتها، والثانية في أول وقتها، وهو ما يسمى بالجمع الصوري. انظر: الكاساني، بدائع الصنائع، ١/١٢٦، ابن نجيم، البحر الرائق، ١/٢٦٧، الحصص، شرح مختصر الطحاوي، ١/٥٤٧.

(٤) - انظر: الأصبحي، المدونة، ١/٢٠٤، ابن عبد البر، الكافي في فقه أهل المدينة، ١/١٩٣، البغدادي، إرشاد السالك، ١/١٨.

(٥) - انظر: الرافعي، العزيز شرح الوجيز، ٢/٢٤٢، النووي، المجموع، ٤/٣٧٥، روضة الطالبين، ١/٣٩٧.

(٦) - انظر: المرادوي، الإنصاف، ٢/٣٤٧، ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ٢٤/٥٢، النجدي، حاشية الروض المربع، ٢/٤٠٧.

(٧) - العزيمة: "عبارة عن الحكم الأصلي السالم موجه عن المعارض، كالصلوات الخمس من العبادات، ومشروعية البيع وغيرها من التكليف". الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه، ٢/٣٠.

(٨) - الرخصة: "ما جاز فعله مع قيام المقتضي للمنع". الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه، ٢/٣١.

(٩) - انظر: الرجرجاني، علي بن سعيد، مناهج التحصيل ونتائج لطائف التأويل في شرح المدونة وحلّ مشكلاتها، ط ١، (بيروت: دار ابن حزم، ١٤٢٨هـ)، ١/٤١٠.

الأدلة:

أدلة أصحاب القول الأول القائلين: بعدم جواز الجمع مع الجماعة لمن دأب على التخلف عنها. استدلووا بالمعقول.

١- جمع الصلاة للرفق بمن صَلَّى المغرب جماعة، والمُصَلِّي في مسكنه لم يُصَلِّ مع الجماعة^(١).

٢- فضيلة الوقت وذلك بأداء صلاة العشاء في وقتها، أكد من فضيلة الجمع مع الجماعة^(٢).

٣- إنَّ نية الجمع تكون عند الصلاة الأولى وقد فات محلها بفعلها من غير أن ينوي الجمع^(٣).

أدلة أصحاب القول الثاني القائلين: بجواز الجمع مع الجماعة لمن دأب على التخلف عنها. استدلووا بالمعقول.

١- إنَّ تقدم الصلاة لأجل فضيلة الجماعة على فضيلة الوقت، ومن حضر العشاء فهو من الجماعة^(٤).

٢- إنَّ المغرب تُؤدى في وقتها، ولا تأثير لها في جواز تقديم العشاء؛ وإنما تُقدَّم العشاء للتخفيف، وهذا يحتاج إليه من صَلَّى المغرب في مسكنه، كما يحتاج إليه من صَلَّى في المسجد^(٥).

٣- "إنَّ الرخصة لا تتعلق بالمغرب؛ لوقوعها في وقتها، وإنما تتعلق بالعشاء وهو مبني على أن نية الجمع لا تشترط في الأولى"^(٦).

(١)- انظر: الأصبحي، المدونة، ٢٠٣/١.

(٢)- انظر: ابن رشد الجدد، البيان والتحصيل، ٤٢٣/١.

(٣)- انظر: الخرشبي، شرح مختصر خليل، ٧١/٢.

(٤)- انظر: التميمي، محمد بن عبد الله، الجامع لمسائل المدونة، ط. ١، (بيروت: دار الفكر، ١٤٣٤هـ)، ٧٠٧/٢، اللخمي، التبصرة، ٤٤٥/٢.

(٥)- انظر: المازري، شرح التلقين، ٨٤٥/١، النووي، المجموع، ٣٧٥/٤، النجدي، حاشية الروض المربع، ٤٠٧/٢.

(٦)- القرابي، الذخيرة، ٣٧٦/٢.

مناقشة الأدلة:

مناقشة أدلة القول الأول القائلين: بعدم جواز الجمع مع الجماعة لمن دأب على التخلف عنها. ما استدللتم به من المعقول: (إنَّ نية الجمع تكون عند الصلاة الأولى وقد فات محلها بفعلها من غير أن ينوي الجمع) يناقش بالآتي:

نية الجمع عند الصلاة الأولى تكون في حق من أدرك الصلاة الأولى، ومن لم يدركها يكتفي بنية الإمام عن نيته^(١).

الترجيح: بعد عرض الأقوال، وأدلتها تبين لي - والله أعلم - أنَّ الراجح هو القول الثاني قول الجمهور القائل: بجواز الجمع مع الجماعة لمن دأب على التخلف عنها. وذلك لما يلي:

١- لقوة أدلتهم، وسلامتها من المناقشة.

٢- لفضل الجماعة.



(١) - انظر: الحارثي، شرح مختصر خليل، ٧١/٢، النووي، المجموع، ٣٧٥/٤.

المطلب الثالث: الجمع بين الصلاتين في المسكن للمنفرد، والمرأة لعذر المطر

تحرير محل النزاع:

من الرخص التي شرعها الشارع الحكيم الجمع في المطر؛ وذلك للتخفيف عن الجماعة الذين يتضررون بنزول المطر، وقد اتفق جمهور الفقهاء عدا الحنفية على الجمع في المسجد بين صلاتي فرض؛ لعذر المطر^(١)، غير أنّ هناك من يُصلّي في مسكنه، كالمنفرد، والنساء فلا يضرنه المطر حينئذٍ، فهل يجوز لهم الجمع في المسكن؟ اختلف الفقهاء على قولين:

القول الأول: يجوز الجمع بين الصلاتين في المسكن لمن لا يتضرر بالمطر؛ وذلك لوجود الرخصة. وهو قولٌ للشافعية^(٢)، والحنابلة^(٣).

القول الثاني: لا يجوز الجمع بين الصلاتين في المسكن لمن لا يتضرر بالمطر، فالرخصة للجماعة في المسجد. قالت به المالكية^(٤)، والقول الثاني للشافعية^(٥)، والحنابلة^(٦).

سبب الخلاف: إنّ سبب اختلافهم - والله أعلم - هو: أولاً: عدم وجود نصّ في المسألة؛ حيث لا يوجد نصّ بجواز الجمع للمطر لمن في المسكن، ولعدم وجود العلة التي من أجلها شرع الجمع وهي المشقة. ثانياً: القياس على معلوم حكمه؛ لاشتباههما في علة الحكم؛ حيث قاسوا الجمع للمطر على الجمع للسفر؛ لعله المشقة^(٧).

الأدلة:

أدلة أصحاب القول الأول القائلين: بجواز الجمع بين الصلاتين في المسكن لمن لا يتضرر بالمطر. استدلوا بالسنة، والمعقول.

(١) - انظر: ابن القطان، الإقناع في مسائل الإجماع، ١/١٦٩.

(٢) - انظر: الماوردي، الحاوي، ٢/٣٩٩، النووي، المجموع، ٤/٣٨١، الشريبي، مغني المحتاج، ١/٥٣٤.

(٣) - انظر: ابن قدامة، المغني، ٢/٢٠٤، المقدسي، الشرح الكبير على متن المنقح، ٢/١١٩، البهوتي، كشف القناع، ٢/٧.

(٤) - انظر: الأصبحي، المدونة، ١/٢٠٣، القراني، الذخيرة، ٢/٣٧٦، الخرشبي، شرح مختصر خليل، ٢/٣٨.

(٥) - انظر: الشافعي، الأم، ١/٩٥، الماوردي، الحاوي، ٢/٣٩٩، النووي، المجموع، ٤/٣٨٢.

(٦) - انظر: ابن قدامة، المغني، ٢/٢٠٤، المقدسي، الشرح الكبير، ٢/١١٩، البهوتي، كشف القناع، ٢/٧.

(٧) - انظر: ابن قدامة، المغني، ٢/٢٠٤، الآمدي، علي بن أبي علي، الإحكام في أصول الأحكام، "د.ط"، بيروت: المكتب الإسلامي، د.ت، ٣/١٨٥، الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه، ٦/٤٧٧، البهوتي، كشف القناع، ٢/٧.

أولاً: السُّنة.

عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: (إنَّ الرسولَ ﷺ جمع في مطر ، وليس بين حجرته، والمسجد شيء)^(١) .
وجه الدلالة: إنَّ الرسولَ ﷺ جمع الصلاة، وكان مسكنه في المسجد، فلا يتضرر من المطر عند حضوره للمسجد، فهذا دلالة جواز الجمع في المسكن لمن لا يتضرر بالمطر^(٢) .

ثانياً: المعقول.

- ١- تستوي الرخصة العامة - إذا وجدت- في حال وجود المشقة، أو عدمها، كالسفر^(٣) .
 - ٢- إذا وُجدت الحاجة العامة، أثبتت حكم التخفيف في حق من له حاجة، ومن ليست له حاجة^(٤) .
- أدلة أصحاب القول الثاني القائلين: بعدم جواز الجمع بين الصلاتين في المسكن لمن لا يتضرر بالمطر.
استدلوا بالمعقول.

١- الجمع يختص بمن تلحقه المشقة في الذهاب إلى المسجد، وما يلحقه من أذى المطر وهذا ممتنع للمُصلي في مسكنه^(٥) .

٢- جمع الناس للرفق بهم، والمصلي في مسكنه انتفى عنه التأذي بالمطر^(٦) .

٣- المرأة لا تجمع؛ لأنها ليست من أهل الجماعة، ولا تتضرر بالمطر^(٧) .

-
- (١)- ابن ضويان، إبراهيم بن محمد، منار السبيل في شرح الدليل، ط.٧، (بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٩هـ)، ١/١٣٨ .
لم أفق عليه بهذا اللفظ في كتب متون الحديث في حدود اطلاعي، وإنما وقفت عليه بالمخطوط بغير هذا اللفظ. قال الألباني: وقوله: "وليس بين حجرته والمسجد شيء"، ليس من الحديث ، بل من كلام المصنف بياناً للواقع، وهو ضعيف جداً.
انظر: الألباني، محمد ناصر الدين، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، ط٢، (بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٥هـ)، ٣/٤١ .
 - (٢)- انظر: الماوردي، الحاوي، ٢/٣٩٩، النووي، المجموع، ٤/٣٨١ .
 - (٣)- انظر: الماوردي، الحاوي، ٢/٣٩٩، المقدسي، الشرح الكبير على متن المقنع، ٢/١١٩، البهوتي، كشاف القناع، ٢/٧ .
 - (٤)- انظر: النووي، المجموع، ٤/٣٨١، ابن قدامة، المغني، ٢/٢٠٤، المقدسي، الشرح الكبير على متن المقنع، ٢/١١٩ .
 - (٥)- انظر: القرافي، الذخيرة، ٢/٣٧٦، الماوردي، الحاوي، ٢/٣٩٩، ابن قدامة، المغني، ٢/٢٠٤ .
 - (٦)- انظر: الأصبحي، المدونة، ١/٢٠٣، النووي، يحيى بن شرف، منهاج الطالبين وعمدة المفتين في الفقه، ط١، (بيروت: دار الفكر، ١٤٢٥هـ)، ١/٤٦ .
 - (٧)- انظر: القرافي، الذخيرة، ٢/٣٧٦، الرملي، نهایة المحتاج، ٢/١٤٠، البهوتي، كشاف القناع، ١/٤٥٦، ابن عثيمين، الشرح الممتع، ٤/٣٩٥ .

مناقشة الأدلة:

مناقشة أدلة القول الأول القائلين: بجواز الجمع بين الصلاتين في المسكن لمن لا يتضرر بالمطر.

أولاً: ما استدللتم به من وجه الدلالة من حديث ابن عمر رضي الله عنهما: (إنَّ الرسول ﷺ جمع في مطر....) يناقش بالآتي:

١- الحديث ضعيف جداً، وسنده واهٍ، وقوله: "ليس بين حجرته، والمسجد شيئاً" ليس من الحديث، بل من كلام المصنف بياناً للواقع، والحديث في المنتقى من مسموعات مرو بدون هذه الزيادة^(١).

وبالرجوع لمخطوط المنتقى وقفت على هذا الحديث فعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: (أنَّ النبي ﷺ جمع بين المغرب، والعشاء في ليلة مطيرة)^(٢). قال ابن حجر رحمته الله: وهذا الحديث ليس له أصل^(٣).

٢- مساكن زوجات الرسول ﷺ تسعة، وكانت مختلفة، ومسكن عائشة رضي الله عنها، بابه إلى المسجد، ومعظمها بخلاف ذلك، فلعله ﷺ، في حال جمعه لم يكن في مسكن عائشة رضي الله عنها، وهذا ظاهر، فإنَّ احتمال كونه ﷺ، في الباقي أظهر من كونه في مسكن عائشة رضي الله عنها^(٤).

٣- إنَّ الرسول ﷺ إمام، وعليه أنَّ يجمع بالمؤمنين، وإنَّ لم يتأدَّ بالمطر^(٥).

ثانياً: ما استدللتم به من المعقول: (تستوي الرخصة العامة - إذا وجدت - في حال وجود المشقة أو عدمها) يناقش بالآتي: المطر ليس رخصة عامة، بل هو رخصة خاصة بمن تلحقه المشقة، دون من لا تلحقه^(٦).

الترجيح: بعد عرض أقوال الفقهاء، وأدلة كل قول تبين لي - والله أعلم - أنَّ الراجح هو القول الثاني، قول الجمهور

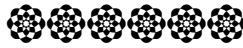
القائل: بعدم جواز جمع الصلاة في المسكن لمن لا يتضرر بالمطر، فالرخصة للجماعة في المسجد.

وذلك لما يلي:

١- لقوة أدلتهم، وسلامتها من المناقشة.

٢- لمناقشة أدلة القول الأول، والرد عليها.

٣- لعدم تضرر من في المسكن من المطر؛ حيث إنَّ الحكمة من مشروعية الجمع رفع الحرج لمن يُصَلِّي في المسجد.



(١) - انظر: الألباني، إرواء الغليل، ٣٩/٣.

(٢) - المنتقى من مسموعات مرو للضيء المقدسي، مخطوط، ح ٢٠٥، ١/ ١٢١. ضعيف جداً. انظر: الألباني، إرواء الغليل، ٣٩/٣.

(٣) - انظر: ابن حجر، أحمد بن علي، التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، ط. ١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٩هـ)، ٢/ ١٢٤.

(٤) - انظر: الماوردي، الحاوي، ٣٩٩/٢، النووي، المجموع، ٣٨٢/٤.

(٥) - انظر: الشربيني، معني المحتاج، ٥٣٤/١.

(٦) - انظر: الأصبغي، المدونة، ٢٠٣/١، الماوردي، الحاوي، ٣٩٩/٢، ابن قدامة، المغني، ٢٠٤/٢.

المطلب الرابع: الجمع بين الصلاتين في المسكن لعذر المرض

تحرير محل النزاع:

المرض أحد أسباب التخفيف في الشريعة الإسلامية^(١)، وقد اتفق الفقهاء على جواز صلاة الرجل الفريضة في المسكن لعذر المرض^(٢)، واختلفوا هل المرض الذي يجيز للمريض التخلف عن الجماعة، والذي يلحقه به المشقة، والضعف عذر يبيح له الجمع بين الصلاتين في المسكن؟ على قولين:

القول الأول: لا يجوز الجمع بين الصلاتين في المسكن للمريض. قالت به الحنفية^(٣)، والمشهور عند المالكية^(٤)، والشافعية^(٥)، ورواية للحنابلة^(٦).

القول الثاني: يجوز الجمع بين الصلاتين في المسكن للمريض إذا احتاج إليه. قال به من التابعين عطاء^(٧) رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وهو قولٌ للمالكية إذا خاف أن يغلب على عقله^(٨)، وبعض الشافعية^(٩)، والمشهور عند الحنابلة^(١٠).

سبب الخلاف: هو الاختلاف في تعدّي علة الجمع في السفر (المشقة)، فمن طَرَدَ^(١١) العلة رأى أن هذا من باب الأولى، والأخرى^(١٢)؛ وذلك أن المشقة على المريض في أفراد الصلوات أشدُّ منها على المسافر، ومن لم يعد هذه العلة، وجعلها خاصة بذلك الحكم دون غيره، لم يُجْز ذلك^(١٣).

- (١) - أسباب التخفيف في العبادات وغيرها سبعة: السفر، المرض، الإكراه، النسيان، الجهل، العسر، وعموم البلوى، النقص. انظر: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، الأشباه والنظائر، ط. ١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ)، ٧٧/١.
- (٢) - انظر: ابن المنذر، الأوسط، ١٣٩/٤. سبق عرض المسألة ص ٧٦ من الرسالة.
- (٣) - انظر: السرخسي، المبسوط، ١٤٩/١، الكاساني، بدائع الصنائع، ١٢٧/١، شيخي زاده، مجمع الأخر، ٧٤/١.
- (٤) - انظر: القرافي، الذخيرة، ٣٧٤/٢، العدوي، حاشية العدوي، ٣٣٨/١، الصاوي، بلغة السالك، ٤٩٠/١.
- (٥) - انظر: الماوردي، الحاوي، ٣٩٩/٢، النووي، المجموع، ٣٨٣/٤، روضة الطالبين، ٤٠١/١.
- (٦) - انظر: المقدسي، الشرح الكبير على متن المقنع، ١١٦/٢، ابن مفلح، الفروع، ١٠٤/٣، المرادوي، الإنصاف، ٣٣٥/٢.
- (٧) - انظر: النووي، المجموع، ٣٨٣/٤، الروياني، بحر المذهب، ٣٥٠/٢.
- (٨) - انظر: الأصبحي، المدونة، ٢٠٤/١، ابن عبد البر، الاستدكار، ٢١٤/٢. ابن رشد الحفيد، بداية المجتهد، ١٨٥/١.
- (٩) - انظر: الروياني، بحر المذهب، ٣٥٠/٢، النووي، المجموع، ٣٨٣/٤، الدميري، النجم الوهاج، ٤٤١/٢.
- (١٠) - انظر: ابن قدامة، المغني، ٢٠٤/٢، المرادوي، الإنصاف، ٣٣٥/٢، البهوتي، كشف القناع، ٥/٢.
- (١١) - طَرَدَ: القاعداً أي: عمّمها. عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ١٣٩٣/٢.
- (١٢) - أي القياس الأولوي، ويسمى القياس الجلي، والواضح وهو: "ما يعرف من ظاهر النصّ بغير استدلال"، أو ما وُجد معنى الأصل في الفرع بكماله". أبو يعلى، العدة في أصول الفقه، ١٣٢٥/٤، الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه، ٤٩٥/٤.
- (١٣) - انظر: ابن رشد الحفيد، بداية المجتهد، ١٨٥/١.

الأدلة:

أدلة أصحاب القول الأول القائلين: بعدم جواز الجمع بين الصلاتين في المسكن للمريض.

استدلوا بالكتاب، والسنة، والأثر، والمعقول.

أولاً: الكتاب.

قال تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَّوْقُوتًا﴾ (١٠٣).^(١)

وجه الدلالة: قوله تعالى: "كتاباً موقوتاً" أي: مفروضة وواجبة^(٢)، هذا نصٌّ ثابت، قطعي يوجب فعل الصلاة في أوقاتها، ويمنع من تأخيرها، وتقديمها؛ لاختصاص كل صلاة بوقت منصوص عليه شرعاً، فلا يجوز ترك الدليل الثابت إلاً بدليل مثله^(٣).

ثانياً: السنة.

١- عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: (ما رأيت النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلاة بغير ميقاتها، إلاً صلاتين: جمع بين المغرب، والعشاء، وصلى الفجر قبل ميقاتها)^(٤).

وجه الدلالة: أخبر ابن مسعود بما رآه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بمزدلفة، أنه جمع بين المغرب، والعشاء، وصلى الفجر قبل وقتها، فدلّ الحديث على انتفاء الجمع بعذر المرض؛ لأن كل صلاة بوقتها^(٥).

٢- عن أبي قتادة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (أما إنّه ليس في النوم تفريط، إنما التفريط على من لم يصل الصلاة حتى يجيء وقت الصلاة الأخرى)^(٦).

وجه الدلالة: دلّ الحديث على وجوب أداء الصلاة في وقتها، وعدم التفريط فيها، والجمع بين الصلاتين بعذر المرض تفريط، وأخبار التوقيت ثابتة، فلا تُترك بأمر محتمل^(٧).

٣- عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (من جمع بين الصلاتين من غير عذر فقد أتى باباً من أبواب الكبائر)^(٨).

(١) - سورة النساء، الآية: ١٠٣.

(٢) - انظر: الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، ١٦٩/٩، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ٣٧٤/٥.

(٣) - انظر: السرخسي، المبسوط، ١٤٩/١، الماوردي، الحاوي، ٣٩٢/٢.

(٤) - صحيح البخاري، ح ١٦٨٢، كتاب الحج، باب متى يصلي الفجر بجمع، ١٦٦/٢.

(٥) - انظر: السرخسي، المبسوط، ١٤٩/١، النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم، ٣٧/٩.

(٦) - صحيح مسلم، ح ٣١٢، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب قضاء الصلاة الفائتة واستحباب تعجيل قضائها، ٤٧٣/١.

(٧) - انظر: ابن قدامة، المغني، ٢٠٤/٢، ابن حجر، فتح الباري، ٦٧/٢.

(٨) - سنن الترمذي، ح ١٨٨، كتاب الصلاة، باب ما جاء في الجمع بين الصلاتين، ٢٥٩/١. الحديث لا أصل له، وذكره ابن الجوزي

في الموضوعات. انظر: ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، الموضوعات، ط ١، (المدينة المنورة: المكتبة السلفية، ١٣٨٦ هـ)، ١٠٢/٢.

وجه الدلالة : دَلَّ الحديث على عظم ذنب من جمع بين الصلاتين بدون عذر، والمرض ليس عذرًا لجمع الصلاة^(١).
ثالثًا: الأثر.

عن عمر رضي الله عنه قال: (جَمَعُ الصَّلَاتَيْنِ مِنْ غَيْرِ عَذْرِ مِنَ الْكِبَائِرِ)^(٢).
وجه الدلالة : إِنَّ الله تعالى جعل لكل صلاة وقتًا، محدودًا، معينًا له أول، وآخر، فالجامع بينهما مخالف لذلك، ومن خالف أمر الله مثل هذا فقد أتى كبيرة، وهذه الكبيرة سبب لدخوله كبائر غيرها، وارتكابه لها؛ لأنَّ الصلاة تنهى عن الفحشاء، والمنكر، والمراد الصلاة على وجهها في وقتها المعين لها، فإنَّ خالف ذلك سلب بركتها، فلا تنهاه عن فحشاء، ولا منكر^(٣).

رابعًا: المعقول.

- ١- إِنَّ المرض موجود في عهد الرسول ﷺ، ومريضٌ أمراضًا كثيرة، ولم يُنقل عنه ﷺ، أَنَّهُ جمع في المرض^(٤).
 - ٢- "إِنَّ مَنْ كَانَ ضَعِيفًا، وَمَنْزِلُهُ بَعِيدًا مِنَ الْمَسْجِدِ بُعْدًا كَثِيرًا، لَا يَجُوزُ لَهُ الْجَمْعُ مَعَ الْمَشَقَّةِ الظَّاهِرَةِ، وَكَذَا الْمَرِيضُ"^(٥).
 - ٣- "إِنَّ هَذِهِ الصَّلَوَاتُ عُرِفَتْ مُؤَقَّتَةً بِأَوْقَاتِهَا بِالِدَّلَائِلِ الْمَقْطُوعِ بِهَا مِنَ الْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ الْمُتَوَاتِرَةِ، وَالْإِجْمَاعِ، فَلَا يَجُوزُ تَغْيِيرُهَا عَنْ أَوْقَاتِهَا بِضَرْبٍ مِنَ الِاسْتِدْلَالِ، أَوْ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ"^(٦).
- أدلة أصحاب القول الثاني القائلين: بجواز الجمع بين الصلاتين في المسكن للمريض إذا احتاج إليه. استدلوا بالكتاب، والسُّنة، والأثر، والمعقول.

أولًا: الكتاب.

- ١- قال تعالى: ﴿يُرِيدُ اللهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾^(٧)
- ٢- قال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾^(٨).

(١)- انظر: الكاساني، بدائع الصنائع، ١/١٢٧، المباركفوري، تحفة الأحمدي، ١/٤٧٧.
 (٢)- السنن الكبرى للبيهقي، ح ٥٥٥٩، جماع أبواب المسافر والجمع في السفر، باب ذكر الأثر الذي روي في أنَّ الجمع من غير عذر من الكبائر، ٣/٢٤٠. ليس هذا بثابت عن عمر، هو مرسل. انظر: المرجع السابق، ٣/٢٤٠.
 (٣)- انظر: الماوردي، الحاوي، ٢/٣٩٣، الصنعاني، محمد بن إسماعيل، التنوير شرح الجامع الصغير، ط ١، (الرياض: مكتبة دار السلام، ١٤٣٢ هـ)، ١٠/١٩٣.
 (٤)- انظر: الشافعي، الأم، ١/٩٥، الماوردي، الحاوي، ٢/٣٩٩.
 (٥)- النووي، المجموع، ٤/٣٨٤.
 (٦)- الكاساني، بدائع الصنائع، ١/١٢٧.
 (٧)- سورة البقرة، الآية: ١٨٥.
 (٨)- سورة الحج، الآية: ٧٨.

وجه الدلالة: دلت الآيتان على عدم تكليف العباد ما لا يطيقون من العبادات الشاقة، ولم يكلفهم الله تعالى إلا ما في وسعهم^(١)، لذا شرع الجمع للتيسير، ورفع الحرج، وأداء كل صلاة في وقتها فيه مشقة على المريض؛ لذا كان الجمع للصلاة هو اللائق بمحاسن الشريعة^(٢)

ثانياً: السنة.

١- عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (جمع رسول الله ﷺ بين الظهر، والعصر، والمغرب، والعشاء بالمدينة، في غير خوف، ولا مطر) قيل لابن عباس: لم فعل ذلك؟ قال: (كي لا يجرح أمته)^(٣)

وجه الدلالة: إنَّ الجمع لا يجوز لغير عذر، وقد ذكرت الروايات عدة أعذار، وهي الخوف، والسفر، والمطر، ولا عذر بعد ذلك إلا المرض، فيحمل الجمع في الحديث على المرض؛ لأنَّ المشقة فيه أشد^(٤).

٢- عن عائشة رضي الله عنها أنَّ سهيلة بنت سهيل رضي الله عنها : (أستحيضت فأتت النبي ﷺ فأمرها أن تغتسل عند كل صلاة، فلما جهدها ذلك أمرها أن تجمع بين الظهر، والعصر بغسل، والمغرب، والعشاء بغسل، وتغتسل للصبح)^(٥).

٣- حديث حمنة بنت جحش رضي الله عنها قال الرسول ﷺ: (فإن قويت على أن تؤخري الظهر، وتعجلي العصر، ثم تغتسلين حين تطهرين، وتصلين الظهر، والعصر جميعاً، ثم تؤخرين المغرب، وتعجلين العشاء، ثم تغتسلين، وتجمعين بين الصلاتين فاعلي، وتغتسلين مع الصبح، وتصلين)^(٦).

وجه الدلالة: دلَّ الحديثان على جواز الجمع بين الصلاتين للمرض؛ حيث أمر النبي ﷺ سهيلة، وحمنة رضي الله عنهما بالجمع؛ لأجل الاستحاضة، وهي نوع مرض^(٧).

(١)- انظر: الماتريدي، تأويلات السنة، ٢٣/٢، ابن حيان، البحر المحيط في التفسير، ٧٦٠/٢.

(٢)- انظر: الشريبي، مغني المحتاج، ٤٣٥/١.

(٣)- صحيح مسلم، ح ٥٤٤، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الجمع بين الصلاتين في الحضر، ٤٩٠/١.

(٤)- انظر: النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم، ٢١٨/٥، البهوتي، كشف القناع، ٦/٢.

(٥)- سهيلة بنت سهيل بن عمرو بن عبد شمس القرشية رضي الله عنها، كنيته أم محمد، أسلمت قديماً بمكة، وبايعت، وهاجرت إلى أرض الحيشة المهجرتين. انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٢١١/٨، ابن الأثير، أسد الغابة، ١٥٤/٧.

(٦)- سنن أبي داود، ح ٢٩٥، كتاب الطهارة، من قال تجمع بين الصلاتين وتغتسل لهما غسلًا، ٧٩/١.

قال الألباني: "إسناده ضعيف؛ من أجل عنعنة ابن إسحاق؛ فإنه مدلس، وقد قيل: إنه وهم في تسمية المستحاضة.

وأصل الحديث صحيح". انظر: الألباني، ضعيف أبي داود- الأم، ١٢٧/١.

(٧)- حمنة بنت جحش بن رباب بن يعمر بن صبرة رضي الله عنها، كنيته أم حبيبة، كانت من المهاجرات، وكانت يوم أحد تداوي

الجرحي، وتسقي العطشى. انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ١٩١/٨، أبو نعيم، معرفة الصحابة، ٣٢٩٣/٦.

(٨)- سنن الترمذي، ح ١٢٨، أبواب الطهارة، باب في المستحاضة أمَّا تجمع بين الصلاتين بغسل واحد، ١٨٩/١. قال الترمذي:

"حديث حسن صحيح". المرجع السابق، ١٨٩/١.

(٩)- ابن قدامة، الكافي في فقه الإمام أحمد، ٣١٤/١، المقدسي، العدة شرح العمدة، ١٠٩/١.

ثالثاً: الأثر.

عن عبد الله بن شقيق^(١) رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: (خطبنا ابن عباس يوماً بعد العصر حتى غربت الشمس، وبدت النجوم، وجعل الناس يقولون: الصلاة الصلاة، قال: فجاءه رجل من بني تميم، لا يفتر^(٢)، ولا يثنى^(٣): الصلاة الصلاة، فقال ابن عباس: أتعلمني بالسنة؟ لا أم لك^(٤)، ثم قال: (رأيت رسول الله ﷺ جمع بين الظهر، والعصر، والمغرب، والعشاء). قال عبد الله بن شقيق: فحاك في صدري من ذلك شيء، فأتيت أبا هريرة، فسألته فصَدَّقَ مقالته^(٥)).

وجه الدلالة: إنَّ ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ جمع بين الصلاتين، وبين أنَّ الرسول ﷺ قد جمع في السفر، والمريض أولى بالجمع من المسافر، وغيره؛ لشدة ذلك عليه^(٦).

رابعاً: المعقول.

١ - الجمع رخصة؛ لتعب السفر، والمريض أتعب من المسافر، وأشد مؤنة؛ لشدة الوضوء عليه في البرد، ولما يخاف عليه من اشتداد العلة، ولقلة من يكون له عوناً على ذلك، فهو أولى بالرخصة^(٧)

٢ - إنَّ المرض عذر يبيح الفطر كالسفر، فالجمع أولى^(٨).

مناقشة الأدلّة:

مناقشة أدلة القول الأول القائلين: بعدم جواز الجمع بين الصلاتين في المسكن للمريض.

أولاً: ما استدلتهم به من أوجه الدلالة من الكتاب، والسنة، والمعقول: (إنَّ المواقيت ثابتة ولا يجوز مخالفتها..) يناقش بالآتي:

١ - أدلة المواقيت عامة، وأدلة الجمع بين الصلاتين لعذر السفر، والخوف، والمرض خاصة، فيُحتمل العام على الخاص، ويُقدَّم الخاص^(٩).

(١) - عبد الله بن شقيق العقيلي البصري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، كنيته أبو عبد الرحمن، كان ثقة في الحديث، وروى أحاديث صالحة، توفي سنة ١٠٨ هـ. انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٩٠/٧، ابن منجويه، رجال صحيح مسلم، ٣٦٨/١.

(٢) - لا يفتر: أي لا يفتر، ولا يسكن عن ترديد قوله. انظر: الحسيني، تاج العروس، مادة: (فتر)، ٢٩٣/١٣.

(٣) - لا يثنى: الانتشاء تكرير الشيء مرتين، ومنه أخذ الانتشاء عن ترديد القول، أي مازال يعيده، ويكرره. انظر: الرازي، أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، د.ط. (بيروت: دار الفكر، ١٣٩٩ هـ)، مادة: (ثني)، ٣٩١/١.

(٤) - لا أم لك: "هو ذمٌّ، وسب، أي أنت لقيط لا تُعرف لك أم. وقيل قد يقع مدحاً بمعنى التعجب منه، وفيه بعد". ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ٦٨/١.

(٥) - صحيح مسلم، ح ٥٧، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الجمع بين الصلاتين في الحضر، ٤٩١/١.

(٦) - انظر: النووي، شرح صحيح مسلم، ٢١٨/٥، ابن عبد البر، الاستذكار، ٢١٤/٢.

(٧) - انظر: الأصبحي، المدونة، ٢٠٤/١، النووي، المجموع، ٣٨٣/٤، ابن مفلح، الفروع، ١٠٤/٣.

(٨) - انظر: الروياني، بحر المذهب، ٣٥٠/٢، الحصني، محمد بن عبد المؤمن، كفاية الأخبار في حل غاية الاختصار، ط ١، (دمشق: دار الخير، ١٩٩٤ م)، ١٤٠/١.

(٩) - انظر: ابن قدامة، المغني، ٢٠٥/٢، ابن النجار، شرح الكوكب المنير، ٣٨٢/٣.

٢- أوجه الدلالة غير مستقيمة؛ لكون الجمع بعذر المرض ثابت بحديث ابن عباس رضي الله عنهما^(١).

٣- حديث ابن مسعود رضي الله عنه استدلل به الحنفية على ترك الجمع بين الصلاتين في غير يوم عرفة، والاستدلال به إنما هو من طريق المفهوم^(٢)، وهم لا يقولون به^(٣)، وهذا المفهوم قد عارضته نصوص دلّت بمنطوقها^(٤)، على خلافه، ثم هو متروك الظاهر بالإجماع في صلاتي الظهر، والعصر بعرفات^(٥).

ثانيًا: ما استدللتم به من وجه الدلالة من حديث ابن عباس رضي الله عنهما: (من جمع بين الصلاتين..) يناقش بالآتي:

الحديث ضعيف جدًا عند أهل الحديث، وقيل لا أصل له، وهو من الموضوعات^(٦).

ثالثًا: ما استدللتم به من وجه الدلالة من أثر عمر رضي الله عنه: (جمع الصلاتين من غير..) يناقش بالآتي:

الأثر ليس بثابت عن عمر رضي الله عنه، إنما هو مرسل^(٧)،^(٨).

رابعًا: ما استدللتم به من المعقول: (إنَّ المرض موجود في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم ومرض أمراضًا كثيرة..) يناقش بالآتي:

ثبت جواز الجمع للمستحاضة، وهي نوع من المرض، حيث أمر الرسول صلى الله عليه وسلم سهلة بنت سهيل، وحمئة بنت جحش رضي الله عنهما، لما كانتا مستحاضتين بتأخير الظهر، وتعجيل العصر، والجمع بينهما بغسل واحد، فأباح لهما الجمع؛ لأجل الاستحاضة^(٩).

خامسًا: ما استدللتم به من المعقول: (إنَّ من كان ضعيفًا، ومنزله بعيدًا من المسجد..) يناقش بالآتي:

الذي يظهر أنَّ القياس غير مستقيم، ولا يسلم به؛ لأنَّ الضعيف الذي يشق عليه الذهاب للمسجد؛ لبعده المسجد عنه، لا يجوز له الجمع بين الصلاتين، فيجب عليه أداء كل صلاة في وقتها في مسكنه.

(١)- انظر: ابن قدامة، المغني، ٢/٢٠٤.

(٢)- المفهوم: هو "ما دلَّ اللفظ عليه لا في محل النطق. مثل تحريم الضرب؛ فإنَّ قوله تعالى: {فلا تقل لهما أف} يدلُّ عليه، لكن لا في محل

النطق". الأصفهاني، محمود بن عبد الرحمن، بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، ط١، (السعودية: دار المدني، ١٤٠٦هـ)، ٤٣٣/٢.

(٣)- انظر: ابن أمير حاج، محمد بن محمد، التقرير والتحجير في شرح التحرير، ط٢، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٣هـ)، ١/١٣٠.

(٤)- المنطوق: "ما دلَّ عليه اللفظ في محل النطق؛ مثل: تحريم التأفيف. فإنَّ قوله تعالى: {فلا تقل لهما أف} يدلُّ عليه في محل النطق".

الأصفهاني، بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، ٢/٤٣٢.

(٥)- انظر: النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم، ٩/٣٧، ابن حجر، فتح الباري، ٣/٥٢٦.

(٦)- انظر: ابن الجوزي، الموضوعات، ٢/١٠٢، السيوطي، جلال الدين، اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعية، ط١، (بيروت: دار الكتب

العلمية، ١٤١٧هـ)، ٢/٢٢، الألباني، ضعيف سنن الترمذي، ١/٢٠.

(٧)- المرسل: "وصورته التي لا خلاف فيها: حديث التابعي الكبير، الذي لقي جماعة من الصحابة، وجالسهم". ابن الصلاح،

معرفة أنواع علوم الحديث، ١/٥١.

(٨)- انظر: ابن عبد الهادي، تنقيح التحقيق، ٢/٥٤٠، السيوطي، اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعية، ٢/٢٢٢.

(٩)- انظر: ابن قدامة، المغني، ٢/٢٠٥، البهوتي، كشف القناع، ٢/٦.

مناقشة أدلة القول الثاني القائلين: بجواز الجمع بين الصلاتين في المسكن للمريض إذا احتاج إليه.

ما استدلت به من أدلة على جواز الجمع لعذر المرض تناقش بالآتي:

لا يجوز الجمع بالمرض، فقد ادّعى الترمذي^(١)، إجماع الأمة على امتناعه بالمرض، وكذلك ادّعى إمام الحرمين^(٢)، الإجماع على ذلك^(٣).

يجاب عنه:

دعوى الإجماع منهما ممنوع، فقد ذهب كثير من الفقهاء، وجماعة من أهل الحديث إلى القول بجواز الجمع بالمرض^(٤)، وجمع الرسول ﷺ من غير خوف، ولا مطر، وجمع ابن عباس رضي الله عنهما، والأدلة على ذلك صحيحة، وثابتة في صحيح مسلم^(٥)،^(٦).

الترجيح: بعد عرض أقوال الفقهاء، وأدلة كل قول، تبين لي - والله أعلم - أنّ الراجح هو ما ذهب إليه أصحاب

القول الثاني القائل: بجواز الجمع بين الصلاتين في المسكن للمريض إذا احتاج إليه. وذلك لما يلي:

١- لقوة أدلتهم.

٢- لمناقشة أدلة القول الأول، والرد عليها.

٣- تماشيًا مع يسر الشريعة الإسلامية في رفع الحرج، والمرض الشديد كله حرج، ومشقة.

٤- نصوص الوحي التي تضمنتها القواعد الفقهية، ومقاصد الشريعة دلّت على أنّ للمريض أن يترخّص إذا كان يشق

عليه أداء كل صلاة في وقتها ومنها: "المشقة تجلب التيسير"^(٧)، و"إذا ضاق الأمر اتسع"^(٨).

(١)- محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحّاك، وقيل: محمد بن عيسى بن يزيد بن سورة بن السكن السلمي الترمذي رحمته الله،

كنيته أبو عيسى، الضرير، أحد الأئمة الحفاظ المبرزين، كان ممن جمع، وصنف، وحفظ وذاكر، توفي سنة ٢٧٩هـ. انظر: المزري، تهذيب الكمال، ٢٦/٢٥٠، الذهبي، سير أعلام النبلاء، ١٣/٢٧٠.

(٢)- عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن عبد الله الجويني رحمته الله، أبو المعالي، الملقب بإمام الحرمين، رئيس الشافعية، قعد للتدريس، وتفقه على

يده جماعة من الأئمة، توفي سنة ٤٧٨هـ. انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ١٨/٤٦٨، الصفدي، الوافي بالوفيات، ١٩/١١٦.

(٣)- انظر: الترمذي، سنن الترمذي، ٦/٢٣٠، الحصني، كفاية الأخيار، ١/١٤٠.

(٤)- انظر: الأصبحي، المدونة، ١/٢٠٤، النووي، المجموع، ٤/٣٨٣، المرادوي، الإنصاف، ٢/٣٣٥، النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم، ٩/٣٧.

(٥)- مسلم بن الحجاج بن مسلم، القشيري النيسابوري رحمته الله، كنيته أبو الحسين، أحد الأئمة من حفاظ الحديث، وهو صاحب

المسند الصحيح، ألفه من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة، في خمسة عشر سنة، توفي سنة ٢٧٠هـ. انظر: ابن عسّاكر، تاريخ دمشق،

٥٨/٨٥، الذهبي، تاريخ الإسلام، ٦/٤٣٠.

(٦)- انظر: الحصني، كفاية الأخيار، ١/١٤٠-١٤١، البطّاح، يوسف بن محمد، تشنيف السمع بأخبار القصر والجمع، ط ١، (بيروت: دار

البيانات الإسلامية، ١٤٢٧هـ)، ١/٣٤.

(٧)- الزركشي، محمد بن عبد الله، المنتور في القواعد الفقهية، ط ٢، (الكويت: وزارة الأوقاف، ١٤٠٥هـ)، ٣/١٦٩.

(٨)- المرجع السابق، ١/١٢٠.

تنبيهان: ١- ينبغي التنبيه على: أنَّ المقصود بالجمع للمريض، أي جمع الظهر، والعصر في وقت أحدهما، والمغرب، والعشاء في وقت أحدهما؛ وليس جمع كل الصلوات الخمس^(١).

٢- إنَّ هناك مسألة تُقاس على جمع المريض بين الصلاتين وهي: جمع الحامل بين الصلاتين. فالترخُّص بالرخص المشروعة، حكمتها دفع المشقة عن المكلفين التي قصد الشارع تحقيقها بتشريعه، ولما كان الحمل من أسباب العجز، والمشقة، جعلت الشريعة أحكاماً مخفِّفة للمرأة الحامل، تتناسب مع حالتها الصحية، وقد يشق على الحامل الطهارة، وأداء كل صلاة في وقتها؛ لثقلها، وضعفها. فهل يجوز لها أن تجمع بين الصلاتين؟ القول في هذه المسألة يحتاج إلى بيان الأصل الذي يعتمد عليه حكمها^(٢)، وهو جمع المريض بين الصلاتين، حيث إنَّ المريض يجد المشقة، والضعف، والحامل كذلك^(٣)؛ لذا يجوز لها الجمع بين الصلاتين إذا احتاجت إليه، وتجد حرجاً بأداء كل صلاة في وقتها، والضابط لهذا الحرج: هو المشقة، والجهد غير المحتمل الذي لا طاقة لها به^(٤).

قال تعالى: ﴿ فَلَمَّا أَثْقَلَتْ دَعَوَا اللَّهَ .. ﴾^(٥)

وجه الدلالة: ظاهر الآية يدلُّ على أنَّ حال الحامل حال المريض في أفعالها؛ لما تلاقيه من المشقة الشديدة إذا أثقلت، وكبر الجنين في بطنها^(٦).

أمَّا إذا كانت المشقة المعتادة التي تتحملها المرأة الحامل؛ فلا يجوز لها الجمع بين الصلاتين. وقد خفف الله سبحانه وتعالى عنها، وعن أهل الأعدار عموماً، فإذا لم تستطع القيام في الصلاة فلها أن تُصليَّ جالسة، فإنَّ عجزت عن الصلاة جالسة، فلها أن تُصليَّ على حَنْبٍ مستقبله القبلة بوجهها. قال رسول الله ﷺ: (صَلِّ قَائِماً، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِداً، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى حَنْبٍ)^(٧). فيجب عليها أن تحرص على الصلاة في وقتها، وتؤديها حسب استطاعتها^(٨)، ولا تلجأ إلى الجمع إلا عند المشقة، استناداً لقاعدة: (المشقة تجلب التيسير)^(٩)، كما ويجب أن لا تتخذ ذلك عادة^(١٠).



(١)- انظر: الأصبحي، المدونة، ٢٠٤/١، الروياني، بحر المذهب، ٣٥٠/٢، ابن قدامة، المغني، ٢٠٤/٢.

(٢)- انظر: الخطيب، يحيى بن عبد الرحمن، أحكام المرأة الحامل، مجلة الحكمة، (٢٤)، ٦/١.

(٣)- انظر: التميمي، الجامع لمسائل المدونة، ١١٥٣/٣، ابن رشد الجد، البيان والتحصيل، ٢٢٥/٩.

(٤)- انظر: الشافعي، الأم، ١١٣/٢.

(٥)- سورة الأعراف، الآية: ١٨٩.

(٦)- انظر: ابن العربي، أحكام القرآن، ٣٥٦/٢، الشنقيطي، أضواء البيان، ٢٢٢/٧.

(٧)- صحيح البخاري، ح ١١١٧، أبواب تقصير الصلاة، باب إذا لم يطق قاعداً صلى على حَنْبٍ، ٤٨/٢.

(٨)- انظر: ابن باز، عبد العزيز، أحكام صلاة المريض وطهارته، ط ١، (السعودية: وزارة الشؤون الإسلامية، ١٤٢٢هـ)، ١٢/١.

(٩)- السبكي، عبد الوهاب بن تقي الدين، الأشباه والنظائر، ط ١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ)، ٤٩/١.

(١٠)- انظر: الحصري، كفاية الأخيار، ١٤٠/١.

المطلب الخامس: جمع المرضع، والمستحاضة بين الصلاتين في المسكن

أولاً: جمع المرضع بين الصلاتين في المسكن.

تحرير محل النزاع:

اتفق الفقهاء على مشروعية الجمع بين الصلاتين للحاج، كما جمع النبي ﷺ بين الظهر، والعصر بعرفة، وبين المغرب، والعشاء بمزدلفة والجمع في هذين الموضوعين ثابت بالسنة المتواترة، واتفق العلماء^(١)، واختلفوا في الجمع لعذر المطر، والمرض، وغيرها من الأعذار، وقد اختلف بعض أهل العلم في جمع المرضع للصلاتين على قولين:

القول الأول: يجوز للمرضع الجمع بين الصلاتين. وهو قول للحنابلة^(٢).

القول الثاني: لا يجوز للمرضع الجمع بين الصلاتين. وهو رواية للإمام أحمد^(٣).

سبب الخلاف: إنَّ سبب اختلافهم - والله أعلم - هو: قياس أصحاب القول الأول المرضع على المريض، حيث أجازوا لها الجمع، أمَّا أصحاب القول الثاني قالوا بعدم الجواز؛ وذلك لعدم وجود نصٍّ في المسألة؛ حيث لا يوجد نصٌّ بجواز جمع المرضع بين الصلاتين^(٤).

الأدلة:

أدلة أصحاب القول الأول القائلين: بجواز الجمع بين الصلاتين للمرضع.

استدلوا بالمعقول.

١- لمشقة كثرة النجاسة عليها من الرضيع، ومشقة تطهيرها لكل صلاة^(٥).

٢- قياسها على المريض^(٦).

أدلة أصحاب القول الثاني القائلين: بعدم جواز الجمع بين الصلاتين للمرضع.

لم أقف على أدلة لهم، فالذي يظهر لي من الأدلة العقلية والله أعلم:

١- لم يرد نصٌّ في ذلك، فلو كان جائزاً لرخص النبي ﷺ للصحابيات بالجمع؛ لمشقة التطهر من نجاسة الرضيع.

٢- سهولة، ويسر تطهرها، وتنظيف ملابسها.

(١)- انظر: ابن رشد الحفيد، بداية المجتهد، ١/١٨١، ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ٢١/٤٣٢، البوصي، موسوعة الإجماع لشيخ الإسلام

ابن تيمية، ١/١٧٨.

(٢)- انظر: ابن قدامة، المغني، ٢/٢٠٤، المقدسي، الشرح الكبير على متن المقنع، ٢/١١٦، ابن مفلح، الفروع، ٣/١٠٤.

(٣)- انظر: ابن مفلح، الفروع، ٣/١٠٤.

(٤)- انظر: ابن قدامة، المغني، ٢/٢٠٤، الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه، ٦/٤٧٧، البهوتي، كشف القناع، ٢/٦.

(٥)- انظر: البهوتي، كشف القناع، ٢/٦.

(٦)- انظر: المرجع السابق، ٢/٦.

٣- إن في ذلك تنبهاً للرخص، وتلاعباً في الشريعة، وخروجاً عن مقاصدها العظيمة.
مناقشة الأدلة:

مناقشة أدلة القول الأول القائلين: بجواز الجمع بين الصلاتين للمرضع.

أولاً: ما استدلت به من المعقول: (مشقة كثرة نجاسة الرضيع، ومشقة تطهيرها) يناقش بالآتي:

الذي يظهر أن مشقة كثرة النجاسة التي تصيب المرأة من الرضيع كانت موجودة في عهد الرسول ﷺ، ولم يُنقل إلينا أنه أمر أحدًا من الصحابييات بجمع الصلاة للمرضع، وهذا الزمن أقل مشقة، أو قد تكون معدومة؛ لوجود حفاظات الأطفال التي تمنع انتشار النجاسة، وإن أصابها شيء من نجاسة الرضيع، ففي ذلك يسر، وسهولة في التطهر.

ثانياً: ما استدلت به من المعقول: (قياسها على المريض)، يناقش بالآتي:

الذي يظهر أن ذلك قياس مع الفارق؛ لأن المريض لم يُرخص له بالجمع بين الصلاتين إلا عند وجود المشقة الكبيرة، التي يعجز عنها، وأن لا يتخذ ذلك عادة مستمرة، فيجب أن يُصلي على حسب حاله، أما المرضع فلا تجد مشقة، ولا حرجاً، فلو أُجيز لها جمع الصلاة فسيكون ذلك مستمراً طيلة فترة الإرضاع، وفي ذلك تلاعب بالشريعة، وتهاون بأداء الصلاة.

الترجيح: الراجح - والله أعلم - هو القول الثاني القائل: بعدم جواز الجمع بين الصلاتين للمرضع.

وذلك لما يلي:

١- مناقشة أدلة القول الأول، والرد عليها.

٢- سهولة تطهرها، ويسر تطهير ملابسها.

تنبيه: من خلال عرض المسألتين السابقتين يجدر التنبيه إلى أنه يجب على المكلف عدم التساهل بالرخص الشرعية، والتوسع فيها، وليس له أن يتبع رخص المذاهب، ويأخذ غرضه من أي مذهب وجدده فيه^(١)، وقد قرر مجلس مجمع الفقه الإسلامي مشروعية الأخذ بالرخص الشرعية، مع مراعاة الضوابط الشرعية التالية المقررة للأخذ بها^(٢).

أ - أن تكون أقوال الفقهاء التي يترخص بها معتبرة شرعاً، ولم توصف بأنها من شواذ الأقوال.

ب - أن تقوم الحاجة إلى الأخذ بالرخصة؛ دفعا للمشقة، سواء أكانت حاجة عامة للمجتمع، أم خاصة، أم فردية.

ج - أن يكون الأخذ بالرخص ذا قدرة على الاختيار، أو أن يعتمد على من هو أهل لذلك.

د - ألا يكون الأخذ بذلك القول ذريعة للوصول إلى غرض غير مشروع.

هـ - أن تطمئن نفس المترخص للأخذ بالرخصة.

(١) - انظر: ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، أدب المفتي والمستفتي ٢، (المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، ١٤٢٣هـ)، ١/١٦٣.

(٢) - مجلة مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بمكة، ع ٨/١ ج ٤١/١.

وهناك آثار دلّت على ذلك، وسأذكر منها مايلي:

١- قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: (يهدم الإسلام زلة العالم، وجدال المنافق بالكتاب، وحكم الأئمة المضلين) ^(١).

٢- قال سليمان التيمي رضي الله عنه ^(٢): (لو أخذت برخصة كل عالم، أو زلة كل عالم اجتمع فيك الشركه) ^(٣).

ثانياً: جمع المستحاضة ^(٤) بين الصلاتين في المسكن.

تحرير محل النزاع:

اتفق الفقهاء على أنّ المستحاضة طاهرة، ومأمورة بالصلاة بدلالة السنة، واتفق الأمة ^(٥)، واختلف بعض أهل العلم في جمعها للصلتين على قولين:

القول الأول: لا يجوز للمستحاضة الجمع بين الصلاتين. وهو رواية للحنابلة ^(٦).

القول الثاني: يجوز للمستحاضة الجمع بين الصلاتين. وهو الصحيح من مذهب الحنابلة ^(٧).

سبب الخلاف: إنّ سبب اختلافهم - والله أعلم - هو: اختلاف ظاهر الأحاديث الواردة في ذلك؛ حيث أخذ أصحاب القول الأول بعموم الأدلة الدالة على مواقيت الصلاة، وعدم جواز مخالفتها، وأخذ أصحاب القول الثاني بحديثي سهلة بنت سهيل، وحمنة بنت جحش رضي الله عنهما، حيث رخص لهما الرسول صلى الله عليه وسلم بالجمع بين الصلاتين؛ لأجل الاستحاضة ^(٨).

(١) - سنن الدارمي، ح ٢٣٣، كتاب العلم، باب في كراهية أخذ الرأي، ١٤٤/١. قال الألباني: صحيح. انظر: الخطيب،

محمد بن عبد الله، مشكاة المصابيح، ط ٣، (بيروت: المكتب الإسلامي، ١٩٨٥م)، ٨٩/١.

(٢) - سليمان بن طرخان التيمي مولى بني مرة رضي الله عنه، كنيته أبو المعتمر، ثقة كثير الحديث، ومن العبّاد، المجتهدين، توفي بالبصرة سنة

١٤٣ هـ. انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ١٨٨/٧، ابن حبان، الثقات، ٣٠٠/٤.

(٣) - مسند ابن الجعد، ح ١٣١٩، شعبة عن سليمان التيمي، ٢٠٠/١. قال ابن عبد البر بعد ذكر هذا الاثر: "هذا إجماع لا أعلم

فيه خلافاً والحمد لله". ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله، جامع بيان العلم وفضله، ط ١، (السعودية: دار ابن الجوزي، ١٤١٤ هـ)، ٩٢٧/٢.

(٤) - الاستحاضة: لغة: أنّ يستمر بالمرأة خروج الدم بعد أيام حيضها المعتادة، وهو استفعال من الحيض. انظر: ابن الاثير، النهاية في غريب

الحديث، مادة: (حيض)، ٤٦٩/١. اصطلاحاً: "سيلان الدم في غير أوقاته من مرض، وفساد من عرق فمه في أدنى الرحم يسمى العاذل".

الحجاوي، الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل، ٦٣/١.

(٥) - انظر: ابن القطان، الإقناع في مسائل الإجماع، ١٠٦/١.

(٦) - انظر: المرادوي، الإنصاف، ٣٣٦/٢.

(٧) - انظر: ابن قدامة، المغني، ٢٠٥/٢، المرادوي، الإنصاف، ٣٣٦/٢، البهوتي، كشف القناع، ٦/٢.

(٨) - انظر: ابن قدامة، المغني، ٢٠٥/٢، المقدسي، الشرح الكبير على متن المقنع، ١١٦/٢.

الأدلة:

أدلة أصحاب القول الأول القائلين: بعدم جواز الجمع بين الصلاتين للمستحاضة.

استدلوا بعموم الأدلة الدالة على المواقيت، وسبق عرضها^(١).

أدلة أصحاب القول الثاني القائلين: بجواز الجمع بين الصلاتين للمستحاضة.

١- عن عائشة رضي الله عنها أنَّ سهلة بنت سهيل رضي الله عنها : (أستحيضت فأتت النبي صلى الله عليه وسلم فأمرها أن تغتسل عند كل صلاة،

فلما جهدها ذلك أمرها أن تجمع بين الظهر، والعصر بغسل، والمغرب، والعشاء بغسل، وتغتسل للصبح)^(٢).

٢- حديث حمنة بنت جحش رضي الله عنها قال الرسول صلى الله عليه وسلم: (فإن قويت على أن تؤخري الظهر، وتعجلي العصر، ثم

تغتسلين حين تطهرين، وتصلين الظهر، والعصر جميعاً، ثم تؤخرين المغرب، وتعجلين العشاء، ثم تغتسلين،

وتجمعين بين الصلاتين فافعلي، وتغتسلين مع الصبح، وتصلين)^(٣).

وجه الدلالة من الحديثين: دلّ الحديثان على جواز الجمع بين الصلاتين للمستحاضة، والاقتران على غسل

واحد لهما، إذ رخص النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك؛ لما رأى أن الأمر قد طال؛ ولما فيه من مشقة الاغتسال^(٤).

مناقشة الأدلة:

مناقشة أدلة القول الأول القائلين: بعدم جواز الجمع بين الصلاتين للمستحاضة.

ما استدلتهم به من عموم الأدلة الدالة على المواقيت يناقش بالآتي:

أدلة المواقيت عامة، وأدلة الجمع بين الصلاتين للمستحاضة خاصة، فيحمل العام على الخاص، ويقدم الخاص^(٥).

مناقشة أدلة القول الثاني القائلين: بجواز الجمع بين الصلاتين للمستحاضة.

أولاً: ما استدلتهم به من وجه الدلالة من حديث سهلة بنت سهيل رضي الله عنها يناقش بالآتي:

الحديث ضعيف^(٦).

يجاب عنه:

الحديث صحيح بما قبله^(٧) عن عائشة رضي الله عنها قالت: (أستحيضت امرأة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمرت أن

تعجل العصر، وتؤخر الظهر، وتغتسل لهما غسلًا، وأن تؤخر المغرب، وتعجل العشاء، وتغتسل لهما غسلًا،

(١) - انظر: ص ١٠٥ من الرسالة.

(٢) - سبق تخريجه ص ١٠٧.

(٣) - سبق تخريجه ص ١٠٧.

(٤) - انظر: الخطابي، معالم السنن، ٩١/١، الشوكاني، نيل الأوطار، ٣٠٣/١.

(٥) - انظر: ابن قدامة، المغني، ٢٠٥/٢، ابن النجار، شرح الكوكب المنير، ٣٨٢/٣.

(٦) - سبق تخريجه، والحكم عليه ص ١٠٧ من الرسالة.

(٧) - انظر: الألباني، صحيح وضعيف سنن أبي داود، ٢/١.

وتغتسل لصلاة الصبح غسلًا^(١).

ثانيًا: ما استدللتم به من وجه الدلالة من حديثي سهلة، وحمنة ~~ههههه~~ يناقش بالآتي:

إنَّ الجمع في الحديثين محمول على الجمع الصوري، وهو أن يؤخر الظهر إلى آخر وقتها، ويؤدي العصر في أول وقتها، ويؤخر المغرب إلى آخر وقتها، ويؤدي العشاء في أول وقتها، فيكون الجمع فعلاً، لا وقتاً^(٢).

يجاب عنه:

إنَّ هذا فاسد لوجهين:

أحدهما: إنَّه قد جاء الخبر صريحاً في أنَّ النبي ﷺ كان يجمعهما في وقت إحداها^(٣)، كما جاء في رواية أنس رضي الله عنه قال: (كان رسول الله ﷺ إذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس، أخر الظهر إلى وقت العصر، ثم نزل فجمع بينهما، فإن زاعت الشمس قبل أن يرتحل صلى الظهر ثم ركب)^(٤).

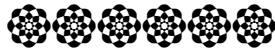
الثاني: "إنَّ الجمع رخصة، فلو كان على ما ذكره لكان أشد ضيقاً، وأعظم حرجاً من الإتيان بكل صلاة في وقتها؛ لأنَّ الإتيان بكل صلاة في وقتها أوسع من مراعاة طريقي الوقتين، بحيث لا يبقى من وقت الأولى إلا قدر فعلها"^(٥).

الترجيح: بعد عرض الأقوال، والأدلة، ومناقشتها الذي يظهر أنَّ الراجح - والله أعلم - هو القول الثاني القائل: بجواز الجمع بين الصلاتين للمستحاضة للمشقة غير المعتادة ونحو ذلك، بدليل رواية فلما جهدها. وذلك لما يلي:

١- لقوة أدلتهم، وإن كان في بعضها ضعف فقد قويت بكثرة الشواهد.

٢- الرد على مناقشة أصحاب القول الأول.

٣- يسر ديننا الحنيف، ورفع الحرج عن المستحاضة.



(١) - سنن أبي داود، ح ٢٩٤، كتاب الطهارة، من قال تجمع بين الصلاتين وتغتسل لهما غسلًا، ٧٩/١. قال الألباني: "إسناده صحيح على

شروط الشيخين، فأمرت. محمول عند المحدثين والأصوليين على أنَّ الأمر هو النبي ﷺ". الألباني، صحيح أبي داود - الأم، ٨٦/٢.

(٢) - انظر: الجصاص، أحمد بن علي، شرح مختصر الطحاوي، ط ١، (المدينة المنورة: دار السراج، ١٤٣١ هـ)، ٥٤٧/١.

(٣) - انظر: ابن قدامة، المغني، ٢٠١/٢.

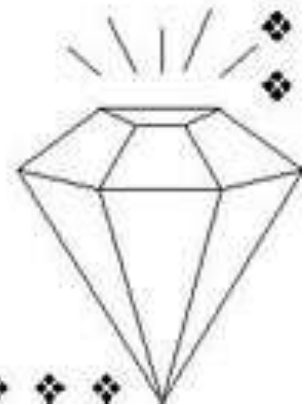
(٤) - صحيح البخاري، ح ١١١٢، أبواب تقصير الصلاة، باب إذا ارتحل بعدما زاعت الشمس صلى الظهر ثم ركب، ٤٧/٢.

(٥) - ابن قدامة، المغني، ٢٠١/٢.

المبحث الخامس: صلاة الجمعة في المسكن
وفيه مطلبان:

المطلب الأول: صلاة الرجل الجمعة في المسكن

المطلب الثاني: صلاة المرأة الجمعة في المسكن



المطلب الأول: صلاة الرجل الجمعة في المسكن

لا يخفى على كل مسلم فرضية صلاة الجمعة للرجل، الصحيح، المقيم، الحر، القادر، ووجوب السعي إليها، وأدائها في المسجد. قال ابن القيم رحمته الله: صلاة الجمعة من أكد فروض الإسلام، ومن أعظم مجامع المسلمين، ومن تركها تهاوناً بما طبع الله على قلبه^(١)، وقد اتفقت كلمة فقهاء الأمة من الحنفية^(٢)، والمالكية^(٣)، والشافعية^(٤)، والحنابلة^(٥)، والظاهرية^(٦)، على ذلك^(٧).

وفي ما يلي عرض لبعض أقوالهم رحمهم الله؛ للاستشهاد:

- ١- الحنفية: قال ابن الهمام رحمته الله: "إنَّ الجمعة فريضة محكمة بالكتاب، والسُّنة، والإجماع، يكفر جاحدها"^(٨).
- ٢- المالكية: قال الحرشي رحمته الله: "لا خلاف عندنا أنَّها فرض عين"^(٩).
- ٣- الشافعية: قال الشافعي رحمته الله: "والتنزيل، ثمَّ السُّنة يدلان على إيجاب الجمعة"^(١٠).
- ٤- الحنابلة: قال ابن قدامة رحمته الله: "الأصل في فرض الجمعة الكتاب، والسُّنة، والإجماع"^(١١).
- ٥- الظاهرية: قال ابن حزم رحمته الله: "افترض الله تعالى السعي إليها إذا تُودي لها"^(١٢).

(١)- انظر: ابن القيم، زاد المعاد، ١/٣٦٤.

(٢)- انظر: السرخسي، المبسوط، ٢/٢١، الكاساني، بدائع الصنائع، ١/٢٥٦، ابن الهمام، فتح القدير، ٢/٤٩.

(٣)- انظر: المازري، شرح التلقين، ١/٩٣٩، القرابي، الذخيرة، ٢/٣٢٩، الحرشي، شرح مختصر خليل، ٢/٧٣.

(٤)- انظر: الشافعي، الأم، ١/٢١٧، المزني، إسماعيل بن يحيى، مختصر المزني، "د.ط"، (بيروت: دار المعرفة، ١٤١٠هـ)، ٨/١١٩، الشيرازي، المهذب، ١/٢٠٥.

(٥)- انظر: الشيباني، أحمد بن حنبل، مسائل أحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله، ط ١، (بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠١هـ)، ١/١٢٦، ابن قدامة، المغني، ٢/٢١٨، الكافي في فقه الإمام أحمد، ١/٣٢٠.

(٦)- انظر: ابن حزم، المحلى، ٣/٢٤٤.

(٧)- انظر: البوصي، موسوعة الإجماع لشيخ الإسلام ابن تيمية، ١/١٨٨.

(٨)- محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد بن مسعود الكمال ابن الهمام السيواسي الأصل ثم القاهري، الحنفية، رحمته الله، كان دقيق الذهن، عميق الفكر، يدقق المباحث حتى يجير شيوخه فضلاً عن من عداهم، توفي سنة ٨٦١هـ. انظر: الشوكاني، البدر الطالع، ٢/٢٠١، الزركلي، الأعلام، ٦/٢٥٥.

(٩)- ابن الهمام، فتح القدير، ٢/٤٩.

(١٠)- الحرشي، شرح مختصر خليل، ٢/٧٣.

(١١)- الشافعي، الأم، ١/٢١٧.

(١٢)- ابن قدامة، المغني، ٢/٢١٨.

(١٣)- ابن حزم، المحلى، ٣/٢٤٤.

استدلوا بالكتاب، والسنة، والإجماع، والأثر.

أولاً: الكتاب.

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١﴾﴾^(١).

وجه الدلالة: دلّت الآية على الأمر بالسعي للجمعة في المسجد، "والأمر يقتضي الوجوب"^(٢)، ودلّت على النهي عن البيع لأجلها، ولا يُنهي عن منافع إلا لواجب^(٣).

ثانياً: السنة.

١- عن عبد الله بن عمر، وأبي هريرة رضي الله عنهما، أنهما سمعا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (لينتهين أقوام عن ودعهم^(٤) الجمعات، أو ليختمن الله على قلوبهم، ثم ليكونن من الغافلين)^(٥).

٢- عن أبي قتادة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (من ترك الجمعة ثلاث مرات من غير ضرورة طبع الله على قلبه)^(٦).

٣- عن سمرّة بن جندب^(٧) قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (من ترك الجمعة من غير عذر فليتصدق بدينار، فإن لم يجد فبنصف دينار)^(٨).

(١)- سورة الجمعة، الآية: ٩.

(٢)- الشيرازي، التبصرة في أصول الفقه، ٢٣٠/١.

(٣)- انظر: الطبري، جامع البيان، ٣٨١/٢٣، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ١٠٤/١٨.

(٤)- ودعهم: ودع الشيء ويدعه إذا تركه، أي عن تركهم إياها والتخلف عنها. ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، مادة: (ودع)، ١٦٦/٥.

(٥)- صحيح مسلم، ح ٤٠، كتاب الجمعة، باب التغليظ في ترك الجمعة، ٥٩١/٢.

(٦)- سنن النسائي، ح ١٣٧٢، كتاب الجمعة، باب كفارة من ترك الجمعة من غير عذر، ٨٩/٣. قال الألباني: ضعيف. انظر: الألباني، صحيح وضعيف سنن النسائي، ١٦/٤.

(٧)- سمرّة بن جندب بن هلال بن حريج بن مرة الفزاري رضي الله عنه، كنيته أبو سليمان، نزل البصرة، وكان شديداً على الخوارج، توفي بالبصرة سنة ٥٨ هـ وقيل: ٥٩ هـ. انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ١٠٨/٦، ابن الأثير، أسد الغابة، ٥٥٤/٢.

(٨)- سنن النسائي، ح ١٣٧٢، كتاب الجمعة، باب كفارة من ترك الجمعة من غير عذر، ٨٩/٣. قال الألباني: ضعيف. انظر: الألباني، صحيح وضعيف سنن النسائي، ١٦/٤.

٤- عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه، قال: خطبنا رسول الله ﷺ فقال: (. اعلموا أن الله قد افترض عليكم الجمعة في مقامي هذا، في يومي هذا، في شهري هذا، من عامي هذا إلى يوم القيامة، فمن تركها في حياتي أو بعدي، وله إمام عادل أو جائر، استخفافاً بها، أو جحوداً لها، فلا جمع الله له شمله، ولا بارك له في أمره، ألا صلاة له، ولا زكاة له، ولا حج له، ولا صوم له، ولا بر له حتى يتوب، فمن تاب تاب الله عليه^(١).

٥- عن أسامة^(٢) رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (من ترك ثلاث جمعات من غير عذر، كُتِبَ من المنافقين)^(٣).
وجه الدلالة من الأحاديث: دلَّت الأحاديث على التغليظ، والتشديد في ترك الذهاب لصلاة الجمعة للرجل، وأدائها في مسكنه، والتهديد على ذلك من أعظم الأدلة على وجوبها، وعظم التخلف عنها^(٤).

ثالثاً: الإجماع.

" أجمعوا على أنَّ الجمعة واجبة على الأحرار البالغين المقيمين الذين لا عذر لهم " ^(٥).

رابعاً: الأثر.

- ١- عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (من ترك الجمعة ثلاث جمع متواليات، فقد نبذ الإسلام وراء ظهره)^(٦).
- ٢- عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (من ترك الجمعة ثلاثاً متواليات طبع الله على قلبه)^(٧).
- ٣- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: (لأنَّ أشرب كأساً من خمر) أو قال: (أوقية^(٨) أحبُّ إليَّ من ترك الجمعة متعمداً)^(٩).

(١)- سنن ابن ماجه، ح ١٠٨١، كتاب الصلاة والسنة فيها، باب في فرض الجمعة، ٣٤٣/١. قال البوصيري: "هذا إسناد

ضعيف؛ لضعف علي بن زيد بن جدعان وعبد الله بن محمد العدوي". انظر: البوصيري، مصباح الزجاجة، ١٢٩/١.

(٢)- أسامة بن زيد بن حارثة بن شراحيل بن كعب الكلبي رضي الله عنه، كنيته أبو محمد، حب رسول الله ﷺ، وكان عنده كبعض أهله، لم يعرف إلا الإسلام لله تعالى، ولم يُدن بغيره، توفي سنة ٥٤ هـ وقيل ٥٩ هـ. انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٥٤/٤، ابن الأثير، علي بن أبي الكرم، أسد الغابة في معرفة الصحابة، ط. ١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٥ هـ)، ٧٩/١.

(٣)- المعجم الكبير للطبراني، ح ٤٢٢، باب الألف، باب ماجاء في المرأة السوء وأنها فتنة ومضرة لزوجها، ١٧٠/١.

قال الهيثمي: "رواه الطبراني في الكبير وفيه جابر الجعفي وهو ضعيف عند الأكثرين". انظر: الهيثمي، مجمع الزوائد، ١٩٣/٢.

(٤)- انظر: الكاساني، بدائع الصنائع، ٢٥٦/١، المازري، شرح التلقين، ٩٤٠/١، الشيرازي، المهذب، ٢٠٥/١، ابن قدامة، المغني، ٢١٨/٢.

(٥)- ابن المنذر، الإجماع، ٤٠/١، الإقناع، ١٠٥/١.

(٦)- مسند أبي يعلى الموصلي، ح ٢٧١٢، أول مسند ابن عباس، ١٠٢/٥. قال الهيثمي: "رواه أبو يعلى ورجاله رجال الصحيح".
الهيثمي، مجمع الزوائد، ١٩٣/٢.

(٧)- مصنف ابن أبي شيبة، أثر ٥٥٣٦، كتاب الصلوات، باب في تفريط الجمعة وتركها، ٤٨٠/١. قال ابن حجر: الأثر برواية هشيم، وهشيم هذا هو ابن بشير ثقة ثبت إلا أنه كثير التدليس والإرسال الخفي. انظر: ابن حجر، المطالب العلية، ٤٥/٥.

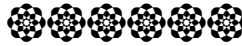
(٨)- الأوقية: "قديماً عبارة عن أربعين درهماً، وهي في غير الحديث نصف سدس الرطل، وهو جزء من اثني عشر جزءاً، وتختلف باختلاف اصطلاح البلاد". ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، مادة: (أوق)، ٨٠/١.

(٩)- مصنف عبد الرزاق، ح ٥١٧٤، كتاب الجمعة، باب من لم يشهد الجمعة، ١٦٧/٣. لم أقف على درجته في حدود اطلاعي، وقد رواه عبد الرزاق عن معمر عن رجل من أهل المدينة. والذي يظهر أن في سلسلة الإسناد رجل مجهول.

وجه الدلالة من الآثار : دلَّت الآثار على وجوب أداء الجمعة في المسجد، والوعيد لا يكون إلا على ترك واجب. والتهاون، والتكاسل فيها وأداؤها في المسكن سبب للدُّخول في التهديد^(١).

تنبيهان:

- ١- الضعف في بعض الأحاديث، والآثار لا يضر؛ بسبب كثرة الشواهد الأخرى، والإجماع الدَّال على وجوب الجمعة^(٢).
- ٢- المتخلف عن صلاة الجمعة يؤديها في المسكن ظهرًا أربع ركعات، فلا يجوز أن يؤديها كصلاة الجمعة ركعتين؛ لأنَّ الجمعة لا تصح إلا جماعة^(٣)، وبشروط الجمعة.



(١) - انظر: المازري، شرح التلقين، ١/٩٤٠، الولوي، ذخيرة العقبى في شرح المجتبى، ١٦/٧٤.

(٢) - انظر: ابن الهمام، فتح القدير، ٢/٤٩.

(٣) - انظر: ابن الهمام، فتح القدير، ٢/٥٠، اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، فتاوى اللجنة الدائمة - المجموعة الأولى، (الرياض: رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء)، ١٩٦/٨.

المطلب الثاني: صلاة المرأة الجمعة في المسكن

انعقد الاتفاق على أنَّ صلاة الجمعة لا تجب على النساء في المسجد، وأنَّهنَّ يُصلِّين في مساكنهن الظهر أربعاً يوم الجمعة. قال ابن المنذر رحمته الله: "أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أنَّ لا الجمعة على النساء، وأجمعوا على أنَّهنَّ إنَّ حضرن الإمام فصلَّين معه أنَّ ذلك مجز عنهن"^(١)، وعلى ذلك اتفق الفقهاء من الحنفية^(٢)، والمالكية^(٣)، والشافعية^(٤)، والحنابلة^(٥)، والظاهرية^(٦)، والحسن البصري، وعطاء بن أبي رباح، وعمر بن عبد العزيز^(٧)، والشعبي، وقتادة، والأوزاعي، وسعيد بن عبد العزيز^(٨)، وسفيان الثوري^(٩)، رحمته الله.

وفي ما يلي عرض لبعض أقوالهم رحمته الله؛ للاستشهاد:

- ١- الحنفية: قال ابن نجيم رحمته الله: "فلا تجب على مسافر، ولا على امرأة"^(١٠).
- ٢- المالكية: قال ابن رشد الحفيد رحمته الله: "فلا تجب على امرأة، ولا على مريض باتفاق"^(١١).

- (١) - ابن المنذر، الأوسط، ١٦/٤.
- (٢) - انظر: السرخسي، المبسوط، ٢٢/٢، الكاساني، بدائع الصنائع، ٢٥٩/١، ابن نجيم، البحر الرائق، ١٦٣/٢.
- (٣) - انظر: ابن عبد البر، الكافي في فقه أهل المدينة، ٢٤٨/١، ابن رشد الجدد، المقدمات الممهدة، ٢٢١/١، ابن رشد الحفيد، بداية المجتهد، ١٦٧/١.
- (٤) - انظر: الشافعي، الأم، ٢١٨/١، الحصني، كفاية الأختيار، ١٤٢/١، الرملي، نهاية المحتاج، ٢٨٥/٢.
- (٥) - انظر: ابن قدامة، المغني، ٢٥٠/٢، أبو البركات، المحرر في الفقه، ١٤٢/١، البهوتي، الروض المربع، ١٤٨/١.
- (٦) - انظر: ابن حزم، المحلى، ٢٥٩/٣.
- (٧) - عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس الأموي رحمته الله، أمه أم عاصم رحمته الله، بنت عاصم بن عمر بن الخطاب رحمته الله، كنيته أبو حفص، سلك مسلك الخلفاء الأربع رحمته الله، توفي وهو ابن تسع وثلاثين، سنة ١٠١ هـ. انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٢٥٣/٥، ابن حبان، الثقات، ١٥١/٥.
- (٨) - سعيد بن عبد العزيز بن أبي يحيى التنوخي رحمته الله، كنيته أبو محمد ويقال: أبو عبد العزيز، فقيه أهل دمشق، ومفتيهم بعد الأوزاعي رحمته الله، توفي سنة ١٦٧ هـ. انظر: ابن عساكر، تاريخ دمشق، ١٩٣/٢١، الذهبي، تاريخ الإسلام، ٣٧٨/٤.
- (٩) - انظر: ابن المنذر، الأوسط، ١٦/٤.
- (١٠) - ابن نجيم، البحر الرائق، ١٦٣/٢.
- (١١) - محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن أحمد بن رشد القرطبي، رحمته الله كنيته أبو الوليد، حفيد العلامة ابن رشد الفقيه، ودرس الفقه حتى برع فيه، وأقبل على علم الكلام، والفلسفة، وعلوم الأوائل، حتى صار يضرب به المثل فيها، توفي سنة ٥٩٥ هـ. انظر: الذهبي، تاريخ الإسلام، ١٠٣٩/١٢، الصفدي، الوافي بالوفيات، ٨١/٢.
- (١٢) - ابن رشد الحفيد، بداية المجتهد، ١٦٧/١.

- ٣- الشافعية: قال الشافعي رَحِمَهُ اللهُ: "وليس على غير البالغين، ولا على النساء، ولا على العبيد جمعة"^(١).
- ٤- الحنابلة: قال ابن قدامة رَحِمَهُ اللهُ: "أمَّا المرأة فلا خلاف في أنَّها لا جمعة عليها"^(٢).
- ٥- الظاهرية: قال ابن حزم رَحِمَهُ اللهُ: "ولا جمعة على معذور بمرض، أو غير ذلك من الأعذار، ولا على النساء، فإن حضر هؤلاء صلُّوها ركعتين"^(٣).

استدلوا بالكتاب، والسنة، والإجماع، والأثر، والمعقول.

أولاً: الكتاب.

قال تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى﴾^(٤).

وجه الدلالة: دلت الآية على أمر النساء بالقرار في البيوت؛ لذا لا تجب عليهن الجمعة، على الرغم من دخولهن في عموم الخطاب بطريق التبعية في قوله تعالى: ﴿فَأَسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾^(٥)؛ لأنَّ مخصصات من هذا الخطاب بعموم النهي عن الخروج في قوله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾، لا سيما مجامع الرجال^(٦).

ثانياً: السنة.

- ١- عن طارق بن شهاب^(٧) رَحِمَهُ اللهُ عن النبي ﷺ قال: (الجمعة حق واجب على كل مسلم في جماعة إلا أربعة: عبد مملوك، أو امرأة، أو صبي، أو مريض)^(٨).
- ٢- عن أبي هريرة رَحِمَهُ اللهُ قال: قال رسول الله ﷺ: (من كان يؤمن بالله، واليوم الآخر فعليه الجمعة، إلا عبداً، أو امرأةً أو صبيًا، ومن استغنى بلهو أو تجارة استغنى الله عنه، والله غني حميد)^(٩).

(١) - الشافعي، الأم، ٢١٨/١.

(٢) - ابن قدامة، المغني، ٢٥٠/٢.

(٣) - ابن حزم، المحلى، ٢٥٩/٣.

(٤) - سورة الأحزاب، الآية: ٣٣.

(٥) - سورة الجمعة، الآية: ٩.

(٦) - انظر: الكاساني، بدائع الصنائع، ٢٥٩/١، الطحطاوي، حاشية مراقي الفلاح، ٥٠٤/١.

(٧) - طارق بن شهاب بن عبد شمس بن سلمة بن هلال بن عوف رَحِمَهُ اللهُ، كنيته أبو عبد الله، رأى النبي ﷺ وهو رجل، ويقال: إنَّه لم يسمع منه شيئاً، توفي سنة ٨٢هـ. انظر: ابن الأثير، أسد الغابة، ٦٨/٣، ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة، ٤١٣/٣.

(٨) - سنن أبي داود، ح ١٠٦٧، تفريع أبواب الجمعة، باب الجمعة للملوك والمرأة، ٢٨٠/١. إسناده على شرط الشيخين. انظر: النووي، خلاصة الأحكام، ٧٥٧/٢.

(٩) - المعجم الأوسط، ح ٧٧١، باب الميم، باب من اسمه محمد، ٣٥٤/٧. قال الهيثمي: "رواه الطبراني في الأوسط من رواية عبد العظيم بن رغبان عن أبي معشر، وأبو معشر أقرب إلى الضعف، وعبد العظيم لم أجد من ترجمه". الهيثمي، مجمع الزوائد ١٧٠/٢.

وجه الدلالة من الحديثين: في الحديثين دلالة على أنَّ الجمعة فرض عين على كل مسلم، وأنها لا تجب على الأربعة المذكورين، ومنهم النساء، إذ الجمعة تُجمَع على عدم وجوبها عليهن^(١).

ثالثًا: الإجماع.

أجمع أهل العلم على أنَّ لا جمعة على النساء، كما أجمعوا على أنَّ حضورهن إلى المسجد وصلاتهن الجمعة مجزية لهن^(٢).

رابعًا: الأثر.

عن الحسن رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: (ليس على النساء جمعة)^(٣).

وجه الدلالة: في الاثر دلالة واضحة على عدم وجوب الجمعة على النساء^(٤).

خامسًا: المعقول.

١- إنَّ النساء لسنَّ من أهل الحضور في مجامع الرجال؛ ولذلك لا تجب عليهن الجمعة^(٥).

٢- في خروجهن تكليف لهن، ومخالطة للرجال، ولا يأمَن الفتنة^(٦).

٣- المرأة مشغولة في مسكنها بخدمة الزوج، والأبناء^(٧).

تنبيه: إجماع أهل العلم على جواز حضور النساء الجمعة مشروط بوجوب التزام المرأة بالضوابط الشرعية؛ وهي الالتزام بالحجاب الشرعي، وعدم التطيب، ومخالطة الرجال، وخاصة في الحرمين الشريفين؛ لأنَّ احتكاك النساء بالرجال أكثر من بقية المساجد. والله أعلم.



(١)- انظر: الخطابي، معالم السنن، ٢٤٣/١، المغربي، الحسين بن محمد، البدر التمام شرح بلوغ المرام، ط١، (مصر: دار هجر، ١٤٢٤ هـ)، ٤٦٩/٣.

(٢)- انظر: ابن المنذر، الإجماع، ٤٠/١، الأوسط، ١٦/٤.

(٣)- مصنف ابن أبي شيبة، ح ٥١٥٠، كتاب الجمعة، باب من لا تجب عليه جمعة، ٤٤٦/١. قال الرازي: ليس له أصل.

انظر: الرازي، عبد الرحمن بن محمد، الجرح والتعديل، ط١، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٢٧١ هـ)، ٢٦٠/١.

(٤)- انظر: الشوكاني، نيل الأوطار، ٢٧٠/٣.

(٥)- انظر: ابن قدامة، المغني، ٢٥٠/٢، البهوتي، الروض المربع، ١٤٨/١.

(٦)- انظر: الحصني، كفاية الأخيار، ١٤٢/١.

(٧)- انظر: السرخسي، المبسوط، ٢٢/٢، الكاساني، بدائع الصنائع، ٢٥٩/١.

الفصل الثاني

- المسائل المتعلقة بصلاة النافلة في المسكن. وفيه سبعة مباحث:
- المبحث الأول: صلاة النوافل في المسكن. وفيه أربعة مطالب.
- المبحث الثاني: صلاة التراويح في المسكن
- المبحث الثالث : صلاة المنفرد العيدين في المسكن
- المبحث الرابع: صلاتا الكسوف والخسوف في المسكن
- المبحث الخامس: صلاة الاستسقاء في المسكن
- المبحث السادس: صلاة النساء على الجنازة في المسكن
- المبحث السابع: الاقتداء بإمام المسجد لمن في المسكن. وفيه أربعة مطالب.

المبحث الأول: صلاة النوافل في المسكن
وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: صلاة النافلة في المسكن

المطلب الثاني: المفاضلة في النافلة بين المساجد الثلاثة والمسكن

المطلب الثالث: صلاة النافلة قبل صلاة الجمعة، وبعدها في المسكن

المطلب الرابع: صلاة النافلة قبل صلاة العيد، وبعدها في المسكن



المطلب الأول: صلاة النافلة في المسكن

تحرير محل النزاع:

اتفق جمهور الفقهاء على فضل أداء صلاة الفريضة جماعة في المسجد، وإثم من أدمن التخلف عنها من غير عذر^(١)، حيث كان من هدي النبي ﷺ أداء الفريضة في المسجد، والنوافل^(٢) في المسكن، ونقل عنه ﷺ، أنه صَلَّى بعض السنن في المسجد، لذا اختلف الفقهاء في صلاة النافلة هل الأفضل أدائها في المسجد، أم في المسكن على قولين:

القول الأول: الأفضل أداء صلاة النافلة في المسجد. وهو المذهب عند المالكية^(٣)، والثوري^(٤) رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

القول الثاني: الأفضل أداء صلاة النافلة في المسكن. قالت به الحنفية^(٥)، وقولٌ للمالكية^(٦)، والشافعية^(٧)، والحنابلة^(٨)، والظاهرية^(٩).

سبب الخلاف: إنَّ سبب اختلافهم - والله أعلم - هو: التعارض؛ حيث أخذ أصحاب القول الأول بحديث ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، صَلَّى الرسول ﷺ، النافلة في المسجد، أي أخذوا بفعله ﷺ، لا بقوله، والأفعال يتطرق إليها الاحتمال، أكثر من تطرقه إلى الأقوال، وأخذ أصحاب القول الثاني بالأدلة الصحيحة الدالة على أفضلية صلاة النافلة في المسكن^(١٠).

الأدلة:

(١) - انظر: ابن القطان، الإقناع في مسائل الإجماع، ١/٤٤٤. سبق عرض المسألة ص ١٥ من الرسالة.

(٢) - **النافلة:** لغة الزيادة. اصطلاحاً: أداء ما لم يفرض من العبادات، ويرادف النفل الشئنة، والمندوب، والمستحب والمرغب فيه والحسن. انظر: الشريبي، مغني المحتاج، ١/٤٤٩.

(٣) - انظر: الأصبحي، المدونة، ١/١٨٩، الخرشبي، شرح مختصر خليل، ٢/٦٠٢، الدسوقي، الحاشية على الشرح الكبير، ١/٣١٤.

(٤) - انظر: الدميري، النجم الوهاج، ٢/١٨٣.

(٥) - انظر: الزيلعي، تبيين الحقائق، ١/١٧٢، البابرتي، محمد بن محمد، العناية شرح الهداية، "د.ط"، (بيروت: دار الفكر، د.ت)، ١/٤٤٤، ابن نجيم، البحر الرائق، ٢/٥٣.

(٦) - انظر: ابن عبد البر، الكافي في فقه أهل المدينة، ١/٢٦٠، الزرقاني، عبد الباقي بن يوسف، شرح الزرقاني على مختصر خليل،

ط ١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٢ هـ)، ١/٤٩٥، الدسوقي، الحاشية على الشرح الكبير، ١/٣١٤.

(٧) - انظر: النووي، المجموع، ٣/٤٩١، ابن الرفعة، أحمد محمد، كفاية النبيه في شرح التنبيه، ط ١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٩ م)، ٣/٣٤٩، الدميري، النجم الوهاج، ٢/١٨٣.

(٨) - انظر: ابن قدامة، المغني، ٢/٩٥، المرادوي، الإنصاف، ٢/١٧٧، الحجاوي، الإقناع، ١/١٥٢، البهوتي، كشاف القناع، ١/٤٢٣.

(٩) - انظر: ابن حزم، المحلى، ٢/٧٨.

(١٠) - انظر: ابن رشد الجدد، البيان والتحصيل، ١٨/٦١، النووي، المجموع، ٤/٤٨، ابن قدامة، المغني، ٢/٩٤، ابن حزم، المحلى، ٢/٧٨.

أدلة أصحاب القول الأول القائلين: بأفضلية أداء صلاة النافلة في المسجد.

استدلوا بالسنة، والمعقول.

أولاً: السنة.

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (كان رسول الله ﷺ يطيل القراءة في الركعتين بعد المغرب، حتى يتفرق أهل المسجد)^(١) وجه الدلالة: أدى النبي ﷺ ركعتي النافلة بعد المغرب في المسجد، فدل ذلك على أن الأفضل أدائها في المسجد^(٢).

ثانياً: المعقول.

١- صلاة الرجل في مسكنه بين أهله، وولده وهم يتصرفون، ويتحدثون ذريعة إلى اشتغال باله بأمرهم في صلاته^(٣).
٢- تؤدي النافلة في المسجد حتى لا يُتشبه بالروافض؛ لأنهم لا يأتون بالسُنن، فإذا أُدِّيت في المسكن يتوهم الناظر أن أهل السنة يتركون السُنن أيضاً^(٤).

٣- في هذا الزمان يمكن الفتوى بأدائها في المسجد؛ لأن الناس متكاسلون، ولا يأتون بها في مساكنهم^(٥).

أدلة أصحاب القول الثاني القائلين: بأفضلية أداء صلاة النافلة في المسكن.

استدلوا بالسنة، والإجماع، والأثر، والمعقول.

أولاً: السنة.

١- عن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (..صلوا أيها الناس في بيوتكم، فإن أفضل الصلاة صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة)^(٦).

٢- عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: (اجعلوا من صلاتكم في بيوتكم، ولا تتخذوها قبوراً)^(٧).

٣- عن جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (إذا قضى أحدكم الصلاة في مسجده، فليجعل لبيته نصيباً من

(١) - سنن أبي داود، ح ١٣٠١، باب تفریح أبواب التطوع، وركعات السنة، باب ركعتي المغرب أين تُصلَّيان، ٣١/٢. قال الألباني:

"إسناده ضعيف؛ يعقوب بن عبد الله، ليس بالقوي. ومثله شيخه، وبالأول أعله المنذري". الألباني: ضعيف أبي داود-الم، ٥٥/٢.

(٢) - انظر: ابن عبد البر، الكافي في فقه أهل المدينة، ٢٦١/١، ابن رشد الجد، البيان والتحصيل، ٦١/١٨.

(٣) - انظر: ابن رشد الجد، البيان والتحصيل، ٦١/١٨، الخرشبي، شرح مختصر خليل، ٦/٢، الزرقاني، شرح الزرقاني على مختصر خليل، ٤٩٥/١.

(٤) - انظر: الكشميري، محمد أنور، العرف الشذي شرح سنن الترمذي، ط ١، (بيروت: دار التراث العربي، ١٤٢٥هـ)، ٤٠٨/١.

(٥) - انظر: المرجع السابق، ١٤٧/١.

(٦) - زيد بن ثابت بن الضحاك بن زيد ابن لوزان الأنصاري الخزرجي رضي الله عنه، كنيته أبو سعيد، وقيل: أبو عبد الرحمن، أعلم الصحابة بالفرائض، وهو الذي كتب القرآن في عهد أبي بكر، وعثمان رضي الله عنهما، توفي سنة ٤٥هـ وقيل غير ذلك. انظر: ابن الأثير، أسد الغابة، ٣٤٦/٢، ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة، ٤٩٠/٢.

(٧) - صحيح البخاري، ح ٧٣١، كتاب الأذان، باب صلاة الليل، ١٤٧/١.

(٨) - صحيح مسلم، ح ٢٠٨، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب صلاة النافلة في بيته، وجوازها في المسجد، ٥٨٣/١.

صلاته، فإنَّ الله جاعل في بيته من صلاته خيراً^(١).

٤- عن عائشة رضي الله عنها قالت عن تطوع الرسول ﷺ: (كان يُصَلِّي في بيته قبل الظهر أربعاً، ثم يخرج فيصَلِّي بالناس، ثم يدخل فيصَلِّي ركعتين، وكان يُصَلِّي بالناس المغرب، ثم يدخل فيصَلِّي ركعتين، ويُصَلِّي بالناس العشاء، ويدخل بيته فيصَلِّي ركعتين..)^(٢).

وجه الدلالة من الأحاديث: في الأحاديث حث على أداء النافلة في المساكن، والأمر فيها للاستحباب وليس للإيجاب، وكونها في المسكن أخصى، وأبعد من الرياء، وأصون من المحبطات، وليتبرك المسكن بذلك، حيث تحضره الملائكة، وتنفر منه الشياطين^(٣).

ثانياً: الإجماع.

الذي عليه العلماء لا بأس بالتطوع في المسجد لمن شاء، إلا أنهم مجمعون على أنَّ التطوع في المسكن أفضل من جهة الثواب^(٤).

ثالثاً: الأثر.

١- قال زيد بن ثابت رضي الله عنه: (أفضل الصلاة صلاتكم في بيوتكم، إلا صلاة المكتوبة)^(٥).

٢- عن العباس بن سهل الساعدي^(٦) رضي الله عنه قال: (لقد أدركت زمان عثمان بن عفان^(٧))، وأنه ليسلم من المغرب فلم أرى رجلاً واحداً يصلِّيهما في المسجد، يتدرون أبواب المسجد حتى يخرجوا؛ فيصَلُّونها في بيوتهم^(٨).

(١)- صحيح مسلم، ح ٢١٠، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب صلاة النافلة في بيته، وجوازها في المسجد، ١/٥٣٩.

(٢)- صحيح مسلم، ح ١٠٥، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب جواز النافلة قائماً وقاعداً، ١/٥٠٤.

(٣)- انظر: القاضي عياض، إكمال المعلم، ٣/١٤٥، النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم، ٦/٦٨.

(٤)- انظر: ابن عبد البر، الاستدكار، ٢/٣٢٦، الباقري، العناية شرح الهداية، ١/٤٤١، ابن نجيم، عمر بن إبراهيم، النهر الفائق شرح

كنز الدقائق، ط١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ)، ١/٣١١، أبو حبيب، موسوعة الإجماع، ٢/٦٧٧.

(٥)- موطأ مالك، ح ٤، كتاب صلاة الجماعة، باب فضل صلاة الجماعة على صلاة الفرد، ١/١٣٠. صحيح، أخرجه مالك عن أبي

النضر مولى عمر بن عبيد الله بن بسر بن سعيد عن زيد بن ثابت. وأبو النضر هو سالم بن أبي أمية". الباكستاني، ماصح من آثار

الصحابة، ١/٤٣٥.

(٦)- العباس بن سهل بن سعد بن مالك الأنصاري الساعدي المدني رضي الله عنه، كنيته أبو أبي، ثقة، وليس بكثير الحديث، توفي قريباً من

سنة ١٢٠هـ. انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٥/٢٠٧، الذهبي، تاريخ الإسلام، ٣/٢٥٥.

(٧)- عثمان بن عفان ابن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس ابن عبد مناف بن قصي رضي الله عنه، كنيته في الجاهلية أبو عمرو، وفي الإسلام

أبو عبد الله، ولده من رقية رضي الله عنها، بنت رسول الله ﷺ، ذو النورين، أسلم قديماً، وهاجر المحررتين، وتزوج ابنتي رسول الله ﷺ، قُتل سنة

٣٥هـ. انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٣/٣٩، الكلاباذي، رجال صحيح البخاري = الهداية والإرشاد، ٢/٥١٦.

(٨)- مصنف ابن أبي شيبة، ح ٦٣٧٤، كتاب الصلوات، باب من كان يستحب أن يصلِّي الركعتين بعد المغرب في بيته، ٢/٥٣. حسن.

أخرجه ابن أبي شيبة عن عبد الأعلى، عن ابن إسحاق عن العباس بن سهل، وابن إسحاق حسن الحديث.

انظر: الباكستاني، ماصح من آثار الصحابة، ١/٤٢٧.

وجه الدلالة من الأثرين: دلّ الأثران على أفضلية صلاة النافلة في المسكن على المسجد، ويشمل ذلك السُّنن الرواتب^(١)، والتطوع عامة^(٢).

رابعاً: المعقول.

١- النافلة لم تسن لها الجماعة فتكون في المسكن أولى^(٣).

٢- نزول الرحمة في المسكن^(٤).

٣- أخفى، وأبعد، وأسلم من الرياء^(٥).

مناقشة الأدلة:

مناقشة أدلة القول الأول القائلين: بأفضلية أداء صلاة النافلة في المسجد.

أولاً: ما استدللتم به من وجه الدلالة من حديث ابن عباس رضي الله عنهما: (.. يطيل القراءة في الركعتين..). يناقش بما يلي:

١- الحديث ضعيف^(٦). ثم على التسليم بصحته:

٢- يُحتمل أنه صَلَّى صَلَّاهَا فِي الْمَسْجِدِ لِعِذْرِ مَنْعِهِ مِنْ دُخُولِ الْمَسْجِدِ^(٧).

٣- "الأظهر أنه يحمل على بيان الجواز"^(٨).

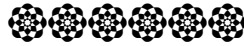
٤- إنَّه قد يكون ذلك وقت الاعتكاف^(٩).

الترجيح: بعد عرض الأقوال، وأدلتها تبين لي - والله اعلم- إنَّ الراجح هو القول الثاني القائل: بأفضلية أداء

صلاة النافلة في المسكن. وذلك لما يلي:

١- لقوة أدلتهم، وصحتها، وسلامتها من المناقشة.

٢- إنَّ القائلين بأفضلية أدائها في المسجد يحتمل أنهم أرادوا بذلك الجواز، وليس الفضل.



(١)- الرواتب: جمع راتبة وهي السُّنن التابعة للفرائض وهي ١٢ ركعة ومعنى أنَّها راتبة أي: تُؤدى يومياً مع الصلوات الخمس.

انظر: التهانوي، محمد بن علي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ط ١، (بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٩٦م)، ١/٨٧٥.

(٢)- انظر: الباجي، المنتقى شرح الموطأ، ١/٢٣٠، النووي، المجموع، ٤/٤٨.

(٣)- انظر: الروياني، بحر المذهب، ٢/٧٧.

(٤)- انظر: النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم، ٦/٦٨، الدميري، النجم الوهاج، ٢/١٨٤.

(٥)- انظر: الروياني، بحر المذهب، ٢/٧٧، الدميري، النجم الوهاج، ٢/١٨٤، الرملي، نهاية المحتاج، ١/٥٥٢.

(٦)- سبق تخريجه، والحكم عليه ص ١٢٨ من الرسالة.

(٧)- انظر: العظيم آبادي، عون المعبود، ٤/١٣٠.

(٨)- المرجع السابق، ٤/١٣٠.

(٩)- انظر: الملا الهروي القاري، مرقاة المفاتيح، ٣/٨٩٩.

المطلب الثاني: المفاضلة في النافلة بين المساجد الثلاثة، والمسكن

تحرير محل النزاع:

سبق التفصيل في المسألة السابقة عن صلاة النافلة في المسكن، وتبين أنّ الراجح أداءها في المساكن أفضل من المساجد، باتفاق جمهور الفقهاء^(١)، ولكن هل يشمل ذلك المساجد الثلاثة مع وجود المضاعفة فيها؟ اختلف الفقهاء على قولين:

القول الأول: أداء صلاة النافلة في المساجد الثلاثة أفضل من أدائها في المسكن. وهو قول للمالكية (للغرباء عن الحرمين)^(٢)، وقال به من المعاصرين محمد الشنقيطي^(٣)،^(٤).

القول الثاني: أداء صلاة النافلة في المسكن أفضل من أدائها في المساجد الثلاثة. قالت به الحنفية^(٥)، والمالكية^(٦)، والشافعية^(٧)، والحنابلة^(٨).

سبب الخلاف: "هو عموم قوله: (صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة فيما سواه)، فمن حمله على العموم شمله بالنافلة، ومن حمل العموم على الأصل فيه قصره على الفريضة، إذ العام على الإطلاق يُحمل على الأخص منه، وهي الفريضة"^(٩).

(١) - انظر: الزيلعي، تبيين الحقائق، ١/١٧٢، ابن عبد البر، الكافي في فقه أهل المدينة، ١/٢٦٠، النووي، المجموع، ٣/٤٩١، ابن قدامة، المغني، ٢/٩٥، ابن حزم، المحلى، ٢/٧٨.

(٢) - انظر: ابن رشد الجدل، البيان والتحصيل، ١/٢٦٢، الدسوقي، حاشية الدسوقي، ١/٣١٤، عليش، منح الجليل، ١/٣٤١.

(٣) - محمد بن محمد المختار بن أحمد مزيد الجكني الشنقيطي، كنيته أبو عبد الله، فقيه، أصولي، مفسر، دقيق الفهم، واسع الموارد، له دراية عجيبة بمذاهب الفقهاء، وأقوالهم، عضو هيئة تدريس بالجامعة الإسلامية سابقاً، مدرس بالحرمين الشريفين، عضو هيئة كبار العلماء. انظر: الزهراء، المعجم الجامع في تراجم العلماء، وطلبة العلم المعاصرين، ١/٢٨٢.

(٤) - انظر: الشنقيطي، شرح زاد المستقنع، ١٧/٣١٦.

(٥) - انظر: المنبجي، اللباب في الجمع بين السنة والكتاب، ٢/٦٠٥، العيني، البنية، ٢/٥٧٢، ابن عابدين، الدر المختار، ١/٦٥٩.

(٦) - انظر: ابن رشد الجدل، البيان والتحصيل، ١/٢٦٢، العدوي، حاشية العدوي، ٢/٤١٠، اللخمي، التبصرة، ١/٣٨٢.

(٧) - انظر: الرملي، نهاية المحتاج، ١/٥٥٢، الجمل، سليمان بن عمر، فتوحات الوهاب بتوضيح شرح منهج الطلاب، د.ط، بيروت: دار الفكر، د.ت، ١/٤٠٤.

(٨) - انظر: ابن مفلح، الفروع، ٢/٤٥٤، الجراعي، أبو بكر بن زيد، تحفة الراكع والساجد بأحكام المساجد، ط.١،

(الكويت: الفروانية، ١٤٢٥هـ)، ١/٧١، الرحيبي، مطالب أولي النهى، ٢/٣٨٣.

(٩) - الشنقيطي، أضواء البيان، ٨/٣٢٨.

الأدلة:

أدلة أصحاب القول الأول القائلين: بأفضلية أداء صلاة النافلة في المساجد الثلاثة على أدائها في المسكن. استدلوها بالسنة، والأثر.

أولاً: السنة.

عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة فيما سواه، إلا المسجد الحرام)^(١).

وجه الدلالة: دلّ الحديث على فضل صلاة النافلة في المساجد الثلاثة، على المسكن؛ وذلك لعموم قوله صلى الله عليه وسلم: (صلاة)، حيث لم يخص بها صلاة عن صلاة، وعليه فالترتيب يشمل الفرض، والنفل^(٢).

ثانياً: الأثر.

عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: (والذي لا إله غيره ما صلّت امرأة صلاة خير لها من صلاة تُصلّيها في بيتها إلا أن يكون المسجد الحرام، أو مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم إلا عجزاً في منقلها)^(٣).

وجه الدلالة: دلّ الأثر على أنّ للحرمين خصوصية في التفضيل، حيث إنّها تشمل الفرض، والنفل، وإذا ثبت هذا للحرمين، فمثله المسجد الأقصى، حيث حُصّ بالفضل دون سائر المساجد^(٤).

أدلة أصحاب القول الثاني القائلين: بأفضلية أداء صلاة النافلة في المسكن على أدائها في المساجد الثلاثة. استدلوها بالسنة.

١- عن زيد بن ثابت رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (صلاة المرء في بيته أفضل من صلاته في مسجدي هذا، إلا المكتوبة)^(٥).

(١) - سبق تخريجه ص ٥٢.

(٢) - انظر: الشنقيطي، شرح زاد المستقنع، ١٧/٣١٦.

(٣) - سبق تخريجه ص ٥٢.

(٤) - انظر: الغنيم، الأحكام الفقهية المتعلقة بالمكان، ٢٢٤/١.

(٥) - سنن أبي داود، ح ١٠٤٤، باب تفريع أبواب الركوع والسجود باب صلاة الرجل التطوع في بيته، ٢٧٤/١. قال العراقي: إسناده صحيح.

انظر: العراقي، ابن السبكي، الزبيدي، تخريج أحاديث إحياء علوم الدين، ط ١، (الرياض: دار العاصمة للنشر، ١٤٠٨ هـ)، ٥١٠/١.

٢- عن عبد الله بن سعد^(١) قال سألت رسول الله ﷺ عن الصلاة في بيتي، والصلاة في المسجد، فقال: (قد ترى ما أقرب بيتي من المسجد، ولأنَّ أصلي في بيتي أحبُّ من أنَّ أصلي في المسجد إلا المكتوبة)^(٢).
وجه الدلالة من الحديثين: دلَّ الحديثان على أنَّ أداء صلاة النافلة في المسكن أفضل من أدائها في المسجد، ويدخل في ذلك المساجد الثلاثة، إذ جاء التصريح في الحديث بقول الرسول ﷺ: (بمسجدي)، أي إنَّه لا فرق بين المساجد، والحرمين، والمسجد الأقصى^(٣).

مناقشة الأدلّة:

مناقشة أدلة القول الأول القائلين: بأفضلية أداء صلاة النافلة في المساجد الثلاثة على أدائها في المسكن.
أولاً: ما استدلتتم به من وجه الدلالة من حديث أبي هريرة^(٤): (صلاة في مسجدي هذا...) يناقش بالآتي:
محافظة الرسول ﷺ على أداء النافلة في مسكنه، مع قرب المسجد دليل واضح على أفضلية أدائها في المسكن، على المسجد النبوي^(٥). والدليل قوله ﷺ: (ولأنَّ أصلي في بيتي أحبُّ من أنَّ أصلي في المسجد إلا المكتوبة)^(٦).
يجاب عنه:

- ١- إنَّ هذا مرجوح، والصحيح أنَّ قوله: (ولأنَّ أصلي في بيتي أحبُّ...) لا يعارض قوله: (صلاة في مسجدي بألف صلاة)؛ لأنَّ فضيلة صلاة النافلة في المسكن تكون من جهة الإخلاص، والبعد عن الرياء، والبركة في المسكن، ولا علاقة لها بالمضاعفة، فدلالة كل نصٍّ مختلفة عن الآخر^(٧).
- ٢- إنَّه لا يجمع أنَّ يبقى حديث المضاعفة على عمومها، فتكون صلاة النافلة في مسكن في مكة، أو في المدينة تُضاعف على صلاتها في المساكن بغيرهما^(٨).

(١) - عبد الله بن سعد الأنصاري الحرامي ويقال القرشي الأموي^(٩)، صحابي، شهد القادسية، وكان يومئذ على مقدمة الجيش.
انظر: ابن عساکر، تاريخ دمشق، ٤٨/٢٩، المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ٢١/١٥.

(٢) - مسند أحمد، ح ١٩٠٠٧، مسند الكوفيين، حديث عبد الله بن سعد، ٣٤٦/٣١. قال الأرنؤوط: إسناده صحيح، رجاله ثقات إلا أنَّه قد اختلف على معاوية بن صالح: وهو الحضرمي في اسم والد حرام، فسماه في هذه الرواية حكيمًا، وسماه في الرواية الثانية معاوية. فظن بعض من ترجم له أنَّه اثنان، وهما واحد. انظر: المرجع السابق ٣٤٦/١٣.

(٣) - انظر: الرملي، نهاية المحتاج، ٥٥٢/١، ابن عابدين، رد المحتار، ٦٥٩/١.

(٤) - انظر: الطحاوي، أحمد بن محمد، شرح مشكل الآثار، ط ١، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٥ هـ)، ٧٣/٢، الصنعاني، سبل السلام، ٦٥٩/١.

(٥) - سبق تخريجه ص ١٣٢.

(٦) - انظر: الشوكاني، نيل الأوطار، ٩٤/٣، الشنقيطي، شرح زاد المستقنع، ١٧/٣١٦.

(٧) - انظر: ابن حجر، فتح الباري، ٦٨/٣.

ثانيًا: ما استدلتتم به من وجه الدلالة من أثر بن مسعود رضي الله عنه: (والذي لا إله غيره ما صلّت امرأة...) يناقش بالآتي:
 إنّ الأثر معارض بحديث عن زيد بن ثابت رضي الله عنه أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال: (صلاة المرء في بيته أفضل من صلاته في مسجدي هذا، إلا المكتوبة)^(١).

مناقشة أدلة القول الثاني القائلين: بأفضلية أداء صلاة النافلة في المسكن على أدائها في المساجد الثلاثة.

ما استدلتتم به من وجه الدلالة من حديثي زيد بن ثابت، وعبد الله بن سعد رضي الله عنه: (صلاة المرء في بيته أفضل)،
 وقد ترى ما أقرب بيّتي من المسجد)، يناقش بالآتي:

إنّ هذه الأدلة معارضة بحديث أبي هريرة رضي الله عنه: إنّ النبي صلى الله عليه وآله قال: (صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة فيما سواه، إلا المسجد الحرام)^(٢).

يجاب عنه:

١- إنّ المضاعفة لصلاة الفريضة وليس النافلة^(٣).

٢- يُجتمَل أنّه قد يُراد بمضاعفة الصلاة في المساجد الثلاثة على سائر المساجد، فلا تدخل المساكن^(٤).

الترجيح: بعد النظر في الأقوال، وأدلتها، ومناقشتها ظهر لي - والله أعلم - أنّ الراجح: هو الجمع بين

القولين. بأن تثبت الأفضلية للنافلة في المسكن، وتبقى المضاعفة في المساجد الثلاثة عامة للفرائض، والنوافل أيضًا. أي أنّه " لا يلزم من المضاعفة في المسجد أن تكون أفضل من المسكن، وغاية الأمر أن يكون في المفضول مزية ليست في الفاضل، ولا يلزم من ذلك جعله أفضل، فإنّ للأفضل مزايا، وإن كان للمفضول مزية"^(٥)، ليست في الفاضل، ولا يلزم من ذلك جعله أفضل^(٦)، ومن القواعد الفقهية: إنّ المزية لا تقتضي الأفضلية^(٧).



(١) - سبق تخريجه ١٣٢ .

(٢) - سبق تخريجه ص ٥٢ .

(٣) - انظر: الحصص، شرح مختصر الطحاوي، ٥٠٠/٧، المنبجي، الباب في الجمع بين السنة، والكتاب، ٦٠٥/٢، العيني، البناء، ٥٧٢/٢، ابن عابدين، رد المحتار، ٦٥٩/١ .

(٤) - انظر: ابن مفلح، الفروع، ٤٥٤/٢ .

(٥) - الزركشي، محمد بن عبد الله، إعلام الساجد بأحكام المساجد، ط ٥، (القاهرة: وزارة الأوقاف المصرية، ١٤٢٠هـ)، ١٢٥/١ .

(٦) - انظر: العثيمين، مجموع فتاوى، ورسائل العثيمين، ٢٨٩/١٤ .

(٧) - انظر: القراني، الفروق، ١٤٤/٢ .

المطلب الثالث: صلاة النافلة قبل صلاة الجمعة، وبعدها في المسكن

تحرير محل النزاع:

اتفق الفقهاء على مشروعية أداء النافلة بعد صلاة الجمعة في المسكن^(١)، واختلفوا في النافلة قبل الجمعة في المسكن^(٢) على قولين:

القول الأول: يجوز أداء نافلة قبل الجمعة في المسكن. وهو قولٌ للحنفية^(٣)، وقال به النووي من الشافعية^(٤).

القول الثاني: لا يجوز أداء نافلة قبل الجمعة في المسكن. قالت به الحنفية^(٥)، والمالكية^(٦)، والشافعية^(٧)، والحنابلة^(٨).

سبب الخلاف: إنَّ سبب اختلافهم - والله أعلم - هو: تعارض ظاهر النصوص الواردة في المسألة، حيث وقع الخلاف بين قول الرسول ﷺ، وفعله، فالقائلون بالجواز أخذوا بظاهر الأدلة الدالة على مشروعية أداء ركعتين في المسكن قبل حضور المسجد، وأمَّا القائلون بعدم الجواز فأخذوا بفعل الرسول ﷺ، والصحابة رضي الله عنهم، حيث لم ينقل عنهم أداء سنة للجمعة قبل الخطبة^(٩).

- (١) - انظر: الملطبي، يوسف بن موسى، المعتصر من المختصر من مشكل الآثار، د.ط، (بيروت: عالم الكتب، د.ت)، ٨٧/١، الروياني، بحر المذهب، ٤١٧/٢، الخرشبي، شرح مختصر خليل، ٢/٢، ابن قدامة، المغني، ٢٧٠/٢.
- (٢) - الخلاف في هذه المسألة في كونها سنة للجمعة، وليست نافلة مطلقة، انظر التنبيه في آخر المسألة.
- (٣) - انظر: ابن الهمام، فتح القدير، ٦٩/٢، السيواسي، شرح فتح القدير، ٦٩/٢، ابن نجيم، البحر الرائق، ١٦٩/٢.
- (٤) - انظر: النووي، المجموع، ٩/٤، روضة الطالبين، ٣٣٣/١، الهيثمي، أحمد بن محمد، تحفة المحتاج في شرح المنهاج، د.ط، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٣٥٧ هـ، ٢٢٤/٢.
- (٥) - انظر: المناوي، فيض القدير، ٢١٦/٥.
- (٦) - انظر: العدوي، حاشية العدوي على كفاية الطالب الرباني، ٣٨٢/١، الأزهرى، صالح بن عبد السميع، الثمر الداني شرح رسالة ابن أبي زييد القيرواني، د.ط، (بيروت: المكتبة الثقافية، د.ت)، ٢٤٠/١.
- (٧) - ممن أنكروا هذه النافلة ممن متأخري الشافعية، وجعلها من البدع، والحوادث الإمام شهاب الدين أبو شامة رحمه الله. قال: "ولم أر في كلام الفقهاء من الحنفية، والمالكية، والحنابلة استحباب سنة للجمعة قبلها". العراقي، عبد الرحيم بن الحسين، طرح التثريب في شرح التثريب، د.ط، (د.م: دار الفكر، د.ت)، ٤١/٣، الوَلَوِي، شرح سنن النسائي "ذخيرة العقبي"، ٢٩٦/١٦.
- وقال الألباني رحمه الله: "لم يرد لهذه السنة المرعومة ذكر في كتاب الأم للإمام الشافعي رحمه الله، ولا عند غيره من الأئمة المتقدمين فيما علمت". الألباني، محمد ناصر الدين، الأجوبة النافعة عن أسئلة لجنة مسجد الجامعة، ط ١، (د.م: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ١٤٢٠ هـ)، ٥٦/١.
- (٨) - انظر: ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم، سنة الجمعة، ط ١، (بيروت: دار ابن حزم، ١٤١٥ هـ)، ١١/١، مجموع الفتاوى، د.ط، (المدينة المنورة: مجمع الملك فهد، ١٤١٦ هـ)، ١٨٨/٢٤، الألباني، الأجوبة النافعة، ٤٦/١.
- (٩) - انظر: العراقي، طرح التثريب، ٤٢/٣، ابن تيمية، سنة الجمعة، ١١/١، الألباني، الأجوبة النافعة، ٤٦/١، الوَلَوِي، شرح سنن النسائي "ذخيرة العقبي"، ٢٩٩/١٦.

الأدلة:

أدلة أصحاب القول الأول القائلين: بجواز أداء نافلة قبل الجمعة في المسكن.

استدلوا بالسنة، والاثر، والمعقول.

أولاً: السنة.

عن جابر رضي الله عنه قال: جاء سليك الغطفاني رضي الله عنه، ورسول الله صلى الله عليه وسلم، يخطب، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: (أصليت ركعتين قبل أن تجيء؟) قال: لا. قال: (فصل ركعتين، وتجوّز فيهما) ^(١).

وجه الدلالة: دلّ قوله قبل أن تجيء " على أن الصلاة المأمور بها ليست تحية المسجد؛ لأنّ فعلها في المسكن لا يقوم مقام فعلها في المسجد فتعين أنّها سنة الجمعة" ^(٢)، وتؤدى في المسكن.

ثانياً: الأثر.

عن نافع رضي الله عنه قال: (كان ابن عمر يُطيل الصلاة قبل الجمعة، ويُصلي بعدها ركعتين في بيته، ويُحدّث أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك) ^(٣).

وجه الدلالة: دلّ قوله يُطيل الصلاة قبل الجمعة على أنّ هناك نافلة قبل الجمعة، ويدلّ على رفع جميع ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم، صلاته قبل الجمعة، وبعدها في مسكنه؛ فإنّ اسم الإشارة يتناول كل ما قبله مما قرب، وبعده ^(٤).

ثالثاً: المعقول.

قياس نافلة الجمعة، على النافلة قبل الظهر ^(٥).

أدلة أصحاب القول الثاني القائلين: بعدم جواز أداء نافلة قبل الجمعة في المسكن.

استدلوا بالكتاب، والسنة، والمعقول.

(١) - سليك بن عمرو وقيل ابن هدية الغطفاني رضي الله عنه، صحابي، سكن المدينة. انظر: أبو نعيم، معرفة الصحابة، ١٤٣٧/٣،

ابن الأثير، أسد الغابة، ٥٣٩/٢.

(٢) - سنن ابن ماجه، ح ١١١٤، أبواب إقامة الصلوات والسنة فيها، باب ماجاء في النهي عن تحطّي الناس يوم الجمعة، ٢٠٥/٢.

قال الأرناؤوط: "إسناده صحيح، وقوله فيه: "قبل أن تجيء" شاذ تفرد به داود بن رشيد عن حفص بن غياث، وقد رواه جماعة غيره عن حفص فلم يذكروا هذا الحرف". المرجع السابق ٢٠٥/٢.

(٣) - العراقي، طرح التثريب، ٤٢/٣، المؤلوي، شرح سنن النسائي "ذخيرة العقبى"، ٢٩٧/١٦.

(٤) - سنن أبي داود، ح ١١٢٨، كتاب تفرّيع أبواب الجمعة، باب الصلاة بعد الجمعة، ٢٩٤/١. قال النووي: "صحيح، رواه

أبو داود بإسناد على شرط البخاري". النووي، خلاصة الأحكام، ٨١٣/٢.

(٥) - انظر: ابن رجب، فتح الباري، ٣٢٨/٨.

(٦) - انظر: النووي، المجموع، ١٠/٤، الشربيني، مغني المحتاج، ٤٥١/١، العراقي، طرح التثريب، ٤١/٣.

أولاً: الكتاب.

﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٩﴾﴾^(١).

وجه الدلالة: دلّت الآية على أنّ المقصود "بالأذان هو الذي عند قعود الإمام على المنبر"^(٢)، وهو الذي يجب به السعي، وترك البيع، فلو أُعْتَبِر في وجوب السعي لم يتمكن من السنة القبلية، أي أنّ هذه السنة المزعومة لم تكن معروفة في العهد النبوي، وأنّ الصحابة رضي الله عنهم، كانوا لا يصلونها؛ لأنّه لم يكن آنذ الوقت الذي يتمكنون فيه من أدائها، وهذا أمر صحيح^(٣).

ثانياً: السنة.

عن ابن عمر رضي الله عنهما، قال: (صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم سجدتين قبل الظهر، وسجدتين بعد الظهر، وسجدتين بعد المغرب، وسجدتين بعد العشاء، وسجدتين بعد الجمعة، فأما المغرب والعشاء ففي بيته)^(٤).
وجه الدلالة: "الحديث كالتص على أنّ الرسول صلى الله عليه وسلم كان لا يُصَلِّي قبل الجمعة شيئاً، لا في المسكن، ولا في المسجد إذ لو كان شيء من ذلك لنقله لنا ابن عمر رضي الله عنهما، كما نقل سنتها البعدية، وسنة الظهر القبلية، فذكر هذه السنة للظهر دون الجمعة أكبر دليل على أنّه ليس لها سنة قبلية"^(٥).

ثالثاً: المعقول.

إنّ الرسول صلى الله عليه وسلم لم يكن يؤذن للجمعة إلا بين يديه، وهو على المنبر، فلم يكن يصلّيها، وكذلك الصحابة رضي الله عنهم؛ لأنّه إذا خرج الإمام انقطعت الصلاة^(٦).

(١) - سورة الجمعة، الآية: ٩.

(٢) - ابن حيان، البحر المحيط في التفسير، ١٧٤/١٠.

(٣) - الألباني، الأجوبة النافعة، ٤٦٨/١.

(٤) - صحيح البخاري، ح ١١٧٢، كتاب التهجّد، باب التطوع بعد المكتوبة، ٥٧/٢، صحيح مسلم، ح ١٠٤، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب فضل السنن الراتبة قبل الفرائض وبعدهن، وبيان عددهن، ٥٠٤/١.

(٥) - الألباني، الأجوبة النافعة، ٥٥/١.

(٦) - انظر: ابن تيمية، سنة الجمعة، ١٠/١، الوَلَوِي، شرح سنن النسائي "ذخيرة العقي"، ٢٩٦/١٦.

مناقشة الأدلة:

مناقشة أدلة القول الأول القائلين: بجواز أداء نافلة قبل الجمعة في المسكن.

أولاً: ما استدللتم به من وجه الدلالة من حديث سليك الغطفاني رضي الله عنه: (أصليت ركعتين..) يناقش بالآتي:

١- قوله قبل أن تجيء شاذ، فالحديث صحيح بدون هذه اللفظة^(١).

٢- لا يجوز إثبات نافلة قبل الجمعة في المسكن لمجرد هذا، فالمتحمل أن معناه قبل أن يقترب من الرسول صلى الله عليه وسلم، لسماع الخطبة، وليس المراد قبل أن يجيء إلى المسجد؛ لأن الصلاة قبل حضور المسجد غير مشروعة فكيف يسأل عنها بعد دخول وقت الجمعة؟ فبعد دخول الوقت يكون مأموراً بالسعي إليها^(٢).

ثانياً: ما استدللتم به من وجه الدلالة من أثر نافع رضي الله عنه: (كان ابن عمر يطيل الصلاة قبل الجمعة) يناقش بالآتي:

١- "لا يلزم من إطالته الصلاة قبل الجمعة أن يكون ذلك سنة للجمعة بل قد يكون قبل الزوال في انتظاره للصلاة"^(٣).

٢- قوله: (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك)، يُراد بها الركعتين التي بعد الجمعة في مسكنه، وليس التي قبلها؛ لأنه صلى الله عليه وسلم كان يخرج إلى صلاة الجمعة إذا زالت الشمس فيؤذّن بين يديه، ثم يخطب، ثم يؤدي الصلاة، وأما إطالة الصلاة قبل الجمعة إنما هو من فعل ابن عمر رضي الله عنهما، وهذه من النوافل المطلقة، لا صلاة راتبة فلا حجة فيه لسنة الجمعة التي قبلها، وقد كان الصحابة رضي الله عنهم، يأتون مبكرين، ويصلّون ما أرادوا أن يصلّوا^(٤)، وقد دلت السنة، والأثر على أن المراد بها الركعتين بعد الجمعة لا قبلها، فعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يُصلّي قبل الظهر ركعتين، وبعدها ركعتين، وبعد المغرب ركعتين في بيته، وبعد العشاء ركعتين، وكان لا يُصلّي بعد الجمعة حتى ينصرف، فيُصلّي ركعتين)^(٥)، و عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان إذا صلّى الجمعة انصرف، فسجد سجدةً في بيته، ثم قال: (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع ذلك)^(٦)،

(١) - انظر: ابن ماجه، سنن ابن ماجه، ٢/٢٠٥.

(٢) - انظر: العراقي، طرح الثريب، ٣/٤٢، الوَلَوِي، شرح سنن النسائي " ذخيرة العقبى "، ١٦/٢٩٧.

(٣) - العراقي، طرح الثريب، ٣/٤٢، ابن حجر، فتح الباري، ٢/٤٢٦، القسطلاني، إرشاد الساري، ٢/١٩٣.

(٤) - انظر: العراقي، طرح الثريب، ٣/٤٢، القسطلاني، إرشاد الساري، ٢/١٩٣، الزرقاني، شرح موطأ مالك، ١/٥٧٥،

العباد، شرح سنن أبي داود، ٩/١٤١.

(٥) - صحيح البخاري، ح ٩٣٧، كتاب الجمعة، باب الصلاة بعد الجمعة وقبلها، ٢/١٣، صحيح مسلم، ح ٧١، كتاب الجمعة، باب

الصلاة بعد الجمعة، ٢/٦٠٠.

(٦) - صحيح مسلم، ح ٧٠، كتاب الجمعة، باب الصلاة بعد الجمعة، ٢/٦٠٠.

وعن أبي مجلز^(١) رحمته الله قال: (إذا سلم الإمام صَلَّى ركعتين يوم الجمعة، وإذا رجع صَلَّى ركعتين)^(٢).

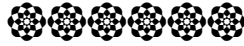
الترجيح: بعد التأمل في الأقوال، والأدلة، ومناقشتها ظهر لي - والله أعلم - أنَّ الراجح هو القول الثاني

القائل: لا يجوز أداء نافلة قبل الجمعة في المسكن، وذلك لما يلي:

١- لقوة حجة أصحاب القول الثاني، قال الحافظ العراقي^(٣) رحمته الله: "إنَّ الرسول ﷺ، لم يكن يُصَلِّي قبل صلاة الجمعة شيئاً، إذ لو وقع ذلك منه لضُبط كما ضُبطت صلاته بعدها، وكما ضُبطت صلاته قبل الظهر"^(٤)، وقال ابن تيمية رحمته الله: "ولا نقل عن أحد أنه صَلَّى في بيته قبل الخروج يوم الجمعة"^(٥)، وقال الألباني رحمته الله: سُنَّة الجمعة القبلية لا أصل لها في السُنَّة، ولا مكان لها فيها، ولم يقل بها أحد من الصحابة رضي الله عنهم، والأئمة رضي الله عنهم؛ لأنَّه يبدأ الزوال فالأذان، فالخطبة، فالصلاة، سلسلة متصلة آخذ بعضها برقاب بعض، فأين وقت هذه السُنَّة؟^(٦).

٢- لمناقشة أدلة أصحاب القول الأول، والرد عليهم.

تنبيه: "ينبغي أن يُنبه إلى شيء مهم جداً، وهو أنَّ إنكار الصلاة قبل الجمعة إنمَّا هو لمن يعتقد أنَّها سُنَّة قبلية ثابتة كسُنَّة الظهر، وأمَّا مطلق الصلاة لمن حضر قبل حضور الإمام، فقد ثبت في الأحاديث الصحيحة، وإنمَّا تم التنبيه على هذا، وإن كان واضحاً، لئلا يعتقد القاصر إذا سمع إنكار قبلية الجمعة، أنَّ الصلاة قبلها غير مشروعة مطلقاً. والله تعالى أعلم بالصواب"^(٧).



(١) - لاحق بن حميد السدوسي البصري رحمته الله، كنيته أبو مجلز، تابعي ثقة، توفي سنة ١٠٦هـ. انظر: العجلي، تاريخ الثقات،

٣٩٩/١، الصفدي، الوافي بالوفيات، ٢٤/٢٩٦.

(٢) - مصنف ابن أبي شيبة، ح ٥٣٨١، كتاب الصلوات، باب من كان يصَلِّي بعد الجمعة أربعاً، ١/٤٦٥. قال العراقي: العمل على هذا

عند بعض أهل العلم، أي أداء ركعتين في المسكن. انظر: العراقي، وآخرون، تخریج أحاديث إحياء علوم الدين، ١/٤٣٧.

(٣) - الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي، رحمته الله أبو الفضل، نشأ في خدمة

الصلحين، اشتغل بالعلوم، وأحب الحديث، فأكثر من السماع، وتقدم في فن الحديث، توفي سنة ٨٠٦هـ. انظر: السيوطي، ذيل

طبقات الحفاظ للذهبي، ١/٢٤٥.

(٤) - العراقي، طرح الشريب، ٣/٤١.

(٥) - ابن تيمية، سُنَّة الجمعة، ١/١١، مجموع الفتاوى، ١٨٨/٢٤، الألباني، الأجرية النافعة، ١/٤٦.

(٦) - الألباني، الأجرية النافعة، ١/٤٦.

(٧) - الوَلَوِيُّ، شرح سُنن النسائي "ذخيرة العقبى"، ١٦/٢٩٩.

المطلب الرابع: صلاة النافلة قبل صلاة العيد، وبعدها في المسكن

تحرير محل النزاع:

اتفق الفقهاء على جواز صلاة النافلة بعد صلاة العيد في المسكن، وعدوها من التطوع المطلق وليست نافلاً تابعةً لصلاة العيد^(١)، أمّا أدائها قبل صلاة العيد في المسكن فقد اختلفوا فيها على قولين:

القول الأول: يجوز التنفل قبل صلاة العيد في المسكن، إذا خرج وقت النهي؛ وذلك بطلوع الشمس وارتفاعها قيد رمح^(٢)، وتعدّ من النوافل المطلقة لا تنفل لصلاة العيد. قال به محمد بن مقاتل الرازي^(٣) رحمته الله من الحنفية^(٤)، وابن القاسم^(٥) رحمته الله من المالكية^(٦)، والشافعية^(٧)، والظاهرية^(٨)، واختاره من المعاصرين ابن عثيمين^(٩) رحمته الله.

القول الثاني: يُكره التنفل قبل صلاة العيد في المسكن؛ لأنّ هذا وقت نهي. قالت به الحنفية^(١٠)، والمالكية^(١١)، والحنابلة^(١٢)، ومن التابعين النخعي، والشعبي،

- (١) - انظر: السرخسي، المبسوط، ١/١٥٨، الكاساني، بدائع الصنائع، ١/٢٨٠، الأصبحي، المدونة، ١/٤٧، القيرواني، عبد الله بن أبي زيد، النوادر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات، ط ١، (بيروت: دار الغروب الإسلامي، ١٩٩٩م)، ١/٥٠٤، الشافعي، الأم، ١/٢٦٨، المزني، مختصر المزني، ٨/١٢٥، ابن قدامة، المغني، ٢/٢٨٨، البهوتي، كشف القناع، ٢/٥٦.
- (٢) - قيد رمح: أي قدر الرمح، والرمح معروف، وجمعه رماح، وأرماح. انظر: الرازي، مقاييس اللغة، مادة: (رمح)، ٢/٤٣٧، قلعة جي، معجم لغة الفقهاء، ١/٣٧٣.
- (٣) - محمد بن مقاتل الرازي الحنفي رحمته الله، كنيته أبو عبد الله، من الفقهاء الكبار، توفي سنة ٢٤٢هـ. انظر: الذهبي، ميزان الاعتدال، ٤/٤٧، تاريخ الإسلام، ٥/١٢٤٧.
- (٤) - انظر: السرخسي، المبسوط، ١/١٥٨، الكاساني، بدائع الصنائع، ١/٢٩٧، العيني، البناية، ٣/١٠٥.
- (٥) - عبد الرحمن بن القاسم بن خالد رحمته الله، كنيته أبو عبد الله العتقي مولاهم المصري، فقيه مالكي، قال عنه الإمام مالك: مثله كمثل جراب مملوء مسكاً، توفي سنة ١٩١هـ. انظر: الصفدي، الوافي بالوفيات، ١٨/١٣٠، الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٩/١٢٠-١٢٥.
- (٦) - انظر: القيرواني، النوادر والزيادات، ١/٥٠٤، ابن شاس، عبد الله بن نجم، عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة، ط ١، (بيروت: دار الغرب، ١٤٢٣هـ)، ١/١٧٣، ابن بزيّة، عبد العزيز بن إبراهيم، روضة المستبين في شرح كتاب التلقين، ط ١، (بيروت: دار ابن حزم، ١٤٣١هـ)، ١/٤١٨.
- (٧) - انظر: الشافعي، الأم، ١/٢٦٨، الجويني، نهاية المطلب، ٢/٦٢٠، النووي، المجموع، ٥/١٢.
- (٨) - انظر: ابن حزم، المحلى، ٣/٣٠٥.
- (٩) - انظر: ابن عثيمين، الشرح الممتع، ٥/١٥٢.
- (١٠) - انظر: السمرقندي، محمد بن أحمد، تحفة الفقهاء، ط ٢، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٤هـ)، ١/١٠٨، ابن مازة، المحيط البرهاني، ٢/١١١، العيني، البناية، ٣/١٠٤.
- (١١) - انظر: الأصبحي، المدونة، ١/٤٧، المواقيت، التاج والإكليل، ٢/٥٨٣، العدوي، حاشية العدوي، ١/٣٩٣.
- (١٢) - انظر: ابن قدامة، الكافي، ١/٣٤٢، المغني، ٢/٢٨٧، المرادوي، الإنصاف، ٢/٤٣١.

والزهري^(١)، وابن أبي ليلى^(٢)، والأوزاعي، والثوري، رحمهم الله، ومن الصحابة علي بن أبي طالب، وابن مسعود، وحذيفة، وابن عباس، وابن عمر، وجابر، وابن أبي أوفى^(٣) رحمهم الله.

سبب الخلاف: إنَّ سبب اختلافهم - والله أعلم - هو: أخذ أصحاب القول الأول بالجواز؛ لأنَّه لم يرد روايات عن الرسول صلى الله عليه وسلم، تنهى عن التنفل قبل صلاة العيد وإثماً وردت أدلة تحت على الأمر بالصلاة، واستحباب الإكثار منها، وأخذ أصحاب القول الثاني بالكراهة، وكان دليلهم فعل الرسول صلى الله عليه وسلم، لا قوله^(٤).

الأدلة:

أدلة أصحاب القول الأول القائلين: بجواز التنفل قبل صلاة العيد في المسكن. استدلو بالكتاب، والسنة، والأثر. **أولاً: الكتاب.**

قال تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾^(٥).

وجه الدلالة: دلَّت الآية على أنَّ المواظبة على الصلاة تحمل على ترك الفواحش، والمنكرات، لذا يستحب الإكثار من الصلاة على كل حال^(٦).

ثانياً: السنة.

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (الصلاة خير موضوع، فمن استطاع أن يستكثر فليستكثر)^(٧). وجه الدلالة: دلَّ الحديث على أنَّ الصلاة خير شئ وضعه الله تعالى للعباد، ومطلق الصلاة يشمل النافلة، لذا حثَّ على الإكثار منها في كل حين، وعلى كل حال^(٨).

(١) - محمد بن مسلم بن عبيد الله الأصغر بن شهاب بن زهرة رحمهم الله، كنيته أبو بكر، ثقة، كثير الحديث، والعلم والرواية، توفي بالشام سنة

١٢٤ هـ . انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٣٤٨/٥، الكلاباذي، رجال صحيح البخاري = الهداية والإرشاد، ٦٦٧/٢.

(٢) - محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى بن بلال بن بليلى بن أحيحة الأنصاري رحمهم الله، كنيته أبو عبد الرحمن، فقيهاً، ومفتي الكوفة، توفي بها سنة ١٤٨ هـ . انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٣٤١ / ٦، العجلي، تاريخ الثقات، ٤٠٧/١.

(٣) - انظر: ابن رشد الحفيد، بداية المجتهد، ٢٣١/١، الشافعي، الأم، ٢٦٨/١، ابن قدامة، المغني، ٢٨٧/٢.

(٤) - انظر: الكاساني، بدائع الصنائع، ٢٨٠/١، ابن رشد الحفيد، بداية المجتهد، ٢٣١/١، الماوردي، الحاوي، ٤٩٤/٢، ابن قدامة، المغني، ٢٨٧/٢، ابن حزم، المحلى، ٣٠٥/٣.

(٥) - سورة العنكبوت، الآية: ٤٥.

(٦) - انظر: انظر: الجصاص، أحمد بن علي، أحكام القرآن، ط١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٥ هـ)، ٤٥٤/٣،

ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ٢٨٠/٦.

(٧) - المعجم الأوسط، ح ٢٤٣، باب الألف، من اسمه أحمد، ٨٤/١. قال الهيثمي: في إسناده عبد المنعم بن بشير وهو ضعيف. انظر:

الهيثمي، مجمع الزوائد، ٢٤٩/٢.

(٨) - انظر: ابن حجر، فتح الباري، ٤٧٦/٢، الصنعاني، التنوير شرح الجامع الصغير، ٨٤/٧.

ثالثًا: الأثر.

- ١- عن عبد الله بن بريدة^(١) عن أبيه^(٢) رضي الله عنه : (أنه كان يُصلي يوم العيد قبل الصلاة أربعًا، وبعدها أربعًا)^(٣) .
- ٢- عن سهل بن سعد^(٤) وعن رافع بن خديج^(٥) رضي الله عنهما : (أنهما كانا يُصليان قبل العيد، وبعده)^(٦) .
- وجه الدلالة من الأثرين: دل الأثران على جواز التنفل قبل صلاة العيد في المسكن، أو المسجد، أو الطريق، وحيث أمكنه التنفل^(٧) .

أدلة أصحاب القول الثاني القائلين: بکراهة التنفل قبل صلاة العيد في المسكن.

استدلوا بالسنة، والإجماع، والأثر، والمعقول.

أولًا: السنة.

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (خرج رسول الله ﷺ يوم عيد فطر، أو أضحي، فصلَّى بالناس ركعتين ثم انصرف، ولم يصلَّ قبلها، ولا بعدها)^(٨) .

وجه الدلالة: دل الحديث على أنَّ الرسول ﷺ لم يكن يتنفل قبل صلاة العيد في مسكنه، أو في المسجد، إذ لو فعل ذلك لُنقل إلينا^(٩) .

ثانيًا: الإجماع.

- (١)- عبد الله بن بريدة بن الحبيب الأسلمي المروزي رضي الله عنه، كنيته أبو سهل، قاضي مرو، صدوق، كوفي نزل البصرة، توفي سنة ١١٥ هـ . انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ١٦٥/٧، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ١٥٧/٥ .
- (٢)- بريدة بن الحبيب بن عبد الله بن الحارث بن الأعرج بن سعد رضي الله عنه، كنيته أبو عبد الله، غزا مع رسول الله ﷺ نيف عشرة غزوة، آخر من توفي من الصحابة رضي الله عنهم بخرسان، سنة ٦٢ هـ . انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ١٨٢/٤، أبو نعيم، معرفة الصحابة، ٤٣٠/١ .
- (٣)- مصنف ابن أبي شيبة، ح ٥٧٥٧، كتاب صلاة العيدين، باب في من كان يُصلي بعد العيد أربعًا، ٤٩٩/١ . حديث حسن؛ لأنَّ في إسناده المغيرة بن مسلم وهو حسن الحديث. انظر: الباكستاني، ماصح من آثار الصحابة في الفقه، ٥١٢/١ .
- (٤)- سهل بن سعد بن مالك بن خالد بن ثعلبة الأنصاري رضي الله عنه، كنيته أبو العباس، وقيل: أبو يحيى، كان اسمه حزنًا فسماه النبي ﷺ سهلًا، آخر من توفي من الصحابة في المدينة سنة ٨٨ هـ . انظر: أبو نعيم، معرفة الصحابة، ١٣١٢/٣، ابن الأثير، أسد الغابة، ٥٧٥/٢ .
- (٥)- رافع بن خديج بن رافع بن عدي بن زيد الأنصاري الحارثي رضي الله عنه، كنيته أبو عبد الله، أسُصغر عن بدر، وأُجيز يوم أحد، وكان يُعدُّ في الرماة، توفي بالمدينة سنة ٧٣ هـ وقيل ٧٤ هـ . انظر: ابن حبان، الثقات، ١٢١/٣، أبو نعيم، معرفة الصحابة، ١٠٤٤/٢ .
- (٦)- معرفة السنن والآثار، ح ٦٩٤٥، كتاب صلاة العيدين، باب الصلاة قبل العيد وبعده، ٩٢/٥ . رواه الشافعي قال : وروي عن سهل بن سعد، ورافع بن خديج . ولم أقف على درجته في حدود اطلاعي .
- (٧)- انظر: الشافعي، الأم، ٢٦٨/١، ابن الأثير، الشافعي في شرح مسند الشافعي، ٣٠٠/٢ .
- (٨)- مسند أحمد، ح ٣٣٣٣، مسند بني هاشم، مسند عبد الله بن عباس، ٤١٥/٣ . قال ابن حجر: حديث حسن صحيح . انظر: ابن حجر، التلخيص الحبير، ١٩٦/٢ .
- (٩)- انظر: ابن رجب، فتح الباري، ٨٩/٩، الشوكاني، نيل الأوطار، ٣٥٨/٣ .

أجمع العلماء على أنه ليس للعيد سنة راتبة لا قبلها، ولا بعدها^(١).

ثالثاً: الأثر.

- ١- إنَّ ابن مسعود، وحذيفة رضي الله عنهما كانا ينهيان الناس يوم العيد عن الصلاة قبل خروج الإمام^(٢).
 - ٢- عن مولى لابن عباس^(٣)، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (لا يُصَلِّي قبلها، ولا بعدها)^(٤).
 - ٣- إنَّ عبد الله بن عمر رضي الله عنهما لم يكن يُصَلِّي يوم الفطر قبل الصلاة، ولا بعدها^(٥).
- وجه الدلالة من الآثار: دلَّت الآثار دلالة واضحة على أنَّ الصحابة رضي الله عنهم، لم يتنفلوا قبل صلاة العيد، ولا بعدها^(٦).
- رابعاً: المعقول.

- ١- إنَّ النبي صلى الله عليه وسلم مع حرصه على الصلاة، لم يكن يُصَلِّي قبل العيد^(٧).
- ٢- الوقت بين الفجر والعيد وقت نهي؛ فلا يُتَنَفَّل فيه كسائر أوقات النهي^(٨).
- ٣- "صلاة العيد قائمة مقام صلاة الضحى، لهذا تكره صلاة الضحى قبل صلاة العيد"^(٩).
- ٤- إذا كان لا يُصَلِّي نافلة بعد صلاة الفجر، فكذلك لا يُصَلِّي نافلة قبل صلاة العيد^(١٠).
- ٥- إنَّ الوقت قبل صلاة العيد شرع للذكر فلا يُتَنَفَّل فيه^(١١).

مناقشة الأدلة:

- (١)- انظر: النووي، المجموع، ١٣/٥، ابن قدامة، المغني، ٢٨٨/٢.
- (٢)- الاوسط في السنن والإجماع والاختلاف، ح ٢١٣٥، كتاب العيدين، باب ذكر ترك الصلاة في المصلَّى قبل صلاة العيدين وبعدها، ٢٦٦/٤. صحيح. انظر: الباكستاني، ماصح من آثار الصحابة في الفقه، ٥١٢/١.
- (٣)- تجدر الإشارة إلى أنَّ لابن عباس مولىين: ١- عكرمة البربري، ثم المدني رضي الله عنهما، مولى عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، كنيته أبو عبد الله، كثير الحديث، والعلم، وبحراً من البحور، توفي سنة ١٠٥ هـ. انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٢١٩/٥، الذهبي، تاريخ الإسلام، ١٠٦/٣. ٢- كريب بن أبي مسلم الهاشمي رضي الله عنه، مولى عبد الله بن عباس بن عبد المطلب رضي الله عنهما، كنيته أبو رشدين، ثقة حسن الحديث، توفي سنة ٩٨ هـ. انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٢٢٤/٥، ابن حبان، الثقات، ٣٣٩/٥.
- (٤)- مصنف عبد الرزاق، ح ٥٦٢٤، كتاب صلاة العيدين، باب الصلاة قبل خروج الإمام وبعدها، ٢٧٦/٣.
- صحيح. انظر: الباكستاني، ماصح من آثار الصحابة في الفقه، ٥١٢/١.
- (٥)- موطأ مالك، ح ٦٢٢، كتاب العيدين، باب ترك الصلاة قبل العيدين وبعدهما، ٢٥٢/٢. صحيح. انظر: الباكستاني، ماصح من آثار الصحابة في الفقه، ٥١٠/١.
- (٦)- انظر: الباجي، المنتقى شرح الموطأ، ٣٢٠/١، العيني، عمدة القاري، ٢٨٤/٦.
- (٧)- انظر: السرخسي، المبسوط، ١٥٨/١، العيني، البناية، ١٠٥/٣، ابن مفلح، الفروع، ٢٠٦/٣.
- (٨)- انظر: ابن قدامة، المغني، ٢٨٨/٢.
- (٩)- ابن مازة، المحيط البرهاني، ١١٢/٢.
- (١٠)- انظر: العدوي، حاشية العدوي، ٣٩٣/١.
- (١١)- انظر: القراني، الذخيرة، ٤٢٥/٢.

مناقشة أدلة القول الأول القائلين: بجواز التنفل قبل صلاة العيد في المسكن.

أولاً: ما استدللتم به من وجهي الدلالة من الآية، والحديث يناقش بالآتي:

وجها الدلالة من الآية، والحديث عامان في الأوقات التي يجوز التنفل فيها، فهناك أوقات نهي عن التنفل ومنها قبل صلاة العيد، إذ يُكره التنفل بين صلاة الفجر، والعيد^(١)، والحديث في سلسلة إسناده ضعف^(٢).

ثانياً: ما استدللتم به من آثار الصحابة رضي الله عنهم أنهم كانوا يتنفلون قبل صلاة العيد يناقش بالآتي:

الذي يظهر أنّ الصحابة رضي الله عنهم كانوا يتنفلون في المسجد، وهذه النافلة قد تكون تحية المسجد؛ لأنه ليس قبل صلاة العيد نافلة.

مناقشة أدلة القول الثاني القائلين: بكراهة التنفل قبل صلاة العيد في المسكن.

ما استدللتم به من وجه الدلالة من حديث ابن عباس رضي الله عنهما: (إنّ الرسول صلى الله عليه وسلم لم يصلّ قبلها، ولا بعدها) يناقش بالآتي:

١- تزكُّ النبي صلى الله عليه وسلم التنفل قبل صلاة العيد ليس دليلاً على كراهية التنفل في هذا الوقت؛ لأنّ المباح لا يجوز حظره إلّا بنهي يأتي عنه، ولا يُعلم خبر يدلُّ على النهي عن التنفل قبل صلاة العيد، والتطوع في يوم العيد وفي سائر الايام في المساكن أفضل؛ للأخبار الدالة على ذلك^(٣).

٢- إنّ تزكُّ النبي صلى الله عليه وسلم التنفل قبل العيد واضح السبب؛ لأنّه إمام مُنتظرٌ فجاء فصلّى، وانصرف، لكن نهي المأموم عن التنفل، والقول بكراهته له، لا يخلو من نظر^(٤).

٣- إنّ الكراهة لمن يُصلّي في المسجد، أما من سيُصلّي في المسكن فلا كراهة^(٥).

الترجيح: بعد النظر في الأقوال، وأدلتها، ومناقشتها ظهر لي - والله أعلم - أنّ الراجح هو الجمع بين القولين.

فيجوز التنفل قبل صلاة العيد في المسكن، ولكن يجب أن يخرج وقت النهي، وترتفع الشمس قيد رمح، ويُكره التنفل قبل صلاة العيد في المسكن إذا لم يخرج وقت النهي، أمّا إذا كان في المسجد فيجوز أداء تحية المسجد في هذا الوقت.

تنبيه: إنّ هذه النافلة من النوافل المطلقة، وليست سنة راتبة لصلاة العيد^(٦)، "ومطلق النفل لم يثبت فيه منع بدليل خاص إلّا إنّ كان ذلك في وقت الكراهة الذي في جميع الأيام"^(٧) "والصلاة فعل خير فلا يجب المنع منها إلّا بدليل لا معارض له فيه، وقد أجمعوا أنّ يوم العيد كغيره في الأوقات المنهي عن الصلاة فيها، فالواجب أن يكون كغيره في الإباحة"^(٨).



(١)- انظر: السمرقندي، تحفة الفقهاء، ١/١٠٨، المواق، التاج والإكليل، ٢/٥٨٣، المرادوي، الإنصاف، ٢/٤٣١.

(٢)- سبق تخريجه، والحكم عليه ص ١٤١ من الرسالة.

(٣)- انظر: ابن المنذر، الأوسط، ٤/٢٧٠.

(٤)- انظر: ابن عثيمين، الشرح الممتع، ٥/١٥٢.

(٥)- المرجع السابق، ٥/١٥١.

(٦)- انظر: ابن حجر، فتح الباري، ٢/٤٧٦، الشوكاني، سبل السلام، ١/٤٣٢.

(٧)- ابن حجر، فتح الباري، ٢/٤٧٦.

(٨)- ابن عبد البر، الاستذكار، ٢/٣٩٩، الزرقاني، شرح الزرقاني على موطأ مالك، ١/٦٢١.

المبحث الثاني: صلاة التراويح في المسكن

تحريم محل النزاع:

اتفق الفقهاء على أنّ صلاة التراويح^(١)، سنة مستحبة، وغير واجبة^(٢)، واختلفوا في مكان الأداء، فمنهم من رأى أنّ الانفراد بما في المسكن أفضل، ومنهم من رأى الأفضل أنّ تُؤدى جماعة في المسجد، على قولين:

القول الأول: صلاة التراويح في المسكن أفضل من المسجد. وهو قول للمالكية^(٣)، والشافعية^(٤)، ورواية للإمام أحمد^(٥) رحمته الله^(٦).

القول الثاني: صلاة التراويح في جماعة المسجد أفضل من المسكن. قالت به: الحنفية^(٧)، والقول الثاني للمالكية^(٨)، والصحيح من مذهبي الشافعية^(٩)، والحنابلة^(١٠).

سبب الخلاف: إنّ سبب اختلافهم - والله أعلم - هو: هو اختلاف ظاهر الأحاديث الواردة في ذلك، حيث استدل أصحاب القول الأول بعموم الحديث الدال على فضل صلاة النوافل في المسكن، أمّا أصحاب القول الثاني أخذوا بالتخصيص، واستدلوا بالأحاديث الدالة على أفضلية صلاة التراويح في جماعة المسجد، على الانفراد في المسكن^(١١).

- (١) - **التراويح:** جمع ترويحة، وهي المرة الواحدة من الراحة؛ لأنهم كانوا يستريحون بين كل تسليمين. انظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، مادة: (روح)، ٢/٢٧٤.
- (٢) - انظر: ابن نجيم، النهر الفائق، ١/٣٠٦، ابن الحاج، محمد بن محمد، المدخل، د.ط، (القاهرة: دار التراث، د.ت)، ٢/٢٩١، أبو بكر الشاشي، حلية العلماء، ٢/١١٩، ابن مفلح، الفروع، ٢/٣٧٣، أبو حبيب، موسوعة الإجماع، ٢/٦٧٥.
- (٣) - انظر: مالك، المدونة، ١/٢٨٧، ابن الحاج، المدخل، ٢/٢٩٠، العدوي، حاشية العدوي، ١/٤٦٢.
- (٤) - انظر: الماوردي، الحاوي، ٢/٢٩٠، الجويني، نهاية المطلب، ٢/٣٥٥، أبو بكر الشاشي، حلية العلماء، ٢/١١٩.
- (٥) - انظر: الكوسج، مسائل الإمام احمد وإسحاق بن راهويه، ٢/٧٥٧، ابن مفلح، الفروع، ٢/٣٧٣، المرداوي، الإنصاف، ٢/١٨١.
- (٦) - وضع أصحاب هذا القول شروط لفضل الصلاة في المسكن وهي: عدم تعطل المساجد، وأنّ ينشط لفعالها في مسكنه، أنّ يكون حافظاً للقرآن، فإن لم تتحقق فالمسجد أفضل. انظر: ابن الحاج، المدخل، ٢/٢٩١، الخرشي، شرح مختصر خليل، ٢/٧، الجويني، نهاية المطلب، ٢/٣٥٦، ابن قدامة، المغني، ٢/١٢٤.
- (٧) - انظر: السرخسي، المبسوط، ٢/١٤٥، ابن نجيم، النهر الفائق، ١/٣٠٦، الحصكفي، الدر المختار، ١/٩٤.
- (٨) - انظر: ابن الحاج، المدخل، ٢/٢٩١، الخرشي، شرح مختصر خليل، ٢/٧، النفراوي، الفواكه الدواني، ١/٣١٨.
- (٩) - انظر: الشيرازي، المهذب، ١/١٥٩، العمرائي، البيان في مذهب الإمام الشافعي، ٢/٢٧٧، النوي، المجموع، ٤/٦.
- (١٠) - انظر: الكوسج، مسائل الإمام احمد وإسحاق بن راهويه، ٢/٧٥٧، ابن قدامة، المغني، ٢/١٢٣، الحجاوي، الإقناع، ١/١٤٧.
- (١١) - انظر: الطحاوي، أحمد بن محمد، مختصر اختلاف العلماء، ط.٢، (بيروت: دار البشائر الإسلامية، ١٤١٧هـ)، ١/٣١٥.

الأدلة:

أدلة أصحاب القول الأول القائلين: بأفضلية صلاة التراويح في المسكن على المسجد.

استدلوا بالسنة، والمعقول.

أولاً: السنة.

عن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (صَلُّوا أَيُّهَا النَّاسُ فِي بُيُوتِكُمْ، فَإِنَّ أَفْضَلَ الصَّلَاةِ، صَلَاةَ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا الْمَكْتُوبَةَ)^(١).

وجه الدلالة: دلَّ الحديث على فضل صلاة النوافل في المسكن، وصلاة التراويح من النوافل، فتدخل في عموم الفضل السابق^(٢).

ثانياً: المعقول.

فعلها في المساكن أفضل؛ لأنَّ الاستخلاء بصلاة الليل أبعد عن الرياء^(٣).

أدلة أصحاب القول الثاني القائلين: بأفضلية صلاة التراويح في المسجد على المسكن.

استدلوا بالسنة، والإجماع، والأثر، والمعقول.

أولاً: السنة.

١- عن عائشة رضي الله عنها قالت: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ ذَاتَ لَيْلَةٍ مِنْ جَوْفِ اللَّيْلِ، فَصَلَّى فِي الْمَسْجِدِ فَصَلَّى رِجَالًا بِصَلَاتِهِ، فَأَصْبَحَ النَّاسُ، فَتَحَدَّثُوا فَاجْتَمَعَ أَكْثَرُ مِنْهُمْ فَصَلُّوا مَعَهُ فَأَصْبَحَ النَّاسُ فَتَحَدَّثُوا، فَكَثُرَ أَهْلُ الْمَسْجِدِ مِنَ اللَّيْلَةِ الثَّلَاثَةِ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَلُّوا بِصَلَاتِهِ، فَلَمَّا كَانَتِ اللَّيْلَةُ الرَّابِعَةَ عَجَزَ الْمَسْجِدُ عَنْ أَهْلِهِ حَتَّى خَرَجَ لِصَلَاةِ الصُّبْحِ، فَلَمَّا قَضَى الْفَجْرَ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ، فَتَشَهَّدَ ثُمَّ قَالَ: (أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّهُ لَمْ يَخْفَ عَلَيَّ مَكَانَكُمْ، لَكِنِّي خَشِيتُ أَنْ تُفْرَضَ عَلَيْكُمْ، فَتَعَجَزُوا عَنْهَا)^(٤).

٢- عن أبي ذر رضي الله عنه قال: (صَمْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَمَضَانَ فَلَمْ يَقُمْ بِنَا النَّبِيَّ ﷺ حَتَّى بَقِيَ مِنْ الشَّهْرِ، فَقَامَ بِنَا حَتَّى ذَهَبَ نَحْوُ مِنْ ثَلَاثِ اللَّيْلِ، ثُمَّ كَانَتْ سَادِسَةً فَلَمْ يَقُمْ بِنَا، فَلَمَّا كَانَتِ الْخَامِسَةَ قَامَ بِنَا حَتَّى ذَهَبَ نَحْوُ مِنْ شَطْرِ اللَّيْلِ، قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْ نَقَلْتَنَا قِيَامَ هَذِهِ اللَّيْلَةِ، قَالَ: (إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا صَلَّى مَعَ الْإِمَامِ حَتَّى يَنْصَرِفَ حَسَبَ لَهُ قِيَامَ لَيْلَةٍ)، قَالَ: ثُمَّ كَانَتِ الرَّابِعَةَ فَلَمْ يَقُمْ بِنَا، فَلَمَّا بَقِيَ ثَلَاثٌ مِنَ الشَّهْرِ أَرْسَلَ إِلَى بَنَاتِهِ وَنِسَائِهِ، وَحَشَدَ النَّاسَ، فَقَامَ بِنَا حَتَّى خَشِينَا أَنْ يَفُوتَنَا الْفَلَاحُ، ثُمَّ لَمْ يَقُمْ بِنَا شَيْئًا مِنَ الشَّهْرِ، قَالَ دَاوُدُ: قُلْتَ: مَا الْفَلَاحُ؟ قَالَ:

(١) - سبق تخريجه ص ١٢٨.

(٢) - انظر: النفراوي، الفواكه الدواني، ٣١٨/١، الغزالي، أبو حامد، الوسيط في المذهب، ط ١، (القاهرة: دار السلام، ١٤١٧هـ)، ٢١٥/٢.

(٣) - انظر: النفراوي، الفواكه الدواني، ٣١٨/١، الجويني، نهاية المطلب، ٣٥٥/٢، الغزالي، الوسيط، ٢١٥/٢.

(٤) - صحيح البخاري، ح ٩٢٤، كتاب الجمعة، باب من قال في الخطبة بعد التناء: أمَّا بعد، ١١/٢، صحيح مسلم، ح ١٧٨،

كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الترغيب في قيام رمضان وهو التراويح، ٥٢٤/١.

السحور^(١).

وجه الدلالة من الحديثين: دلّ الحديثان على أنّ فعل صلاة التراويح في جماعة المسجد أفضل، وقد أداها النبي ﷺ في جماعة، وحثهم على فضل الصلاة مع الإمام، ولولا خوفه من أن تفرض عليهم؛ لاستمر في أدائها في جماعة^(٢).

ثانياً: الإجماع.

إجماع الصحابة رضي الله عنهم، ومن بعدهم على فضل صلاة التراويح جماعة في المسجد^(٣).

ثالثاً: الأثر.

عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: (أول من جمع الناس على الصلاة في رمضان عمر بن الخطاب رضي الله عنه، جمعهم على أبي بن كعب^(٤)). وجه الدلالة: دلّ الأثر على أمر عمر بن الخطاب رضي الله عنه للصحابة رضي الله عنهم، بالاجتماع لصلاة التراويح في المسجد؛ ذلك بعد أن أمن من خشية فرضيتها بوفاة النبي ﷺ^(٥).

رابعاً: المعقول.

- ١- أداء التراويح جماعة جعل شعاراً للسنة، كأداء الفرائض بالجماعة شرع شعار الإسلام^(٦).
- ٢- ترك جميع أهل المسجد إقامة التراويح في المسجد فيه إساءة، وإثم، ومن صلاها منفرداً، أو بجماعة في مسكنه، لا يكون له ثواب سنة التراويح؛ لتركه سنة الجماعة، والمسجد^(٧).
- ٣- أداء الرسول ﷺ للتراويح في جماعة، ثم تركها خشية فرضها، وبعد حصول الأمن من ذلك؛ لعدم تجديد الأحكام بعد موت النبي ﷺ، أمرهم عمر بن الخطاب رضي الله عنه بفعلها جماعة؛ فتكون الجماعة أفضل، لفعل الرسول ﷺ أولاً، وتأسياً بسيرة عمر رضي الله عنه ثانياً^(٨).
- ٤ - "الأفضل إشهارها، والمداومة عليها، وإحياء المساجد بفعلها؛ لأنّ إخفاءها ذريعة لإهمالها، وتضييعها"^(٩).

(١) - سنن النسائي، ح ١٣٦٤، كتاب السهو، باب ثواب من صلّى مع الإمام حتى ينصرف، ٨٣/٣. قال الألباني: صحيح.

انظر: الألباني، صحيح وضعيف سنن النسائي، ٨/٤.

(٢) - انظر: ابن مفلح، الفروع، ٣٧٣/٢، ابن حجر، فتح الباري، ١٣/٣.

(٣) - انظر: الحصكفي، الدر المختار، ٩٤/١، ابن قدامة، المغني، ١٢٤/٢، العمراني، البيان، ٢٧٨/٢، أبو جيب، موسوعة الإجماع، ٦٧٥/٢.

(٤) - مصنف ابن أبي شيبة، ح ٣٥٨٢٤، كتاب الأوائل، باب أول مافعل ومن فعله، ٢٥٥/٧. إسناده حسن. ابن حجر، التلخيص الحبير، ٦٠/٢.

(٥) - انظر: ابن حجر، فتح الباري، ١٤/٣، النفراوي، الفواكه الدواني، ٣١٨/١، الشيرازي، المهذب، ١٥٩/١.

(٦) - انظر: السرخسي، المبسوط، ١٤٥/٢.

(٧) - انظر: الكاساني، بدائع الصنائع، ٢٨٨/١.

(٨) - انظر: النفراوي، الفواكه الدواني، ٣١٨/١، الماوردي، الحاوي، ٢٩٠/٢، الجويني، نهاية المطلب، ٣٥٥/٢، ابن قدامة، المغني، ١٢٤/٢.

(٩) - النفراوي، الفواكه الدواني، ٣١٨/١.

مناقشة الأدلة:

مناقشة أدلة القول الأول القائلين: بأفضلية صلاة التراويح في المسكن على المسجد.

ما استدلتهم به من وجه الدلالة من حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه: (صَلُّوا أَيُّهَا النَّاسُ فِي بُيُوتِكُمْ) يناقش بالآتي:

إنَّ صلاة التراويح مستثناة من ذلك؛ وذلك لما تقدّم من فعل النبي صلى الله عليه وآله، وبيان العذر في تركه؛ وهو الخشية من أن تفرض عليهم، وأيضاً فعل الصحابة رضي الله عنهم، ولم يخالف منهم أحدٌ، فكان بالإجماع^(١).

الترجيح: بعد النظر في الأقوال، وأدلتها، ومناقشتها ظهر لي - والله أعلم - أنّ الراجح هو القول الثاني القائل:

بأفضلية صلاة التراويح في جماعة المسجد على المسكن. وذلك لما يلي:

١- لفعل الرسول صلى الله عليه وآله.

٢- لقوة أدلتهم، وسلامتها من المناقشة، وإجماع الصحابة ومن تبعهم على أفضلية جماعة التراويح في المسجد.

٣- إشتراط من قال بفضل الانفراد في المسكن على الجماعة في المسجد بشروط وهي: أن تُقام صلاة التراويح في المساجد، وأن يُؤديها في مسكنه بنشاط، وخشوع.

وينبغي التنبيه على أمور وهي:

١- يجوز للنساء صلاة التراويح في المسجد جماعة مع الإمام خلف صفوف الرجال، كما يجوز أن يؤمهن إمام خاص بهن فعن عرفجة الثقفي رضي الله عنه قال: (كان علي بن أبي طالب رضي الله عنه يأمر الناس بقيام شهر رمضان، ويجعل للرجال إماماً، وللنساء إماماً) قال عرفجة: (فكنت أنا إمام النساء)^(٢). فإذا جاز للنساء أداء التراويح في المسجد جماعة، فإنه يجوز لهن أداؤها في مساكنهنّ فرادى، وجماعة تؤمهنّ إحداهن وتقف وسطهن، وصلاتهن في مساكنهن أفضل^(٤).

٢- فضل الصلاة في المسجد لا يلزم أن يكون فعلها في المسكن مكروهاً^(٥).

٣- من سيُصلّي في المسجد قائماً، وفي المسكن جالساً، فينبغي له الصلاة في المسجد^(٦).



(١)- انظر: السيواسي، شرح فتح القدير، ٤٦٨/١.

(٢)- عرفجة بن عبد الله الثقفي رضي الله عنه، كوفي، تابعي ثقة. انظر: العجلي، تاريخ الثقات، ٣٣١/١، ابن حبان، الثقات، ٢٧٣/٥.

(٣)- مصنف ابن أبي شيبة، ح ٦٢١٣، كتاب صلاة التطوع والأمامة وأبواب متفرقة، باب في الرجل يؤم النساء، ١٠٢/٣. إسناده ضعيف؛ لأنّ فيه عمر بن عبد الله بن يعلى الثقفي وهو منكر الحديث. انظر: المرجع السابق، ١٠٢/٣.

(٤)- انظر: ابن حجر، فتح الباري، ٢٥٣/٤، النووي، المجموع، ٣٤/٤.

(٥)- انظر: الحرشي، شرح مختصر خليل، ٧/٢.

(٦)- انظر: العدوي، حاشية العدوي، ٤٦٢/١.

المبحث الثالث: صلاة المنفرد العيدين في المسكن

تحرير محل النزاع:

اتفق الفقهاء على أنَّ صلاة العيدين ركعتان في الصحراء^(١)، واختلفوا في من لم يستطع الخروج لها، لعجز، أو مرض، أو المرأة، والعبد، أو من فاتتهم الصلاة، وأرادوا أداءها في المسكن فهل لهم ذلك؟ على قولين:

القول الأول: لا يُصلي المنفرد العيدين في المسكن. قالت به الحنفية^(٢).

القول الثاني: يُصلي المنفرد العيدين في المسكن. قالت به المالكية^(٣)، والشافعية^(٤)، والحنابلة^(٥)، والظاهرية^(٦).

سبب الخلاف: إنَّ سبب اختلافهم - والله أعلم - هو: تعارض في ظاهر الأدلة، حيث أخذ أصحاب القول الأول بظاهر فعل الرسول ﷺ، وأخذ أصحاب القول الثاني بظاهر الأثر^(٧).

الأدلة:

أدلة أصحاب القول الأول القائلين: بعدم صلاة المنفرد العيدين في المسكن.

استدلوا بالمعقول.

١- إنَّ صلاة العيد ما عُرفت قربة إلا بفعل رسول الله ﷺ، ولم يفعلها إلا بجماعة كالجمعة، فلا يجوز أدائها إلا بتلك الصفة^(٨).

٢- إنَّ صلاة العيد مختصة بشروط، يتعذر تحصيلها للمنفرد في مسكنه^(٩).

(١) - انظر: ابن حزم، مراتب الإجماع، ٣٢٢/١، ابن القطان، الإقناع في مسائل الإجماع، ١٧٩/١.

(٢) - انظر: الكاساني، بدائع الصنائع، ٢٧٩/١، ابن نجيم، البحر الرائق، ١٧٥/٢، الحصكفي، الدر المختار، ١١٣/١.

(٣) - انظر: الأصبحي، المدونة، ٢٤٦/١، المواق، التاج والإكليل، ٥٨١/٢، الخرشبي، شرح مختصر خليل، ١٠٤/٢.

(٤) - انظر: الشافعي، الأم، ٢٧٤/١، المزني، مختصر المزني، ١٢٥/٨، الروياني، بحر المذهب، ٤٥٤/٢.

(٥) - انظر: ابن قدامة، المغني، ٢٨٩/٢، الكافي في فقه الإمام أحمد، ٣٤٢/١، البهوتي، شرح منتهى الإرادات، ٣٢٨/١.

(٦) - انظر: ابن حزم، المحلى، ٣٠٠/٣.

(٧) - انظر: الكاساني، بدائع الصنائع، ٢٧٩/١، المواق، التاج والإكليل، ٥٨١/٢.

(٨) - انظر: الكاساني، بدائع الصنائع، ٢٧٩/١، ابن نجيم، البحر الرائق، ١٧٥/٢.

(٩) - انظر: الكاساني، بدائع الصنائع، ٢٧٩/١، المرغيناني، علي بن أبي بكر، الهداية في شرح بداية المبتدي، ط. ١، (كراتشي: إدارة

القرآن والعلوم الإسلامية، ١٤١٧هـ)، ١٢٦/١.

أدلة أصحاب القول الثاني القائلين: بصلاة المنفرد العيدين في المسكن.

استدلوا بالأثر، والمعقول.

أولاً: الأثر.

١- أمر أنس بن مالك رضي الله عنه مولاهم ابن أبي عتبة رضي الله عنه ^(١) بالزاوية فجمع أهله، وبنيه، وصلى كصلاة أهل المصر ^(٢)، وتكبيرهم ^(٣).

٢- وفي رواية عن عبيد الله بن أبي بكر بن أنس بن مالك رضي الله عنه ^(٤) قال: (كان أنس إذا فاتته صلاة العيد مع الإمام جمع أهله فصلى بهم مثل صلاة الإمام في العيد) ^(٥).

٣- وفي رواية: عن عبيد الله بن أبي بكر بن أنس رضي الله عنه، عن جده أنس بن مالك رضي الله عنه: (أنه كان يكون في منزله بالزاوية ^(٦)، فإذا لم يشهد العيد بالبصرة جمع أهله، وولده، ومواليه، ثم يأمر مولاة عبد الله بن أبي عتبة فصلى بهم ركعتين) ^(٧).
وجه الدلالة: الأثر برواياته واضح الدلالة على أن أنس رضي الله عنه، عندما لم يشهد الصلاة مع الجماعة، جمع أهله، ومواليه، وصلاها في مسكنه ^(٨).

ثانياً: المعقول.

صلاة العيدين من السنن المؤكدة، وأداؤها بالإنفراد في المسكن داخل تحت النفل المطلق ^(٩).

- (١)- عبد الله بن أبي عتبة الأنصاري البصري رضي الله عنه، مولى أنس بن مالك رضي الله عنه، ثقة مشهور، توفي سنة ٩١ هـ. انظر: الذهبي، تاريخ الإسلام، ١١٢٤/٢، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٣١٢/٥.
- (٢)- المصر: أي البلد. ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، مادة: (مصر)، ٣٣٦/٤.
- (٣)- صحيح البخاري، ح ٩٨٦، أبواب العيدين، باب إذا فاتته العيد يُصلي ركعتين وكذلك النساء، ٢٣/٢.
- (٤)- عبيد الله بن أبي بكر بن أنس بن مالك الأنصاري رضي الله عنه، كنيته أبو معاذ البصري، روى عن جده أنس بن مالك رضي الله عنه، ثقة من الرابعة. انظر: الكلاباذي، رجال صحيح البخاري = الهداية والإرشاد، ٤٧٠م١، البكجري، إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ٦/٩.
- (٥)- السنن الكبرى للبيهقي، ح ٦٢٣٧، كتاب صلاة العيدين، باب صلاة العيدين سنة أهل الإسلام حيث كانوا، ٤٢٧/٣.
- قال ابن حجر: "رواه البيهقي من حديث حمزة فوقع لنا غالباً على طريقه". ابن حجر، أحمد بن علي، تعليق التعليق على صحيح البخاري، ط ١، (بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٥ هـ)، ٣٨٦/٢، وقال الألباني: رواه البيهقي موصولاً من طريق نعيم بن حماد حدثنا هشيم عن عبيد الله، وهذا سند ضعيف، فإن نعيم بن حماد ضعيف؛ لكثرة خطئه. انظر: الألباني، إرواء الغليل، ١٢٠/٣.
- (٦)- "موضع على فرسخين من البصرة كان بها قصر، وأرض لأنس رضي الله عنه". العيني، عمدة القاري، ٣٠٨/٦.
- (٧)- مصنف عبد الرزاق، ح ٥٨٥٥، كتاب صلاة العيدين، باب هل يصلونها أهل البادية، ٣٣٢/٣. قال الألباني: ضعيف.
- انظر: الألباني، إرواء الغليل، ١٢٠/٣.
- (٨)- انظر: ابن رجب، فتح الباري، ٨٢/٩، العيني، عمدة القاري، ٣٠٨/٦.
- (٩)- انظر: الروياني، بحر المذهب، ٤٥٤/٢، ابن مفلح، المبدع شرح المقنع، ١٩٢/٢، ابن حزم، المحلى، ٣٠٠/٣.

مناقشة الأدلة:

مناقشة أدلة القول الأول القائلين: بعدم صلاة المنفرد العيدين في المسكن.

أولاً: ما استدلتتم به من المعقول: (إنَّ الرسول ﷺ لم يفعل صلاة العيد إلا بجماعة كالجمعة). يناقش بالآتي: هذا القول ضعيف، وفيه نظر؛ لأنَّ صلاة الجمعة بدل الظهر، وصلاة العيد ليست بدل شيء، فلا تقاس أحدهما على الأخرى في القضاء، فمن فاتته الجمعة فأداؤه لها الظهر أداءً، وليس قضاءً^(١).

ثانياً: ما استدلتتم به من المعقول: (إنَّ صلاة العيد مختصة بشروط يتعذر تحصيلها للمنفرد في مسكنه). يناقش بالآتي: شروط صلاة العيدين مختصة للصلاة في المُصَلَّى، أمَّا من فاتته الصلاة، أو المرأة، أو المسافر، أو العبد وأرادوا أداءها في المسكن، فلهم ذلك منفردين، أو جماعة؛ لأنَّ صلاة العيدين من التطوع، لذا يُصَلِّيها كيف شاء، إمَّا على صفتها بتكبيراتها سبعاً، وخمساً، دون خطبة، ركعتين، أو أربع ركعات، إنَّ أحب بسلام واحد، أو بسلامين؛ لأنَّه تطوع نهار، فكان الخيار إليه، كصلاة الضحى^(٢).

مناقشة أدلة القول الثاني القائلين: بصلاة المنفرد العيدين في المسكن.

ما استدلتتم به من وجه الدلالة من أثر أنس رضي الله عنه: (كان أنس إذا فاتته صلاة العيد .. يناقش بالآتي: الأثر ضعيف في روايتين؛ لأنَّ في سنده نعيم بن حماد^(٣) وهو كثير الخطأ^(٤).
يجاب عنه: ١- الأثر دُكر في الصحيح^(٥).

٢- الصلاة فعل خير، ولا حجة في أحد دون الرسول ﷺ، ولم يصلنا نصُّ بالمنع من صلاة العيدين للمنفرد^(٦).

(١) - انظر: ابن رشد الحفيد، بداية المجتهد، ٢٣١/١.

(٢) - انظر: المواق، التاج والإكليل، ٥٨١/٢، الروياني، بحر المذهب، ٤٥٤/٢، المقدسي، الشرح الكبير على متن المقنع، ٢٥٠/٢.

(٣) - نعيم بن حماد الرفاء الفارضي المروزي رحمته الله، من قرية تُدعى (جيح)، كنيته أبو عبد الله، حُيس بسامراء، فلم يزل محبوباً بها حتى توفي سنة ٢٢٨ هـ. انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٣٥٩/٧، الكلاباذي، رجال صحيح البخاري = الهداية والإرشاد، ٧٥٣/٢.

(٤) - انظر: الألباني، إرواء الغليل، ١٢٠/٣.

(٥) - انظر: ١٥٠ من الرسالة.

(٦) - انظر: ابن حزم، المحلى، ٣٠٠/٣.

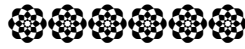
الترجيح: بعد عرض الأقوال، وأدلتها، ومناقشة ما يحتاج إلى مناقشة ظهر لي - والله أعلم - أنَّ الراجح هو القول

الثاني القائل: **بصلاة المنفرد العيدين في المسكن.** وذلك لما يلي:

- ١- لأنَّها من مطلق النافلة، ولاستحباب أدائها.
- ٢- أنَّه قول جمهور الفقهاء، ولم يرد دليل على التحريم، لذا لا يحرم ما لم يرد دليل على تحريمه.
- ٣- توافق رأي الجمهور مع مقاصد الشريعة الإسلامية في التيسير، ورفع الحرج.

تنبيه:

ينبغي التنبيه على: أنَّ الأصل، والأفضل في صلاة العيد الخروج إليها في المصلَّى للرجال، والنساء عامة، حتى العواتق^(١)، وذوات الخدور^(٢)، يعني حتى النساء اللاتي ليس من عادتهن الخروج أمرهن أن يخرجن إلا الحَيْض فقد أمرهن بالخروج واعتزال المصلَّى؛ فالخائض تخرج مع النساء إلى صلاة العيد، لكن لا تدخل مُصلَّى العيد^(٣).
 فعن أم عطية^(٤) رضي الله عنها قالت: (أمرنا رسول الله ﷺ أن نُخْرِجَهُنَّ فِي الْفَطْرِ، وَالْأَضْحَى، الْعَوَاتِقَ، وَالْحَيْضَ، وَذَوَاتِ الْخُدُورِ، فَأَمَّا الْحَيْضُ فَيَعْتَزِلْنَ الصَّلَاةَ، وَيَشْهَدْنَ الْخَيْرَ، وَدَعْوَةَ الْمُسْلِمِينَ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِحْدَانَا لَا يَكُونُ لَهَا جَلْبَابٌ^(٥)، قال: (لتلبسها أختها من جلبابها)^(٦)).



(١)- العاتق: "الشابة أول ماتدرك. وقيل: هي التي لم تبين من والديها، ولم تنوح، وقد أدركت وشبَّت".

ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، مادة: (عتق)، ١٧٩/٣.

(٢)- الخدر: ناحية من البيت يترك عليها ستر فتكون فيه الجارية البكر. ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، مادة: (خدر)، ١٣/٢.

(٣)- انظر: ابن عثيمين، مجموع الفتاوى والرسائل، ٢١٠/١٦-٢١١.

(٤)- نسيبة بنت الحارث رضي الله عنها، اشتهرت بكنيتها أم عطية الانصارية، من كبار نساء الصحابة رضي الله عنهن، تغزو مع الرسول ﷺ، وتغسل الموتى، وغسَّلت زينب رضي الله عنها بنت رسول الله ﷺ، توفيت سنة ٦١ هـ. انظر: ابن الأثير، أسد الغابة، ٣٥٦/٧، الذهبي، تاريخ الإسلام، ٧٤٣/٢.

(٥)- الجلباب: الإزار، والرداء. وقيل: الملحفة. وقيل: هو كالمقنعة تغطي به المرأة رأسها، وظهرها، وصدرها. ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، مادة: (جلب)، ٢٨٣/١.

(٦)- صحيح مسلم، ح ١٢، كتاب صلاة العيدين، باب ذكر إباحتها خروج النساء في العيدين إلى المصلَّى وشهود الخطبة، ٦٠٦/٢.

المبحث الرابع: صلاتا الكسوف، والخسوف في المسكن

أولاً: الصلاة عند كسوف الشمس^(١).

شرع الله سبحانه وتعالى الصلاة عند كسوف الشمس، تنبيهاً للعباد، وطلباً لمناجاته، والتضرع إليه، والسُّنة فيها إقامتها جماعة في المسجد، ويُنادى لها الصلاة جماعة، قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: "الصلاة عند الكسوف متفق عليها بين المسلمين وقد تواترت بها السُّنن عن النبي ﷺ، ورواها أهل الصحيح، والسُّنن، والمسائيد من وجوه كثيرة"^(٢)، وهذا ما اتفق عليه الفقهاء من الحنفية^(٣)، والمالكية^(٤)، والشافعية^(٥)، والحنابلة^(٦)، والظاهرية^(٧).

الاستشهاد بأقوال بعضهم رَحِمَهُ اللهُ:

- ١- الحنفية: قال الكاساني رَحِمَهُ اللهُ: "هذه الصلاة تقام بالجماعة؛ لأنَّ رسول الله ﷺ أقامها بالجماعة"^(٨).
- ٢- المالكية: قال ابن رشد رَحِمَهُ اللهُ: "اتفقوا على أنَّ صلاة كسوف الشمس سُنة، وأنها في جماعة"^(٩).
- ٣- الشافعية: قال النووي رَحِمَهُ اللهُ: "صلاة الكسوف سُنة"، "والسُّنة أن يغتسل لها؛ لأنها صلاة شرع لها الاجتماع، والخطبة فسُن لها الغسل، كصلاة الجمعة"^(١٠).
- ٤- الحنابلة: قال ابن قدامة رَحِمَهُ اللهُ: "ولا نعلم بين أهل العلم في مشروعيتها لكسوف الشمس خلافاً"^(١١).
- ٥- الظاهرية: قال ابن حزم رَحِمَهُ اللهُ: "يُصلَّى لكسوف الشمس، في جماعة"^(١٢).

(١)- الكسوف: ذهاب ضوء الشمس. انظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، مادة: (كسوف)، ١٧٤/٤.

(٢)- ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ٢٥٨/٢٤.

(٣)- انظر: الكاساني، بدائع الصنائع، ٢٨٠/١، ابن الهمام، فتح القدير، ٨٤/٢، ابن عابدين، رد المختار، ١٨١/٢.

(٤)- انظر: ابن رشد الحفيد، بداية المجتهد، ٢٢٠/١، النفراوي، الفواكه الدواني، ٢٧٦/١، المواق، التاج والإكليل، ٥٨٥/٢.

(٥)- انظر: الماوردي، الحاوي، ٥١٢/٢، النووي، المجموع، ٤٣-٤٤، الشربيني، مغني المحتاج، ٦٠٠/١.

(٦)- انظر: ابن قدامة، المغني، ٣١٢/٢، البهوتي، الروض المربع، ١٦٥/١، كشاف القناع، ٦١/٢.

(٧)- انظر: ابن حزم، المحلى، ٣١٢/٣.

(٨)- الكاساني، بدائع الصنائع، ٢٨١/١.

(٩)- ابن رشد الحفيد، بداية المجتهد، ٢٢٠/١.

(١٠)- النووي، المجموع، ٤٣-٤٤.

(١١)- ابن قدامة، المغني، ٣١٢/٢.

(١٢)- ابن حزم، المحلى، ٣١٢/٣.

استدلوا بالسُّنة، والإجماع.

أولاً: السُّنة.

عن عائشة رضي الله عنها زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت: (خسفت الشمس في حياة النبي صلى الله عليه وسلم ، فخرج إلى المسجد، فصف الناس وراءه، فكَبَّرَ فاقْتَرَأَ رسول الله صلى الله عليه وسلم قراءة طويلة، ثم كَبَّرَ فركع ركوعاً طويلاً، ثم قال: سمع الله لمن حمده، فقام، ولم يسجد، وقرأ قراءة طويلة هي أدنى من القراءة الأولى، ثم كَبَّرَ، وركع ركوعاً طويلاً وهو أدنى من الركوع الأول، ثم قال: سمع الله لمن حمده، ربنا ولك الحمد، ثم سجد، ثم قال في الركعة الآخرة مثل ذلك، فاستكمل أربع ركعات في أربع سجعات، وانجلت الشمس قبل أن ينصرف، ثم قام، فأثنى على الله بما هو أهله ثم قال: (هما آيتان من آيات الله، لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته، فإذا رأيتموهما فافزعوا إلى الصلاة) ^(١).

وجه الدلالة: دلَّ الحديث على أنَّ صلاة كسوف الشمس لا تُؤدى إلا جماعة، كما أداها رسول صلى الله عليه وسلم جماعة بأصحابه رضي الله عنهم ^(٢).

ثانياً: الإجماع.

أجمع العلماء على سُنية الصلاة في جماعة عند حدوث الكسوف ^(٣).

(١) - صحيح البخاري، ١٠٤٦، كتاب الصلاة أبواب الكسوف، باب خطبة الإمام في الكسوف، ٣٥/٢.

(٢) - انظر: الأصبحي، المدونة، ٢٤٣/١، النووي، روضة الطالبين، ٨٥/٢.

(٣) - انظر: ابن القطان، الإقناع في مسائل الإجماع، ١٨١/١، النووي، المجموع، ٤٤/٥، ابن قدامة، المغني، ٣١٢/٢، ابن حجر، فتح الباري، ٥٢٧/٢.

ثانيًا: الصلاة عند خسوف القمر^(١).

تحرير محل النزاع:

اتفق الفقهاء على أنّ الصلاة عند خسوف القمر سنة^(٢)، واختلفوا في استحباب الجماعة فيها، فهل الأفضل أداؤها جماعة في المسجد، أم فرادى في المسكن؟ على قولين:

القول الأول: لا يُسن لها الجماعة في المسجد، وإنما تُؤدى فرادى في المسكن. قالت به الحنفية^(٣)، والمالكية^(٤).

القول الثاني: يُسن لها الجماعة في المسجد، وتجزئ فرادى في المسكن. قالت به الشافعية^(٥)، والحنابلة^(٦)، والظاهرية^(٧)، ومن التابعين النخعي، والحسن، وعطاء، وإسحاق رضي الله عنهم، ومن الصحابة ابن عباس رضي الله عنهما.

سبب الخلاف: "اختلفهم في مفهوم قوله صلى الله عليه وسلم : (إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَاتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ، وَإِنَّمَا لَا يَخْسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ، وَإِذَا كَانَ ذَاكَ فَصَلُّوا، وَادْعُوا حَتَّى يُكْشَفَ مَا بَكُمْ)^(٨). فَمَنْ فَهَمَ هَاهُنَا مِنَ الْأَمْرِ بِالصَّلَاةِ فِيهِمَا مَعْنَى وَاحِدًا، وَهِيَ الصِّفَةُ الَّتِي فَعَلَهَا فِي كَسُوفِ الشَّمْسِ رَأَى الصَّلَاةَ فِيهَا فِي جَمَاعَةٍ، وَمَنْ فَهَمَ مِنْ ذَلِكَ مَعْنَى مُخْتَلَفًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرَوْهُ عَنْهُ صلى الله عليه وسلم أَنَّهُ صَلَّى فِي كَسُوفِ الْقَمَرِ مَعَ كَثْرَةِ دَوْرَانِهِ قَالَ: الْمَفْهُومُ مِنْ ذَلِكَ أَقَلُّ مَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ اسْمُ صَلَاةٍ فِي الشَّرْعِ، وَهِيَ النَّافِلَةُ فَذَا"^(٩).

الأدلة:

أدلة أصحاب القول الأول القائلين: بعدم سنية الجماعة في المسجد، وتأديتها فرادى في المسكن. استدلووا بالسنة، والمعقول.

أولاً: السنة.

عن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (..صَلُّوا أَيُّهَا النَّاسُ فِي بَيْوتِكُمْ، فَإِنَّ أَفْضَلَ الصَّلَاةِ صَلَاةَ الْمَرْءِ فِي

(١) - الخسوف: ذهاب ضوء القمر. انظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، مادة: (خسوف)، ٣١/٢.

(٢) - انظر: الكاساني، بدائع الصنائع، ٢٨٢/١، الدسوقي، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ٤٠٢/١، الماوردي، الحاوي،

٥١٠/٢، ابن قدامة، المغني، ٣١٢/٢، ابن القطان، الإقناع في مسائل الإجماع، ١٨١/١.

(٣) - انظر: القدوري، أحمد بن محمد، التجريد، ط ٢، (القاهرة: دار السلام، ١٤٢٧هـ)، ١٠١٣/٢، العيني، البناية، ١٤٧/٣،

ابن نجيم، البحر الرائق، ١٨١/٢.

(٤) - انظر: الأصبحي، المدونة، ٢٤٣/١، ابن رشد الحفيد، بداية المجتهد، ٢٢٠/١، الدسوقي، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ٤٠٢/١.

(٥) - انظر: الماوردي، الحاوي، ٥١٢/٢، النووي، المجموع، ٤٤/٥، الشربيني، مغني المحتاج، ٦٠٠/١.

(٦) - انظر: ابن قدامة، المغني، ٣١٢/٢، البهوتي، شرح منتهى الإرادات، ٣٣١/١، كشاف القناع، ٦١/٢.

(٧) - انظر: ابن حزم، المحلى، ٣٢٢/٣.

(٨) - انظر: ابن قدامة، المغني، ٣١٢/٢.

(٩) - صحيح البخاري، ح ١٠٦٣، كتاب الصلاة أبواب الكسوف، باب الصلاة في كسوف القمر، ٣٩/٢.

(١٠) - ابن رشد الحفيد، بداية المجتهد، ٢٢٤/١.

بيته إلا المكتوبة^(١) .

وجه الدلالة: دلَّ الحديث على أنَّ الأصل في الصلاة غير المكتوبة لا تُؤدى جماعة، ولم ينقل عن النبي ﷺ أنَّه صَلَّىهَا فِي جَمَاعَةٍ، مع أنَّ خسوف القمر كان أكثر من خسوف الشمس^(٢) .

ثانياً: المعقول.

١- تعذر الاجتماع في الليل^(٣) .

٢- سبب لوقوع الفتنة إمَّا من جهة وقوع الزحام، وإمَّا من جهة اختيار الإمام^(٤) .

أدلة أصحاب القول الثاني القائلين: بسُنَّة الجماعة في المسجد، وبجوازها فرادى في المسكن. استدلوا بالسُّنة، والأثر، والمعقول.

أولاً: السُّنة.

١- عن عائشة رضي الله عنها أنَّها قالت: خسفت الشمس في عهد رسول الله ﷺ فصلَّى رسول الله ﷺ بالناس، فقام، فأطال القيام، ثم ركع، فأطال الركوع، ثم قام فأطال القيام وهو دون القيام الأول، ثم ركع فأطال الركوع وهو دون الركوع الأول، ثم سجد فأطال السجود، ثم فعل في الركعة الثانية مثل ما فعل في الأولى، ثم انصرف وقد انجلت الشمس، فخطب الناس، فحمد الله، وأثنى عليه، ثم قال: (إنَّ الشمس، والقمر آيتان من آيات الله، لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته، فإذا رأيتم ذلك، فادعوا الله، وكبروا، وصلُّوا، وتصدقوا)^(٥) .

٢- عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال: قال النبي ﷺ: (إنَّ الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته، فإذا رأيتم ذلك فاذكروا الله)^(٦) .

وجه الدلالة من الحديثين: دلَّ الحديثان على أداء رسول الله ﷺ الصلاة جماعة عند خسوف الشمس، وأمره بالصلاة عند خسوف الشمس وخسوف القمر، فإذا سُنَّ الاجتماع لأحدهما سُنَّ للأخرى^(٧) .

٣- عن عائشة رضي الله عنها أنَّ رسول الله ﷺ (كان يُصَلِّي في خسوف الشمس، والقمر أربع ركعات، وأربع سجعات وقرأ في الركعة الأولى بالعنكبوت، أو الروم، وفي الثانية بياسين)^(٨) .

(١) - سبق تخريجه ص ١٢٨ .

(٢) - انظر: ابن نجيم، البحر الرائق، ١٨١/٢، الأصبحي، المدونة، ٢٤٣/١ .

(٣) - انظر: القدوري، التجريد، ١٠١٣/٢، ابن نجيم، البحر الرائق، ١٨١/٢ .

(٤) - انظر: الكاساني، بدائع الصنائع، ٢٨٢/١، العيني، البناية، ١٤٧/٣ .

(٥) - صحيح البخاري، ح ١٠٤٤، كتاب الصلاة أبواب الكسوف، باب الصدقة، ٣٤/٢ .

(٦) - صحيح البخاري، ح ٣٢٠٢، كتاب بدء الخلق، باب صفة الشمس والقمر بحسبان، ١٠٨/٤ .

(٧) - انظر: الماوردي، الحاوي، ٥١٠/٢، ابن قدامة، المغني، ٣١٢/٢ .

(٨) - سنن الدارقطني، ح ١٧٩٢، كتاب العيدين، باب صلاة الخسوف والكسوف وهيئتها، ٤١٨/٢ . قال ابن حجر: إسناده فيه

نظر، وهو في مسلم بدون ذكر القمر. انظر: ابن حجر، التلخيص الحبير، ١٨٥/٢ .

٤- عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ (صلى في كسوف الشمس، والقمر ثماني ركعات في أربع سجعات يقرأ في كل ركعة) ^(١).

وجه الدلالة من الحديثين: دلّ الحديثان على أنّ رسول الله ﷺ صلى في خسوف القمر في جماعة؛ لذا فالجماعة مشروعة لخسوف القمر ^(٢).

ثانياً: الأثر.

عن الحسن عن ابن عباس رضي الله عنهما: (أنّ القمر كسف وابن عباس بالبصرة فخرج ابن عباس فصلّى بنا ركعتين في كل ركعة ركعتين، ثم ركب فخطبنا، فقال: "إنما صلّيت كما رأيت رسول الله ﷺ يُصلّي، وقال: إنّما الشمس، والقمر آيتان من آيات الله، لا يخسفان لموت أحد، ولا لحياته، فإذا رأيتم شيئاً منهما خاسفاً فليكن فزعكم إلى الله") ^(٣).

وجه الدلالة: الأثر واضح الدلالة على خروج ابن عباس لصلاة خسوف القمر في جماعة، وقوله أنّه لم يتدع هذه الصلاة بدعة، وإنّما فعل ذلك كما فعل رسول الله ﷺ ^(٤).

ثالثاً: المعقول.

إنّ خسوف القمر سن له الصلاة فوجب أن يكون من سنّتها الجماعة، ككسوف الشمس ^(٥).

مناقشة الأدلّة:

مناقشة أدلة القول الأول القائلين: بعدم سنّية الجماعة في المسجد، وتأديتها فرادى في المسكن.

أولاً: ما استدللتم به من وجه الدلالة من حديث زيد رضي الله عنه: (صلّوا أيها الناس في بيوتكم) يناقش بالآتي:

١- إنّ القمر خسف في السنّة الخامسة فصلّى النبي ﷺ بأصحابه صلاة الخسوف، وكانت أول صلاة خسوف في الإسلام، وأخرج الدارقطني رواية عن عائشة رضي الله عنها، وابن عباس رضي الله عنهما، أنّ رسول الله ﷺ صلى في خسوف القمر ^(٦).

٢- الذي يظهر أنّ الدليل عام، وقد جاءت أدلة مخصصة.

ثانياً: ما استدللتم به من المعقول بأنّ الاجتماع متعذر بالليل يناقش بالآتي:

لا يُسلّم بذلك؛ لأنّه منتقض بصلاة القيام في رمضان، إذ أنّها تُؤدى بالليل، ويجتمع الناس لها، ثم إنّ الخسوف قد

(١)- سنن الدارقطني، ح ١٧٩١، كتاب العيدين، باب صلاة الخسوف والكسوف وهيئتها، ٤١٧/٢. قال الزيلعي: إسناده جيد. انظر: الزيلعي، نصب الرأية، ٢٣١/٢.

(٢)- انظر: النووي، روضة الطالبين، ٨٥/٢، ابن قدامة، المغني، ٣١٢/٢.

(٣)- سنن البيهقي الكبرى، ح ٦٣٥٨، كتاب صلاة الخسوف، باب الصلاة في خسوف القمر، ٤٧٠/٣. قال ابن حجر: في إسناده إبراهيم بن محمد وهو ضعيف. انظر: ابن حجر، التلخيص الحبير، ١٨٤/٢.

(٤)- انظر: الماوردي، الحاوي، ٥١٠/٢، الرفاعي، عبد الكريم بن محمد، شرح مسند الشافعي، ط. ١، (قطر: وزارة الأوقاف، ١٤٢٨هـ)، ٤٤/٢.

(٥)- انظر: الماوردي، الحاوي، ٥١٠/٢، ابن قدامة، المغني، ٣١٢/٢.

(٦)- انظر: ابن حبان، الثقات، ٢٦١/١، ابن حجر، فتح الباري، ٥٤٨/٢. سبق تخريج الحديثين.

يقع أول الليل فلا يشق الاجتماع^(١).

مناقشة أدلة القول الثاني القائلين: بسنية الجماعة في المسجد، ويجوزها فرادى في المسكن. ما استدلتهم به من وجه الدلالة من أثر ابن عباس رضي الله عنهما: (أن القمر كسف وابن عباس بالبصرة...) يناقش بالآتي: الأثر غير مأخوذ به؛ لأنه خبر آحاد في محل الشهرة^(٢).

يجاب عنه: وردت أحاديث صحيحة على أمر الرسول صلى الله عليه وسلم بالصلاة عند الكسوف، والخسوف، وتؤدى في جماعة لهما جميعاً^(٣).

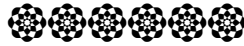
أجيب عنه: "نحن لا ننكر أن تُفعل في جماعة، وإنما نقول إنها ليست سنة، إنما هو مخير فيها؛ للمشقة التي تلحق، فلا يكون في مجرد الفعل دليل حتى تنقل المداومة؛ لأن السنة تتكرر بتكرار سببها"^(٤).

الترجيح: بعد عرض الاقوال، والأدلة، ومناقشتها تبين لي - والله أعلم - أن الراجح هو القول الثاني القائلين: بسنية الجماعة لصلاة الخسوف في المسجد، ويجوزها فرادى في المسكن. وذلك لما يلي:

١ - لمناقشة أدلة القول الأول، وعمومية أدلتهم.

٢ - إن الرسول صلى الله عليه وسلم أمر في خسوف القمر بما أمر به في كسوف الشمس.

تنبية: ينبغي التنبيه على أنه يجوز للنساء الخروج لصلاة الكسوف، والخسوف مع الإمام، ولهن أن يُصلينها في مساكنهن منفردات، ولهن أيضاً أن يُصلينها جماعة في مساكنهن إذا اجتمعن^(٥). وقد صلت عائشة، وأسماء^(٦) رضي الله عنهما مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فعن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها أنها قالت: (أتيت عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم حين خسفت الشمس، فإذا الناس قيام يصلون وإذا هي قائمة تُصلي، فقلت: ما للناس، فأشارت بيدها إلى السماء، وقالت: سبحان الله، فقلت: آية؟ فأشارت: أي نعم، قالت: فقمتم حتى تجلاني الغشي^(٧)، فجعلت أصب فوق رأسي الماء، فلما انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم حمد الله، وأثنى عليه، ثم قال: " ما من شيء كنت لم أراه إلا قد رأيته في مقامي هذا، حتى الجنة، والنار"^(٨).



(١) - انظر: الملا، محمد عبد الله، صلاة الآيات حكمها وصفتها، ط ١، (الرياض: دار التوحيد، ١٤٣٤هـ)، ٢٥/١.

(٢) - انظر: الكاساني، بدائع الصنائع، ٢٨٢/١.

(٣) - انظر: الماوردي، الحاوي، ٥١٠/٢، ابن قدامة، المغني، ٣١٢/٢.

(٤) - القدوري، التحريد، ١٠١٤/٢.

(٥) - انظر: الأصبحي، المدونة، ٢٤٣/١، الشريفي، مغني المحتاج، ٥٩٩/١، ابن قدامة، المغني، ٣١٢/٢.

(٦) - أسماء بنت أبي بكر الصديق ابن أبي قحافة عثمان بن عامر بن عمرو رضي الله عنها، كنيته أم عبد الله بن الزبير، أسلمت قديماً بمكة، وبايعت رسول الله، وهي ذات النطاقين، توفيت سنة ٧٣هـ. انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ١٩٦/٨، ابن الأثير، أسد الغابة، ٧/٧.

(٧) - تجلاني الغشي: غطاني، وغشاني، وأصله تجللي، أي ذهب بقوتي، وصبري، من الجلاء، أو ظهر بي، وبان علي. انظر:

ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، مادة: (جلا)، ٢٩١/١.

(٨) - صحيح البخاري، ح ١٠٥٣، كتاب الجمعة، أبواب الكسوف، باب صلاة النساء مع الرجال في الكسوف، ٣٧/٢.

المبحث الخامس: صلاة الاستسقاء في المسكن

صلاة الاستسقاء^(١) من النوافل، تُصلى طلبًا لنزول المطر، والمستحب في أدائها أن يكون بالخروج إلى المصلى، قال ابن تيمية رحمته الله: كان الرسول ﷺ يخرج إلى الصحراء ويستسقي بصلاة، وبغير صلاة^(٢)، وقد اتفق على هذا الفقهاء من الحنفية^(٣)، والمالكية^(٤)، والشافعية^(٥)، والحنابلة^(٦)، والظاهرية^(٧)، ويجزئ أدائها في المسكن^(٨).
الاستسقاء بأقوال بعضهم رحمته الله:

- ١- الحنفية: قال السرخسي رحمته الله: "يخرجون في الاستسقاء ثلاثة أيام"^(٩).
- ٢- المالكية: قال مالك رحمته الله: "يخرج الإمام فإذا بلغ المصلى صلى بالناس ركعتين"^(١٠).
- ٣- الشافعية: قال الشافعي رحمته الله: "ويصلي الإمام حيث يصلي العيد في أوسع ما يجد على الناس، وحيث استسقى أجزاءه إن شاء الله تعالى"^(١١).
- ٤- الحنابلة: قال ابن قدامة رحمته الله: "أن السنة الخروج لصلاة الاستسقاء"^(١٢).

(١)- الاستسقاء: "هو استفعال من طلب السقيا: أي إنزال الغيث على البلاد، والعباد. يقال سقى الله عباده الغيث، وأسقاهم.

والاسم السقيا بالضم. واستسقيت فلانًا إذا طلبت منه أن يسقيك". وهو الدعاء بطلب السقيا على صفة مخصوصة.

ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، مادة: (سقى)، ٣٨١/٢.

(٢)- ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١٨٠/٢٤.

(٣)- انظر: السرخسي، المبسوط، ٧٧/٢، المرغيناني، الهداية، ٨٧/١، ابن نجيم، النهر الفائق، ٣٧٦/١.

(٤)- انظر: الأصبحي، المدونة، ٢٤٣/١، ابن رشد الحفيد، بداية المجتهد، ٢٢٤/١، القراني، الذخيرة، ٤٣٢/٢.

(٥)- انظر: الشافعي، الأم، ٢٨٥/١، الماوردي، الحاوي، ٥١٣/٢، النووي، المجموع، ٧٢/٥.

(٦)- انظر: ابن قدامة، المغني، ٣١٩/٢، ابن مفلح، الفروع، ٢٢٦/٣، البهوتي، كشاف القناع، ٦٦/٢.

(٧)- انظر: ابن حزم، المحلى، ٣٠٩/٣.

(٨)- انظر: الماوردي، الحاوي، ٥٢٢/٢، النووي، المجموع، ٧٢/٥. نصّ عليه الشافعية، ولم أقف في المذاهب الأخرى على من نصّ على

إجزائها في المسكن.

(٩)- محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي الحنفي رحمته الله، كنيته أبو بكر، كان إمامًا علامة حجة متكلمًا، فقيهاً، أصوليًا، مناظرًا، توفي سنة

٤٩٠هـ. انظر: القرشي، الجواهر المضبية، ٢٨/٢، كحالة، معجم المؤلفين، ٢٦٧/٨.

(١٠)- السرخسي، المبسوط، ٧٧/٢.

(١١)- الأصبحي، المدونة، ٢٤٣/١.

(١٢)- الشافعي، الأم، ٢٨٥/١.

(١٣)- ابن قدامة، المغني، ٣١٩/٢.

٥- الظاهرية: قال ابن حزم رحمته الله: "صلاة الاستسقاء يخرج فيها المنبر إلى المصلّي"^(١).

استدلوا بالسنة، والإجماع، والأثر، والمعقول.

أولاً: السنة.

١- عن عبد الله بن زيد^(٢) رضي الله عنه: (أنَّ النبي صلى الله عليه وآله خرج إلى المصلّي فاستسقى فاستقبل القبلة، وقلب رداءه، وصلّى ركعتين)^(٣).

٢- عن عباد بن تميم^(٤) عن عمه رضي الله عنه: (أنَّ النبي صلى الله عليه وآله خرج بالناس يستسقي لهم، فقام فدعا الله قائماً، ثم توجه قِبَلَ الْقِبْلَةِ، وحوّل رداءه فأسْفُوا)^(٥).

٣- عن عبد الله بن زيد الأنصاري رضي الله عنه: (أنَّ النبي صلى الله عليه وآله خرج إلى المصلّي يُصلّي، وأنه لما دعا- أو أراد أن يدعو - استقبل القبلة وحوّل رداءه)^(٦).

وجه الدلالة من الأحاديث: دلّت الأحاديث دلالة واضحة على خروج النبي صلى الله عليه وآله إلى المصلّي للاستسقاء، ولم ينقل عنه صلى الله عليه وآله أداء الاستسقاء في المسكن^(٧).

ثانياً: الإجماع.

أجمعوا على أنه يُسنّ في الاستسقاء الخروج، والبروز عن المصر، والاجتماع، والخطبة^(٨).

(١) - ابن حزم، المحلى، ٣/٣٠٩.

(٢) - عبد الله بن زيد بن عاصم بن كعب بن عمرو الأنصاري الخزرجي رضي الله عنه، كنيته أبو محمد، عم عباد بن تميم، شهد بدرًا، وأحدًا، وهو قاتل مسيلمة الكذاب، قتل يوم الحرة سنة ٦٣ هـ. انظر: أبو نعيم، معرفة الصحابة، ٣/١٦٥٥، ابن الأثير، أسد الغابة، ٣/٢٥٠.

(٣) - صحيح البخاري، ح ١٠١٢، كتاب الصلاة أبواب الاستسقاء، باب تحويل الرداء في الاستسقاء، ٢/٢٧.

(٤) - عباد بن تميم بن غزية الأنصاري المازني المدني رضي الله عنه، كان يوم الخندق ابن خمس سنين، أحد ثقات التابعين بالمدينة. انظر: البكري، إكمال تهذيب الكمال، ٧/١٦٤، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٥/٩١.

(٥) - صحيح البخاري، ح ١٠٢٣، كتاب الصلاة أبواب الاستسقاء، باب الدعاء في الاستسقاء قائماً، ٢/٣١.

(٦) - صحيح البخاري، ح ١٠٢٨، كتاب الصلاة أبواب الاستسقاء، باب استقبال القبلة في الاستسقاء، ٢/٣١.

(٧) - انظر: ابن نجيم، النهر الفائق، ١/٣٧٦، الأصحح، المدونة، ١/٢٤٣، الماوردي، الحاوي، ٢/٥١٣، ابن قدامة، المغني، ٢/٣١٩.

(٨) - انظر: ابن رشد الحفيد، بداية المجتهد، ١/٢٢٤، أبو جيب، موسوعة الإجماع، ٢/٦٧٤.

ثالثًا: الأثر.

١- عن أبي إسحاق رضي الله عنه قال: خرج عبد الله بن يزيد الأنصاري^(١) وخرج معه البراء بن عازب^(٢)، وزيد بن أرقم^(٣) رضي الله عنه (فاستسقى، فقام بهم على رجله على غير منبر، فاستغفر، ثم صلى ركعتين يجهر بالقراءة، ولم يؤذن، ولم يقم)^(٤).

وجه الدلالة: دلَّ الأثر على خروج الصحابة رضي الله عنهم، إلى المصلى، ولم يُنقل عنهم أداء الاستسقاء في المسكن^(٥).

رابعًا: المعقول.

إنَّ الاستسقاء يحضرها غالب الناس، والصبيان، والحَيض، والبهائم، وغيرهم فالصحراء أوسع لهم، وأرفق بهم^(٦).

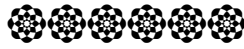
التنبيهات:

١- يجوز أداء صلاة الاستسقاء جماعة، وفردى^(٧).

٢- من استسقى في مسكنه أجزأه^(٨).

٣- يجوز للنساء الاستسقاء في مساكنهن، منفردات عن الرجال^(٩).

٤- لم أقف على دليل لأداء صلاة الاستسقاء في المسكن. والله أعلم



(١)- عبد الله بن يزيد بن حصين بن عمرو بن الحارث بن خطمة الأنصاري رضي الله عنه، كنيته أبو موسى، سكن الكوفة، شهد الحديبية، توفي

زمن ابن الزبير رضي الله عنه. انظر: أبو نعيم، معرفة الصحابة، ١٨٠٣/٤، ابن الأثير، أسد الغابة، ٤١٣/٣.

(٢)- البراء بن عازب بن الحارث بن عدي بن جشم رضي الله عنه، كنيته أبو عمار، رده الرسول صلى الله عليه وسلم يوم بدر لصغر سنة، وأول مشاهدته أحد،

توفي أيام مصعب بن عمير رضي الله عنه. انظر: أبو نعيم، معرفة الصحابة، ١٢١/١، ابن الأثير، أسد الغابة، ٣٦٢/١.

(٣)- زيد بن أرقم الأنصاري الحارثي الخزرجي رضي الله عنه، كنيته أبو سعد وقيل: أبو أنيسة، سكن الكوفة، توفي زمن المختار سنة ٦٨هـ.

انظر: الكلاباذي، رجال صحيح البخاري = الهداية والإرشاد، ٢٥٧/١، ابن الأثير، أسد الغابة، ٣٤٢/٢.

(٤)- صحيح البخاري، ح ١٠٢٢، كتاب الصلاة أبواب الاستسقاء، باب الدعاء في الاستسقاء قائمًا، ٣٠/٢.

(٥)- انظر: السرخسي، الميسوط، ٧٧/٢، النووي، المجموع، ٧٢/٥، ابن قدامة، المغني، ٣١٩/٢.

(٦)- انظر: الحصكفي، الدر المختار، ١١٥/١، ابن رشد الحفيد، بداية المجتهد، ٢٢٤/١، النووي، المجموع، ٧٢/٥، البهوتي،

الروض المربع، ١٦٧/١.

(٧)- انظر: الحصكفي، الدر المختار، ١١٥/١، القرافي، الذخيرة، ٤٣٤/٢، العمراني، البيان في مذهب الإمام الشافعي، ٦٨٠/٢،

البيهوتي، الروض المربع، ١٦٧/١.

(٨)- انظر: الماوردي، الحاوي، ٥١٣/٢، النووي، المجموع، ٩٥/٥.

(٩)- انظر: الرحيباني، مطالب أولب النهي، ٦١١/١.

المبحث السادس: صلاة النساء على الجنائز في المسكن

يجوز للنساء الصلاة على الجنائز^(١) في المسكن، قبل الخروج بها إلى المصلى، وذلك إذا كان تغسيل الميت في المسكن. قال النووي رحمته الله: "إذا لم يحضره إلا النساء فإنه يجب عليهن الصلاة عليه بلا خلاف"^(٢)، وعلى ذلك اتفق الفقهاء من الحنفية^(٣)، والمالكية^(٤)، والشافعية^(٥)، والحنابلة^(٦).

الاستشهاد بأقوال بعضهم رحمهم الله:

١- الحنفية: قال الكاساني رحمته الله: "إذا صلّين النساء جماعة على جنازة قامت الإمام وسطهن، كما في الصلاة المفروضة المعهودة"^(٧).

٢- المالكية: قال ابن رشد الحفيد رحمته الله: "أن عائشة رضي الله عنها أمرت أن يمر عليها بسعد بن أبي وقاص رضي الله عنه"^(٨).

٣- الشافعية: قال النووي رحمته الله: "ويسقط الفرض بفعلهن حينئذ بلا خلاف، ويصلّين فرادى، فإن صلّين جماعة فلا بأس"^(٩).

٤- الحنابلة: قال ابن قدامة رحمته الله: "ويصلّين النساء جماعة إمامتهن في وسطهن، وقد صلّى أزواج النبي صلى الله عليه وسلم على سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه"^(١٠).

(١)- الجنائز: "بالكسر والفتح: الميت بسريره. وقيل بالكسر السرير، وبالفتح الميت". ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، مادة: (جنز)، ٣٠٦/١.

(٢)- النووي، المجموع، ٢١٣/٥.

(٣)- انظر: الكاساني، بدائع الصنائع، ٣١٤/١، الزيلعي، تبين الحقائق، ٢٤٣/١، العيني، البناية، ٢٢٩/٣.

(٤)- انظر: الأصبحي، المدونة، ٢٦٣/١، ابن رشد الحفيد، بداية المجتهد، ٢٥٧/١، القراني، الذخيرة، ٤٦٤/٢.

(٥)- انظر: الماوردي، الحاوي، ٥٠/٣، العمراني، البيان في مذهب الإمام الشافعي، ٥٩/٣، النووي، المجموع، ٢١٣/٥.

(٦)- انظر: ابن قدامة، المغني، ٣٦١/٢، المرادوي، الإنصاف، ٥١٥/٢، النجدي، حاشية الروض المربع، ١٠٦/٣.

(٧)- الكاساني، بدائع الصنائع، ٣١٤/١.

(٨)- سعد بن مالك بن أهيب بن عبد مناف بن زهرة بن كلاب رضي الله عنه، كنيته أبو إسحاق، وهو أول من أراق دمًا في سبيل الله، وأول من رمى بسهم في سبيل الله، توفي سنة ٥٦ هـ. انظر: ابن الأثير، أسد الغابة، ٤٢٥/٢، ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة، ٦٢/٣.

(٩)- ابن رشد الحفيد، بداية المجتهد، ٢٥٧/١.

(١٠)- النووي، المجموع، ٢١٣/٥.

(١١)- ابن قدامة، المغني، ٣٦١/٢.

استدلوا بالأثر، والمعقول.

أولاً: الأثر.

إنَّ عائشة رضي الله عنها أمرت أن يُمرَّ بجنابة سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه في المسجد، فُتُصِّلِي عليه، فأنكر الناس ذلك عليها، فقالت: (ما أسرع ما نسي الناس، ما صَلَّى رسول الله صلى الله عليه وسلم على سهيل ابن البيضاء^(١) إلا في المسجد)^(٢).
وجه الدلالة: دلَّ الأثر على أمر عائشة رضي الله عنها، على أن يُمرَّ عليها بجنابة سعد رضي الله عنه وهي في حجرتها؛ لتُصَلَّ عليه، وتدعو له بحضرته^(٣).

ثانياً: المعقول.

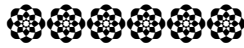
إنَّ الدعاء للميت مطلوب من المسلمين رجالاً، ونساءً، لذا تشرع الصلاة عليه في المسكن، وغيره^(٤).
فتاوى اللجنة الدائمة عن حكم صلاة النساء على الميت.

س: "هل يجوز للنساء الصلاة على الميت؟"

ج: "يشرع للنساء الصلاة على الميت، سواء كن منفردات، أو خلف الرجال؛ لعموم الأدلة؛ ولأنَّ الدعاء للميت مطلوب من المسلمين رجالاً، ونساءً"^(٥).

التنبيهات:

- ١- إذا كان الميت من أهل المسكن وغُسِّل في ذلك المسكن فيُشرع للنساء الصلاة عليه قبل أن يُجرح به^(٦).
- ٢- يُشرع للنساء أداء صلاة الجنابة في جماعة، وتقف الإمام وسطهن^(٧).
- ٣- العلة من أمر عائشة رضي الله عنها أن تُحَضِّر الجنابة لمسكنها؛ لأنَّ مشاهدته تدعو إلى الإشفاق عليه، وتمنع تأخير الدعاء له، وتحث على الاجتهاد^(٨). والله أعلم



(١) - سهيل بن وهب بن ربيعة بن عمرو القرشي، الفهري رضي الله عنه، والبيضاء هي أمه رضي الله عنها، كان ممن قام في نقض الصحيفة التي كتبها قريش على بني هاشم، توفي في المدينة على حياة الرسول صلى الله عليه وسلم، وصلى عليه. انظر: ابن الأثير، أسد الغابة، ٥٦٩/٢، ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة، ١٦٢/٣.

(٢) - صحيح مسلم، ح ٩٩، كتاب الجنائز، باب الصلاة على الجنابة في المسجد، ٦٦٨/٢.

(٣) - انظر: الباجي، المنتقى شرح الموطأ، ١٧/٢، الزرقاني، شرح الزرقاني على الموطأ، ٩٠/٢.

(٤) - انظر: فتاوى اللجنة الدائمة، ٢٥٠/٧، ابن عثيمين، مجموع الفتاوى والرسائل، ١٧، ١١٤.

(٥) - فتاوى اللجنة الدائمة، ٢٥٠/٧.

(٦) - انظر: ابن عثيمين، مجموع الفتاوى والرسائل، ١٧، ١١٤.

(٧) - انظر: الكاساني، بدائع الصنائع، ٣١٤/١، النووي، المجموع، ٢١٣/٥، ابن قدامة، المغني، ٣٦١/٢.

(٨) - انظر: الباجي، المنتقى شرح الموطأ، ١٧/٢.

المبحث السابع:

الاقتداء بإمام المسجد لمن في المسكن.

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: الصلاة في المسكن إذا اتصلت إليه الصفوف من المسجد.

المطلب الثاني: الاقتداء بالإمام في المسكن القريب من المسجد عبر

مكبرات الصوت

المطلب الثالث: الاقتداء بالإمام في الفنادق والأبراج المطلة على الحرمين

المطلب الرابع: الاقتداء بالإمام في المسكن خلف المذياع أو التلفاز



المطلب الأول: الصلاة في المسكن إذا اتصلت الصفوف إليه من المسجد

يُلحظ في الحرمين الشريفين، وعدد من المساجد ازدحامها بالمصلين، حتى يضيق المسجد، وتتصل الصفوف خارجة، وتصل إلى الطرقات، ثم إلى أفنية المساكن القريبة. وفي هذه الحالة تجوز صلاة المأمومين في تلك المساكن، قال ابن تيمية رحمته الله: "وأما صلاة المأموم خلف الإمام خارج المسجد، أو في المسجد، وبينهما حائل فإن كانت الصفوف متصلة جاز باتفاق الأئمة"^(١)، من الحنفية^(٢)، والمالكية^(٣)، والشافعية^(٤)، والحنابلة^(٥)، والظاهرية^(٦).
الاستشهاد بأقوال بعضهم رحمهم الله:

١- الحنفية: قال محمد بن الحسن رحمته الله: "ولو أن قوماً صلوا خارجاً من المسجد في دار تلصق بالمسجد، ليس بينهم وبين الإمام طريق، أن صلاتهم تامة"^(٧).

٢- المالكية: قال مالك رحمته الله: "لو أن دوراً محجوراً عليها"^(٨) صلى قوم فيها بصلاة الإمام في غير الجمعة فصلاتهم تامة إذا كان لتلك الدور كوى"^(٩) أو مقاصير"^(١٠) يرون منها ما يصنع الناس والإمام، فيركعون بركوعه، ويسجدون

(١) - ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ٤٠٧/٢٣.

(٢) - انظر: الشيباني، محمد بن الحسن، الحجة على أهل المدينة، ط ٣، (بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٣هـ)، ٢٨٩/١، السرخسي، المبسوط، ٣٥/٢، الكاساني، بدائع الصنائع، ١٤٦/١.

(٣) - انظر: الأصبحي، المدونة، ١٧٦/١، البغدادي، الإشراف على نكت مسائل الخلاف، ٣٠١/١، المواق، التاج والإكليل، ٥٢٠/٢.

(٤) - انظر: الماوردي، الحاوي، ٣٤٨/٢، الجويني، نهاية المطلب، ٤٠٧/٢، الروايات، بحر المذهب، ٢٧٦/٢.

(٥) - انظر: ابن قدامة، الكافي في فقه الإمام أحمد، ٢٩٩/١، المقدسي، الشرح الكبير على متن المقنع، ٧٥/٢، ابن مفلح، المبدع في شرح المقنع، ٨٥/٢.

(٦) - انظر: ابن حزم، المحلى، ٢٨٦/٣.

(٧) - محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني رحمته الله، كنيته أبو عبد الله، صاحب أبي حنيفة، فقيه، مجتهد، محدث، مفتي العراقين، توفي سنة ١٩٠هـ. انظر: الذهبي، تاريخ الإسلام، ٩٥٤/٤، الصميري، الحسين بن علي، أخبار أبي حنيفة وأصحابه، ط ٢، (بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٥هـ)، ١٢٥/١.

(٨) - الشيباني، الحجة على أهل المدينة، ٢٨٩/١.

(٩) - محجور: "أصل الحجر في اللغة ما حجرت عليه أي منعته من أن يوصل إليه". ابن منظور، لسان العرب، مادة: (حجر)، ١٦٧/٤. والمقصود بقوله: "دوراً محجوراً" أي دور خاصة لا تفتح للعموم". التنوخي، التنبيه على مبادئ التوجيه، ٤٣٥/١.

(١٠) - الكو، والكوكة: الخرق في الحائط، والنافذة الصغيرة في الحائط، والثقب في البيت، والجمع كوى. انظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة: (كوي)، ٢٣٦/١٥.

(١١) - المقاصر: جمع مقصورة، وكل ناحية من الدار الكبيرة إذا أحيط عليها فهي مقصورة". ابن فارس، أحمد، معجم مقاييس اللغة، "د.ط"، (د.ن، دار الفكر، ١٣٩٩هـ)، مادة: (قصر)، ٩٧/٥.

بسجوده فذلك جائز، وإن لم يكن لها كوى، ولا مقاصير يرون منها ما تصنع الناس، والإمام إلا أنهم يسمعون الإمام فيركعون بركوعه، ويسجدون بسجوده فذلك جائز" (١).

٣ - الشافعية: قال الماوردي (٢) رَحِمَهُ اللهُ: " فَإِنْ صَلَّى فِي دَارِ قَرَبِ الْمَسْجِدِ لَمْ يَجْزِهِ إِلَّا بِأَنْ تَتَّصِلَ الصَّفُوفُ، وَلَا حَائِلٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا، فَإِذَا صَلَّى رَجُلٌ فِي دَارٍ تَجَاوَرَ الْمَسْجِدَ بِصَلَاةِ الْإِمَامِ فِي الْمَسْجِدِ لَمْ يَجْزِ إِلَّا أَنْ تَتَّصِلَ الصَّفُوفُ مِنْ الْمَسْجِدِ إِلَى الطَّرِيقِ، وَمِنْ الطَّرِيقِ إِلَى الدَّهْلِيزِ، وَمِنْ الدَّهْلِيزِ إِلَى صَحْنِ الدَّارِ، فَتَكُونُ حَيْثُ صَلَاةٌ مِنْ فِي الصَّحْنِ، وَصَلَاةٌ مِنْ وَرَاءِهِمْ جَائِزَةٌ" (٣).

٤ - الحنابلة: قال ابن مفلح (٤) رَحِمَهُ اللهُ: "إِذَا اقْتَدَى بِهِ خَارِجَ الْمَسْجِدِ فِي دَارٍ، وَدَكَانَ وَهُوَ يَرَاهُ، أَوْ مِنْ خَلْفِهِ، وَاتَّصَلَتِ الصَّفُوفُ صَحَّتْ الصَّلَاةُ" (٥).

٥ - الظاهرية: قال ابن حزم رَحِمَهُ اللهُ: " فَإِنْ ضَاقَ الْمَسْجِدُ، أَوْ امْتَلَأَتِ الرَّحَابُ، وَاتَّصَلَتِ الصَّفُوفُ صُلِّيَتِ الْجُمُعَةُ، وَغَيْرُهَا فِي الدُّورِ، وَالْبُيُوتِ، وَالدَّكَائِنِ الْمُتَّصِلَةِ بِالصَّفُوفِ" (٦).
استدلوا بالأثر، والمعقول.

أولاً: الأثر.

١ - (إِنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا صَلَّى فِي حَجْرَةِ مَيْمُونَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا بِصَلَاةِ الْإِمَامِ) (٧).

(١) - الأصبحي، المدونة، ١/١٧٦.

(٢) - علي بن محمد بن حبيب الماوردي رَحِمَهُ اللهُ، كنيته أبو الحسن، فقيه شافعي، حافظاً للمذهب، وكان إماماً، جليلاً رفيع الشأن، له اليد الباسطة في المذهب، والتفنن التام في سائر العلوم، توفي سنة ٤٥٠ هـ. انظر: الذهبي، تاريخ الإسلام، ٧٥١/٩، السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، ٥/٢٦٧.

(٣) - الماوردي، الحاوي، ٢/٣٤٨.

(٤) - محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج رَحِمَهُ اللهُ، كنيته أبو عبد الله، فقيه حنبلي، كان بارعاً، فاضلاً، متقناً، في علوم كثيرة، توفي سنة ٧٦٣ هـ. انظر: ابن حجر، الدرر الكامنة، ٦/١٤٤، الزركلي، الأعلام، ٧/١٠٧.

(٥) - ابن مفلح، المبدع في شرح المقنع، ٢/٨٥.

(٦) - انظر: ابن حزم، المحلى، ٣/٢٨٦.

(٧) - ميمونة بنت الحارث بن حزن الهلالية رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، تزوجها رسول الله ﷺ، بعد زوجها سنة سبع في عمرة القضاء، وكان اسمها برة، فسمها رسول الله ﷺ، ميمونة، آخر من مات من أزواج النبي ﷺ، سنة ٦١ هـ. انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٨/١٠٤، ابن الأثير، أسد الغابة، ٦/٢٧٢.

(٨) - أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه، ح ١٣٠١، ذكر لفظ القذى، والقشاش من المسجد الحرام وفضله، ٢/١٢٨.

قال الفاكهي في سلسلة إسناده: "حدثنا محمد بن منصور قال: ثنا سفيان، عن زياد بن سعد، عن بعض المدنيين".

فالذي يظهر لي - والله أعلم -: في السلسلة إجماع، وهو بعض المدنيين، مجهول لا يدري من هو؟.

٢- (كان أنس يجمع مع الإمام وهو في دار نافع بن عبد الحارث، بيت مشرف على المسجد له باب إلى المسجد، فكان يجمع فيه، ويأتم بالإمام)^(١).

وجه الدلالة من الأثرين: دلّ الأثران على جواز الإقتداء بالإمام في المسكن القريب من المسجد^(٢).

ثانياً: المعقول.

١- دخول الناس حجر أزواج النبي ﷺ بعد وفاته، فيصلُّون فيها الجمعة عندما يضيق المسجد، وحجر أزواج رسول الله ﷺ، ليست من المسجد، وإنما أبوابها إلى المسجد^(٣).

٢- إنَّ اتصال الصفوف مع العلم بالصلاة يوجب صحة الإتمام^(٤).

غير أنَّ هذا الاتفاق مبني على شروط؛ وهي:

١- سد الصفوف: عن جابر رضي الله عنه قال: قال الرسول ﷺ: (ألا تصفون كما تصف الملائكة عند ربها؟) فقلنا:

يارسول الله وكيف تصف الملائكة عند ربها؟ قال: (يتمون الصفوف الأول، ويتراصون في الصف)^(٥)؛ فلا يجوز أن تُتم الصفوف المتأخرة مع خلو المقدمة، أو يُصف في الطريق مع خلو المسجد^(٦).

٢- ضيق المسجد: فلا يُصلَّى في فناء المسجد، أو خارج المسجد، إلا إذا ضاق المسجد^(٧).

٣- اتصال الصفوف، وسماع التكبير: ومعناه أن لا يكون بين الصفوف بُعد يمنع الإقتداء^(٨)، فإذا سمع المأموم التكبير، واتصلت الصفوف إلى عتبات الأسواق، والمسكن المجاورة فاقتداؤه صحيح^(٩).

١- تنبيه: اتضح أنَّ صلاة المأموم خارج المسجد جائزة عند الأئمة الأربعة، إذا اتصلت الصفوف من المسجد إلى المسكن، بلا كراهة.

٢- تكون الحاجة للصلاة في المسكن القريبة؛ لوجود الزحام في الجُمع، والأعياد، وفي المواسم كرمضان، والحج^(١٠).



(١) - مصنف ابن أبي شيبة، ح ٦٢١٩، كتاب صلاة التطوع، والإمامة وأبواب متفرقة، باب من كان يرخِّص في ذلك، ١٠٣/٣.

إسناده ضعيف، فيه عنعنة هشيم، وهو مدلس. المرجع السابق، ١٣٠/٣.

(٢) - انظر: الماوردي، الحاوي، ٣٤٨/٢، ابن رجب، فتح الباري، ٣٠٠/٦.

(٣) - انظر: الشيباني، الحجة على أهل المدينة، ٢٩٠/١، ابن رجب، فتح الباري، ٣٠٠/٦.

(٤) - انظر: الماوردي، الحاوي، ٣٤٨/٢، ابن رجب، فتح الباري، ٣٠٠/٦.

(٥) - صحيح مسلم، ح ١١٩، كتاب الصلاة، باب الأمر بالسكون في الصلاة، ٣٢٢/١.

(٦) - انظر: ابن تيمية، الفتاوى الكبرى، ٣٣٤/٢.

(٧) - انظر: الأصبحي، المدونة، ٢٣٢/١.

(٨) - انظر: ابن قدامة، المغني، ١٥٢/٢.

(٩) - انظر: ابن عثيمين، الشرح الممتع، ٣٠٠/٤.

(١٠) - انظر: أبو البركات ابن تيمية، المحرر في الفقه، ١٢٢/١.

المطلب الثاني : الاقتداء بالإمام في المسكن القريب من المسجد عبر مكبرات الصوت

تحرير محل النزاع:

اتفق الفقهاء على جواز الاقتداء بالإمام لمن هم في المسكن إذا اتصلت إليه الصفوف من المسجد^(١)، في حين اختلفوا حول جواز الاقتداء بالإمام لمن هم في المساكن القريبة، دون أن تتصل الصفوف لمساكنهم، وإنما يصلهم صوت الإمام عبر مكبرات الصوت، على قولين:

القول الأول: يجوز الاقتداء بالإمام في المسكن القريب من المسجد عبر مكبرات الصوت، ولا يضر الفاصل من حائل، وطريق. وهو قولٌ عند للحنفية^(٢)، والمالكية^(٣)، ورواية عن الإمام أحمد^(٤) رحمته الله.

القول الثاني: لا يجوز الاقتداء بالإمام في المسكن القريب من المسجد عبر مكبرات الصوت؛ وذلك لعدم اتصال الصفوف، ووجود الفاصل من حائل، وطريق، وعدم رؤية الإمام، أو من وراءه^(٥). قالت به الحنفية^(٦)، والمالكية^(٧)، والشافعية^(٨)، والصحيح من مذهب الحنابلة^(٩)، ومذهب الظاهرية^(١٠)، وقال به من المعاصرين عبد الله الجبرين^(١١)،^(١٢) رحمته الله.

- (١) - انظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ٤٠٧/٢٣. سبق عرضها في المسألة السابقة ص ١٦٥.
- (٢) - بشرط أن يكون الحائل حائط المسجد فقط، ولا يشته عليه السماع. انظر: الشرنبلالي، مراقي الفلاح، ١١١/١، الحصكفي، الدر المختار، ٨٠/١، الطحطاوي حاشية مراقي الفلاح، ٢٩٣/١.
- (٣) - انظر: الأصبحي، المدونة، ١٧٦/١، البغدادي، الإشراف على نكت مسائل الخلاف، ٣٠١/١.
- (٤) - انظر: الكوسج، مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه، ٦٢٠/٢، ابن قدامة، الكافي في فقه الإمام أحمد، ٣٠٢/١، المغني، ١٥٢/٢.
- (٥) - أي أن هذا الفاصل لا يكون به باب، أو منفذ يُرى فيه الإمام، وتشتط الرؤية ولو في بعض الصلاة. انظر: المراجع المتعلقة بهذا القول.
- (٦) - انظر: الكاساني، بدائع الصنائع، ١٤٦/١، ابن مازة، المحيط البرهاني، ٤١٨/١، العيني، البنية، ٣٥٤/٢.
- (٧) - انظر: الأصبحي، المدونة، ١٧٦/١، البغدادي، الإشراف على نكت مسائل الخلاف، ٣٠١/١، الجندي، التوضيح، ٥٦/٢.
- (٨) - انظر: المورددي، الحاوي، ٣٤٧/٢، الجويني، نهاية المطلب، ٤٠٩/٢، أبو بكر الشاشي، حلية العلماء، ١٨٥/٢.
- (٩) - انظر: الكوسج، مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه، ٦٢٠/٢، ابن قدامة، الكافي في فقه الإمام أحمد، ٣٠٢/١، المرادوي، الإنصاف، ٢٩٣/٢.
- (١٠) - انظر: ابن حزم، المحلى، ٢٨٦/٣.
- (١١) - عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله الجبرين رحمته الله، انتظم في المعهد العالي للقضاء، وأنهى الماجستير عام ١٣٩٠هـ وقد قرأ في هذه المرحلة في الحديث، والفقه، وأصوله وطرق القضاء، توفي سنة ١٤٣٨هـ. انظر: الزهراء، المعجم الجامع في تراجم المعاصرين، ١٨٢/١.
- (١٢) - انظر: الجبرين، عبد الله بن عبد العزيز، شرح عمدة الفقه، ط ٢٠، (الرياض: مكتبة الملك فهد، ١٤٢٩هـ)، ٣٦٧/١.

سبب الخلاف: إنَّ سبب اختلافهم - والله أعلم - هو: التعارض في ظاهر النصوص؛ حيث جعل أصحاب القول الأول العبرة بعلم المأموم بانتقالات الإمام؛ وذلك يحصل بالسماع، وأخذ أصحاب القول الثاني بالأدلة الصحيحة الدالة على السماع، والرؤية معاً، واتصال الصفوف^(١).

الأدلة:

أدلة أصحاب القول الأول القائلين: بجواز الاقتداء بالإمام في المسكن القريب من المسجد عبر مكبرات الصوت. استدلووا بالسنة، والأثر، والمعقول.

أولاً: السنة.

عن أبي هريرة رضي الله عنه إنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (إنما الإمام ليؤتم به، فلا تختلفوا عليه..)^(٢).
وجه الدلالة: الائتمام: هو اتباع للإمام في أفعاله وذلك ممكن مع الحاجز، فإذا سمع صوته، فعلى أي وجه أمكنه الاقتداء به جائز^(٣).

ثانياً: الأثر.

١ - عن صالح بن إبراهيم^(٤) رضي الله عنه: (أنه رأى أنس بن مالك رضي الله عنه صلى الجمعة في دار حميد بن عبد الرحمن^(٥)، بصلاة الوليد بن عبد الملك^(٦) وبينهما طريق)^(٧).

(١) - انظر: الطحطاوي حاشية مراقي الفلاح، ٢٩٣/١، البغداد، الإشراف على نكت مسائل الخلاف، ٣٠١/١، أبو بكر الشاشي، حلية العلماء، ١٨٤/٢، المرادوي، الإنصاف، ٢٩٣/٢.

(٢) - صحيح مسلم، ح ٨٦، كتاب الصلاة، باب ائتمام المأموم بالإمام، ٣٠٩/١.

(٣) - انظر: المالكي، الإشراف على نكت مسائل الخلاف، ٣٠١/١، النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم، ١٣٢/٤.

(٤) - صالح بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري القرشي رضي الله عنه، كنيته أبو عمران، أمه بنت سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه، مدني، ثقة، قليل الحديث، توفي بالمدينة قبل سنة ١٣٠ هـ. انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٣٦٣/٥، الذهبي، تاريخ الإسلام، ٤٣٣/٣.

(٥) - حميد بن عبد الرحمن بن عوف الزهري القرشي المدني رضي الله عنه، كنيته أبو عبد الرحمن ويقال: أبو إبراهيم، كان ثقة عالماً كثير الحديث، وكان فقيهاً، نبياً، شريفاً، توفي سنة ٩٥ هـ. انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ١١٧/٥، الكلاباذي، رجال صحيح البخاري = الهداية والإرشاد، ١٧٥/١.

(٦) - الوليد بن عبد الملك بن مروان بن الحكم بن أبي العاص الأموي رضي الله عنه، كنيته أبو العباس، بُويغ بالخلافة بعد أبيه رضي الله عنه، أنشأ جامع بني أمية، وفتح بوابة الأندلس، وبلاد الترك، وغزا الروم مرات، توفي سنة ٩٦ هـ. انظر: ابن عساکر، تاريخ دمشق، ١٦٤/٦٣، الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٣٤٧/٤.

(٧) - مصنف عبد الرزاق، ح ٤٨٨٧، كتاب الصلاة، باب الرجل يصلي وراء الإمام خارج المسجد، ٨٣/٣. لم أقف على درجته في حدود اطلاعي.

٢- قال أبو مجلز رحمته الله: (يأتى بالإمام وإن كان بينهما طريق، أو جدار إذا سمع تكبير الإمام)^(١).

٣- عن هشام بن عروة^(٢) رحمته الله قال: (جئت أنا وأبي مرة^(٣))، فوجدنا المسجد قد امتلأ فصلينا بصلاة الإمام في دار عند المسجد بينهما طريق)^(٤).

وجه الدلالة من الآثار: دلَّت الآثار على أداء الصحابة رحمهم الله، والتابعين رحمهم الله، للصلاة في المساكن القريبة من المسجد، بصلاة الإمام، وبينهم وبين المسجد طريق^(٥).

ثالثاً: المعقول.

١- العبرة بصحة الاقتداء، علم المأموم بانتقالات الإمام، والعلم يحصل بسماع الإمام دون مشاهدته، كالأعمى^(٦).

٢- مشاهدة الإمام يُراد بها معرفة حال الإمام، وسماع المأموم للتكبير يجري مجرى الرؤية^(٧).

٣- إنَّ مسجد النبي صلى الله عليه وسلم كان قد ضاق على الناس حتى كانوا يصلُّون بالقرب منه في المساكن القريبة، وحيث يمكنهم معرفة أفعال الإمام، ولم ينكر ذلك أحد^(٨).

٤- إنَّ الطريق تصح الصلاة فيها؛ لذا لا تعتبر مانعاً من الاقتداء بالإمام^(٩).

أدلة أصحاب القول الثاني القائلين: بعدم جواز الاقتداء بالإمام في المسكن القريب من المسجد عبر مكبرات الصوت.

استدلوا بالسُّنة، والآثر، والمعقول.

أولاً: السُّنة.

عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يُصلِّي من الليل في حجرته، وجدار الحجرة قصير، فرأى الناس شخص

(١)- صحيح البخاري، ح ٧٢٩، كتاب الأذان، باب إذا كان بين الإمام، وبين القوم حائط، أو سترة، ١/٤٦١.

(٢)- هشام بن عروة بن الزبير بن العوام رحمته الله، كنيته أبو المنذر، كان ثقة، ثبتاً، كثير الحديث، حجة، توفي سنة ١٤٦هـ. انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٥/٣٧٥، العجلي، تاريخ الثقات، ١/٤٥٩.

(٣)- يزيد رحمته الله، مولى عقيل بن أبي طالب الهاشمي المدني، وقيل: إنما هو مولى أم هانئ ل بنت أبي طالب رضي الله عنه، ولكنه كان يلزم عقيلاً فنسب إلى ولايته، كنيته أبو مُرَّة ومشهور بها، كان ثقة، فاضلاً، قليل الحديث، توفي قبل سنة ١٠٠هـ. انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٥/١٣٤، الذهبي، تاريخ الإسلام، ٢/١٢٠٩.

(٤)- مصنف عبد الرزاق، ح ٤٨٨٥، كتاب الصلاة، باب الرجل يصلِّي وراء الإمام خارج المسجد، ٣/٨٢. رواه عبد الرزاق بسند صحيح. انظر: عبد الجبار، الجامع الصحيح للسنن والمسائيد، ٢٨/٦٩.

(٥)- انظر: العمراني، البيان في مذهب الإمام الشافعي، ٢/٤٤٠، ابن قدامة، المغني، ٢/١٥٣.

(٦)- انظر: المالكي، الإشراف على نكت مسائل الخلاف، ١/٣٠١، المقدسي، الشرح الكبير على متن المقنع، ٢/٧٥.

(٧)- انظر: المقدسي، الشرح الكبير على متن المقنع، ٢/٧٥، ابن قدامة، الكافي في فقه الإمام أحمد، ١/٣٠٢.

(٨)- انظر: المالكي، الإشراف على نكت مسائل الخلاف، ١/٣٠١.

(٩)- انظر: المرجع السابق، ١/٣٠١.

النبي ﷺ، فقام أناس يُصلُّون بصلاته، فأصبحوا بذلك فقام الليلة الثانية، فقام معه أناس يصلُّون بصلاته، صنعوا ذلك ليلتين - أو ثلاثاً - حتى إذا كان بعد ذلك، جلس رسول الله ﷺ فلم يخرج، فلما أصبح ذكر ذلك الناس فقال: (إني خشيت أن تكتب عليكم صلاة الليل)^(١).

وجه الدلالة: دلَّ الحديث على أنَّ الصحابة رضي الله عنهم كانوا في المسجد، واقتدوا بالنبي ﷺ وهو في حجرته، وكان ذلك من خلال سماعهم، ومشاهدتهم له معاً، وليس بالسمع فقط، والحائل جدار قصير، ومثل هذا الجدار لا يمنع الاقتداء^(٢).
ثانياً: الأثر.

١- إنَّ عائشة رضي الله عنها قالت لנساء كن يُصلِّين في حجرتها: (لا تُصلِّين بصلاة الإمام؛ فإنَّكنَّ دونه في حجاب)^(٣).

وجه الدلالة: نَهت عائشة رضي الله عنها النساء عن الاقتداء بالإمام؛ لأنَّهنَّ في غير المسجد، وبينهن وبين الإمام حائل يمنع رؤية الإمام، أو المأمومين من وراءه؛ فدلَّ على عدم صحة الصلاة^(٤).

٢- عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنَّه قال: (إذا كان بينه وبين الإمام طريق، أو نهر، أو حائط، فليس معه)^(٥).

٣- عن إبراهيم النخعي رضي الله عنه: (أنَّه كان يكره أن يُصلِّي بصلاة الإمام، إذا كان بينهما طريق، أو نساء)^(٦).

٤- عن الشعبي رضي الله عنه: أنَّه سُئل عن المرأة تأتم بالإمام وبينهما طريق فقال: (ليس ذلك لها)^(٧).

وجه الدلالة من الآثار: الآثار واضحة الدلالة في أنَّه إذا كان بين الإمام، والمأمومين فاصل من طريق، أو جدار، فلا تصح الصلاة^(٨).

ثالثاً: المعقول.

١- إنَّ الطريق بين المسجد، والمسكن ليس محلاً للصلاة، فأشبهه ما يمنع الاتصال^(٩).

(١) - صحيح البخاري، ح ٧٢٩، كتاب الأذان، باب إذا كان بين الإمام والقوم حائط، أو سترة، ١٤٦/١.

(٢) - انظر: ابن رجب، فتح الباري، ٣٠٣/٦، العيني، عمدة القاري، ٢٦٤/٥.

(٣) - السنن الكبرى للبيهقي، ح ٥٢٤٦، كتاب جماع أبواب موقف الإمام والمأموم، باب المأموم يُصلِّي خارج المسجد بصلاة الإمام في المسجد وبينهما حائل، ١٥٧/٣. قال الطريفي: إسناده لا يصح؛ لأنَّ في إسناده إبراهيم بن محمد وهو متهم. الطريفي، عبد العزيز بن مرزوق، التحجيل في تخریج ما لم يخرج من الأحاديث والآثار في إرواء الغليل، ط. ١، (الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٢٢هـ) ٩٠/١.

(٤) - انظر: الماوردي، الحاوي، ٣٤٧/٢، ابن قدامة، الكافي في فقه الإمام أحمد، ٣٠٢/١.

(٥) - مصنف ابن أبي شيبة، ح ٦٢١٦، كتاب صلاة التطوع والإمامة وأبواب متفرقة، باب في الرجل والمرأة يُصلِّي وبينه وبين الإمام حائط، ١٠٣/٣. إسناده ضعيف، فيه ليث بن أبي سليم، وهو ضعيف جداً. المرجع السابق، ١٠٣/٣.

(٦) - مصنف ابن أبي شيبة، ح ٦٢١٧، كتاب الصلوات، باب في الرجل، والمرأة يُصلِّي وبينه وبين الإمام حائط، ١٠٣/٣.

(٧) - مصنف ابن أبي شيبة، ح ٦٢١٨، كتاب الصلوات، باب في الرجل، والمرأة يُصلِّي وبينه وبين الإمام حائط، ١٠٣/٣. رواه

عن الشعبي إسرائيل عن عيسى بن أبي عزة، وكلهم ثقات. ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٣٣٥/٦، العجلي، تاريخ الثقات، ٦٣/١.

(٨) - انظر: أبو بكر الشاشي، حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء، ١٨٤/٢، ابن قدامة، المغني، ١٥٢/٢.

(٩) - انظر: ابن قدامة، المغني، ١٥٣/٢.

٢- إن بين الإمام، والمأموم حائلاً يمنع المشاهدة، والاستطراق^(١)، ولا يمكن للمأموم الاقتداء بالإمام في الغالب^(٢).

٣- عدم اتصال الصفوف، وعدم رؤية من وراء الإمام يؤدي إلى اختلاف المكان، فيمنع الاقتداء^(٣).

مناقشة الأدلة:

مناقشة أدلة القول الأول القائلين: بجواز الاقتداء بالإمام في المسكن القريب من المسجد عبر مكبرات الصوت.

أولاً: ما استدللتم به من وجه الدلالة من حديث أبي هريرة رضي الله عنه: (إنما الإمام ليؤتم به..). يناقش بالآتي:

الذي يظهر أنه ليس في الحديث ما يدل على صحة الاقتداء بالإمام بسماع صوته فقط، وإنما الاقتداء يكون بالسمع، والمشاهدة معاً.

ثانياً: ما استدللتم به من أثر أنس رضي الله عنه: (صلى الجمعة في دار حميد...). يناقش بالآتي:

أ- إن أنس رضي الله عنه من الإمام على مسافة قريبة لا حائل بينهما، فأشبهه إذا لم يكن بينهما طريق^(٤).

ب- الذي يظهر أن أنس رضي الله عنه، صلى مع الإمام وذلك بسماع صوته، ورؤية المأمومين من خلفه، وليس بالسمع فقط.

ج- الذي يظهر من قوله: (وبينهما طريق) هذا الطريق لم يمنعه من الرؤية، أمّا من يكون في مسكنه، ويقتدي بالإمام عبر مكبرات الصوت، فإنه بينه وبين الإمام عدة فواصل وهي: حائط المسكن، والطريق، وحائط المسجد، وقد يكون أكثر من ذلك، فيشتبه عليه العلم بانتقالات الإمام.

ثالثاً: ما استدللتم به من المعقول: (إن العلم يحصل بسماع الإمام دون مشاهدته، كالأعمى). يناقش بالآتي:

الذي يظهر أن البصير بإمكانه الرؤية فلا تسقط في حقه، ولا تصح صلاته؛ لأنه يجب أن يرى الإمام، أو المأمومين من خلفه ولو في بعض الصلاة، بخلاف الأعمى فهو معذور.

رابعاً: ما استدللتم به من المعقول: (سماع المأموم للتكبير يجري مجرى الرؤية). يناقش بالآتي:

الذي يظهر أنه لا يُسلم أن السماع كالرؤية؛ لأنه قد يشتهه على المأموم انتقالات الإمام، وقد ينقطع الصوت فلا يستطيع المأموم إكمال الصلاة مع الإمام بخلاف لو شاهده.

مناقشة أدلة القول الثاني القائلين: بعدم جواز الاقتداء بالإمام في المسكن القريب من المسجد عبر مكبرات الصوت.

أولاً: ما استدللتم به من حديث عائشة رضي الله عنها: (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يُصلّي من الليل في حجرته، وجدار الحجرة قصير). يناقش بالآتي:

إن قيل: دلّ الحديث على جواز الاقتداء بالإمام مع وجود الفاصل، وأنتم تقولون بعدم الجواز.

يجاب عنه:

إنّ الفاصل الذي نقول به، هو الذي يمنع من رؤية الإمام، أو المأمومين من خلفه، أمّا جدار حجرة النبي صلى الله عليه وسلم فهو فصل

(١)- الاستطراق: المرور، والعبور. انظر: قلعة جي، معجم لغة الفقهاء، ٦٢/١.

(٢)- انظر: ابن مازة، المحيط البرهاني، ٤١٨/١، العمراني، البيان في مذهب الإمام الشافعي، ٤٣٩/٢، الحصري، كفاية الأخيار، ١٣٤/١.

(٣)- انظر: ابن عابدين، رد المحتار، ٨٠/١، ابن قدامة، المغني، ١٥٣/٢، المرادوي، الإنصاف، ٢٩٣/٢.

(٤)- انظر: العمراني، البيان في مذهب الإمام الشافعي، ٤٤٠/٢.

يسير، ولا يمنع الاقتداء^(١). والذي يظهر أنه لو قيل بصحة الصلاة مع وجود الفاصل، فإنه لا يُسَلَّم بعدم الرؤية، فالصحابه رضي الله عنهم اقتدوا بالنبي صلى الله عليه وسلم من خلال مشاهدتهم له، وهذا واضح في الحديث.

فتوى اللجنة الدائمة عن حكم الاقتداء بالإمام في المسكن القريب من المسجد عبر مكبرات الصوت.
السؤال الثالث من الفتوى رقم (٢٢٧٩)

س٣: ما حكم من صَلَّى جماعة في منزله مكتفياً بسماع مكبرات الصوت من المسجد، ولم يتصل بين الإمام، والمأموم ولو بواسطة وذلك واقع مكة، والمدينة في الموسم؟

ج: لا تصح الصلاة، إلا إذا اتصلت الصفوف بمسكنه، وأمكنه الاقتداء بالإمام بالرؤية، وسماع الصوت، فإنها تصح، أمّا بدون الشرط المذكور فلا تصح^(٢).

الترجيح: عند التأمل في الأقوال، وأدلتها، ومناقشتها يظهر لي - والله أعلم - أنّ الراجح هو القول الثاني القائل:

بعدم جواز الاقتداء بالإمام في المسكن القريب من المسجد عبر مكبرات الصوت. وذلك لما يلي:

- ١- لقوة أدلتهم، ومناقشة أدلة القول الأول، والرد عليها.
- ٢- صدور فتوى من اللجنة الدائمة بعدم جواز الاقتداء بالإمام عبر مكبرات الصوت إلا إذا اتصلت الصفوف بمسكنه. وينبغي التنبية على: ١- الضابط في ذلك: إذا اختلف البناء، ولم تتصل الصفوف، لم تصح القدوة في بناء غير البناء الذي فيه الإمام^(٣).
- ٢- إذا كانت سماعات المكبر بعيدة عن المسجد فلا يصح الائتمام، أما إذا كانت موجودة داخل المسجد، أو على جداره الخارجي، أو على منارته، فقد يقال بصحة الائتمام في هذه الحالة، إذا اتصلت الصفوف في الجمع، والمواسم؛ لأنّ هذه المكبرات تأخذ حكم المبلّغ من المأمومين الذين يأتمون بالإمام بسماع صوته مباشرة^(٤).
- ٣- إنّ مكبرات الصوت قد تتعرض للانقطاع فلا يستطيع المأموم مواصلة الاقتداء بالإمام؛ لعدم قدرته على ذلك.
- ٤- إنّّه قد يقع في خطأ وهو أنّّه عند انقطاع الصوت يكمل المأموم منفرداً، ثم لو رجع الصوت رجع مع الإمام بعد الافتراق عنه، ولا يجوز له ذلك أنّ يرجع للإمام مرة أخرى^(٥).
- ٥- إنّ الاقتداء بالإمام عبر مكبرات الصوت يبطل الصلاة عند بعض الفقهاء (كما ورد في القول الثاني)، فالأفضل أنّ يحتاط الإنسان لدينه، ويخرج من الخلاف.



(١) - انظر: ابن قدامة، المغني، ٢/ ١٥٢.

(٢) - فتاوى اللجنة الدائمة، ١، ٣٢/٨.

(٣) - انظر: الجويني، نهاية المطلب، ٢/ ٤٠٩.

(٤) - انظر: الجبرين، شرح عمدة الفقه، ١/ ٣٦٧.

(٥) - انظر: القراني، الذخيرة، ٢/ ٢٥٩.

المطلب الثالث: الاقتداء بالإمام في الفنادق، والأبراج المطلة على الحرمين

تحرير محل النزاع:

اتفق جمهور الفقهاء على عدم جواز الاقتداء بالإمام في المسكن عبر مكبرات الصوت (أي من خلال السماع فقط، مع وجود حائل يمنع الرؤية للإمام، أو المأمومين)^(١)، واختلفوا في اقتداء المأموم بالإمام من خلال سماع الصوت، ورؤية الإمام، أو المأمومين خلفه من النوافذ، أو الشرفات، وذلك كالاقتداء بأئمة الحرمين من داخل الفنادق، والأبراج المطلة على المسجد الحرام، والمسجد النبوي، وغيرها، وهذه مسألة معاصرة يؤيدها أقوال القدماء من العلماء، والخلاف فيها على قولين:

القول الأول: لا يجوز الاقتداء بالإمام في الفنادق، والأبراج المطلة على الحرمين، وإن رأى المأموم الإمام أو من خلفه؛ وذلك لعدم اتصال الصفوف. وهو رواية للحنفية^(٢)، ووجه للشافعية^(٣)، ورواية للحنابلة^(٤).

القول الثاني: يجوز الاقتداء بالإمام في الفنادق، والأبراج المطلة على الحرمين؛ لتحقق سماع، ورؤية الإمام، أو المأمومين من وراءه^(٥). قالت به الحنفية^(٦)، والمالكية^(٧)، ووجه للشافعية^(٨)، والصحيح من مذهب الحنابلة^(٩).

(١) - انظر: الكاساني، بدائع الصنائع، ١/١٤٦، الأصححي، المدونة، ١/١٧٦، الماوردي، الحاوي، ٢/٣٤٧، ابن قدامة، الكافي في فقه الإمام أحمد، ١/٣٠٢، ابن حزم، المحلى، ٣/٢٨٦. سبق عرض المسألة ص ١٥٠ من الرسالة.

(٢) - انظر: الكاساني، بدائع الصنائع، ١/١٤٦، العيني، البنابة، ٢/٣٥٤، الطحطاوي، حاشية مراقي الفلاح، ١/٢٩٣.

(٣) - انظر: الشاشي، حلية العلماء، ١/١٨٤، العمري، البيان في مذهب الشافعي، ٢/٤٣٩، النووي، المجموع، ٤/٣٠٢.

(٤) - انظر: الكوسج، مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه، ٢/٦٢٠، الزركشي، محمد بن عبد الله، شرح الزركشي على مختصر

الحرقني، ط ١، (الرياض: دار العبيكان، ١٤١٣ هـ)، ٢/١٠٣، المرداوي، الإنصاف، ٢/٢٩٣، ابن عثيمين، الشرح الممتع، ٤/٣٠٠.

(٥) - أي: بشرط أن يرى المصلّي الإمام، أو الساحات، والمصلّين، وذلك من خلال النوافذ وغيرها، فإذا لم يستطيع الرؤية فلا يجوز. انظر المراجع المتعلقة بهذا القول.

(٦) - انظر: الكاساني، بدائع الصنائع، ١/١٤٥، العيني، البنابة، ٢/٣٥٤، الطحطاوي، حاشية مراقي الفلاح، ١/٢٩٣.

(٧) - انظر: الأصححي، المدونة، ١/١٧٦، المالكي، الإشراف على نكت مسائل الخلاف، ١/٣٠١، الدسوقي، حاشية الدسوقي

على الشرح الكبير، ١/٣٣٦.

(٨) - انظر: الشاشي، حلية العلماء، ١/١٨٤، العمري، البيان في مذهب الشافعي، ٢/٤٣٩، النووي، المجموع، ٤/٣٠٢.

(٩) - انظر: المرزوي، مسائل الإمام أحمد، ٢/٦٢٠، الزركشي، شرح الزركشي على مختصر الحرقني، ٢/١٠٣، المرداوي، الإنصاف، ٢/٢٩٣.

سبب الخلاف: إنَّ سبب اختلافهم - والله أعلم - هو : اشتراط الرؤيا واتصال، الصفوف، أي أنَّ الخلاف مبني على رؤية المأموم للإمام، واتصال الصفوف، فمن قال بضرورة الرؤية، قال بجواز الصلاة، ومن قال بضرورة اتصال الصفوف، قال بعدم الجواز^(١).

الأدلة ومناقشتها: استدلت أصحاب القولين بأدلة الإقتداء بالإمام في المسكن القريب من المسجد عبر مكبرات الصوت، وقد سبق عرضها^(٢).

الذي يظهر من خلال المقارنة بين المسألتين أنَّ قال بعدم الجواز كان لعدة عدم اتصال الصفوف، ومن قال بالجواز كان لتحقق سماع الإمام.

فتوى اللجنة الدائمة عن حكم الاقتداء بالإمام في الفنادق والأبراج المطلة على الحرمين
الفتوى رقم (٢٣٦٧٦)

صلاة من يسكن في فندق أمام الحرم في مكة هل يُصلي ساكن الفندق مع إمام الحرم؟

س : هل تجوز صلاة الفريضة من خلال سماع صوت إمام الحرم المكي عبر الأجهزة الصوتية المسحوبة من الحرم المكي؟ علمًا بأنه يمكن رؤية المصلين في ساحة الحرم، ولكن بدون مشاهدة الإمام .

ج: "بعد دراسة اللجنة للاستفتاء أجابت بأنه ما دام أنَّ المصلين في المصلّى الواقع بجوار المسجد الحرام، ويطل على ساحته، ويرون المصلين المتابعين للإمام أمامهم متصلة صفوفهم، ويسمعون صوت الإمام المنقول عبر الأجهزة المكبرة للصوت المسحوبة من المسجد؛ فإنَّه تجوز الصلاة في المصلّى المذكور، مع الائتمام بإمام الحرم المكي"^(٣).

(١) - انظر: الكاساني، بدائع الصنائع، ١/١٤٦، العمراني، البيان في مذهب الشافعي، ٢/٤٣٩، الدسوقي، حاشية الدسوقي على

الشرح الكبير، ١/٣٣٦، المرادوي، الإنصاف، ٢/٢٩٣.

(٢) - انظر: ص ١٦٨ من الرسالة.

(٣) - فتاوى اللجنة الدائمة، ١/٣٤٠.

الترجيح: الذي يظهر - والله أعلم - أنَّ الراجح هو القول الثاني القائل: بجواز الاقتداء بالإمام في

الفنادق، والأبراج المطلة على الحرمين، وغيرها، وذلك لما يلي:

- ١- صدور فتوى من اللجنة الدائمة بجواز الاقتداء بالإمام في الفنادق، والأبراج المطلة على الحرمين.
- ٢- وجود حائل له منافذ يرى منها الصفوف المتصلة؛ لا يقدح في الائتمام، فهو كما لو اتصلت الصفوف. وينبغي التنبيه على أمور: ١- القول بالجواز مختص بما هو مطل على الحرم، وله منافذ وشرفات، يرى منها انتقالات الإمام، والمأمومين، أمَّا إذا كان في هذه الفنادق، ويُصَلِّي في مكان مغلق، معتمداً على السماع فلا تجوز الصلاة^(١).
- ٢- أن لا يوجد طرق، أو بنايات تفصل بين الحرم، والمصلِّي.
- ٣- إنَّ البلوى تعم بذلك في الجمع، والأعياد ونحوهما، فيصح للضرورة، والحاجة، أمَّا لغير ضرورة فالأحوط الخروج من الخلاف^(٢).
- ٤- لاتصال الصفوف فضيلة عظيمة الأجر، والمكانة، ينبغي للمسلم أن لا يفرط فيها.
- ٥- يُطلق هذا الحكم على كل مسجد يطل عليه من برج، أو فندق، إذ الحكم ليس مقتصرًا على الحرم وحده.



(١) - انظر المسألة السابقة الإقتداء بالإمام في المسكن القريب من المسجد عبر مكبرات الصوت ص ١٦٨.

(٢) - انظر: الزركشي، شرح الزركشي على مختصر الخرقى، ١٠٣/٢.

المطلب الثالث: الاقتداء بالإمام في المسكن خلف المذيع، أو التلفاز

بينت لنا المسائل السابقة أحكام اقتداء المأموم بالإمام خارج المسجد، إذا لم تتصل الصفوف، واشترط الفقهاء لزوم رؤية المأموم للإمام، وسماع صوته، أمّا هذه المسألة فهي مختصة بالاقتداء بالإمام وذلك من خلال متابعتة له من خلال المذيع، أو التلفاز، وهي من النوازل، والمسائل المستحدثة؛ بحيث يُصَلِّي المأموم في مسكنه خلف إمام ليس بين يديه، وبينهما بُعد شاسع، وذلك عندما تُنقل الصلاة نقلاً مباشراً عبر الأقمار الصناعية، ظناً منه أنه قد صلَّى جماعة.

وهذه المسألة مبنية على أحكام اقتداء المأموم بالإمام إذا كان بينهما مسافات كبيرة، وهذه المسألة من المسائل المعاصرة، التي يؤيدها أقوال القدماء من العلماء، فقد اتفق الفقهاء من الحنفية^(١)، والمالكية^(٢)، والشافعية^(٣)، والحنابلة^(٤)، على عدم صحة الصلاة إذا لم يتحد الزمان، والمكان، وعلى هذا فالإقتداء من خلال المذيع، أو التلفاز فيه مفارقة كبيرة زماناً، ومكاناً، فالمقتدي قد يقتدي بأئمة الحرمين وهو في مدينة أخرى، أو دولة أخرى، فقد يكون أمام الإمام، أو يكون هناك فارق في التوقيت بين بلد الإمام، وبلد المأموم، فلا شك أن هذه الصلاة باطلة، فضلاً عن كونها بدعة في الدين^(٥).

الاستشهاد بأقوال بعضهم رضي الله عنهم:

- ١- الحنفية: قال ابن نجيم رحمته الله: "ولو اقتدى بالإمام في الصحراء وبينهما قدر صَفَيْن فصاعداً لا يصح الاقتداء"^(٦).
- ٢- المالكية: قال الدسوقي رحمته الله: "وأما الفصل بالنهر الكبير؛ وهو ما يمنع من سماع الإمام، ومأمومه، ومن رؤية فعل أحدهما فلا يجوز"^(٧).
- ٣- الشافعية: قال الأنصاري^(٨) رحمته الله: "من مقاصد الاقتداء اجتماع جمع في مكان كما عهد عليه

(١)- انظر: السرخسي، المبسوط، ١/١٩٣، الكاساني، بدائع الصنائع، ١/١٤٥، ابن نجيم، البحر الرائق، ١/٣٨٥.
(٢)- انظر: المواق، التاج والإكليل، ٢/٤٥٠، الخرشبي، شرح مختصر خليل، ٢/٣٦، الدسوقي، حاشية الدسوقي، ١/٣٣٦.
(٣)- انظر: النووي، روضة الطالبين، ١/٣٦١، الأنصاري، أسنى المطالب، ١/٢٢٤، الشربيني، مغني المحتاج، ١/٤٩٩.
(٤)- انظر: البهوتي، الروض المربع، ١/١٣٨، كشاف القناع، ١/٤٢٩، ابن عثيمين، الشرح الممتع، ٤/٢٩٩.
(٥)- انظر: المراجع السابقة لاتفاق الفقهاء.
(٦)- ابن نجيم، البحر الرائق، ١/٣٨٥.
(٧)- محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي الأزهرى رحمته الله، كنيته أبو عبد الله، فقيه مالكي، كان فريداً في تسهيل المعاني، توفي سنة ١٢٣٠هـ. انظر: مخلوف، شجرة النور الزكية، ١/٥٢٠، الزركلي، الأعلام، ٦/١٧٠.
(٨)- الدسوقي، حاشية الدسوقي، ١/٣٣٦.
(٩)- زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري السنيكي المصري رحمته الله، كنيته أبو يحيى، فقيه، شافعي، ودرس في أمكنة متعددة، وزاد في الترقى، وحسن الطلاقة، توفي سنة ٩٢٦هـ. انظر: الشوكاني، البدر الطالع، ١/٢٥٢، الزركلي، الأعلام، ٣/٤٦.

الجماعات" (١).

٤- **الحنابلة:** قال البهوتي رحمته الله: "وإن كان بين الإمام، والمأموم نهر تجري فيه السفن، أو طريق ولم تتصل فيه الصفوف حيث صحت فيه، أو كان المأموم بسفينة، وإمامه في أخرى في غير شدة خوف لم يصح الاقتداء" (٢). استدلو بالكتاب، والسنة، والإجماع، والمعقول. بالإضافة إلى أدلة وجوب حضور الجماعة في المسجد، وقد سبق عرضها (٣).
أولاً: الكتاب.

قال تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ...﴾ (١١)

وجه الدلالة: دلّت الآية على أنّ الله هو المشرّع، ومن يُشرّع أفعالاً، وأحكاماً لم يأذن بها الله؛ فعمله باطل مردود عليه (٤).

قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَا أَجَبْتُمُ الْمُرْسَلِينَ﴾ (٦٥)

وجه الدلالة: دلّت الآية على أنّ الله تعالى يسأل الأمم عن إجابتهم للرسول، هل كانت بنفس الوسيلة، والطريقة التي أمروا بها (٥)، وكون الإنسان يتابع الإمام وهو في بلد، والإمام في بلد آخر، يعتبر بدعة، وأمرٌ محدث، ولم يرد عن النبي صلى الله عليه وسلم (٦).

ثانياً: السنة.

١- عن عائشة رضي الله عنها، قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (من أحدث في أمرنا هذا ما ليس فيه، فهو رد) (٧).

وجه الدلالة: الحديث قاعدة عظيمة من قواعد الإسلام، إذ أنّ الإحداث في أمر النبي صلى الله عليه وسلم، هو اختراع شيء في دينه بما ليس فيه، مما لا يوجد في الكتاب، والسنة، فمن كان عمله خارجاً عن الشرع، ليس متقيداً بالشرع فهو مردود (٨).

٢- عن علي بن شيبان (٩) رضي الله عنه قال: خرجنا حتى قدمنا على النبي صلى الله عليه وسلم فبايعناه، وصلينا خلفه، قال: ثم صلينا

(١) - الأنصاري، أسنى المطالب، ١/٢٢٤.

(٢) - انظر: البهوتي، الروض المربع، ١/١٣٨.

(٣) - انظر: ص ٣٠ من الرسالة.

(٤) - سورة الشورى، الآية: ٢١.

(٥) - انظر: الماتريدي، تأويلات أهل السنة، ٧/٨٠، ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ٧/١٩٨.

(٦) - سورة القصص، الآية: ٦٥.

(٧) - انظر: ابن حبان، البحر المحيط في التفسير، ٥/١٣.

(٨) - انظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ١٣/٣٠٤، المشيخ، خالد بن علي، فقه النوازل في العبادات، د.ط، (بريدة: د.ن، ٤٢٦هـ)، ١/٤٩.

(٩) - صحيح البخاري، ح ٢٦٩٧، كتاب الصلح، باب إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح مردود، ٣/١٨٤.

(١٠) - انظر: ابن رجب، جامع العلوم والحكم، ١/١٧٧، العيني، عمدة القاري، ١٣/٢٧٤.

(١١) - علي بن شيبان بن عمرو بن عبد الله بن مرة رضي الله عنه، كنيته أبو يحيى، سكن اليمامة، وفد على النبي صلى الله عليه وسلم. انظر:

ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٦/٧٦، ابن الأثير، أسد الغابة، ٤/٨٧.

وراءه صلاة أخرى، ففضى الصلاة، فرأى رجلاً فرداً يُصلي خلف الصف، قال: فوقف عليه نبي الله ﷺ حين انصرف، قال: (استقبل صلاتك، لا صلاة للذي خلف الصف)^(١).

وجه الدلالة: دلّ الحديث على أن لا صلاة لمنفرد عن الصف وهو في جماعة، وأمره الرسول ﷺ بإعادة صلاته، مع أنه في المسجد ومع الجماعة، لذا من ينفرد عن المكان، فالمصلي خلف المذيع، أو التلغاز أولى بالبطلان^(٢).

ثالثاً: الإجماع.

أجمع أهل العلم على وجوب الجمعة، ومن شروطها حضور الجماعة^(٣).

رابعاً: المعقول.

١- "إنّ الاقتداء يقتضي التبعية في الصلاة، والمكان من لوازم الصلاة فيقتضي التبعية في المكان ضرورة، وعند اختلاف المكان؛ تنعدم التبعية في المكان، فتنعدم التبعية في الصلاة؛ لانعدام لازمها"^(٤).

٢- الاقتداء بالإمام من خلف المذيع يوجب خفاء حال الإمام على المقتدي؛ فتعذر عليه المتابعة التي هي معنى الاقتداء^(٥).

٣- متابعة الإمام خلف المذيع، أو التلغاز "يؤدّي إلى إبطال صلاة الجماعة أو الجمعة، وليس فيه اتصال الصفوف، وهو بعيد من مقصود الشارع بصلاة الجمعة، والجماعة"^(٦).

٤- الجماعة سميت بذلك؛ لاجتماع المصلين لأدائها زماناً، ومكاناً، فإذا أخلوا بهما، أو بإحدهما، لم تُسمّ جماعة، والصلاة خلف المذيع، أو التلغاز ليست صلاةً مع الجماعة^(٧).

* وبعد عرض اتفاق الفقهاء، وأدلتهم في هذه المسألة يجدر بنا الوقوف على رسالة انتشرت في الزمن المتأخر، والتي تبيح الصلاة خلف المذيع، والتلغاز، وقد أخذ بها كثير من الجهلة، وعوام الناس، تحت عنوان: "الإقناع بصحة صلاة الجمعة في المنزل خلف المذيع" حيث عرض مؤلفها أدلة، ومناقشات تؤيد ما ذهب إليه ومما عرضه مايلي:

١- الرسالة بمحملها تدور حول عدم وجوب الجماعة، والجمعة، وأنّ حضورها فضيلة، وسنة، لا فريضة^(٨).

(١) - سنن ابن ماجه، ح ١٠٠٣، أبواب اقامة الصلوات والسنة فيها، باب صلاة الرجل خلف الصف وحده، ١٣٦/٢.

إسناده صحيح، رجاله ثقات. المرجع السابق ١٣٦/٢.

(٢) - انظر: ابن القيم، كتاب الصلاة، ١٤٨/١، السندي، حاشية السندي على سنن ابن ماجه، ٣١٥/١.

(٣) - انظر: ابن حزم، علي بن أحمد، مراتب الإجماع، د.ط، (بيروت: دار الكتب العلمية)، ٣٣/١، ابن القطان، الإقناع في مسائل الإجماع، ١٥٨/١.

(٤) - الكاساني، بدائع الصنائع، ١٤٥/١.

(٥) - انظر: الكاساني، بدائع الصنائع، ١٤٥/١.

(٦) - ابن عثيمين، الشرح الممتع، ٢٩٩/٤.

(٧) - انظر: البسام، توضيح الأحكام، ٤٤٩/٢.

(٨) - انظر: الغماري، أبو الفيض، الإقناع بصحة صلاة الجمعة في المنزل خلف المذيع، "د.ط"، (مصر: دار التأليف، د.ت)، ١-٥٩.

يجاب عنه: إنَّ هذه الرسالة أُلِّفت من بعض من ينتسب إلى العلم، ولا شك أنَّ هذه الفتوى لا حظَّ لها من النظر، وهي فتح باب للنشر^(١).

٢- قال: "إنَّ شروط الاقتداء مما هو مسطور في كتب الفقه على المذاهب الأربعة، ليس لها من الكتاب ولا من السنة ما يسندها، ويعضدها اللهم إلا بعض آثار عن بعض الصحابة، وبعض تأويلات تبعد عن سماحة الشريعة الإسلامية"^(٢).

يجاب عنه:

أولاً- إنَّ أقوال الصحابة ﷺ حجة عند المذاهب الأربعة^(٣)، والدليل على ذلك حديث العرياض بن سارية^(٤) ﷺ

قال: قال الرسول ﷺ: (أوصيكم بتقوى الله والسمع، والطاعة، وإن عبداً حبشياً، فإنه من يعش منكم بعدي فسيرى اختلافاً، كثيراً، فعليكم بسنتي، وسنة الخلفاء المهديين، الراشدين، تمسكوا بها، وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإنَّ كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة)^(٥)، فكيف يُقال إنَّ شروط الاقتداء لا تجد ما يسندها؟

ثانياً- الذي ظهر لي بل إنَّ هناك أدلة من السنة، ومنها حديث أبو هريرة ﷺ قال: قال الرسول ﷺ: (إنَّما الإمام ليؤتم به، فلا تختلفوا عليه فإذا كبر فكبروا، وإذا ركع فاركعوا وإذا قال: سمع الله لمن حمده، فقولوا: اللهم ربنا لك الحمد، وإذا سجد فاسجدوا، وإذا صلَّى جالساً فصلُّوا جلوساً أجمعون)^(٦) فكيف يحصل ذلك والمأموم لم ير الإمام، أو المأمومين من خلفه، ولم يقرع معهم في الصف، ولم يجتمع معهم ببدنه، وبينه وبينهم حواجز؟

٣- قال: "إنَّ مقصود الشرع من الجمعة هو الخطبة؛ ولذلك كانت أعظم فرائضها، وشروطها التي لا تصح بدونها"^(٧)، لذا يصح سماعها من المذيع، والتلفاز.

يجاب عنه: إنَّ الله تعالى سَمَّى الصلاة ذِكْرًا في قوله سبحانه: ﴿فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ﴾^(٨)، "فياعظمة ما زعم!

(١)- انظر: ابن عثيمين، الشرح الممتع، ٣٠٠/٤، الخضير، عبد الكريم، شرح مختصر الخرقى، دروس مفرغة، ٣/٤٧.

(٢)- الغماري، الإقناع بصحة صلاة الجمعة في المنزل خلف المذيع ١/ب.

(٣)- عبد الوهاب، المدخل إلى دراسة المذاهب الفقهية، ١/٩١-١٤١-١٩٣، وحدة البحث العملي، المذاهب الفقهية الأربعة، ١/٢٩-٧٧-١٤٤-١٨٨.

(٤)- عرياض بن سارية السلمى ﷺ، كنيته أبو نجيح، صحابي جليل، سكن الشام، توفي أيام الزبير، سنة ٧٥هـ. انظر: أبو نعيم، معرفة الصحابة، ٤/٢٢٣، ابن الأثير، أسد الغابة، ٤/١٩.

(٥)- سنن أبي داود، ح ٤٦٠٧، كتاب السنة، باب في لزوم السنة، ٤/٢٠٠. صحيح. انظر: الألباني، صحيح وضعيف سنن أبي داود، ١/٢٠١.

(٦)- سبق تخريجه ص ١٦٩.

(٧)- الغماري، الإقناع بصحة صلاة الجمعة في المنزل خلف المذيع، ١/٦.

(٨)- سورة الجمعة، الآية: ٩.

لم يعلم أنّ الصلاة هي أعظم الذكر، والخطبة وغيرها من الشروط التابعة^(١).

٤- قال: "إنّ المسجد ليس شرطاً فيها، ولا في إقامتها، ولا في صلاتها بل يصح أن تقام في البيوت، والدكاكين، والفضاء، وغيرها من بقاع الأرض، كما أنّه تصح صلاتها في هذه الأماكن خلف من أقامها في المسجد، كما هي مسألتنا ولا فارق أصلاً لذلك كانت أقرب إلى الأمر المتفق عليه^(٢).

يجاب عنه:

أولاً- لا دليل على صحة الائتمام خلف المذيع، أو التلفاز^(٣).

ثانياً- الذي يظهر لي أنّ هناك فرقاً شاسعاً بين صحة الاقتداء بالإمام خارج المسجد، وبين الاقتداء بالإمام في المسكن خلف التلفاز، والمذيع؛ فجواز الاقتداء بالإمام في المساكن المجاورة يكون للحاجة، إذ ليس الجواز على الإطلاق، وإتّما هو مبني على شروط، منها: ازدحام المسجد، واتصال الصفوف، ومشاهدة الإمام، أو المأمومين من خلفه.

ثالثاً- قوله: "أقرب إلى الأمر المتفق عليه". **يجاب عنه:** تبين لي - والله أعلم - إنّ الأمر ليس متفقاً عليه؛ إذ سبق عرض خلاف الفقهاء في المسائل السابقة، مسألة الاقتداء بالإمام عبر مكبرات الصوت، وخلافهم في الاقتداء بالإمام في الفنادق، والأبراج، واتفق الفقهاء في هذه المسألة على عدم صحة الصلاة إذا لم يتحد الزمان، والمكان.

٥- قال: تصح الصلاة في مسجد غير مبني، وأبطل دعوى من اشترط السقف للمسجد الذي تصح فيه الجمعة، فإذا صحت الصلاة بمسجد غير مبني، فإنّها تصح خلف التلفاز، والمذيع^(٤).

يجاب عنه: أين هذه المسألة من هذه المسألة؟ فالجمعة تصح، ويجب حضورها في أي موضع، سواء أديت في مسجد في مدينة، أو قرية، وسواء كان المبنى مسقفاً أو غير مسقّف، أو وجد محلّ معدّ لصلاتها في أي مكان كان، أو أديت في الصحراء القريبة من البلد، فهو يستدل على القائلين: (إنّ الصلاة لا تصح إلا في مسجد مبني مسقّف)، على صحتها خلف التلفاز، والمذيع من محل بعيد، فأين التلازم بين القولين؟ لا سيما وأنّ هذا القول غير معتبر^(٥)، إذ لم أقف على من قال أنّها لا تصح إلا في مسجد مسقّف، ولو افترضنا أنّ هناك من قال بذلك، فهناك فرق شاسع بين المسألتين.

(١) - الحداد، هيثم بن جواد، الأجوبة النافعة عن المسائل الواقعة (مجموعة رسائل من الشيخ عبد الرحمن السعدي إلى تلميذه عبد الله بن عقيل)، د.ط، (الرياض: د.ن، ١٤٢٠هـ)، ٣١٩/١.

(٢) - الغماري، الإقناع بصحة صلاة الجمعة في المنزل خلف المذيع، ٢٠/١.

(٣) - انظر: الجبرين، شرح عمدة الفقه، ٣٦٦/١.

(٤) - انظر: الغماري، الإقناع بصحة صلاة الجمعة في المنزل خلف المذيع، ٢٣/١.

(٥) - انظر: الحداد، الأجوبة النافعة عن المسائل الواقعة، ٣١٨/١.

٦- قال: "ورد عن النبي ﷺ أنه صَلَّى الجمعة في السفر وفي غير مسجد، فقد صح كما هو معلوم بالتواتر المقطوع به أنه ﷺ، حج يوم الجمعة في حجة الوداع، وأنه خطب بعرفة، وصَلَّى ركعتين، وذلك وصف الجمعة، ومن ادَّعى أنّها لم تكن صلاة جمعة؛ فقد خالف الظاهر المشاهد المحسوس، بما لا داعي إليه، ولا دليل عليه"^(١).

يجاب عنه: "إنّ هذا كل أحد يعرف بطلانه"^(٢). الذي ظهر لي أنّه لا يُسَلَّم بذلك؛ للفرق بين المسألتين، فالقول بأنّ الرسول ﷺ صَلَّى الجمعة في غير مسجد، وخطب بعرفة، وصَلَّى ركعتين لا يقاس عليه صحة الصلاة خلف المذيع، والتلفاز؛ لأنّه قياس مع الفارق.

٧- قال: إنّ النبي ﷺ كان يأذن للناس أن يصلُّوا في مساكنهم عند نزول المطر، وكانوا يسمعون صوته، وقراءته، ويقتدون به في صلاتهم^(٣).

يجاب عنه: هذا غير صحيح، ولم يقله أحد غيره، فالمتقصد بذلك إسقاط صلاة الجماعة عنهم؛ للمشقة، وليس المراد متابعتهم النبي ﷺ، ولو فرض على وجه التقدير المحال أنّهم كانوا يقتدون بالنبي ﷺ، لم يكن في ذلك دليل على صحة، وجواز الصلاة خلف التلفاز، والمذيع في الأقطار البعيدة^(٤).

٨- قال: إنّ العبرة في الائتمام هو الاقتداء، ومتى وجد سماع صوت الإمام، وإمكان الاقتداء به في جميع حركات الصلاة جاز ذلك؛ إذ لا دليل على التحديد أصلاً^(٥).

يجاب عنه: "إنّ هذا غير صحيح بل العبرة هو أنّ يجتمع الإمام، والمأموم في مكان واحد، وزمان واحد"^(٦).

٩- قياسه الصلاة خلف التلفاز، والمذيع على صلاة الجنائز للغائب فقال: "الصلاة على الميت الغائب بأن يموت في الشرق مثلاً فيصَلَّى عليه في الغرب، أو العكس فإنّه يدلُّ على أنّ الحضور غير شرط"^(٧).

يجاب عنه: ظهر لي أنّه قياس مع الفارق فصلاة الجنائز على الغائب هي دعاء له، أمّا صلاة الفريضة يجب الاقتداء بالإمام في أفعاله في مكان، وزمان واحد، وهذا لا يمكن خلف التلفاز، والمذيع.

فتوى اللجنة الدائمة عن حكم الاقتداء بالإمام في المسكن خلف المذيع أو التلفاز.

الفتوى رقم (١٧٥٩).

س: ما حكم الصلاة مع الراديو، أو آلة من الآلات المتصلة بالإذاعة التي يسمعونها من الراديو، وهم في أبعاد مكان؟

(١) - الغماري، الإقناع بصحة صلاة الجمعة في المنزل خلف المذيع، ٢٥/١.

(٢) - الحداد، الأجوبة النافعة عن المسائل الواقعة، ٣١٩/١.

(٣) - انظر: الغماري، الإقناع بصحة صلاة الجمعة في المنزل خلف المذيع، ٣٩/١.

(٤) - انظر: الحداد، الأجوبة النافعة عن المسائل الواقعة، ٣١٩/١، المشيخ، فقه النوازل في العبادات، ٥٠/١.

(٥) - الغماري، الإقناع بصحة صلاة الجمعة في المنزل خلف المذيع، ٤٤/١.

(٦) - المشيخ، فقه النوازل في العبادات، ٥٠/١.

(٧) - الغماري، الإقناع بصحة صلاة الجمعة في المنزل خلف المذيع، ٤٧/١.

ج: "من صَلَّى في بيته، أو مزرعته، أو متجره جماعة مع إمام المسجد على صوت المذياع مثلاً، وتُخلف عن شهود الجماعة في بيت الله دَلٌّ ذلك على فتوره عن امتثاله أوامر الشريعة، وصدوده، وعزوف نفسه، عما يضاعف له به الحسنات، ويرفعه الله به إلى أعلى الدرجات، ويغفر له به السيئات، وخالف الأوامر الدالة على وجوب أدائها في المساجد، واستحق الوعيد الذي توعد به المتخلفون عن شهود الجماعة في المساجد.

ثم إنَّه قد تقع صلاته على أحوال لا تصح معها صلاته، عند جماعة من الفقهاء، مثل كونه منفرداً خلف الصف مع إمكان دخوله في صف لو كان بالمسجد، وكونه أمام الإمام، وقد يعرض ما لا يمكنه معه الاقتداء بالإمام كخلل في جهاز الاستقبال، أو الإرسال، أو انقطاع التيار الكهربائي، وهو في أمن من هذا؛ لو صَلَّى في مكان يرى فيه الإمام والمؤمنين. بهذا نرى أنَّه لا يجوز أن يُصَلِّي في مسكنه منفرداً، أو في جماعة مستقلة عن جماعة المسجد، أو مقتد بإمام المسجد عن طريق الإذاعة"^(١).

التنبيهات:

- ١- الصلاة خلف المذياع، والتلفاز من الأمور المحدثه، والمبتدعة.
- ٢- فيه استهانة بأعظم شعيرة، وتضييع للجماعة.
- ٣- تأليف رسالة الإقناع بصحة صلاة الجمعة في المنزل خلف المذياع لا تنقض الاتفاق؛ لأنَّ هذا رأي شاذ، ونوقش، ورد عليه. والله أعلم.



الفصل الثالث

مسائل متفرقة لأحكام الصلاة في المسكن.

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: الصلاة في المسكن المغصوب، وفي مساكن غير المسلمين

وفيه مطلبان:

المبحث الثاني: طاعة الوالدين في ترك جماعة المسجد والصلاة في المسكن

المبحث الثالث: الصلاة عند دخول المسكن، والخروج منه، واتخاذ مواضع

للصلاة في المسكن. وفيه ثلاثة مطالب:

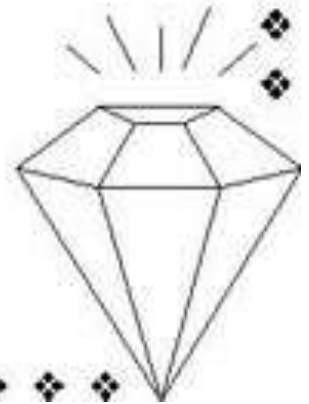
المبحث الرابع: الإمامة في المسكن. وفيه ثلاثة مطالب:

المبحث الخامس: بعد المسكن وقربه من المسجد،

وبناء مسكن فوق المسجد أو تحته. وفيه مطلبان:

المبحث الأول: الصلاة في المسكن المغصوب،
وفي مساكن غير المسلمين
وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الصلاة في المسكن المغصوب
المطلب الثاني: الصلاة في مساكن غير المسلمين



المطلب الأول: الصلاة في المسكن المغصوب

تحرير محل النزاع:

اتفق الفقهاء على تحريم الصلاة في المسكن المغصوب^(١)،^(٢)، واختلفوا في حكم الصلاة فيه من حيث الصحة، وبالطالان على قولين:

القول الأول: الصلاة في المسكن المغصوب باطلة. وهو قولٌ للحنفية^(٣)، ورواية للحنابلة^(٤)، ومذهب الظاهرية^(٥).

القول الثاني: الصلاة في المسكن المغصوب صحيحة مع الإثم. قالت به الحنفية^(٦)، والمالكية^(٧)، والشافعية^(٨)، ورواية للحنابلة^(٩).

سبب الخلاف: سبب اختلافهم هو: مسألة اقتضاء النهي للفساد، فمن قال إنَّ النهي يقتضي الفساد قال بطلان الصلاة، ومن قال إنَّ النهي لا يقتضي الفساد قال بالصحة مع الإثم^(١٠).

الأدلة:

أدلة أصحاب القول الأول القائلين: بطلان الصلاة في المسكن المغصوب.

استدلوا بالأثر، والمعقول.

أولاً: الأثر.

عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: (من اشترى ثوبًا بعشرة دراهم، وفيه درهم حرام، لم يقبل الله له صلاة مادام عليه)، قال: ثم أدخل أصبعيه في أذنيه، ثم قال: (صُمَّتَا إِنْ لَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ ﷺ سَمِعْتَهُ يَقُولُهُ)^(١١).

(١) - الغصب: "أخذ مال الغير ظلماً، وعدواناً". ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، مادة: (غصب)، ٣/٣٧٠.

(٢) - انظر: أبو جيب، موسوعة الإجماع، ٢/٦٤٢.

(٣) - انظر: العيني، البناية، ٢/٤٦٠.

(٤) - انظر: ابن قدامة، المغني، ٢/٥٥، المرادوي، الإنصاف، ١/٤٩١، البهوتي، شرح منتهى الإرادات، ١/١٥٢.

(٥) - انظر: ابن حزم، المحلى، ٢/٤٠١.

(٦) - انظر: السرخسي، المبسوط، ٢/٨٨، العيني، البناية، ٢/٤٦٠، ابن نجيم، البحر الرائق، ١/٢٣٨.

(٧) - انظر: القرافي، الذخيرة، ٢/١١٠، المواق، التاج والإكليل، ٢/١٧٧، الحرشي، شرح مختصر خليل، ١/٢٥٣.

(٨) - انظر: الماوردي، الحاوي، ١/٣٦٦، الشيرازي، المهذب، ١/٣٠، الغزالي، الوسيط في المذهب، ٧/٣١٥.

(٩) - انظر: ابن قدامة، المغني، ٢/٥٥، المرادوي، الإنصاف، ١/٤٥٨، البهوتي، كشاف القناع، ١/٥٢.

(١٠) - انظر: الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه، ٣/٣٨٠.

(١١) - مسند أحمد، ح ٥٧٣٢، مسند المكثرين من الصحابة، مسند عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، ١٠/٢٤. قال الزيلعي: ليس هذا

من حديث عمر رضي الله عنهما، وإنما هو حديث مشهور من حديث الشاميين، وإسناده واه. انظر: الزيلعي، نصب الراية، ٢/٣٢٥.

وجه الدلالة: دلّ الأثر على عدم قبول الصلاة في الثوب المغصوب، وهكذا الصلاة في المسكن المغصوب غير مجزئة^(١).
ثانياً: المعقول.

"إنّ الصلاة عبادة أتى بها على الوجه المنهي عنه، فلم تصح، كصلاة الحائض، وصومها؛ وذلك لأنّ النهي يقتضي تحريم الفعل، واجتنابه، والتأثم بفعله، فكيف يكون مطيعاً بما هو عاص به، ممتثلاً بما هو محرم عليه، متقرباً بما يبعد به، فإنّ حركاته، وسكناته من القيام، والركوع، والسجود أفعال اختيارية، هو عاص بها، منهي عنها"^(٢).

أدلة أصحاب القول الثاني القائلين: بصحة الصلاة مع الإثم في المسكن المغصوب.
 استدلووا بالسنة، والمعقول.

أولاً: السنة.

عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: (أعطيت خمسا لم يُعطهن أحد قبلي... وذكر منها (وجُعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً، فأبما رجل من أمتي أدركته الصلاة فليصل)^(٣).

وجه الدلالة: دلّ الحديث على أنّ من "أتى بشرائط العبادة، وأركانها على تمامها صحّت عبادته، وإن كان في موضع غضب، كما لو توضأ بمائه في موضع غضب، أو صام في غضب، أو ركّى وهو في موضع غضب"^(٤).

ثانياً: المعقول.

"إنّ النهي لا يعود إلى الصلاة، فلم يمنع صحتها"^(٥).

مناقشة الأدلة:

مناقشة أدلة القول الأول القائلين: بطلان الصلاة في المسكن المغصوب.

أولاً: ما استدلت به من وجه الدلالة من أثر ابن عمر رضي الله عنهما (من اشترى ثوباً بعشرة دراهم) يناقش بالآتي:

(١) - انظر: العيني، البناية، ٤٦٠/٢ .

(٢) - ابن قدامة، المغني، ٥٦/٢ .

(٣) - سبق تخرجه ص ٣٣ .

(٤) - انظر: الكلوزاني، أبي الخطاب محفوظ، الانتصار في المسائل الكبار على مذهب الإمام أحمد، ط ١، (الرياض: مكتبة

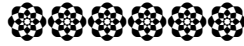
البيكان، ١٣٤١ هـ)، ٤١٧/٢ ابن مفلح، المبدع في شرح المقنع، ٣٤٩/١ .

(٥) - ابن قدامة، المغني، ٥٦/٢ .

ليس هذا من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وإنما هو حديث مشهور من حديث الشاميين، وإسناده واه^(١).
ثانيًا: ما استدلت به من المعقول: (إنَّ الصلاة عبادة أتى بها على الوجه المنهي عنه فلم تصح) يناقش بالآتي:
إنَّ النزاع في صحة الصلاة من عدمها، فهو عاصٍ من وجه، متقرب من وجه، والمنع إنما هو لحق الغير، وإلاَّ فالصلاة قد استوفى أركانها، وشرائطها الشرعية، والنهي لمعنى في غير المنهي عنه لا يبطله؛ لأنَّه كالأجنبي منه^(٢).

الترجيح: الراجع - والله تعالى أعلم - هو القول الثاني القائل: بصحة الصلاة مع الإثم في المسكن المغصوب. وذلك لما يلي:

- ١- لقوة أدلتهم، وسلامتها من المناقشة.
- ٢- لضعف حجة القول بالبطلان.
- ٣- لاستيفائها جميع الأركان، والشروط.



(١) - انظر: الزيلعي، نصب الراية، ٣٢٥/٢.

(٢) - انظر: النووي، المجموع، ١٦٤/٣، الكلوداني، الإنتصار في المسائل الكبار، ٤١١/٢.

المطلب الثاني: الصلاة في مساكن غير المسلمين

تحرير محل النزاع:

لمعرفة حكم الصلاة في مساكن غير المسلمين لا بُدَّ من معرفة حكم الصلاة في معابد الكفار. "اتفق الفقهاء على جواز الصلاة في كل مكان ما لم يكن جوف الكعبة، أو الحجر، أو ظهر الكعبة، أو معادن الإبل، أو مكاناً فيه نجاسة، أو حَمَامًا، أو مقبرة، أو إلى قبر، أو عليه، أو مكاناً مغضوباً يقدر على مفارقتها، أو مكاناً يُستهزأ فيه بالإسلام، أو مسجد الضرار^(١)، أو بلاد ثمود لمن لم يدخلها باكيًا^(٢)"^(٣)، واختلفوا في حكم الصلاة في معابد الكفار على ثلاثة أقوال:

القول الأول: تکره الصلاة في معابد الكفار. قالت به الحنفية^(٤)، والمالكية^(٥)، والشافعية^(٦)، والحنابلة^(٧).

القول الثاني: تباح الصلاة في معابد الكفار. وهي رواية للحنابلة^(٨)، وقول للمالكية^(٩).

(١) - مسجد الضرار: "جاء في قوله تعالى: (والذين اتخذوا مسجداً ضراراً وكفراً وتفريقاً بين المؤمنين). وكان قوم من المنافقين أتوا رسول الله ﷺ، وهو يتأهب لغزوة تبوك، فقالوا له: إنا قد بنينا مسجداً لذي العلة، والحاجة، والليلية المطيرة، والليلية الشتوية. وطلبوا من رسول الله أن يصلي فيه: فقال: إني على جناح سفر، وحال شغل، ولو قدمنا لأتيناكم فصلينا لكم فيه. ثم أخرج الله عز وجل نبيه بأن هؤلاء منافقون بنوا مسجدهم على غير تقوى الله، ليحعلوه وكراً لبني ملتهم يتأمرون فيه على الإسلام والمسلمين، فأمر النبي ﷺ به فهدم، وظل زمناً والناس يتطوعون بهدم ما تبقى من أثره، وقد محي اليوم ولم يبق له أثر، وكان هذا المسجد قريباً من مسجد قباء، وهو كبير، وحيطانه عالية، تؤخذ منه الحجارة، وكان بناؤه متيناً". البلادي، عاتق بن غيث، معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية، ط. ١، (مكة المكرمة: دار مكة للنشر والتوزيع، ١٤٠٢هـ)، ٢٩٥/١.

(٢) - يبكي، أو يتباكى؛ وذلك خشية أن يصيبه ما أصابهم. فعن ابن عمر رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: (لا تدخلوا مساكن الذين ظلموا أنفسهم، إلا أن تكونوا باكين، أن يصيبكم مثل ما أصابهم). وهذا يتناول مساكن ثمود، وغيرهم ممن هو كصفتهم وإن كان السبب ورد فيهم. صحيح البخاري، ح ٣٣٨١، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: (وإلى ثمود أخاهم صالحاً)، ١٩٤/٤. ابن حجر، فتح الباري، ٣٨٠/٦.

(٣) - ابن حزم، مراتب الإجماع، ٢٩/١، ابن القطان، الإقناع في مسائل الإجماع، ١١٣/١، ابن تيمية، نقد مراتب الإجماع، ٢٩٠/١.

(٤) - انظر: الكاساني، بدائع الصنائع، ١١٤/٧، ابن نجيم، البحر الرائق، ٢١٤/٧، ابن عابدين، رد المختار، ٣٨٠/١.

(٥) - انظر: الأصبحي، المدونة، ١٨٢/١، ابن رشد الجدد، البيان والتحصيل، ٢٢٥/١، ابن عبد البر، الكافي في فقه أهل المدينة، ٢٤٢/١.

(٦) - انظر: النووي، المجموع، ١٥٨/٣، الشربيني، مغني المحتاج، ٤٢٤/١، الرملي، نهاية المحتاج، ٦٣/٢.

(٧) - انظر: الكوسج، مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهوية، ٦٣٤/٢، ابن قدامة، المغني، ٥٧/٢، المقدسي، الشرح الكبير على متن المقنع، ٤٨٠/١.

(٨) - انظر: الكوسج، مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهوية، ٦٣٤/٢، ابن قدامة، المغني، ٥٧/٢، المقدسي، الشرح الكبير على متن المقنع، ٤٨٠/١.

(٩) - انظر: ابن رشد الحفيد، بداية المجتهد، ٨٥/١، ابن عبد البر، التمهيد، ٢٢٧/٥.

ومذهب الظاهرية^(١)، وقال به من التابعين الحسن، وعمر بن عبد العزيز، والنخعي، والشعبي، والأوزاعي، وعطاء، وابن سيرين^(٢) رضي الله عنه، ومن الصحابة أبو موسى الأشعري رضي الله عنه^(٣).

القول الثالث: التفريق بين أن يكون في معابد الكفار صور، وتماثيل^(٤)، فتركه الصلاة فيها، أو لا يكون فيها فتباح. وهو قول لمالك^(٥)، وأحمد^(٦) رضي الله عنه، وقال به من الصحابة ابن عمر، وابن عباس^(٧) رضي الله عنهما.

سبب الخلاف: إن سبب اختلافهم - والله أعلم - هو: تعارض ظاهر النصوص الواردة في ذلك، فمن قال بالكراهة أخذ بحديث عائشة رضي الله عنها، الدال على ذم الكنائس، ومن قال بالإباحة فأخذ بظاهر الحديث الدال على جواز الصلاة في أي مكان، طاهر من الأرض، ومن قال بالتفريق فأخذ بالآثار عن الصحابييين الجليلين، ابن عمر، وابن عباس رضي الله عنهما^(٨).

الأدلة:

أدلة أصحاب القول الأول القائلين: بكراهة الصلاة في معابد الكفار.

استدلوا بالسنة

عن عائشة رضي الله عنها، أن أم سلمة رضي الله عنها، ذكرت لرسول الله صلى الله عليه وسلم كنيسة^(٩) رأتها بأرض الحبشة يقال لها مارية، فذكرت له ما رأت فيها من الصور، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (أولئك قوم إذا مات فيهم العبد الصالح، أو الرجل الصالح، بنوا على قبره مسجداً، وصوروا فيه تلك الصور، أولئك شرار الخلق عند الله)^(١٠).

(١) - انظر: ابن حزم، المحلى، ٤٠٠/٢.

(٢) - محمد بن سيرين رضي الله عنه، كنيته أبو بكر، مولى أنس بن مالك رضي الله عنه، وكان ثقة، فقيهاً كثير العلم، ورعاً، توفي سنة ١١٠ هـ انظر:

ابن سعد، الطبقات الكبرى، ١٤٣/٧، العجلي، تاريخ الثقات، ٤٠٥/١.

(٣) - انظر: ابن المنذر، الأوسط، ١٩٤/٢، ابن قدامة، المغني، ٥٧/٢، العيني، عمدة القاري، ١٩٠/٤.

(٤) - التمثال: "اسم للشيء المصنوع مشبهاً بصور الحيوانات". الجوزي، عبد الرحمن بن علي، غريب الحديث، ط. ١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٥ هـ)، ٣٤١/٢.

(٥) - انظر: التتائي، تنوير المقالة، ٤٤٩/١.

(٦) - انظر: الكوسج، مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهوية، ٦٣٤/٢، ابن قدامة، المغني، ٥٧/٢، المقدسي، الشرح الكبير على متن المقنع، ٤٨٠/١.

(٧) - انظر: ابن المنذر، الأوسط، ١٩٤/٢، ابن قدامة، المغني، ٥٧/٢، العيني، عمدة القاري، ١٩٠/٤.

(٨) - انظر: ابن المنذر، الأوسط، ١٩٤/٢، ابن قدامة، المغني، ٥٧/٢.

(٩) - الكنيسة: مُتَعَبَد اليهود. انظر: العيني، البناية، ١٤٦/٦، الصاوي، بلغة السالك، ٢٦٩/١، البهوتي، شرح منتهى الإرادات، ٤٠١/٢.

(١٠) - صحيح البخاري، ح ٤٣٤، كتاب الصلاة، باب الصلاة في البيعة، ٩٥/١.

وجه الدلالة: دلَّ الحديث على تحريم التصوير في المساجد المبنية على القبور، والصور التي في معابد الكفار في معناها؛ لأنَّها صور مصورة على صور أنبيائهم، وصالحهم؛ للتبرك بها، فلهذا ذكر النبي ﷺ، هذا الكلام عند ذكر الكنائس، وما فيها من الصور، وكفى بذلك ذمًا للكنائس المصور فيها، وأنَّها بيوت ينزل على أهلها الغضب، والسخط، فلا ينبغي للمسلم أن يُصليَّ فيها، وإنَّ لم توجد القبور، أو التماثيل، والصور، فالكرهة باقية؛ لأنَّ المانع ليس لذات الصلاة، ولكن سداً لذريعة مشابحة المشركين^(١).

أدلة أصحاب القول الثاني القائلين: بإباحة الصلاة في معابد الكفار.

استدلوا بالسُّنة، والأثر.

أولاً: السُّنة.

١- عن جابر رضي الله عنه أنَّ النبي ﷺ قال: (أعطيت خمسا لم يُعطهن أحد قبلي...) وذكر منها: (وجُعِلت لي الأرض مسجداً، وطهوراً، فأبما رجل من أمتي أدركته الصلاة فليُصلِّ)^(٢).

وجه الدلالة: الدليل عام يدخل فيه معابد الكفار، ونحوها، ويدلُّ على جواز الصلاة في أي مكان، إلا إذا جاء نصٌّ، أو إجماع يمنع من الصلاة فيه، ولم يرد نصٌّ ينهى عن الصلاة في معابد الكفار^(٣).

٢- (إنَّ النبي ﷺ صلَّى في الكعبة وفيها صور)^(٤).

وجه الدلالة: ظهر في الحديث أداء الرسول ﷺ، الصلاة في الكعبة فلو كانت مكروهة مع وجود الصور، لم يفعله ﷺ فدلَّ على الإباحة^(٥).

ثانياً: الأثر:

إنَّ أبا موسى رضي الله عنه، صلَّى في كنيسة بدمشق يقال لها كنيسة نحيا^(٦).

وجه الدلالة: أداء الصحابي أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، الصلاة في الكنيسة، دليل على الإباحة.

أدلة أصحاب القول الثالث القائلين: بالتفريق بين المعابد التي فيها صور، وتماثيل، والتي بدون صور وتماثيل.

استدلوا بالإجماع، والأثر.

(١) - انظر: ابن رجب، فتح الباري، ٢٤٣/٣، الغنيم، الأحكام الفقهية المتعلقة بالمكان، ١٧٨/١.

(٢) - سبق تخريجه ص ٣٣.

(٣) - انظر: ابن قدامة، المغني، ٥٧/٢، المقدسي، الشرح الكبير على متن المقنع، ٤٨٠/١، ابن حزم، المحلى، ٤٠٠/٢.

(٤) - لم أقف عليه في متون الحديث ولا على سنده، ذكره بن قدامة في المغني، ٥٧/٢، والمقدسي في الشرح الكبير، ٤٨٠/١.

(٥) - انظر: ابن قدامة، المغني، ٥٧/٢، المقدسي، الشرح الكبير على متن المقنع، ٤٨٠/١.

(٦) - مصنف ابن شيبه، ح ٤٩١١، كتاب الصلوات، باب الصلاة في الكنائس والبيع، ٤٥٩ / ٢. "إسناده ضعيف. فيه أبو

فضالة فرج بن فضالة، وهو ضعيف الحديث، وأزهر الحرازي هذا لا يُعلم له توثيقاً يعتد به، ومع هذا فقد طعنوا فيه للنصب".

المرجع السابق، ٤٥٩/٢.

أولاً: الإجماع.

"أجمع العلماء على أن من صَلَّى في كنيسة، أو بيعة على موضع طاهر أنَّ صلاته ماضية جائزة"^(١).

ثانياً: الأثر.

- ١- قال ابن عمر رضي الله عنهما : (إننا لا ندخل كنائسكم من أجل التماثيل، التي فيها الصور)^(٢).
 - ٢- كان ابن عباس رضي الله عنهما يُصَلِّي في البيعة إلا بيعة فيها تماثيل^(٣).
 - ٣- عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه كره الصلاة في الكنيسة إذا كان فيها تصاوير^(٤).
 - ٤- عن ابن عباس رضي الله عنهما : (أنه كان لا يصَلِّي في كنيسة فيها تماثيل وإن صار إلى ذلك يخرج فيصَلِّي في المطر)^(٥).
- وجه الدلالة: دلَّت الآثار على جواز الصلاة في الكنائس إذا خلت من التماثيل، والصور إذ أنَّها داخلية في عموم قوله ﷺ: (فأينما أدركتكَ الصلاة فصلِّ)^(٦)،^(٧).

مناقشة الأدلة:

مناقشة أدلة القول الأول القائلين: بکراهة الصلاة في معابد الكفار.

أولاً: ما استدللتم به من وجه الدلالة من حديث عائشة رضي الله عنها: (أولئك قوم إذا مات فيهم العبد الصالح...) يناقش بالآتي: إنَّهم قالوا بالكراهة ولم يقولوا بالتحريم؛ لأنَّه ثبت عن بعض الصحابة رضي الله عنهم، صلاتهم في البيعة، والكنائس، إذا خلت من الصور، فهذا دليل على الإباحة، ولو كانت مكروهة مطلقاً لم يُصَلُّوا فيها، ويحمل الحديث على وجود الصور، والتماثيل في المعابد فتكره الصلاة حينئذ^(٨).

مناقشة أدلة القول الثاني القائلين: بإباحة الصلاة في معابد الكفار.

أولاً: ما استدللتم به من وجه الدلالة من حديث جابر رضي الله عنه: (أعطيت خمسا لم يُعطهن...) يناقش بالآتي: إنَّ الدليل عام، ومخصوص بفعل الرسول ﷺ، عندما امتنع عن الصلاة في الكعبة حتى محيت الصور، ثم دخل، وصَلَّى فيها، فهذا دليل على كراهة الصلاة في المكان المصور^(٩).

- (١) - ابن المنذر، الأوسط، ١٩٤/٢، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ٢٥٥/٨.
- (٢) - صحيح البخاري، ح ٤٣٤، كتاب الصلاة، باب الصلاة في البيعة، ٩٤/١.
- (٣) - صحيح البخاري، ح ٤٣٤، كتاب الصلاة، باب الصلاة في البيعة، ٩٤/١.
- (٤) - مصنف ابن شيبان، ح ٤٨٦٧، كتاب الصلوات، باب باب الصلاة في الكنائس والبيع، ٤٢٣/١. قال الباكستاني: إسناده حسن. انظر: الباكستاني، ماصح من آثار الصحابة، ٢٧١/١.
- (٥) - الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، ح ٧٧٤، كتاب طهارة الأبدان والثياب، ذكر الصلاة في البيع والكنائس، ١٩٣/٢.
- (٦) - سبق تخرجه ص ٣٣.
- (٧) - انظر: المقدسي، الشرح الكبير على متن المقنع، ٤٨٠/١، الشوكاني، نيل الأوطار، ١٧٠/٢.
- (٨) - انظر: الغنيم، الأحكام الفقهية المتعلقة بالمكان، ١٧٨/١.
- (٩) - انظر: ابن القيم، زاد المعاد، ٤٠٢/٣.

ثانياً: ما استدلتتم به من وجه الدلالة من حديث: (إن النبي ﷺ صلى في الكعبة وفيها صور) بالآتي:
لا يُسلم بذلك؛ لأنه معارض بما جاء في حديث جابر رضي الله عنه: (أن النبي ﷺ أمر عمر بن الخطاب رضي الله عنه زمن الفتح وهو بالبطحاء أن يأتي الكعبة، فيمحو كل صورة فيها، فلم يدخلها النبي ﷺ حتى مُحيت كل صورة فيها)^(١).
ثالثاً: ما استدلتتم به من وجه الدلالة من أثر أبي موسى رضي الله عنه: (صلى في كنيسة بدمشق)، يناقش بالآتي:
الأثر ضعيف^(٢)، وعلى التسليم بصحته، لا دليل على وجود صور، وتمثيل في الكنيسة، أو خلوها منها، فلعل أبا موسى رضي الله عنه، صلى في كنيسة بدون تماثيل.

الترجيح: بعد النظر في الأقوال، والأدلة، ومناقشتها ظهر لي - والله أعلم - أنَّ الراجح هو القول الثالث القائل: بالتفريق بين أن يكون في معابد الكفار صور، وتمثيل، فتكره الصلاة فيها، أو لا يكون فيها فتباح الصلاة فيها وذلك لما يلي:

- ١- لقوة ما استندوا إليه من أدلة، وسلامة أدلتهم من المناقشة.
 - ٢- الرد على أدلة القولين الأول، والثاني.
 - ٣- الصلاة في معابد الكفار عند الحاجة، فيه توسعة، و دليل على يسر ديننا الحنيف.
- وفي ختام المسألة: ومن خلال القول الراجح يظهر لي - والله أعلم - جواز الصلاة في مساكن غير المسلمين قياساً على جواز الصلاة في معابدهم إذا خلت من التماثيل، والصور، وخلت من النجاسات، ويكون ذلك في حال الضرورة، والاضطرار، فإذا جازت الصلاة في الكنائس، والبيع^(٣)، فالصلاة في مساكن غير المسلمين من باب أولى؛ لأنَّ الله جعل الأرض لأمة محمد ﷺ مسجداً، وطهوراً، والأصل أنَّ الأرض كلها تجوز فيها الصلاة، إلا ماورد دليل يمنع ذلك، وقد صدرت فتوى من اللجنة الدائمة للإفتاء عن جواز الصلاة في مساكن غير المسلمين.

الفتوى رقم (٣٢٦٢)

س: "أحياناً يحين وقت الصلاة، وأنا في بيت أحدهم فأخذ سجادتي الخاصة وأصلي أمامهم فهل صلاتي صحيحة، لكونها في بيت من بيوتهم؟"
ج: نعم تصح صلاتك - زادك الله حرصاً على طاعته - وخاصة أداء الصلوات الخمس في أوقاتها، والواجب أن تحرص على أدائها في جماعة، وتعمر بها المساجد ما استطعت إلى ذلك سبيلاً^(٤).



(١) - سنن أبي داود، ح ٤١٥٦، كتاب اللباس، باب في الصور، ٧٤/٤. قال الألباني: حسن صحيح. انظر: الألباني، صحيح وضعيف سنن أبي داود، ٢/١.
(٢) - سبق تخرجه، والحكم عليه ص ١٩١ من الرسالة.
(٣) - البيعة: مُتعبد النصارى. العيني، البناء، ١٤٦/٦، الصاوي، بلغة السالك، ٢٦٩/١، البهوتي، شرح منتهى الإرادات، ٤٠١/٢.
(٤) - فتاوى اللجنة الدائمة، ١، ٢٧٤/٦.

المبحث الثاني : طاعة الوالدين في ترك جماعة المسجد، والصلاة في المسكن

مما لا شك فيه أن طاعة الوالدين واجبة، في غير معصية الخالق، قال ابن تيمية رحمته الله: "ويلزم الإنسان طاعة والديه في غير المعصية وإن كانا فاسقين"^(١)، وهذا الحكم ينطبق على طاعة الوالدين في نهيهما الابن من الصلاة جماعة في المسجد، وأمرهما له بأدائها في المسكن، وسيتم عرض هذه المسألة فيما إذا كانت الصلاة فريضة، أو نافلة.

أولاً: صلاة الفريضة.

اتفق الفقهاء من الحنفية^(٢)، والمالكية^(٣)، والشافعية^(٤)، والحنابلة^(٥)، على أنه لا يجوز للوالدين منع ابنهما من الصلاة في جماعة المسجد، وأمرهما له بالصلاة في المسكن، ويجب على الابن عدم طاعتها في ذلك.

الاستشهاد بأقوال بعضهم رحمهم الله:

١- الحنفية: قال ابن نجيم رحمته الله: "لو دعاه أحد الأبوين لا يجيبه في الفرض إلا أن يستغيث"^(٦).

٢- المالكية: قال العدوي رحمته الله: "لا يطعهما في معصية وكذا لا يجب طاعتها فيما كان في تركه ضرراً"^(٧).

٣- الشافعية: قال النووي رحمته الله: "وفعل ما يسرها من الطاعات لله تعالى، وغيرها مما ليس بمنهي عنه"^(٨).

٤- الحنابلة: قال ابن قدامة رحمته الله: "ولا طاعة للوالدين في ترك فريضة"^(٩).

استدلوا بالكتاب، والسنة، والأثر.

أولاً: الكتاب.

قال تعالى: ﴿وَإِنْ جَاهِدَاكَ عَلَىٰ أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا

(١) - ابن تيمية، الفتاوى الكبرى، ٣٨١/٥.

(٢) - انظر: سراج الدين ابن نجيم، النهر الفائق، ٣٠٩/١، الحصكفي، الدر المختار، ٩٥/١، ابن عابدين، رد المحتار، ٥٢/٢.

(٣) - انظر: التميمي، الجامع لمسائل المدونة، ١٥٠/٢٤، القراني، الفروق، ١٤٣/١، العدوي، حاشية العدوي على كفاية الطالب

الرياني، ٤٢٥/٢.

(٤) - انظر: الروياني، بحر المذهب، ٢٤٢/٢، ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، فتاوى ابن الصلاح، ط ١، (بيروت: عالم

الكتب، ١٤٠٧هـ)، ٢٠١/١، النووي، روضة الطالبين، ٣٨٩/٥.

(٥) - انظر: أبو البركات ابن تيمية، المحرر في الفقه، ٢١١/١، الحجاوي، الإقناع في فقه الإمام أحمد، ٧/٢، البهوتي، كشاف القناع، ٤٥/٣.

(٦) - ابن نجيم، النهر الفائق، ٣٠٩/١.

(٧) - علي بن أحمد بن مكرم الصعدي العدوي رحمته الله، فقيه، مالكي، مصري، محدث، أصولي، متكلم، منطقي، توفي سنة ١١٨٩هـ.

انظر: الزركلي، الأعلام، ٢٦٠/٤، كحالة، معجم المؤلفين، ٢٩/٧.

(٨) - العدوي، حاشية العدوي، ٤٢٥/٢.

(٩) - النووي، روضة الطالبين، ٣٨٩/٥.

(١٠) - البهوتي، كشاف القناع، ٤٥/٣.

مَعْرُوفًا وَأَتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَيَّ ثُمَّ إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ فَأُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿١٥﴾^(١).

وجه الدلالة: الآية واضحة الدلالة في نهي الله تعالى للولد عن طاعة الوالدين عندما يأمران بمعصية الله تعالى، والإشراك به، ونهي الوالدين ابنهما عن الصلاة في المسجد، يدخل ضمن معصية الله تعالى^(٢).
ثانيًا: السنة.

١- عن علي رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (لا طاعة في معصية، إنما الطاعة في المعروف)^(٣).
٢- عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: (السمع والطاعة على المرء المسلم فيما أحب، وكره، ما لم يؤمر بمعصية، فإذا أمر بمعصية فلا سمع، ولا طاعة)^(٤).

وجه الدلالة من الحديثين: دلَّ الحديثان على وجوب الطاعة على المسلم، وهذه الطاعة مقيدة، وليست مطلقة، فيجب أن تكون في غير معصية، ونهي الوالدين الولد من الصلاة في جماعة المسجد، والاكتفاء بأدائها في المسكن يدخل ضمن الأمر بالمعصية^(٥).

٣- عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: سألت رسول الله ﷺ قلت: يا رسول الله، أي العمل أفضل؟ قال: (الصلاة على ميقاتها) قلت: ثم أي؟ قال: (ثم بر الوالدين)، قلت: ثم أي؟ قال: (الجهاد في سبيل الله)^(٦).
وجه الدلالة: دلَّ الحديث على أن الصلاة في وقتها أفضل من بر الوالدين، فصلاة الفريضة، وبر الوالدين كلها مأمور بها شرعًا، لكن أداء الصلاة المفروضة في أوقاتها أفضل من بر الوالدين، والبر أفضل من الجهاد؛ لأنه فرض عين، والجهاد فرض كفاية^(٧).

ثالثًا: الأثر.

١- قال الأوزاعي رحمته الله: (لا طاعة للوالدين في ترك الجمعة، والجماعات، سمع النداء، أو لم يسمع)^(٨).
٢- قال الأوزاعي رحمته الله: (لا طاعة للوالدين في ترك الفرائض، والجمع، والحج، والقتال؛ لأنها عبادة تعينت عليه، فلم يعتبر إذن الأبوين فيها، كالصلاة)^(٩).

(١) - سورة لقمان، الآية: ١٥.

(٢) - انظر: الماتريدي، تأويلات أهل السنة، ٣٠٤/٨، الطبري، جامع البيان، ١٣٩/٢٠.

(٣) - صحيح البخاري، ح ٧٢٥٧، كتاب أخبار الآحاد، باب ماجاء في إجازة خبر الواحد الصدوق في الأذان والصلاة، ٨٨/٩.

(٤) - صحيح البخاري، ح ٧١٤٤، كتاب الأحكام، باب السمع والطاعة للإمام ما لم تكن معصية، ٦٣/٩.

(٥) - انظر: العيني، عمدة القاري، ٢٢١/١٤، العظيم آبادي، عون المعبود، ٢٠٨/٧.

(٦) - صحيح البخاري، ح ٢٧٨٢، كتاب الجهاد والسير، باب فضل الجهاد والسير، ١٤/٤.

(٧) - انظر: ابن قدامة، المغني، ٢٠٨/٩، ابن رجب، فتح الباري، ٢١٠/٤.

(٨) - الخطابي، معالم السنن، ١٦٠/١. لم أقف على درجته في حدود اطلاعي.

(٩) - ابن قدامة، المغني، ٢٠٩/٩.

٣- قال الحسن رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (إن منعه أمه عن العشاء في جماعة شفقة، لم يطعها)^(١).
 ٤- عن الحسن رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في رجل يصوم يعني تطوعاً فتأمره أمه أن يفطر قال: (فليفطر، ولا قضاء عليه، وله أجر الصوم وأجر البر). قيل: (فتنهاه أن يُصَلِّي العشاء في جماعة) قال: (ليس ذلك لها هذه فريضة)^(٢).
 وجه الدلالة من الآثار: دلَّت الآثار على عدم طاعة الولد لوالديه، عند نهيهما له عن صلاة الفريضة في جماعة المسجد، ولا يشترط إذنهما في ذلك، ويُستحسن طاعتهما في ترك الطاعات المندوبة^(٣).

تنبيه: الذي يظهر إن هناك ضوابط لبرِّ الوالدين وهي: أن تكون الطاعة في غير معصية الله، فلا يترك واجباً، ولا يفعل محرماً، أي أن طاعة الوالدين لا تراعى في إرتكاب كبيرة، ولا في ترك فريضة على الأعيان^(٤). وأن الطاعة، والبر بالوالدين تكون حتى للأبوين الفاسقين، أو الكافرين، وأن يكون الأمر فيه منفعة لهما، كأن يأمره بتأخير الصلاة، أو أدائها في المسكن عندما يكونا في حاجة خدمته، ورعايته لهما، وأن لا يكون الأمر فيه ضرر على الولد، فأما إن كان فيه مشقة له، ولم يضره أمرهما يجب عليه الطاعة، وله أجر البرِّ، والصبر على المشقة، وأمرهما له بترك الصلاة في المسجد؛ والمداومة على أدائها في المسكن فيه مشقة، ومضرة له^(٥).

ثانياً: صلاة النوافل والمستحبات.

لا يخفى على المسلم أن طاعة الوالدين واجبة، والنوافل سنة، وعليه إذا نهي أحد الوالدين ابنهما عن أداء صلاة النوافل في المسجد، أو المسكن فيقدم برهما إذا تعارضت النافلة مع البر، قال الإمام أحمد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: "أنه قد ندب إلى طاعة أبيه في ترك صوم النفل، وصلاته وإن كان ذلك قرينة وطاعة"^(٦)، بشرط أن هذا النهي مستمرًا، وهذا ما اتفق عليه الفقهاء من الحنفية^(٧)، والمالكية^(٨)، والشافعية^(٩)، والحنابلة^(١٠).

(١) - صحيح البخاري، ٦٤٣، كتاب الأذان، باب وجوب صلاة الجماعة، ١/١٣١.

(٢) - ابن حجر، فتح الباري، ١٢٥/٢. رواه الحسين بن الحسن المروزي بإسناد صحيح عن الحسن. انظر: المرجع السابق، ١٢٥/٢.

(٣) - انظر: الروياني، بحر المذهب، ٢/٢٤٢، ابن الملقن، عمر بن علي، الإعلام بفوائد عمدة الأحكام، ط. ١، (السعودية: دار العاصمة، ١٤١٧هـ)، ٤/٣٧.

(٤) - انظر: ابن عطية، عبد الحق بن غالب، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ط. ١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ)، ٤/٣٤٩.

(٥) - انظر: ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم، المستدرک علی مجموع فتاوی شیخ الإسلام، ط. ١، (م. د. ن، ١٤١٨هـ)، ٣/٢١٧،

الفتاوى الكبرى، ٣٨١/٥، ابن عثيمين، الشرح الممتع، ١٣/٨.

(٦) - أبو البركات ابن تيمية، المحرر في الفقه، ١/٢١١.

(٧) - انظر: ابن مازة، المحيط البرهاني، ٣٩٤/٥، سراج الدين ابن نجيم، النهر الفائق، ٣٠٩/١، الحصكفي، الدر المختار، ١/٩٥.

(٨) - انظر: التميمي، الجامع لمسائل المدونة، ١٥٠/٢٤، القرافي، الفروق، ١/١٤٣، العدوي، حاشية العدوي على كفاية الطالب الرياني، ٤٢٥/٢.

(٩) - انظر: الروياني، بحر المذهب، ٢/٢٤٢، ابن الصلاح، فتاوى ابن الصلاح، ٢٠١/١، النووي، روضة الطالبين، ٥/٣٨٩.

(١٠) - انظر: أبو البركات، المحرر في الفقه، ١/٢١١، البهوتي، كشف القناع، ٣٨٦/٢، النجدي، حاشية الروض المربع، ٣/٥١٣.

الاستشهاد بأقوال بعضهم ﷺ:

- ١- الحنفية: قال ابن مازة^(١) رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: "ينبغي طاعة الوالدين في التطوع الذي يسع تركه، فنفاذ برهما أفضل"^(٢).
 - ٢- المالكية: قال العدوي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: "فيطيعهما في ترك المسنونات، والمندوبات"^(٣).
 - ٣- الشافعية: قال ابن الصلاح^(٤) رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: "وقد أوجب كثير من العلماء طاعتها في الشبهات"^(٥).
 - ٤- الحنابلة: قال النجدي^(٦) رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: "لهما منعه من نفل الحج، كما أنَّ لهما منعه من نفل الجهاد، مع أنَّه فرض كفاية؛ لأنَّ بر الوالدين فرض عين"^(٧).
- استدلوا بالسُّنة، والأثر، والمعقول.

أولاً: السُّنة.

عن ابن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: سألت رسول الله ﷺ قلت: يا رسول الله، أي العمل أفضل؟ قال: (الصلاة على ميقاتها) قلت: ثم أي؟ قال: (ثم بر الوالدين)، قلت: ثم أي؟ قال: (الجهاد في سبيل الله)^(٨).

وجه الدلالة: دلَّ الحديث على تقديم بر الوالدين على الجهاد؛ لأنَّ بر الوالدين فرض عين، والجهاد فرض كفاية، وفرض العين يقدم، لذا تقدم طاعتها على أداء المسنونات، والمندوبات^(٩).

ثانياً: الأثر.

عن عطاء رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: (أنَّ رجلاً أقسمت عليه أمه ألاَّ يُصليَّ إلاَّ الفريضة، ولا يصوم إلاَّ شهر رمضان). قال: (يطيعها)^(١٠).

- (١) - محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن عمر ابن مازة البخاري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، المرغيناني، من أكابر فقهاء الحنفية، ولد بمرغينان من بلاد ما وراء النهر، وتوفي ببخارا، سنة ٦١٦ هـ. انظر: الزركلي، الأعلام، ١٦١/٧، كحالة، معجم المؤلفين، ١٤٧/١٢.
- (٢) - ابن مازة، المحيط البرهاني، ٣٩٤/٥.
- (٣) - العدوي، حاشية العدوي على كفاية الطالب الرباني، ٤٢٥/٢.
- (٤) - عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان بن موسى الشهرزوري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، المعروف بابن الصلاح، كنيته أبو عمرو، فقيه شافعي، كان أحد فضلاء عصره في التفسير، والحديث، والفقه، وأسماء الرجال وما يتعلق بعلم الحديث ونقل اللغة، توفي سنة ٦٤٣ هـ. انظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان، ٢٤٣/٣، الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٣٦٠/١٦.
- (٥) - ابن الصلاح، فتاوى ابن الصلاح، ٢٠١/١.
- (٦) - عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي القحطاني رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، كنيته أبو عبد الله، فقيه، حنبلي، وأولع في أوليته بالتاريخ، والأنساب، والجغرافية، ووقعت له قضية بسبب التاريخ، فأحرق كثيراً من أوراقه، توفي سنة ١٣٩٢ هـ. انظر: الزركلي، الأعلام، ٣٣٦/٣.
- (٧) - النجدي، حاشية الروض المربع، ٥١٣/٣.
- (٨) - سبق تخريجه ص ١٩٥.
- (٩) - انظر: ابن قدامة، المغني، ٢٠٨/٩، الصنعاني، سبيل السلام، ٤٦١/٢.
- (١٠) - البر والصلة لابن الجوزي، ح ٥٧، الباب الثامن في تقاسم الأم في البر، ٧١/١. لم أقف على درجته في حدود اطلاعي.

وجه الدلالة: دلَّ الأثر على تقديم بر الوالدين على التطوع؛ لأنَّ طاعتها واجبة فتقدم على النوافل^(١).

ثالثاً: المعقول.

إنَّ طاعتها، وبرهما فرض عين، والجهاد فرض كفاية، وفرض العين أقوى، لذا تُقدَّم طاعتها على أداء النوافل، والسُّنن عند التعارض^(٢).

التنبيهات:

يجب على الوالدين عدم منع ابنهما من صلاة النافلة سواء في المسجد، أو في المسكن. "فمن أهمل تعليم ولده ما ينفعه، وتركه سُدَى فقد أساء إليه غاية الإساءة، وأكثر الأولاد إنَّما جاء فسادهم من قبل الآباء، وإهمالهم لهم، وترك تعليمهم فرائض الدين، وسُنَّه فأضاعوهم صغاراً، فلم ينتفعوا بأنفسهم، ولم ينفعوا آباءهم كباراً"^(٣). قد يقول قائل إنَّ صلاة النافلة في المسكن أفضل من المسجد، ونهي الوالدين الابن من أدائها في المسجد، والاكتفاء بأدائها في المسكن، إنَّما أرادوا الخير للابن.

فنقول قد يكون نهيها ليس كسباً للفضيلة، فقد ينهيانه أيضاً من أدائها في المسكن. فيجب على الابن أنَّ يوفق، ويجمع بين الحسنيين^(٤)، وتكون طاعته لهما في حدود الآتي:

١- إذا كان نهي الوالدين لابنهما عن صلاة النوافل مطلقاً فلا تجب طاعتها^(٥).
٢- إذا كان سبب النهي لنفع لهما؛ كالعناية بهما، أي أنَّه تعارضت النافلة مع البر، فيقدَّم البر، وتجب طاعتها^(٦).

٣- إذا كان سبب النهي لضعف دينهما، فلا تجب طاعتها، مع الإحسان لهما، والمصاحبة بالمعروف^(٧).

٤- يجب على الوالدين استشعار المسؤولية، وحث الأبناء على أداء النوافل، وينبغي لهما أن لا ينهياه عمَّا هو مندوب؛ لأنَّه سيعتاد ذلك، وقد يتهاون في الفريضة^(٨).

٥- طاعة الأبوين بمعصية، أو منكر لأجل الإحسان إليهما، يؤدي إلى ترك الإحسان إليهما.



(١)- انظر: ابن رجب، فتح الباري، ٣٢٠/٩.

(٢)- انظر: التميمي، الجامع لمسائل المدونة، ١٥٠/٢٤، ابن قدامة، المغني، ٢٠٨/٩، الصنعاني، سبل السلام، ٤٦١/٢.

(٣)- ابن القيم، محمد بن أبي بكر، تحفة المودود بأحكام المولود، ط ١، (دمشق: مكتبة دار البيان، ١٣٩١هـ)، ٢٢٩/١.

(٤)- انظر: التميمي، الجامع لمسائل المدونة، ١٥٠/٢٤.

(٥)- انظر: العدوي، حاشية العدوي على كفاية الطالب الرباني، ٤٢٥/٢.

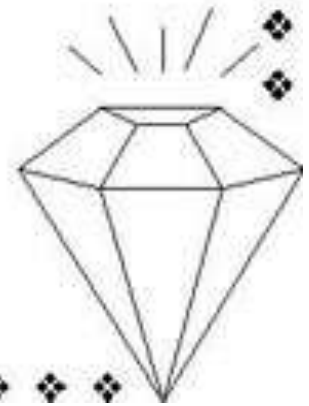
(٦)- انظر: التميمي، الجامع لمسائل المدونة، ١٥٠/٢٤، السفاريني، محمد بن أحمد، غذاء الألباب في شرح منظومة الآداب، ط ٢، (مصر: مؤسسة قرطبة، ١٤١٤ هـ)، ٤٨٣/١.

(٧)- انظر: ابن مفلح، محمد، الآداب الشرعية والمنح المرعية، د. ط، (بيروت: عالم الكتب، د. ت)، ٤٣٣/١.

(٨)- انظر: السفاريني، غذاء الألباب، ٤٨٣/١، ابن عثيمين، الشرح الممتع، ١٣/٨.

المبحث الثالث: الصلاة عند دخول المسكن، والخروج منه،
واتخاذ مواضع للصلاة في المسكن
وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الصلاة عند دخول المسكن، والخروج منه، وقبل السفر
المطلب الثاني: مساجد المساكن
المطلب الثالث: صلاة المرأة في أقصى مسكنها



المطلب الأول: الصلاة عند دخول المسكن، والخروج منه، وقبل السفر

أولاً - الصلاة عند دخول المسكن، والخروج منه.

لم أقف على هذه المسألة في كتب الفقهاء - في حدود اطلاعي-، ولم أقف على خلاف، أو اتفاق فيها، وإنما ورد في السُّنة النبوية، من النفل المطلق، استحباب صلاة ركعتين عند دخول المسكن، وعند الخروج منه؛ لتمنعاه من السوء في أي مكان حلَّ فيه، ولما في ذلك من الخير^(١).

١- عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (إذا خرجت من منزلك فصلِّ ركعتين تمنعانك مخرج السوء، وإذا دخلت منزلك فصلِّ ركعتين تمنعانك مدخل السوء)^(٢).

وجه الدلالة: يدلُّ الحديث على أنَّه يستحب للمسلم أداء ركعتين عند دخوله المسكن، أو خروجه منه؛ لما في ذلك من دفع السوء عنه^(٣).

٢- عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: (كان النبي صلى الله عليه وسلم لا ينزل منزلاً إلا ودَّعه بركعتين)^(٤).

وجه الدلالة: دلَّ الحديث على أنَّه يستحب إذا نزل الإنسان منزلاً أن لا يرتحل منه حتى يؤدي ركعتين، اقتداءً بالنبي صلى الله عليه وسلم^(٥).

(١) - انظر: المناوي، فيض القدير، ٣٣٤/١، الصنعاني، التنوير شرح الجامع الصغير، ٣٢/٢.

(٢) - مسند البزار، ح ٨٥٦٧، مسند أبي حمزة، أنس بن مالك، ١٨٧/١٥. قال الهيثمي: رجاله ثقات. انظر: الهيثمي، مجمع الزوائد، ٢٨٤/٢.

(٣) - انظر: المناوي، فيض القدير، ٣٣٤/١، الصنعاني، التنوير شرح الجامع الصغير، ٣٢/٢.

(٤) - صحيح ابن خزيمة، ح ٢٥٦٨، كتاب المناسك، باب توديع المنازل بالصلاة، ٤/١٥١. قال الحاكم: "هذا حديث صحيح على شرط البخاري، ولم يخرجاه". الحاكم، المستدرک علی الصحیحین، ٦١٤/١.

(٥) - انظر: ابن المنذر، الإقناع، ٤٤٥/٢، النووي، المجموع، ٣٨٧/٤.

ثانياً- الصلاة في المسكن قبل السفر.

يُشرع للمسلم أداء ركعتين عند السفر، قبل خروجه من مسكنه، ثم يسأل الله تعالى العفو، والعافية، والحفظ، والتيسير، لما أراد، وعلى هذا انعقد اتفاق الفقهاء من الحنفية^(١)، والمالكية^(٢)، والشافعية^(٣)، والحنابلة^(٤).

الاستشهاد بأقوال بعضهم ﷺ:

١- الحنفية: قال ابن عابدين^(٥) رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: "ومفاده اختصاص صلاة ركعتي السفر بالبيت"^(٦).

٢- المالكية: قال ابن الحاج^(٧) رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: "وينبغي له إذا عزم على الخروج من منزله أن يتوضأ، أو يصلي"^(٨).

٣- الشافعية: قال النووي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: "يستحب إذا أراد الخروج من منزله أن يصلي ركعتين"^(٩).
استدلوا بالسنة، والأثر.

أولاً: السنة.

عن الْمُطْعِمِ بْنِ مِقْدَامٍ^(١٠) رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (مَا خَلَفَ عَبْدٌ عَلَى أَهْلِهِ أَفْضَلَ مِنْ رَكَعَتَيْنِ، يَرْكَعُهُمَا عِنْدَهُمْ حِينَ يَرِيدُ السَّفَرَ)^(١١).

وجه الدلالة: دَلَّ الْحَدِيثُ عَلَى فَضْلِ آدَاءِ رَكَعَتَيْنِ فِي الْمَسْكَنِ قَبْلَ الْخُرُوجِ إِلَى السَّفَرِ^(١٢).

(١)- انظر: شيخي زاده، مجمع الأثر، ٣١٤/١، الحصكفي، الدر المختار، ٩٢/١، ابن عابدين، رد المختار، ٢٤/٢.

(٢)- انظر: ابن الحاج، المدخل، ٤٥/٤، النفراوي، الفواكه الدواني، ٣٧٥/١.

(٣)- انظر: النووي، المجموع، ٣٨٧/٤.

(٤)- انظر: مفلح، الفروع، ٤٠٨/٢.

(٥)- أحمد بن عبد الغني بن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، المشهور بابن عابدين، فقيه، حنفي، تولى الإفتاء في بعض المدن الصغيرة، ثم عُيِّنَ أَمِينًا لِلْفَتَاوَى مَفْتِي دِمَشْقَ، توفي سنة ١٣٠٧هـ. انظر: الزركلي، الأعلام، ١٥٢/١.

(٦)- ابن عابدين، رد المختار، ٢٤/٢.

(٧)- مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ الْعَبْدَرِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، الفاسي المعروف بابن الحاج، كنيته أبو عبد الله، فقيه، مالكي، العالم، المشهور بالزهد، والورع، والصلاح الجامع بين العلم، والعمل الفاضل، توفي سنة ٧٣٧هـ. انظر: الصفدي، الوافي بالوفيات، ١٨٧/١، مخلوف، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، ٣١٣/١.

(٨)- ابن الحاج، المدخل، ٤٥/٤.

(٩)- النووي، المجموع، ٣٨٧/٤.

(١٠)- المطعم بن المقدم بن غنيم الصنعاني، الشامي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قيل أنه صحابي، ثقة، لا بأس به، توفي قبل سنة ١٥٠هـ. انظر:

الذهبي، تاريخ الإسلام، ٩٨١/٣، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ١٧٦/١٠.

(١١)- مصنف ابن أبي شيبة، ح ٤٩١٩، كتاب الصلوات، الرجل يريد السفر من كان يستحب له أن يُصَلِّيَ قَبْلَ خُرُوجِهِ، ٤٦٠/٢.

إسناده منقطع؛ لأنَّ المطعم بن مقدم يروي عن التابعين. انظر: المرجع السابق ٤٦٠/٢.

(١٢)- انظر: ابن عابدين، رد المختار، ٢٤/٢، ابن الحاج، المدخل، ٤٥/٤.

ثانياً: الأثر.

- ١- عن علي رضي الله عنه قال: (إذا خرجت فصل ركعتين)^(١).
- ٢- عن أبي إسحاق رضي الله عنه قال: (رأيت الحارث بن أبي ربيعة صلّى حين أراد أن يخرج إلى حمير في الحجرة ضحى ركعتين، وصلّى معه نفر منهم الأسود بن يزيد)^(٢).
- ٣- عن رجل يُقال له موسى رضي الله عنه قال: (إنّ ابن عباس قدّم من سفر فصلّى في بيته ركعتين على طُنْفُسَة^(٣))^(٤).
وجه الدلالة: دلّت الآثار على استحباب صلاة ركعتين في المسكن لمن أراد السفر، أو رجع منه^(٥).

تنبيهان:

- ١- يُستحب في صلاة الركعتين قبل السفر، قراءة سورة الكافرون في الركعة الأولى، والإخلاص في الركعة الثانية، وإن قرأ بغيرهما فذلك واسع^(٦).
- ٢- ويستحب قراءة آية الكرسي، وسورة قريش بعد السلام^(٧). والله أعلم



(١) - مصنف ابن أبي شيبة، ح ٤٩٢٠، كتاب الصلوات، الرجل يريد السفر من كان يستحب له أن يُصلّي قبل خروجه، ٤٦٠/٢.
إسناده ضعيف؛ فيه الحارث، الأعور، الكذاب، انظر: المرجع السابق ٤٦١/٢.

(٢) - سبق تخريجه ص ٩٥.

(٣) - موسى بن عبد الله بن قيس رضي الله عنه، وهو موسى بن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، سمع من ابن عباس. انظر: البخاري، التاريخ الكبير، ٢٨٧/٧، ابن حبان، الثقات، ٤٠٢/٥.

(٤) - الطنفسة: "وهي بكسر الطاء، والفاء وبضمهما، وبكسر الطاء وفتح الفاء: البساط الذي له حمل رقيق، وجمعه طنائف".
ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، مادة: (طنفس)، ١٤٠/٣.

(٥) - مصنف ابن أبي شيبة، ح ٤٩٢٦، كتاب الصلوات، الرجل يريد السفر من كان يستحب له أن يُصلّي قبل خروجه، ٤٦١/٢.
في إسناده مقاتل العجلي وهو مجهول الحال، وموسى هو ابن أبو موسى الأشعري، وحاله قريب من مقاتل. انظر: المرجع السابق ٤٦١/٢.

(٦) - انظر: الطحطاوي، حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح، ٤٠١/١، النفراوي، الفواكه الدواني، ٣٧٥/١.

(٧) - انظر: ابن الحاج، المدخل، ٤٦/٤، النووي، المجموع، ٣٨٧/٤.

(٨) - انظر: المرجعين السابقين، ٤٦/٤، ٣٨٧/٤.

المطلب الثاني: مساجد المساكن

مسجد المسكن هو: الموضع الذي عيّنه صاحب المسكن؛ ليُصَلِّي فيه السُّنن، والنوافل، وقراءة القرآن، والذكر^(١)، وهي من السُّنن الغائبة المهجورة. قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: "أمر النبي ﷺ أَنْ تتخذ المساجد في البيوت"^(٢)، وقد اتفق الفقهاء من الحنفية^(٣)، والمالكية^(٤)، والشافعية^(٥)، والحنابلة^(٦)، والظاهرية^(٧) على مشروعية اتخاذ مساجد في المساكن. الاستشهاد بأقوال بعضهم رَحِمَهُ اللهُ:

١- الحنفية: قال الكاساني رَحِمَهُ اللهُ: "مسجد البيت وهو الموضع الذي عيّنه صاحب البيت للصلاة"^(٨).

٢- المالكية: قال الخطاب^(٩) رَحِمَهُ اللهُ: "وليتخذ الرجل في بيته موضعاً يصونه لصلاته، أو حصيراً نقياً"^(١٠).

٣- الشافعية: قال النووي رَحِمَهُ اللهُ: "وليس له الاعتكاف في مسجد بيته"^(١١).

٤- الحنابلة: قال البهوتي رَحِمَهُ اللهُ: "ويُستحب اتخاذ المساجد في الدور، وتنظيفها، وتطبيخها"^(١٢).

٥- الظاهرية: قال ابن حزم رَحِمَهُ اللهُ: "وأمر ببناء المساجد في الدور"^(١٣).

استدلوا بالكتاب، والسُّنة، والأثر.

- (١) - الكاساني، بدائع الصنائع، ١٦٩/٥، ابن رجب، فتح الباري، ١٦٩/٣، العسكر، عبد الرحمن بن علي، أحكام المساجد، ط. ١، الرياض: دار الصميعي، ١٤٣٧هـ، ٣٠/١.
- (٢) - ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١١٧/٢٢.
- (٣) - انظر: الكاساني، بدائع الصنائع، ١٦٩/٥، العيني، البناء، ٤٧٠/٢، ابن عابدين، رد المحتار، ٦٥٧/١.
- (٤) - انظر: القبرواني، النوادر والزيادات، ٢٢٣/١، الخطاب، مواهب الجليل، ٤٢٠/١، الخرشي، شرح مختصر خليل، ٢٦٦/٢.
- (٥) - انظر: الجويني، نهاية المطلب، ١٢٠/٤، النووي، المجموع، ٥٢/٢، الرملي، نهاية المحتاج، ٢٢٤/٣.
- (٦) - انظر: المقدسي، الشرح الكبير على متن المقنع، ٤٢١/١، البهوتي، كشاف القناع، ٣٦٤/٢، الرحيباني، مطالب أولي النهى، ٢٥٤/٢.
- (٧) - انظر: ابن حزم، المحلى بالآثار، ٣٦٣/٢.
- (٨) - الكاساني، بدائع الصنائع، ١٢٦/٥.
- (٩) - محمد بن محمد بن عبد الرحمن الرعيثي رَحِمَهُ اللهُ، المعروف بالخطاب، كنيته أبو عبد الله، فقيه، مالكي، الإمام العمدة، العالم، الشهرير القدوة، توفي سنة ٩٥٤هـ. انظر: مخلوف، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، ٣٨٩/١، الزركلي، الأعلام، ٥٨/٧.
- (١٠) - الخطاب، مواهب الجليل، ٤٢٠/١.
- (١١) - النووي، المجموع، ٥٢/٢.
- (١٢) - البهوتي، كشاف القناع، ٣٦٤/٢.
- (١٣) - ابن حزم، المحلى بالآثار، ٣٦٣/٢.

أولاً: الكتاب.

قال تعالى: ﴿وَأَجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(١)

وجه الدلالة: دلّت الآية على مشروعية اتخاذ موضع للصلاة في المسكن؛ لصلاة النوافل، وقراءة القرآن، وذكر الله تعالى^(٢).

ثانياً: السنة.

- ١- عن عائشة رضي الله عنها، قالت: (أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ببناء المساجد في الدور، وأن تُنظَّف، وتُطَيَّب)^(٣).
- ٢- إنَّ عتبان بن مالك^(٤) رضي الله عنه، كان يؤم قومه، وهو أعمى وأنه قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم: يا رسول الله، إنَّها تكون الظلمة والسيل، وأنا رجل ضيرير البصر، فصلِّ يا رسول الله، في بيتي مكاناً أتخذه مُصلِّي، فجاءه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: (أين تحب أن أُصلِّي؟) فأشار إلى مكان من البيت، فصلَّى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم^(٥).
- ٣- عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رجلاً من الأنصار أرسل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تعال فخطَّ لي مسجداً في داري أُصلِّي فيه، وذلك بعد ما عمي، (فجاء، ففعل)^(٦).

(١) - سورة يونس، الآية: ٨٧.

(٢) - انظر: ابن العربي، أحكام القرآن، ١٣/٣، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ٣٧١/٨.

(٣) - سنن أبي دود، ح ٤٥٥، كتاب الصلاة، باب اتخاذ المساجد في الدور، ١٢٤/١. قال الألباني: "إسناده صحيح على شرط الشيخين".

الألباني، محمد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، ط ١، (الرياض: مكتبة المعارف، ١٤١٦هـ)، ٤٩٦/٦.

(٤) - عتبان بن مالك بن عمرو بن العجلان الأنصاري الخزرجي رضي الله عنه، كنيته أبو عبد الرحمن، شهد بدرًا، وأحدًا، والخندق، وذهب بصره على عهد النبي صلى الله عليه وسلم، توفي قبل سنة ٦٠هـ. انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٤١٥/٣، أبو نعيم، معرفة الصحابة، ٢٢٢٥/٤.

(٥) - صحيح البخاري، ح ٦٦٧، كتاب الأذان، باب الرخصة في المطر والعلّة أن يُصلِّي في رحله، ١٣٤/١.

(٦) - سنن ابن ماجه، ح ٧٥٥، كتاب المساجد والجماعات، باب المساجد في الدور، ٢٤٩/١. قال البوصيري: "هذا إسناد صحيح رجاله ثقات والرجل المبهم في هذا الحديث هو عتبان بن مالك وهو في الصحيحين والنسائي من حديث عتبان بن مالك".

البوصيري، مصباح الزجاجة، ٢٤٩/١.

٤- عن جويرية^(١) رضي الله عنها، أَنَّ النبي ﷺ خرج من عندها بكرة حين صَلَّى الصبح، وهي في مسجدها، ثم رجع بعد أن أضحى، وهي جالسة، فقال: (ما زلت على الحال التي فارقتك عليها؟) قالت: نعم، قال النبي ﷺ: (لقد قلت بعدك أربع كلمات، ثلاث مرات، لو وُزنت بما قلت منذ اليوم لوزنتهن: سبحان الله وبحمده، عدد خلقه، ورضا نفسه وزنة عرشه، ومداد كلماته)^(٢).

٥- عن بلال^(٣) رضي الله عنه: (أَنَّه جاء إلى النبي ﷺ يُؤذنه بالصلاة، فوجده يتسحر في مسجد بيته)^(٤).
وجه الدلالة من الأحاديث: دلَّت الأحاديث على اتخاذ الرسول ﷺ، والصحابة رضي الله عنهم، مواضع لصلاة السُّنن، والنوافل في مساكنهم، والاهتمام بتطهيرها، وتطيبها^(٥).

ثالثاً: الأثر.

١- إنَّ عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ، قالت: (لم أعقل أبوي^(٦))، إلا وهما يدينان الدين، ولم يمر علينا يوم إلا يأتينا فيه رسول الله ﷺ، طرفي النهار: بكرة، وعشية، ثم بدا لأبي بكر^(٧)، فابتنى مسجداً بفناء داره، فكان يُصلي فيه، ويقرأ القرآن، فيقف عليه نساء المشركين، وأبنائهم، يعجبون منه، وينظرون إليه، وكان أبو بكر رجلاً بكاءً، لا يملك عينيه إذا قرأ القرآن، فأفزع ذلك أشراف قريش من المشركين)^(٨).

٢- عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، أَنَّهُ كان يقول: (من سرَّه أن يلقى الله عز وجل غداً مسلماً فليحافظ على هؤلاء الصلوات الخمس حيث يُنادى بهن، فإنَّ الله عز وجل شرع لنبِيِّه رضي الله عنهم، سنن الهدى، وإِنَّهن من سنن الهدى، وإني لا أحسب منكم أحداً إلا له مسجدٌ يُصلي فيه في بيته، فلو صلَّيتم في بيوتكم، وتركتم مساجدكم، لتركتم

(١)- جويرية بنت الحارث بن أبي ضرار بن حبيب بن عائد بن مالك رضي الله عنها، كانت من ملك اليمين فأعتقها رسول الله ﷺ، وجعل صداقها عتق كل أسير سبي من بني المصطلق، وكانت من أعظم النساء بركة على قومها، وتوفيت سنة ٥٦ هـ. انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٩٢/٨، أبو نعيم، معرفة الصحابة، ٣٢٢٩/٦.

(٢)- صحيح مسلم، ح ٧٩، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب التسيح أول النهار وعند النوم، ٤/٢٠٩٠.

(٣)- بلال بن رباح رضي الله عنه، مولى أبي بكر، كنيته أبو عبد الله، وقيل: أبو عمرو، وقيل: أبو عبد الكريم، مؤذن رسول الله ﷺ، من السابقين الأولين، شهد بدرًا، والمشاهد كلها مع رسول الله ﷺ، توفي سنة ٢٠ هـ. انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٣/١٧٤، أبو نعيم، معرفة الصحابة، ٣٧٣/١.

(٤)- مسند أحمد، ح ٢٣٩٠١، أحاديث رجال من أصحاب النبي ﷺ، حديث بلال، ٣٩/٣٣٠. قال الأرئوط: "إسناده ضعيف؛ لجهالة شداد مولى عياض، ثم هو منقطع، فإنه لم يدرك بلالاً". المرجع السابق، ٣٩/٣٣٠.

(٥)- انظر: ابن حجر، فتح الباري، ٥٢٢/١، العيني، عمدة القاري، ٤/١٦٦.

(٦)- لم أعقل أبوي: عرفتهما كذلك منذ أصبحت أعقل، وأعي. صحيح البخاري، ١/١٠٢.

(٧)- عبد الله بن عثمان بن عامر بن عمرو بن كعب رضي الله عنه، كنيته أبو بكر الصديق، اشتهر بكنيته، أول من أسلم من الرجال، وكان من خير الناس إسلامًا، وأحسنهم أخلاقًا، وأثبتها حياءً، توفي سنة ٦٣ هـ وقيل: ٦٥ هـ. انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ١٢٥/٣، أبو نعيم، معرفة الصحابة، ٢٢/١.

(٨)- صحيح البخاري، ح ٤٧٦، كتاب الصلاة، باب المسجد يكون في الطريق من غير ضرر بالناس، ١/١٠٢.

- سنة نبيكم، ولو تركتم سنة نبيكم لضللتم...^(١).
- ٣- صَلَّى البراء بن عازب رضي الله عنه: في مسجده في داره جماعة^(٢).
- ٤- صَلَّى ابن عون رضي الله عنه: في مسجد في دار يغلق عليهم الباب^(٣).
- ٥- إِنَّ عبد الله بن رواحة رضي الله عنه: (كان له مسجدان: مسجد في بيته، ومسجد في داره، إذا أراد أن يخرج صَلَّى في المسجد الذي في بيته، وإذا دخل صَلَّى في المسجد الذي في داره، وكان حينما أدركته الصلاة أناخ)^(٤).
- ٦- إِنَّ أبا ثعلبة الخشني رضي الله عنه، كان يقول: (إني لأرجو أن لا يخنقني الله عز وجل كما يخنقكم قال: فبينما هو في صرحه داره^(٥))، إذ نادى يا عبد الرحمن وقد قتل عبد الرحمن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلما أحس بالموت؛ أتى مسجد بيته فخر ساجدًا، فمات وهو ساجد^(٦).
- ٧- كان مسلم بن يسار رضي الله عنه، إذا دخل في صلاته في مسجد بيته قال لأهله: (تحدثوا فيائي لست أسمع حديثكم)^(٧).

- (١)- سنن النسائي، ح ٨٤٩، كتاب الإمامة، باب المحافظة على الصلوات حيث يُنادى بمن، ١٠٨/٢. قال الألباني: صحيح. انظر: الألباني، صحيح وضعيف سنن النسائي، ٤٩٣/٢.
- (٢)- صحيح البخاري، ح ٤٢٥، كتاب الصلاة، باب المساجد في البيوت، ٩٢/١.
- (٣)- جعفر بن عون بن جعفر بن عمرو بن حريث المخزومي رضي الله عنه، كنيته أبو عون، ثقة، كثير الحديث، توفي سنة ٢٠٩ هـ. انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٣٦٦/٦، الكلاباذي، رجال صحيح البخاري = الهداية والإرشاد، ١٤٠/١.
- (٤)- صحيح البخاري، ح ٤٧٧، كتاب الصلاة، باب الصلاة في مسجد السوق، ١٠٣/١.
- (٥)- عبد الله بن رواحة بن امرئ القيس بن ثعلبة الخزرجي رضي الله عنه، كنيته أبو محمد، وقيل: أبو رواحة، وشهد العقبة، وهو أحد النقباء الاثني عشر من الأنصار، وشهد بدرًا، وأحدًا، والخندق، والحديبية، وخيبر، وعمرة القضية، استشهد يوم مؤته سنة ٨ هـ. انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٣٩٨/٣، أبو نعيم، معرفة الصحابة، ١٦٣٨/٣.
- (٦)- مصنف ابن أبي شيبة، ح ٣٥٧٣٨، كتاب الزهد، كلام عبد الله بن رواحة رضي الله عنه، ١١٨/١٢. في إسناده أبي إسحاق وكان يُدلس، ولم يصرح بالتحديث. انظر: المرجع السابق، ١١٨/١٢.
- (٧)- اختلف في اسمه فقيل: جرهم بن ناشم، وقيل: جرثوم بن ناشب وقيل: جرثوم بن عمرو ويقال: أيضًا لاسر بن حرام وقيل: جرثومة، ويقال: جرثم بن ياسم رضي الله عنه، كنيته أبو ثعلبة، قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو يتجهز إلى خيبر، فشهد خيبر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، توفي سنة ٧٥ هـ. انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٢١٩/٧، ابن حبان، الثقات، ٦٣/٣.
- (٨)- صرحه: "صرحة الدار ساحتها والجمع صرحات". الفيومي، المصباح المنير، مادة: (صرح)، ٣٣٧/١.
- (٩)- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، ذكر أهل الصفة، أبو ثعلبة الخشني من عبّاد الصحابة، ٣١/٢. مرسل. انظر: المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ١٧٤/٣٣.
- (١٠)- مسلم بن يسار رضي الله عنه، مولى طلحة بن عبيد الله التيمي من قريش رضي الله عنه، وقيل مولى لبني أمية، كنيته أبو عبد الله، كان ثقة، فاضلاً، عابداً، ورعاً، توفي سنة ١٠٠ هـ. انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ١٤٠/٧، ابن حبان، الثقات، ٣٩٠/٥.
- (١١)- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، ذكر أهل الصفة، عبد الله بن شوذب، ١٣٠/٦. لم أف على درجته في حدود اطلاعي، رواه أبو نعيم الأصبهاني عن محمد بن عبد الله بن أبان، عن بكير، عن ضمرة، عن ابن شوذب، عن مسلم بن يسار.

- ٨- عن مطهر بن جويرة^(١) رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قال: (رأيت أبا مُجَلِّز، وله مسجد في داره، فرمى جمع بأهله، وغلمانه)^(٢).
- ٩- قالت معاذة^(٣) رَضِيَ اللهُ عَنْهَا: (ما كان صَلَةً^(٤) يجيء من مسجد بيته إلى فراشه إلا حبوًا، يقوم حتى يفتري في الصلاة)^(٥).
وجه الدلالة الآثار: دلَّت الآثار على اتِّخاذ الصحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ، والسلف الصالح رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ، مساجد في مساكنهم؛ لأداء الرواتب، والسُّنن^(٦).

التنبيهات:

- ١- من الأدلة السابقة يتضح حكم الندب لاتِّخاذ المساجد في المساكن^(٧).
- ٢- مسجد المسكن ليس له حكم المسجد، فيجوز بيعه مع المسكن-أي لا يستلزم وقفه ولو أُطلق عليه اسم المسجد-، والنوم فيه للحُنب، والحائض، ولا يصح الاعتكاف فيه، وينبغي تعظيم هذا الموضع المَعَد للصلاة، ويُنظف، ويُطيب^(٨).
- ٣- إقامة الجماعة للصلوات في مساجد المساكن لا يحصل بها فضيلة الصلاة في المساجد؛ وإنَّما حكم ذلك حكم من صَلَّى في مسكنه جماعة، وترك المسجد^(٩).
- ٤- لمساجد المساكن صورتان: إمَّا أن تكون غرفة مستقلة للصلاة، أو تكون جزء من غرفة بعيدًا عمَّا يقطع خشوع المصلي من أصوات، ونحوها^(١٠).



- (١)- مطهر بن جويرة السدوسي الخرساني رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، أصله من خراسان، سكن البصرة . انظر: البخاري، التاريخ الكبير، ٥٩/٨، ابن حبان، الثقات، ٥٢١/٧.
- (٢)- مصنف ابن أبي شيبة، ح ٦١٥٤، كتاب الصلوات، باب في الرجل يؤم النساء، ٣٥/٢ رواه ابن أبي شيبة عن زيد بن حباب، عن مطهر بن جويرة، وكلهم ثقات. انظر: العجلي، تاريخ الثقات، ٣٧٧/١، ابن حبان، الثقات، ٥٢١/٧.
- (٣)- معاذة بنت عبد الله العدوية البصرية رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، زوجة صلة بن أشيم رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، كنيته أم الصهباء، فاضلة، كانت من العابدات، العالمت بالحديث، توفيت سنة ٨٣ هـ . انظر: ابن حبان، الثقات، ٤٦٦/٥، المزي، تهديب الكمال، ٣٠٨/٣٥.
- (٤)- صلة بن أشيم العدوي بن عبد مناة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، كنيته أبو الصهباء، من كبار التابعين، كان ثقة، له فضل، وورع، قتل سنة ٧٥ هـ. انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٩٦/٧، ابن حبان، الثقات، ٣٨٣/٤.
- (٥)- شعب الإيمان، ح ٢٩٤٠، كتاب الصلاة، تحسين الصلاة، والإكثار منها ليلاً، ونهارًا وما حضرنا عن السلف الصالحين في ذلك، ٥٢٦/٤. لم أقف على درجته في حدود اطلاعي، رواه البيهقي عن أبي الحسين، عن عبد الله بن جعفر، عن يعقوب بن سفيان، عن سعيد بن أسد، عن ضمرة، عن ابن شوذب، عن معاذة.
- (٦)- انظر: ابن بطلال، شرح صحيح البخاري، ٧٧/٢، ابن رجب، فتح الباري، ١٧٢/٣.
- (٧)- انظر: ابن عابدين، رد المحتار، ٦٥٧/١، ٤٤١/٢.
- (٨)- انظر: السرخسي، المبسوط، ١١٩/٣، ابن حجر، فتح الباري، ٥٢٢/١، الخضير، شرح زاد المستقنع، ١٨/٥.
- (٩)- انظر: ابن رجب، فتح الباري، ١٧١/٣.
- (١٠)- انظر: العسكر، مساجد البيوت، ٣٣/١.

المطلب الثالث: صلاة المرأة في أقصى مسكنها

كل ما صلّت المرأة في مكان أستر، وأبعد عن مدخل الرجال في مسكنها، وابتعدت عن الأنظار كان ذلك أفضلًا هذه المسألة من مسائل الاتفاق حيث اتفق على ذلك الفقهاء من الحنفية^(١)، والمالكية^(٢)، والشافعية^(٣)، والحنابلة^(٤).

الاستشهاد بأقوال بعضهم ﷺ:

- ١- الحنفية: قال الطحاوي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: "فالأفضل لها ما كان أستر لها لا فرق بين الفرائض، وغيرها كالتراويح"^(٥).
- ٢- المالكية: قال ابن الحاج رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: "وصلاتها في مخدع في بيتها أفضل من صلاتها في بيتها فكيفما زاد سترها، وانحجابها كان أفضل لصلاتها"^(٦).
- ٣- الشافعية: قال إمام الحرمين رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: "صلاة المرأة في قعر بيتها أفضل من صلاتها في صحن دارها"^(٧).
- ٤- الحنابلة: قال ابن قدامة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: "وصلاتها في بيتها خير لها، وأفضل"^(٨).

استدلوا بالسُّنة.

- ١- عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: قال النبي ﷺ: (صلاة المرأة في بيتها أفضل من صلاتها في حجرتها، وصلاتها في مخدعها أفضل من صلاتها في بيتها)^(٩).
- ٢- حديث أم سلمة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا عن رسول الله ﷺ أَنَّهُ قَالَ: (خير مساجد النساء قعر بيوتهن)^(١٠).
- ٣- حديث أم حميد الساعدية رَضِيَ اللهُ عَنْهَا أَنَّهُمَا جَاءَتِ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَحْبَبُ الصَّلَاةَ مَعَكَ، قَالَ: (قد علمت أَنَّكَ تحبين الصلاة معي، وصلاتك في بيتك خير لك من صلاتك في حجرتك، وصلاتك في حجرتك خير من صلاتك في دارك، وصلاتك في دارك خير لك من صلاتك في مسجد قومك، وصلاتك في

(١)- انظر: المنبجي، اللباب في الجمع بين السنة والكتاب، ٢٥٤/١، الزيلعي، تبين الحقائق، ١٣٥/١، الطحاوي، حاشية

الطحاوي على مراقبي الفلاح، ٣٠٤/١.

(٢)- انظر: ابن الحاج، المدخل، ٢٣٤/٢، الخطاب، مواهب الجليل، ١١٧/٢، الدسوقي، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ٣٣٦/١.

(٣)- انظر: الجويني، نهاية المطلب، ١٨٩/٢، النووي، المجموع، ١٩٨/٤، ابن الرفعة، كفاية النبيه شرح التنبيه، ٥٢٨/٣.

(٤)- انظر: ابن قدامة، المغني، ١٤٩/٢، المقدسي، الشرح الكبير على متن المقنع، ١٦/٢، النجدي، الروض المربع، ٢٩٤/٢.

(٥)- الطحاوي، حاشية الطحاوي على مراقبي الفلاح، ٣٠٤/١.

(٦)- ابن الحاج، المدخل، ٢٣٤/٢.

(٧)- الجويني، نهاية المطلب، ١٨٩/٢.

(٨)- ابن قدامة، المغني، ١٤٩/٢.

(٩)- سبق تخريجه ص ٤٧.

(١٠)- سبق تخريجه ص ٤٧.

مسجد قومك خير لك من صلاتك في مسجدي^(١).

٤- عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: إنَّ النبي صلى الله عليه وآله قال: (إنَّ أحب صلاة تصليها المرأة إلى الله في أشد مكان في بيتها ظلمة)^(٢). وفي رواية: عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: (ما صلّت امرأة صلاة أحب إلى الله من صلاتها في أشد بيتها ظلمة)^(٣).

وجه الدلالة من الأحاديث: دلّت الأحاديث على أنَّه كلما صلّت المرأة في أقصى مكان سائر في مسكنها، واختفت عن الظهور، وضيّقت المكان، كان ثوابها أعظم، وأفضل^(٤).

تنبيه: مما يجدر التنبيه له هو أنَّ أقرب ما تكون المرأة من ربها عزّ وجلّ، وأكثر خشوعاً في صلاتها، إذا كانت في أقصى مسكنها، فالمقصود بالحجرة في الحديث كل محل حُجر عليه بالحجارة، والحجرة هنا هي الساحة الواقعة أمام المسكن^(٥)، أي ما يسمى في زماننا الفناء، أو المدخل للمسكن، بمعنى مكان مكشوف، فصلاتها في داخل البنيان أفضل من صلاتها داخل السور في المكان المكشوف^(٦)، أمّا المراد بقوله في الحديث: (في بيتها)، أي المقصود به في زماننا داخل المسكن وتُشرع عليه الأبواب، وهو ما يسمى بالصالة، أو الغرف القريبة من المدخل بحيث يدخلها الرجال، والنساء، وأمّا المراد بقوله في الحديث: (في مخدعها)، المقصود به الآن أقصى غرفتها، أي الموضع المهيأ لنومها^(٧)، والهدف من كون صلاتها في غرفة نومها أفضل من أي مكان آخر في مسكنها؛ "لما في ذلك من الاستتار، والاحتجاب، ومعلوم أنَّ المساكن من جنس الملابس كلاهما جعل في الأصل للوقاية، ودفع الضرر"^(٨)، وأنَّ المرأة عورة فما كان أستر لها فهو أسلم، والأسلم هو الأفضل^(٩).



(١) - سبق تخريجه ص ٤٧.

(٢) - صحيح ابن خزيمة، ح ١٦٩١، كتاب الإمامة في الصلاة وما فيها من السنن، باب اختيار صلاة المرأة في أشد مكان من بيتها ظلمة، ٩٥/٣. رجاله ثقات. انظر: الهيثمي، مجمع الزوائد، ٥٣/٢.

(٣) - السنن الكبرى للبيهقي، ٥٣٦٢، جماع أبواب إثبات إمامة المرأة وغيرها، باب خير مساجد النساء قعر بيوتهن، ١٨٨/٣. قال الهيثمي: رجاله ثقات. انظر: الهيثمي، مجمع الزوائد، ٥٣/٢.

(٤) - انظر: العيني، شرح سنن أبي داود، ٥٦/٣، الصنعاني، التنوير شرح الجامع الصغير، ٤٠٦/٩.

(٥) - انظر: عويضة، محمود عبد اللطيف، الجامع لأحكام الصلاة، ط ٣، (عمان: دار الوضاح للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣م)، ١٥٢/٣.

(٦) - انظر: العباد، عبد المحسن بن حمد، شرح سنن أبي داود، د. ط، (د. م. ن. ت)، دروس صوتية مفرغة، ١٧/٧٨.

(٧) - انظر: المناوي، فيض القدير، ٢٢٢/٤، العظيم آبادي، عون المعبود، ١٩٥/٢.

(٨) - ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١٥١/٢٢.

(٩) - انظر: المكّي، أبو طالب، قوت القلوب في معاملة المحبوب، ط ٢، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٦هـ)، ٤١٧/٢.

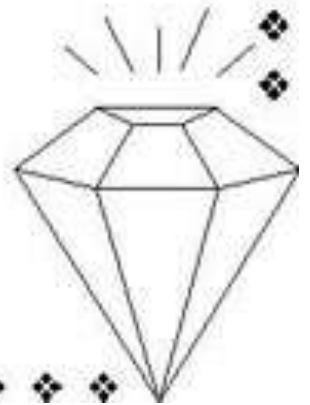
الشنقيطي، شرح زاد المستقنع، ١٢/٩.

المبحث الرابع: الإمامة في المسكن.
وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أحقية صاحب المسكن في الإمامة

المطلب الثاني: أحقية السلطان بالإمامة في المساكن

المطلب الثالث: المكان الذي يُصلَّى فيه عند الصلاة في مسكن الغير



المطلب الأول: أحقية صاحب المسكن في الإمامة

إنَّ صاحب المسكن أحق بالإمامة من غيره، فيُقدم على الأقرأ، والأفقه، والأقدم هجرة، والأقدم إسلامًا، والأسن، والأتقى، والأشرف، قال النووي رحمته الله: "وإذا اجتمع هؤلاء مع صاحب البيت فصاحب البيت أولى"^(١)، وهذا ما اتفق عليه جمهور الفقهاء من الحنفية^(٢)، والمالكية^(٣)، والشافعية^(٤)، والحنابلة^(٥)، والظاهرية^(٦).

الاستشهاد بأقوال بعضهم رحمهم الله:

- ١- الحنفية: ابن نجيم رحمته الله: "أمَّا إذا كانا في بيت إنسان، فإنه يُكره أن يؤم، ويؤذن، وصاحب البيت أولى بالإمامة إلا أن يكون معه سلطان، أو قاض فهو أولى"^(٧).
- ٢- المالكية: قال الخرشي رحمته الله: "ثم إن لم يكن سلطان، ولا نائبه فربُّ المنزل المجتمع فيه، ولو كان غيره أفقه منه، وأفضل"^(٨).
- ٣- الشافعية: قال الماوردي رحمته الله: "إذا حضر جماعة بيت رجل فليس لهم الصلاة فيه إلا بإذنه؛ لأنه أحق بالتصرف في منزله، فإن أذن لهم في الصلاة فهو أحقهم بالإمامة"^(٩).
- ٤- الحنابلة: قال ابن قدامة رحمته الله: "وصاحب البيت أحق بالإمامة إلا أن يكون بعضهم ذا سلطان"^(١٠).
- ٥- الظاهرية: قال ابن حزم رحمته الله: "فإن كانوا في منزل إنسان فصاحب المنزل أحق بالإمامة على كل حال إلا من السلطان"^(١١).

(١) - النووي، المجموع، ٤/٢٨٤.

(٢) - انظر: الجصاص، شرح مختصر الطحاوي، ٢/٦٩، السرخسي، المبسوط، ١/٤٢، ابن نجيم، البحر الرائق، ١/٣٦٩.

(٣) - انظر: ابن رشد الجدل، البيان والتحصيل، ١٧/٦١٧، الخرشي، شرح مختصر خليل، ٢/٤٣، الدسوقي، حاشية الدسوقي على

الشرح الكبير، ١/٣٤٤.

(٤) - انظر: الشافعي، الأم، ١/١٨٤، الماوردي، الحاوي، ٢/٣٥٣، النووي، المجموع، ٤/٢٨٤.

(٥) - انظر: الخزقي، عمر بن الحسين، متن الخرقى على مذهب أحمد بن حنبل، ط. ١، (طنطا: دار الصحابة للتراث، ١٤١٣ هـ)، ١/٢٩،

ابن قدامة، المغني، ٢/١٥١، البهوتي، كشف القناع، ١/٤٧٣.

(٦) - انظر: ابن حزم، المحلى، ٣/١٢٢.

(٧) - ابن نجيم، البحر الرائق، ١/٣٦٩.

(٨) - الخرشي، شرح مختصر خليل، ٢/٤٣.

(٩) - الماوردي، الحاوي، ٢/٣٥٤.

(١٠) - ابن قدامة، المغني، ٢/١٥٠.

(١١) - انظر: ابن حزم، المحلى، ٣/١٢٢.

استدلوا بالسُّنة، والأثر، والمعقول.

أولاً : السُّنة.

١- عن أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (ولا يُؤمَّن الرجلُ الرجلَ في مسكنه، ولا يقعد في بيته على تكرمته إلا بإذنه)^(١).

وجه الدلالة: دلَّ الحديث على نهي الرسول ﷺ أن يؤم الرجل الرجل في مسكنه، وإن كان غيره أفقه، وأقرأ، وأورع، وأفضل منه، وصاحب المسكن أحق فإن شاء تقدم، وإن شاء قَدَّم من يريده^(٢).

٢- عن مالك بن الحويرث رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (من زار قومًا فلا يؤمهم، وليؤمهم رجل منهم)^(٣).
وجه الدلالة: دلَّ الحديث على أن صاحب المسكن أحق بالإمامة في مسكنه من الزائر، وإن كان الزائر أقرأ منه، وأكثر منه علمًا، وفقهًا^(٤).

ثانيًا: الأثر.

عن قتادة رضي الله عنه قال: (إنَّ أبا سعيد صنع طعامًا، ثم دعا أبا ذر، وحذيفة، وابن مسعود، فحضرت الصلاة، فتقدم أبو ذر؛ ليُصلِّي بهم، فقال له حذيفة: (وراءك رب البيت أحق بالإمامة)، فقال له أبو ذر: كذلك يا ابن مسعود؟ قال: (نعم) قال: فتأخر أبو ذر)^(٥).

وجه الدلالة: دلَّ الأثر على أن صاحب المسكن أولى بالإمامة من غيره، إذا كان يعلم من القرآن، والفقه قَدَّر ما صحَّت به صلاته، وإن كان غيره أفضل منه، وتنبيه أبي حذيفة لأبي ذر رضي الله عنه في تقدمه على صاحب المسكن، وتأخر أبي ذر رضي الله عنه دليل على أن صاحب المسكن أولى بالإمامة من ضيوفه، وإن كانوا أفضل منه^(٦).

ثالثًا: المعقول.

١- إنَّ صاحب المسكن أحق بالتصرف في مسكنه^(٧).

٢- التقدُّم على صاحب المسكن في مسكنه إنقاص من حقه، وذلك لا يليق بحسن الخُلُق^(٨).

٣- صاحب المسكن أدرى بقبيلته، وبالموضع الطاهر منها^(٩).

(١)- صحيح مسلم، ح ٢٩٠، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب من أحق بالإمامة، ١/٤٦٥.

(٢)- انظر: النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم، ١٧٣/٥، ابن رجب، فتح الباري، ١٣٦/٦.

(٣)- سبق تخريجه ص ٥٦.

(٤)- انظر: الخطابي، معالم السنن، ١/١٦٨، الشوكاني، نيل الأوطار، ٣/١٩١.

(٥)- سبق تخريجه ص ٣٤.

(٦)- انظر: ابن قدامة، المغني، ١٥١/٢، المقدسي، الشرح الكبير على متن المقنع، ٢٢/٢.

(٧)- انظر: الماوردي، الحاوي، ٢/٣٥٤.

(٨)- انظر: السرخسي، المبسوط، ١/٤٢.

(٩)- انظر: الخرشبي، شرح مختصر خليل، ٤٣/٢، الدسوقي، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ١/٣٤٤.

٤- التقدم عليه يؤدي إلى تأذّيه، وكسر قلبه^(١).

التنبيهات:

١- إذا كان المسكن لإمرأة فهي وإن كانت ليست من جنس من يؤم، فإنَّ حقها لا يبطل، وإنَّما تستخلف من يؤم بمن زارها من الرجال؛ لأنها مُنعت من الإمامة لا من الاستخلاف، ويُستحب لها أن تستخلف أحق القوم بالإمامة^(٢).

٢- عند حضور مالك المسكن، والمستأجر، فالمستأجر أولى بالإمامة؛ لأنَّه أحق بالتصرف في منافع المسكن^(٣).

٣- يستحب لصاحب المسكن إن كان فيه من هو أقرأ، وأفضل منه أن يُقدِّمه^(٤). والله أعلم.



(١) - انظر: الماوردي، الحاوي، ٣٥٣/٢، البهوتي، كشاف القناع، ٤٧٣/١.

(٢) - انظر: المازري، شرح التلقين، ٦٧٦/١.

(٣) - انظر: الشيرازي، المهذب في فقه الإمام الشافعي، ١٨٧/١، ابن قدامة، المغني، ١٥١/٢.

(٤) - انظر: ابن رشد الجدد، البيان والتحصيل، ٦١٧/١٧.

المطلب الثاني : أحقية السلطان بالإمامة في المساكن

تحرير محل النزاع:

اتفق الفقهاء على أنَّ صاحب المسكن أحق بالإمامة في مسكنه^(١)، واختلفوا في السلطان هل هو أحق من صاحب المسكن في الإمامة على قولين:

القول الأول: صاحب المسكن أحق بالإمامة من السلطان. وهو قول عند الشافعية^(٢)، والحنابلة^(٣).

القول الثاني: السلطان أحق بالإمامة من صاحب المسكن. قالت به الحنفية^(٤)، والمالكية^(٥)، والقبلي^(٦)، والشافعية^(٧)، والصحيح من مذهب الحنابلة^(٨)، والظاهرية^(٩).

سبب الخلاف: إنَّ سبب اختلافهم - والله أعلم - هو: هو تعارض ظاهر النصوص، حيث أخذ أصحاب القول الأول بظاهر الأدلة العامة الدالة على أنَّ الحق لصاحب المسكن في الإمامة، ويدخل في ذلك السلطان، وأخذ أصحاب القول الثاني بالأدلة الخاصة لأحقية السلطان بالإمامة^(١٠).

الأدلة:

أدلة أصحاب القول الأول القائلين: أحقية صاحب المسكن بالإمامة من السلطان.

استدلوا بالسُّنة، والمعقول.

أولاً: السُّنة.

عن مالك بن الحويرث رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (من زار قومًا فلا يؤمهم، وليؤمهم رجل منهم)^(١١).

(١) - انظر: السرخسي، المبسوط، ٤٢/١، ابن رشد الجد، البيان والتحصيل، ٦١٧/١٧، النووي، المجموع، ٢٨٤/٤، ابن قدامة، المغني، ١٥١/٢. سبق عرض المسألة ص ٢١١ من الرسالة.

(٢) - انظر: النووي، المجموع، ٢٨٥/٤، روضة الطالبين، ٣٥٧/١، الدّميري، النجم الوهاج، ٣٦٧/٢.

(٣) - انظر: أبو البركات، المحرر في الفقه، ١٠٨/١، ابن مفلح، المبدع شرح المقنع، ٧٢/٢، المرادوي، الإنصاف، ٢٤٩/٢.

(٤) - انظر: السرخسي، المبسوط، ٤٢/١، الكاساني، بدائع الصنائع، ١٥٨/١، الشرنبلالي، مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح، ١١٤/١.

(٥) - انظر: المواق، التاج والإكليل، ٤٦٩/٢، الخرشبي، شرح مختصر خليل، ٤٢/٢، الدسوقي، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ٣٤٢/١.

(٦) - انظر: الشيرازي، المهذب في فقه الإمام الشافعي، ١٨٧/١، الرفاعي، العزيز شرح الوجيز، ١٧٠/٢، النووي، المجموع، ٢٨٤/٤.

(٧) - انظر: ابن مفلح، المبدع شرح المقنع، ٧٢/٢، المرادوي، الإنصاف، ٢٤٩/٢، البهوتي، كشف القناع، ٤٧٣/١.

(٨) - انظر: ابن حزم، المحلى، ١٢٢/٣.

(٩) - انظر: السرخسي، المبسوط، ٤٢/١، الدسوقي، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ٣٤٢/١، النووي، المجموع، ٢٨٤/٤.

(١٠) - المرادوي، الإنصاف، ٢٤٩/٢.

(١١) - سبق تخرجه ص ٥٦.

وجه الدلالة: دلَّ الحديث على أنَّ الحق لصاحب المسكن في الإمامة وإن كان غيره أولى منه، لذا يختص بالتقدم على غيره، والنهي في حديث الرسول ﷺ عام، ويدخل في هذا العموم السلطان^(١).

ثانياً: المعقول.

إنَّ ولاية صاحب المسكن خاصة، وولاية السلطان عامة^(٢)، "والخاص يُقدَّم على العام"^(٣).

أدلة أصحاب القول الثاني القائلين: أحقية السلطان بالإمامة من صاحب المسكن.

استدلوا بالسُّنة، والمعقول.

أولاً: السُّنة.

١- عن أنس بن مالك ﷺ أنَّ جدته مُلَيْكَةَ^(٤) دعت رسول الله ﷺ لطعام صنعته له، فأكل منه، ثم قال: (قوموا فأصلِّ لكم) قال أنس ﷺ: فقمتم إلى حصير^(٥) لنا، قد إسود من طول ما لبَّس، فنضحته بماء، فقام رسول الله ﷺ، وصففتُ واليتيم^(٦) وراءه، والعجوز من ورائنا، فصلَّى لنا رسول الله ﷺ ركعتين، ثم انصرف^(٧).

وجه الدلالة: إذا كان الضيف سلطاناً فحق الإمامة له حيثما يكون، وليس للغير أن يتقدم عليه، وصلاة النبي ﷺ بأنس ﷺ، ومن معه في مسكنه، دليل على أنَّ السلطان أولى بالإمامة من صاحب المسكن^(٨).

٢- عن عتيبان بن مالك ﷺ، أنَّ النبي ﷺ: أتاه في منزله، فقال: (أين تحب أن أصلِّي لك من بيتك؟) قال: فأشرت له إلى مكان، فكبَّر النبي ﷺ: وصففنا خلفه، فصلَّى ركعتين^(٩).

وجه الدلالة: السلطان أحق من صاحب المسكن بالإمامة؛ لأنَّ ولايته على المسكن، وعلى صاحبه، وصلاة النبي ﷺ بعتبان بن مالك ﷺ في مسكنه دليل على أنَّ السلطان أولى بالإمامة من صاحب المسكن^(١٠).

٣- عن أبي مسعود الأنصاري ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: (ولا يؤمِّن الرجلُ الرجلَ في سلطانه، ولا يقعد في

(١)- انظر: النووي، المجموع، ٤/٢٨٥، ابن مفلح، المبدع شرح المقنع، ٧٢/٢.

(٢)- انظر: ابن مفلح، المبدع شرح المقنع، ٧٢/٢.

(٣)- ابن النجار، شرح الكوكب المنير، ٣/٣٨٢.

(٤)- مُلَيْكَةَ بنت مالك بن عدي بن زيد مناة بن عدي بن النجَّار رضي الله عنه، جدة أنس بن مالك ﷺ لأُمِّه. انظر: ابن سعد،

الطبقات الكبرى، ٨/٣١٢، ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة، ٨/٣٢٠.

(٥)- **الحصير:** بساط صغير يبسط في المسكن، وهو من النبات. انظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، مادة: (حصر)، ١/٣٩٥.

(٦)- هو ضميرة بن أبي ضميرة مولى رسول الله ﷺ، أخو أنس لأبيه. انظر: صحيح البخاري، ٨٦/١.

(٧)- صحيح البخاري، ح ٣٨٠، كتاب الصلاة، باب الصلاة على الحصير، ٨٦/١.

(٨)- انظر: ابن بطال، شرح صحيح البخاري، ٢/٤٤، الكاساني، بدائع الصنائع، ١/١٥٨.

(٩)- صحيح البخاري، ح ٤٢٤، كتاب الصلاة، باب إذا دخل بيتاً يُصلِّي حيث شاء، أو حيث أمر، ١/٩٢.

(١٠)- انظر: ابن رجب، فتح الباري، ٦/١٣٥، القسطلاني، إرشاد الساري، ٢/٤٨.

بيته على تكرمته إلا بإذنه) (١).

وجه الدلالة: حضور السلطان يُقدّم على صاحب المسكن؛ لأنّ سلطته عامة، لذا نهي الرسول ﷺ أن يُأم الرجل في سلطانه، والمسكن تحت سلطان ولي الأمر، فهو أحق بالإمامة (٢).

٤- عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (كلكم راع، وكلكم مسئول عن رعيته، الإمام راع ومسئول عن رعيته..) (٣).

وجه الدلالة: دلّ الحديث على أنّ السلطان راع، ومن في المسكن هم رعيته، ومسؤول عنهم، فكان تقديم الراعي للإمامة أولى (٤).

ثانياً: المعقول.

١- إنّ ولاية ولي الأمر عامة، على المسكن وصاحبه، فيُقدّم عليه (٥).

٢- إنّ تقدّم غير السلطان عليه بحضرته، لا يليق ببذل الطاعة (٦).

مناقشة الأدلّة:

مناقشة أدلة القول الأول القائلين: أحقية صاحب المسكن بالإمامة من السلطان.

أولاً: ما استدللتم به من وجه الدلالة من حديث مالك بن الحويرث رضي الله عنه: (من زار قومًا فلا يؤمهم..) يناقش بالآتي:

١- يُحمّل على غير السلطان (٧).

٢- إنّ القول بأحقية صاحب المسكن بالإمامة من السلطان، من الأقوال الشاذة والضعيفة (٨).

٣- إنّ الحديث عام وخصصه حديث: (ولا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه.) والمسكن تحت السلطان (٩).

ثانياً: ما استدللتم به من المعقول: (إنّ ولاية صاحب المسكن خاصة، وإمامة السلطان عامة)، يناقش بالآتي:

إنّ المقصود بولاية صاحب المسكن الخاصة، أي ما يخص المسكن والممتلكات، فلا تدخل فيها إمامة الصلاة، فعند حضور السلطان للمسكن فهو أولى بالإمامة.

(١) - سبق تخرجه ص ٢١٢ .

(٢) - انظر: النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم، ١٧٣/٥، الصنعاني، سبل السلام، ٣٧٢/١.

(٣) - صحيح البخاري، ح ٨٩٣، كتاب الجمعة، باب الجمعة في القرى، والمدن، ٥/٢.

(٤) - انظر: ابن رجب، فتح الباري، ١٤٢/٨، ابن حجر، فتح الباري، ٣٨١/٢.

(٥) - انظر: الشيرازي، المهذب في فقه الإمام الشافعي، ١٨٧/١، ابن قدامة، المغني، ١٥١/٢.

(٦) - انظر: السرخسي، المبسوط، ٤٢/١، الرافعي، العزيز شرح الوجيز، ١٧٠/٢.

(٧) - انظر: ابن حجر، فتح الباري، ١٧٢/٢، الصنعاني، سبل السلام، ٣٧٢/١.

(٨) - انظر: النووي، المجموع، ٢٨٥/٤، الدّميري، النجم الوهاج، ٣٦٧/٢.

(٩) - انظر: الشافعي، الأم، ١٨٤/١، ابن قدامة، الكافي في فقه الإمام أحمد، ٢٩٧/١.

مناقشة أدلة القول الثاني القائلين: أحقية السلطان بالإمامة من صاحب المسكن.

ما استدلت به من وجه الدلالة من حديث عتبان بن مالك رضي الله عنه: (أين تحب أن أصلي..)، يناقش بالآتي:
 إن قيل هناك رواية أخرى للحديث تدلُّ على أنَّ صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله في مسكن عتبان رضي الله عنه، كانت بطلب منه أن يُصلي في مسكنه، أي أنه تنازل عن حقه: (أنَّ عتبان بن مالك، كان يوم قومه وهو أعمى وأنه قال لرسول الله صلى الله عليه وآله: يا رسول الله، إنها تكون الظلمة والسييل، وأنا رجل ضرير البصر، فصلِّ يا رسول الله في بيتي مكاناً أتخذه مُصلياً؛ فجاءه رسول الله صلى الله عليه وآله فقال: (أين تحب أن أصلي؟) فأشار إلى مكان من البيت، فصلِّ فيه رسول الله صلى الله عليه وآله)^(١).

يجاب عنه:

الذي يظهر لي أن طلب عتبان من الرسول صلى الله عليه وآله، أن يُصلي في مسكنه، ليس فيه دلالة على أحقية إمامة عتبان للرسول صلى الله عليه وآله.

الترجيح: الراجح - والله أعلم - هو القول الثاني قول الجمهور القائل: أحقية السلطان بالإمامة من صاحب

المسكن. وذلك لما يلي:

- ١- لقوة أدلتهم.
- ٢- لضعف حجة القول الأول، ومناقشتها.
- ٣- لشذوذ القول الأول، وضعفه.



المطلب الثالث: المكان الذي يُصلي فيه عند الصلاة في مسكن الغير

تحرير محل النزاع:

اتفق الفقهاء على جواز الصلاة في كل مكان من الأرض طيب، وطاهر^(١)، واختلف بعض أهل العلم في إذا دخل الإنسان مسكنًا لغيره وأراد الصلاة، فهل يُصلي في المكان الذي يأمره صاحب المسكن أن يُصلي فيه؛ أم في المكان الذي يشاء اكتفاء بالإذن العام في الدخول؟

وهذه المسألة لم أفد عليها في كتب الفقهاء، وإنما في كتب شروح الحديث. والخلاف فيها على قولين:

القول الأول: يُصلي في المكان الذي يأمره صاحب المسكن أن يُصلي فيه. قال به ابن بطال^(٢)،^(٣)، والعيني^(٤).

القول الثاني: يُصلي في المكان الذي يشاء أن يُصلي فيه اكتفاء بالإذن العام في الدخول. قال به ابن رجب^(٥)،

وابن حجر^(٦)، والقسطلاني^(٧)،^(٨)، و محمد الخضر الشنقيطي^(٩)،^(١٠).

سبب الخلاف: إنَّ سبب اختلافهم - والله أعلم - هو: اختلاف ظاهر الأحاديث الواردة في ذلك، فأخذ

أصحاب القول الأول بظاهر حديث عتبان رضي الله عنه، وأخذ أصحاب القول الثاني بفعل الرسول صلى الله عليه وسلم ^(١١).

(١) - انظر: ابن حزم، مراتب الإجماع، ٢٩/١، ابن القطان، الإقناع في مسائل الإجماع، ١٢١/١، ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم،

نقد مراتب الإجماع، ط. ١، (بيروت: دار ابن حزم، ١٤١٩هـ)، ٢٩٠/١.

(٢) - علي بن خلف بن عبد الملك بن بطال القرطبي رحمته الله، ويعرف أيضًا بابن اللحام، كنيته أبو الحسن، كان من أهل العلم،

والمعرفة، والفهم، عني بالحديث العناية التامة، وأتقن ما قيّد منه، توفي سنة ٤٤٩هـ. انظر: الذهبي، تاريخ الإسلام، ٧٤١/٩،

الصفدي، الوافي بالوفيات، ٥٦/٢١.

(٣) - انظر: ابن بطال، شرح صحيح البخاري، ٧٦/٢.

(٤) - انظر: العيني، عمدة القاري، ١٦٥/٤.

(٥) - انظر: ابن رجب، فتح الباري، ١٦٧/٣.

(٦) - انظر: ابن حجر، فتح الباري، ٥١٨/١.

(٧) - أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك بن الزين أحمد القسطلاني رحمته الله، جيد القراءة للقرآن، والتحديث، والخطابة، اشتهر

بالصلاح، والتعمق على طريق أهل الفلاح، توفي سنة ٩٢٣هـ. انظر: السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، الضوء اللامع لأهل القرن

التاسع، د. ط. (بيروت: دار مكتبة الحياة، د. ت.)، ١٠٣/٢، الشوكاني، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، ١٠٢/١.

(٨) - انظر: القسطلاني، إرشاد الساري، ٤٢٦/١.

(٩) - محمد الخضر بن عبد الله بن أحمد بن ما يأي الحكيم، الشنقيطي رحمته الله، مفتي المالكية بالمدينة المنورة، وُلِدَ، وتفقه في شنقيط،

وهاجر إلى المدينة، فتولى الإفتاء بها، توفي سنة ١٣٥٤هـ. انظر: الزركلي، الأعلام، ١١٣/٦، كحال، معجم المؤلفين، ٢٨٠/٩.

(١٠) - انظر: الشنقيطي، محمد الخضر، كوثر المعاني الدراري في كشف خبايا صحيح البخاري، ط. ١، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٥هـ)، ١٠٤/٧.

(١١) - انظر: ابن بطال، شرح صحيح البخاري، ٧٦/٢، العيني، عمدة القاري، ١٦٥/٤، ابن رجب، فتح الباري، ١٦٧/٣، ابن حجر، فتح

الباري، ٥١٨/١، الشنقيطي، كوثر المعاني الدراري، ١٠٤/٧.

الأدلة:

أدلة أصحاب القول الأول القائلين : يُصَلِّي في المكان الذي يأمره صاحب المسكن أن يُصَلِّي فيه.

استدلوا بالسُّنة، والأثر.

أولاً: السُّنة.

عن عتبان بن مالك رضي الله عنه، أن النبي صلى الله عليه وسلم : أتاه في منزله، فقال : (أين تحب أن أُصَلِّي لك من بيتك؟) قال: فأشرت له إلى مكان، فكبر النبي صلى الله عليه وسلم : وصفنا خلفه ، فصلَّى ركعتين^(١).

وجه الدلالة : إنَّ الرسول صلى الله عليه وسلم استأذن عتبان رضي الله عنه في موضع الصلاة، ولم يُصَلِّ حيث شاء، لذا يتوقف على أمر صاحب المسكن في المكان الذي يُصَلِّي فيه^(٢).

ثانياً: الأثر.

قال سفيان الثوري رحمته الله : (إذا دخلت فاجلس حيث يأمرك صاحب الدار؛ فإنَّ صاحب الدار أعرف بعورة داره)^(٣).
وجه دلالة: دلَّ الأثر على أنَّ من دخل مسكناً لغيره، وأمر بالجلوس في مكان معين منه، فلا ينبغي له الجلوس في غيره^(٤).

أدلة أصحاب القول الثاني القائلين: يُصَلِّي في المكان الذي يشاء أن يُصَلِّي فيه اكتفاء بالإذن العام في

الدخول.

استدلوا بالسُّنة.

١- عن جابر رضي الله عنه قال: (جاءني رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما دخل عليَّ في ماء لي دنا إلى الريع^(٥)، فتوضأ منه، ثم قام إلى المسجد فصلَّى ركعتين، ثم دنوثُ به إلى خيمة لي، فبسطتُ له بجاداً^(٦) من شعر، وطرحتُ خديّة^(٧)، من قتب^(٨)، من شعر، حشوها من ليف^(٩)، فاتكأ عليها، فلم ألبث إلا قليلاً حتى طلع أبو بكر، فكأنَّه نظر إلى ما عمل نبي

(١) - سبق تخرجه ص ٢١٥.

(٢) - انظر: ابن بطال، شرح صحيح البخاري، ٧٦/٢، العيني، عمدة القاري، ١٦٥/٤.

(٣) - ابن رجب، فتح الباري، ١٦٨/٣. لم أقف على هذا الأثر في حدود اطلاعي في كتب الحديث، والآثار، وأيضاً لم أقف على درجته.

(٤) - انظر: ابن عبد البر، الاستذكار، ٣٦١/٢، ابن رجب، فتح الباري، ١٦٨/٣.

(٥) - الريع: النهر الصغير. ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، مادة: (رَيْع)، ١٨٨/٢.

(٦) - الجاد: الكساء، وجمعه جُود. ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، مادة: (بجَد)، ٩٦/١.

(٧) - خديّة: هي المخدّة، أو الوسادة، والجمع مخدات، ووسائد، يتوسد الشيء يجعله تحت رأسه. انظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، مادة: (وَسَدَ)، ١٨٢/٥.

(٨) - قتب: رحل على قدر السنام، يوضع على البعير ليركب عليه. انظر: الجوهرى، الصحاح، مادة: (قتب)، ١٩٨/١،

قلعة جي، معجم لغة الفقهاء، ٢٢٠/١.

(٩) - ليف: ليف النخل معروف. ابن منظور، لسان العرب، ٣٢٢/٩.

الله ﷺ ، فتوضأ وصلّى ركعتين، فلم ألبث إلا قليلاً حتى جاء عمر، فتوضأ وصلّى ركعتين، كأنّه نظر إلى صاحبيه فدخلوا فجلس أبو بكر عند رأسه، وعمر عند رجله (١).

وجه الدلالة: دلّ الحديث على أنّه إذا كان في المسكن مسجد للصلاة فيه، فالداخل إذا أراد الصلاة يُصلّي فيه بغير استئذان، وفعل الرسول ﷺ، وأبي بكر، وعمر رضي الله عنهم، دليل على عدم الاستئذان في المكان المراد الصلاة فيه، وذلك بناء على الإذن العام في الدخول (٢).

٢- حديث أنس رضي الله عنه قول الرسول ﷺ: (قوموا فأصلّ لكم) (٣).

وجه الدلالة: صلاة الرسول ﷺ بأنس رضي الله عنه ومن عنده في مسكنه، ولم يستأذنه في أي مكان يُصلّي فيه، يدلّ على أنّه لا يتوقف على أمر صاحب المسكن؛ لاكتفائه بالإذن العام (٤).

مناقشة الأدلّة:

مناقشة أدلة القول الأول القائلين: يُصلّي في المكان الذي يأمره صاحب المسكن أن يُصلّي فيه.

أولاً: ما استدلتتم به من وجه الدلالة من حديث عتيان بن مالك رضي الله عنه: (أين تحب أن أُصلّي) يناقش بالآتي:
عتيان بن مالك رضي الله عنه دعا النبي ﷺ ليُصلّي في مسكنه؛ ليتبرك بمكان صلاته، لذلك سأله النبي ﷺ في البقعة التي يحب تخصيصها بذلك، وأمّا من صلّى لنفسه فهو على عموم الإذن، إلّا أن يخص صاحب المسكن ذلك العموم فيختص (٥).

ثانياً: ما استدلتتم به من وجه الدلالة من أثر سفیان رضي الله عنه: (إذا دخلت فاجلس حيث يأمرك صاحب الدار) يناقش بالآتي:
الذي يظهر أنّه ليس في الأثر دلالة على أداء الصلاة، وإمّا يدلّ على الإذن في الدخول وهو واجب، فإذا دخل في المكان الذي أمره أن يجلس فيه؛ فإنّه يُصلّي دون أن يستأذن في أي موضع يُصلّي فيه من ذلك المكان.

(١) - مسند أحمد، ح ١٥٢٥٧، مسند المكثرين من الصحابة، مسند جابر بن عبد الله رضي الله عنه، ٤٠٦/٢٣. قال شعيب الأرنؤوط: إسناده ضعيف، ولكن أصل القصة صحيح. انظر: المرجع السابق ٤٠٦/٢٣.

(٢) - انظر: ابن رجب، فتح الباري، ١٦٧/٣، القسطلاني، إرشاد الساري، ٤٢٦/١.

(٣) - سبق تخريجه ص ٢١٥.

(٤) - انظر: ابن رجب، فتح الباري، ١٦٧/٣، الشنقيطي، كوثر المعاني الدراري، ١٠٤/٧.

(٥) - انظر: المراجع السابقة، ٥١٨/١، ١٠٤/٧.

مناقشة أدلة القول الثاني القائلين: يُصَلِّي في المكان الذي يشاء أن يُصَلِّي فيه اكتفاء بالإذن العام في الدخول. ما استدلتهم به من وجه الدلالة من حديث جابر رضي الله عنه: (جاءني رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما دخل عليّ..) يناقش بالآتي: إنَّ الحديث ضعيف^(١)؛ لأنَّ في إسناده عمر بن سلمة بن أبي يزيد^(٢) رضي الله عنه وفيه نظر^(٣).

يجاب عنه:

١- عمر بن سلمة رضي الله عنه ذكره ابن حبان رضي الله عنه في الثقات^(٤).

٢- إنَّ أصل القصة صحيح في رواية أخرى لجابر رضي الله عنه قال الرسول صلى الله عليه وسلم: (.. يا جابر، انطلق بنا حتى نطوف في نخلك هذا " فقلت: نعم. فطفنا بها، وأمرت بالعنز فُدِّجَتْ، ثم جئنا بوسادة، فتوسَّد النبي صلى الله عليه وسلم، بوسادة من شعر حشوها ليف...)^(٥).

الترجيح:

بعد التأمل في الأقوال، وأدلتها، ومناقشتها تبين لي والله أعلم إنَّ الراجح هو: الجمع بين القولين. وذلك: لتقاربهما، ولأنَّ ذلك راجع إلى عرف، وعادة صاحب المسكن، فينبغي النظر إلى ذلك، فلا يجوز أن يتعدى عرفه، وعاداته، فذلك ملكه، وسلطانة^(٦).

فيؤخذ بالقول الأول القائل: يُصَلِّي في المكان الذي يأمره صاحب المسكن أن يُصَلِّي فيه، وذلك لما يلي:

- ١- قد يكون المكان الذي أجلسه فيه صاحب المسكن غير مهياً للصلاة، لأي سبب من الأسباب التي تشغله أثناء الصلاة، فيلجأ صاحب المسكن إلى أمره بالصلاة في مكان آخر من مسكنه.
- ٢- إنَّ أمره صاحب المسكن في الصلاة في مكان غير المكان الذي أجلسه فيه، فيجب على الضيف الاستجابة له دون سؤاله عن سبب ذلك، حتى وإن كان المكان الأول مهياً للصلاة؛ لأنَّ ذلك مسكنه فلا يجوز أن يتعداه.
- ٣- إنَّ أمره صاحب المسكن في الصلاة في مكان غير مهياً للصلاة، وفيه ما يشغله عن الصلاة، فيجب عليه الاستجابة أيضاً، وعدم سؤاله حتى لا يوقعه في الحرج، فقد لا يجد غير هذا المكان.

(١) - سبق تحريجه، والحكم عليه ص ٢٢٠ من الرسالة.

(٢) - عمر بن سلمة بن أبي يزيد المدني رضي الله عنه، روى عن أبيه عن جابر بن عبد الله، وروى عنه عبد الله بن المبارك، وفيه نظر. انظر: الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، غنية الملتبس ايضاح الملتبس، ط. ١، (الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٢٢هـ)، ٢٨٥/١، الحسيني، محمد بن علي، الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد من الرجال سوى من ذكر في تهذيب الكمال، ط. ١، كراتشي: جامعة الدراسات الإسلامية، ١٤٠٩هـ)، ٣٠٦/١.

(٣) - انظر: الحسيني، الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد من الرجال، ٣٠٦/١.

(٤) - انظر: ابن حبان، الثقات، ٣١٨/٤.

(٥) - مسند أحمد، ح ٥٠٠٥، مسند المكثرين من الصحابة، مسند جابر بن عبد الله رضي الله عنه، ٢٣/٢٥٠.

قال شعيب الأرنؤوط: إسناده صحيح على شرط البخاري. انظر: المرجع السابق ٢٣/٢٥١.

(٦) - انظر: السفاريني، غذاء الألباب، ٣١٨/١.

ويؤخذ بالقول الثاني القائل: يُصَلِّي في المكان الذي يشاء أن يُصَلِّي فيه اكتفاء بالإذن العام في الدخول. وذلك لما يلي:

١- أن يكون في المسكن مكان مخصص للصلاة كما دلَّ على ذلك حديث جابر رضي الله عنه عندما قال: (ثم قام إلى المسجد فصلى ركعتين) فالرسول صلى الله عليه وسلم قام فصلى دون أن يسأل عن مكان الصلاة؛ لوجود مكان مخصص للصلاة في مسكن جابر رضي الله عنه.

٢- أن يكون المكان الذي أجلسه فيه صاحب المسكن مهياً للصلاة، وليس فيه ما يشغل المصلِّي أثناء صلاته.

٣- القول بالصلاة في المكان (الذي يشاء أن يُصَلِّي فيه) المشيئة مقيدة في المكان الذي أجلسه فيه صاحب المسكن وليست مطلقة.

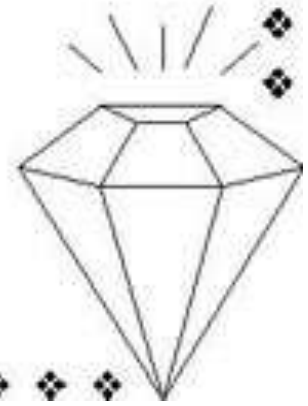
تنبيه: إنَّ النبي صلى الله عليه وسلم إذا صلى في مساكن الصحابة رضي الله عنهم، تارة يسألهم أين يُصَلِّي؟ وتارة لم يسألهم، وصلَّى حيث شاء؛ وذلك أنَّ صلاته صلى الله عليه وسلم، كانت لإيصاله البركة في المسكن، فإذا أرادها من قبل نفسه لم يسأل عنها، فعندما دعاه عتبان رضي الله عنه، ليُصَلِّي في مسكنه؛ ليتخذ ذلك المكان مُصَلِّي، سأله النبي صلى الله عليه وسلم، أين تحب أن أُصَلِّي لك؟ فوضح الفرق^(١).



(١)- انظر: الكشميري، فيض الباري على صحيح البخاري، ٥٥/٢.

المبحث الخامس: بُعد المسكن وقُربه من المسجد،
وبناء مسكن فوق المسجد أو تحته
وفيه مطلبان:

المطلب الأول: بُعد المسكن وقُربه من المسجد
المطلب الثاني: بناء مسكن فوق المسجد أو تحته



المطلب الأول: بُعد المسكن وقُربه من المسجد

تحرير محل النزاع:

اتفق جمهور الفقهاء على فضل أداء صلاة الفريضة جماعة في المسجد^(١)، واختلفوا في بيان حكم الأفضل في صلاة الجماعة، المسجد البعيد من المسكن؛ ليُحصَل المزيد من الأجر، والثواب بكثرة الخطأ؟ أم المسجد القريب من المسكن؛ مجاورته له، على قولين:

القول الأول: الصلاة في المسجد البعيد عن المسكن أفضل من الصلاة في المسجد القريب إذا كان أكثر جماعة. وهو المذهب عند الشافعية^(٢)، ورواية للحنابلة^(٣).

القول الثاني: الصلاة في المسجد القريب من المسكن أفضل من الصلاة في المسجد البعيد. قالت به الحنفية^(٤)، والمالكية^(٥)، ووجه للشافعية^(٦)، ورواية للحنابلة^(٧).

سبب الخلاف: إن سبب اختلافهم - والله أعلم - هو: إن أصحاب القول الأول أخذوا بعموم الأدلة الدالة على عظم، وزيادة الأجر في المشي للمسجد، وأمّا أصحاب القول الثاني فلم يستندوا إلى نصّ في المسألة، وأخذوا بالأدلة العقلية، الدالة على فضل المسجد القريب من المسكن، على المسجد البعيد^(٨).

الأدلة:

أدلة أصحاب القول الأول القائلين: بأفضلية الصلاة في المسجد البعيد عن المسكن، على المسجد القريب. استدلوها بالسُّنة، والمعقول.

(١) - انظر: ابن القطان، الإقناع في مسائل الإجماع، ١/٤٤٤. سبق عرض المسألة ص ١٤ من الرسالة.

(٢) - انظر: الماوردي، الحاوي، ٣٠٣/٢، الشيرازي، المهذب، ١/١٧٧، النووي، المجموع، ٤/١٩٨.

(٣) - انظر: ابن حنبل، مسائل الإمام أحمد برواية ابنه عبد الله، ١/١٠٧، ابن قدامة، المغني، ٢/١٣٢، البهوتي، كشف القناع، ١/٤٥٧.

(٤) - انظر: الشيباني، محمد بن الحسن، الأصل المعروف بالمبسوط، ط.١، (بيروت: عالم الكتب، ١٤١٠هـ)، ١/١٦٢، الكاساني، بدائع الصنائع، ١/١٥٦، ابن عابدين، رد المختار، ١/٦٥٩.

(٥) - انظر: التنوخي، التنبيه على مبادئ التوجيه، ١/٤٥٨، القراني، الذخيرة، ٢/٢٧٣، الموق، التاج والإكليل، ٢/٣٩٧.

(٦) - انظر: الماوردي، الحاوي، ٣٠٣/٢، النووي، روضة الطالبين، ١/٣٤١، الحصري، كفاية الأختيار، ١/١٢٩.

(٧) - انظر: ابن قدامة، المغني، ٢/١٣٢، ابن مفلح، الفروع، ٢/٤٣١، المرادوي، الإنصاف، ٢/٢١٥، ابن عثيمين،

الشرح الممتع، ٤/١٥٢.

(٨) - انظر: ابن عابدين، رد المختار، ١/٦٥٩، الموق، التاج والإكليل، ٢/٣٩٧، النووي، المجموع، ٤/١٩٨، ابن قدامة، المغني، ٢/١٣٢.

أولاً: السنة.

- ١- عن أبي موسى رضي الله عنه، قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: (أعظم الناس أجراً في الصلاة أبعدهم، فأبعدهم ممشى ..) ^(١).
- ٢- عن أبي بن كعب رضي الله عنه، قال: كان رجل لا أعلم رجلاً أبعد من المسجد منه، وكان لا تخطئه ^(٢) صلاة، قال: فقيل له: أو قلت له: لو اشتريت حملاً تركبه في الظلماء، وفي الرمضاء ^(٣)، قال: ما يسرني أن منزلي إلى جنب المسجد، إنِّي أريد أن يكتب لي ممشاي إلى المسجد، ورجوعي إذا رجعت إلى أهلي، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (قد جمع الله لك ذلك كله) ^(٤).
- ٣- عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: خلت البقاع حول المسجد، فأراد بنو سلمة أن ينتقلوا إلى قرب المسجد، فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال لهم: (إنه بلغني أنكم تريدون أن تنتقلوا قرب المسجد)، قالوا: نعم، يا رسول الله قد أردنا ذلك، فقال: (يا بني سلمة دياركم تُكْتَبُ آثاركم، دياركم تُكْتَبُ آثاركم) ^(٥).
- وجه الدلالة من الأحاديث: دلَّت الأحاديث على فضل المشي إلى المسجد من المسكن البعيد؛ وذلك لزيادة الأجر في وجود المشقة بالمشي إلى الصلاة، وثبوت الثواب في كثرة الخطأ في الذهاب، والرجوع ^(٦).
- ٤- عن أبي بن كعب رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (صلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلاته وحده، وصلاته مع الرجلين أزكى من صلاته مع الرجل، وما كثر فهو أحب إلى الله تعالى) ^(٧).
- وجه الدلالة: دلَّ الحديث على الحث على السعي إلى الصلاة في المساجد التي يكثر فيها الناس؛ لأنَّ كثرة الجماعة أولى وأفضل ^(٨).

ثانياً: المعقول.

لتكثر خطاه في طلب الثواب، فتكثر حسناته ^(٩).

(١) - صحيح البخاري، ح ٦٥١، كتاب الأذان، باب فضل صلاة الفجر في جماعة، ١/١٣١.

(٢) - لا تخطئه: "أي لا تفوته جماعة في صلاة". تعليقات وشرح محمد فؤاد عبد الباقي على صحيح مسلم. ١/٤٦٠.

(٣) - الرمضاء: "شدة الحر، يعني تميم عينها". ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، مادة: (رمض)، ٢/٢٦٣.

(٤) - صحيح مسلم، ح ٢٧٨، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب فضل كثرة الخطأ إلى المساجد، ١/٤٦٠.

(٥) - صحيح مسلم، ح ٢٨٠، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب فضل كثرة الخطأ إلى المساجد، ١/٤٦٢.

(٦) - انظر: النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم، ٥/١٦٨، ابن رجب، فتح الباري، ٦/٢٥، ابن حجر، فتح الباري، ٢/١٣٨.

(٧) - سبق تخريجه ص ٣٩.

(٨) - انظر: الماوردي، الحاوي، ٣٠٣/٢، الشيرازي، المهذب، ١/١٧٦، ابن قدامة، المغني، ٢/١٣٢.

(٩) - انظر: ابن قدامة، المغني، ٢/١٣٢.

أدلة أصحاب القول الثاني القائلين: بأفضلية الصلاة في المسجد القريب من المسكن، على المسجد البعيد. استدلووا بالمعقول.

١- لما في ذلك من قوة ظهورها، وكثرة انتشارها^(١).

٢- سبب لعمارة المساجد بإقامتها^(٢).

٣- الأقرب أحق بالجوار^(٣).

٤- التأليف بين الإمام، وأهل الحي، ففي تحطبي المسجد إباحش لصدر الإمام^(٤).

مناقشة الأدلة:

مناقشة أدلة القول الأول القائلين: بأفضلية الصلاة في المسجد البعيد عن المسكن، على المسجد القريب.

ما استدللتم به من أوجه الدلالة من الأحاديث الدالة على فضل المشي إلى المسجد تناقش بالآتي:

يراد بها أنه ليس هناك مساجد أقرب لهم منها، فإذا كان المسجد بعيد عن المسكن، ووجد المشقة بالذهاب إليه فهذا ولا شك أفضل مما لو كان قريباً؛ لوجود مشقة المشي، فكلما شقت العبادة، إذا لم يمكن فعلها بالأسهل فهي أفضل^(٥).

الترجيح: بعد عرض الأقوال، وأدلة كل قول تبين لي - والله أعلم - أنّ الراجح هو الجمع بين القولين فيؤخذ

بالقول الأول: فضل المسجد البعيد عن المسكن إذا كان:

١- لا يوجد هناك مسجد أقرب منه^(٦). ٢- إذا استويا في القرب يذهب للأقدم، وللجامع، وللأكثر جماعة^(٧).

ويؤخذ بالقول الثاني قول الجمهور: فضل المسجد القريب من المسكن إذا كان:

١- ذهابه إلى غيره ستختل به جماعة القريب^(٨). ٢- يكون إمام البعيد مبتدعاً فالقريب أفضل^(٩).



(١) - انظر: الماوردي، الحاوي، ٣٠٣/٢.

(٢) - انظر: الماوردي، الحاوي، ٣٠٣/٢، ابن عثيمين، الشرح الممتع، ١٥١/٤.

(٣) - انظر: ابن قدامة، المغني، ١٣٢/٢.

(٤) - انظر: ابن القيم، إعلام الموقعين، ١١٨/٣، النجدي، حاشية الروض المربع، ٢٦٧/٢، ابن عثيمين، الشرح الممتع، ١٥٢/٤.

(٥) - انظر: ابن عثيمين، الشرح الممتع، ١٥٢/٤.

(٦) - انظر: المصدر السابق، ١٥٢/٤.

(٧) - انظر: ابن عابدين، رد المحتار، ٦٥٩/١، النووي، المجموع، ١٩٧/٤، ابن قدامة، المغني، ١٣٢/٢.

(٨) - انظر: النووي، روضة الطالبين، ٣٤١/١.

(٩) - انظر: المواقي، التاج والإكليل، ٣٩٧/٢، الحصني، كفاية الأخيار، ١٢٩/١، النجدي، حاشية الروض المربع، ٢٦٧/٢.

المطلب الثاني: بناء مسكن فوق المسجد أو تحته

تحرير محل النزاع:

اتفق الفقهاء على أنه لا يجوز بناء المساجد على القبور^(١)، واختلفوا في بناء المسكن فوق المسجد، أو تحته، وذلك كبناء المساجد بالدوائر، والعمارات الشاهقة، والضخمة، التي تضم عددًا كبيرًا من الرجال، قد يفوق سكان الحي الواحد، كموظفي الدوائر الحكومية، والأهلية، فما حكم تخصيص مكان معين منها ليكون مسجدًا؟^(٢). والخلاف في ذلك على ثلاثة أقوال:

القول الأول: يجوز بناء مسكن تحت المسجد، ولا يجوز فوقه. قال به محمد بن الحسن رحمته الله من الحنفية^(٣)، والمذهب عند المالكية^(٤)، ورواية للإمام أحمد^(٥) رحمته الله.

القول الثاني: لا يجوز بناء مسكن فوق المسجد، أو تحته. قال به بعض الحنفية^(٦)، والظاهرية^(٧).

القول الثالث: يجوز بناء مسكن فوق المسجد، أو تحته. قالت به الحنفية^(٨)، والمالكية في قول لهم^(٩)، والشافعية^(١٠)، والحنابلة^(١١).

سبب الخلاف: إن سبب اختلافهم - والله أعلم - هو: الأخذ بظاهر النصوص، حيث إن أصحاب القول الأول أخذوا بظاهر دليل عمر بن عبد العزيز رحمته الله، (كان لا يقرب امرأة على ظهر المسجد)، وأصحاب القول الثاني أخذوا بظاهر قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ﴾^(١٢)، وأمّا أصحاب القول الثالث فلم يستندوا إلى نصّ في المسألة،

(١) - انظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ٣/٣٩٨، البوصي، موسوعة الإجماع لشيخ الإسلام ابن تيمية، ١/١٩٨.

(٢) - انظر: الحضيري، إبراهيم بن صالح، أحكام المساجد في الشريعة الإسلامية، ط. ١، (السعودية: وزارة الشؤون الإسلامية، ١٤١٩هـ)، ١/١٥.

(٣) - انظر: السيواسي، شرح فتح القدير، ٦/٢٣٥، ابن عابدين، رد المختار، ٤/٣٥٧.

(٤) - انظر: ابن الحاج، المدخل، ٢/٢١٦، الخرشبي، شرح مختصر خليل، ٧/٧٢، عليش، محمد بن أحمد، منح الجليل شرح مختصر خليل، ط. ٢، (بيروت: دار الفكر، ١٤٠٩هـ)، ٧/٤٩١-٤٩٢.

(٥) - انظر: ابن مفلح، الفروع، ٧/٤٠٤.

(٦) - انظر: السيواسي، شرح فتح القدير، ٦/٢٣٥، ابن نجيم، البحر الرائق، ٥/٢٧١.

(٧) - انظر: ابن حزم، المحلى، ٣/١٦٨.

(٨) - انظر: ابن نجيم، البحر الرائق، ٥/٢٧١، ابن نجيم، النهر الفائق، ٣/٣٣٠، الحصكفي، الدر المختار، ١/٣٧١.

(٩) - انظر: اللخمي، التبصرة، ١٠/٤٩٦٥.

(١٠) - انظر: الشيرازي، المهذب، ٢/٣٢٣، العمراني، البيان في مذهب الإمام الشافعي، ٨/٦٣، النووي، المجموع، ١٥/٣٢٦.

(١١) - انظر: ابن قدامة، المغني، ٦/٩، الحجاوي، الإقناع في فقه الإمام أحمد، ١/٣٣٣، البهوتي، كشاف القناع، ٤/٢٤١.

(١٢) - سورة الجن، الآية: ١٨.

حيث أخذوا بالأدلة العقلية الدالة على الجواز، حيث إنَّ القصد من الوقف: حبس الأصل، وتسهيل المنفعة^(١).
الأدلة:

أدلة أصحاب القول الأول القائلين: بجواز بناء مسكن تحت المسجد، وبعدم الجواز فوقه. استدلووا بالأثر، والمعقول.

أولاً: الأثر.

إنَّ عمر بن عبد العزيز رحمته الله كان يبني على ظهر المسجد في الصيف بالمدينة المنورة، وكان لا يقرب فيه امرأة^(٢). وجه الدلالة: إنَّ من يسكن فوق المسجد ستكون معه امرأته، ويطأها وذلك مكروه؛ لأنَّ علو المسجد له حرمة المسجد، فلا يقربه جنب^(٣).

ثانياً: المعقول.

١- إنَّ المسجد معظَّم، وما فوق المسجد له حرمة المسجد، فإذا كان فوقه مسكن يتعذر تعظيمه^(٤).
٢- إنَّ حكم الأهوية تابع لحكم الأبنية فهواء الوقف وقف، وهواء المسجد له حكم المسجد، فلا يقربه الجنب^(٥).
أدلة أصحاب القول الثاني القائلين: بعدم جواز بناء مسكن فوق المسجد، أو تحته. استدلووا بالكتاب.

قال تعالى: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ﴾^(٦)

وجه الدلالة: بناء المسكن فوق المسجد أو تحته، يقيه على ملك بانيه، والمسجد يجب أن يكون خارجاً عن ملك كل أحد دون الله تعالى، لا شريك له^(٧).

أدلة أصحاب القول الثالث القائلين: بجواز بناء مسكن فوق المسجد أو تحته. استدلووا بالمعقول.

١- القصد بالوقف حبس الأصل، وتسهيل المنفعة^(٨).

(١)- انظر: ابن نجيم، البحر الرائق، ٢٧١/٥، عيش، منح الجليل، ٤٩١/٧، الشيرازي، المهذب، ٣٢٣/٢.

(٢)- انظر: عيش، منح الجليل، ٤٩١/٧. لم أفد عليه في كتب متون الحديث، والآثار، في حدود اطلاعي.

(٣)- انظر: القرافي، الفروق، ١٥/٤، عيش، منح الجليل، ٤٩١/٧.

(٤)- انظر: السيواسي، شرح فتح القدير، ٢٣٥/٦، الخرشبي، شرح مختصر خليل، ٧٢/٧.

(٥)- انظر: القرافي، الفروق، ١٥/٤.

(٦)- سورة الجن، الآية: ١٨.

(٧)- انظر: السيواسي، شرح فتح القدير، ٢٣٥/٦، ابن نجيم، البحر الرائق، ٢٧١/٥، ابن حزم، المحلى، ١٦٨/٣.

(٨)- انظر: الشيرازي، المهذب، ٣٢٣/٢، النووي، المجموع، ٣٢٦/١٥.

٢- يجوز وقف علو المسكن دون سُفله، أو سفله دون علوه؛ لأنَّهُما عيانان يجوز وقفهما؛ فجاز وقف أحدهما دون الآخر كالعبدین^(١).

٣- إباحة انتفاعه بمسكنه أعلى المسجد، ولو كان هذا الانتفاع إتيان امرأته؛ لأنَّه من الانتفاع بملكه^(٢).

مناقشة الأدلّة:

مناقشة أدلة القولين الأول والثاني القائلين: بجواز بناء مسكن تحت المسجد، وبعدم الجواز فوقه، والقائلين: بعدم جواز بناء مسكن فوق المسجد، أو تحته.

ما استدللتم به من الأدلة العقلية تناقض بالآتي:

"لا أعلم دليلاً قطعياً، ولا ظنيّاً من الشرع، يمنع من بناء مسكن فوق المسجد، أو تحته، وما أورده العلماء الكرام ﷺ إنما هي تعليقات لا دليل عليها، وأمّا انفكاكه عن الاختصاص فهو راجع للعرف، وهذا يختلف باختلاف الأزمنة، والأمكنة. وفي زمننا هذا إقامة المساجد بالعمائر الضخمة أمر تدعو إليه الحاجة، وهكذا في المصانع، والدوائر الحكومية التي في العمائر الكبيرة، وأمّا إنْ أمكن الاستقلال ببناء المسجد فهو أولى وأفضل، وإنْ لم يمكن فيجوز بناء المسجد وفوقه، أو تحته بناء"^(٣).

فتاوى اللجنة الدائمة عن حكم البناء على المسجد.

الفتوى رقم (٥١٧٣)

اطلعت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية، والإفتاء على السؤال ونصّه: أنْ مسجد الإخاء الإسلامي في مدينة جدة؛ يوجد فوقه بيت يسكنه أهله، وهو يظنُّ أنَّهُ لا يجوز أنْ يقوم السكن فوق المسجد، فما حكم الشرع في ذلك؟ وأجاب بما يلي:

إذا أنشئ بناء مسجد مستقلاً، كان سقفه وما علاه تابعاً له، جازياً عليه حكمه، فلا يجوز بناء سكن عليه لأحد، أمّا إذا كان المسجد طارئاً على المسكن، مثل ما لو أُصلحت الطبقة السفلى من منزل ذي طبقات، وعُدلت لتكون مسجداً جاز إبقاء ما عليه من الطبقات مساكن؛ لسبق تملكها على جعل الطبقة السفلى مسجداً، فلم يكن ما فوقه تابعاً له^(٤).

(١)- انظر: انظر: الشيرازي، المهذب، ٣٢٣/٢، النووي، المجموع، ٣٢٦/١٥.

(٢)- انظر: الرحيباني، مطالب أولي النهى، ٢٧٢/٤.

(٣)- الخضيرى، أحكام المساجد، ١٧/١.

(٤)- انظر: فتاوى اللجنة الدائمة، ١، ٢٤٧/٦.

فتاوى اللجنة الدائمة عن حكم وجود المسكن فوق المسجد.

الفتوى رقم (١٩٤١٢)

س: قمت بإنشاء منزل والنية معقودة قبل الإنشاء على بناء مسجد تحت المسكن، وقد اكتمل البناء، وتحددت القبلة، وبُنيت المراحيض الخاصة بالمسجد، واكتملت أعمال النجارة، ولم يبق إلا الدهان، وأخذ المسجد الشكل الإسلامي، وسمعت من البعض أنّ المسجد تحت المسكن لا يجوز، وأوقفت السكن وتشغيل المسجد منذ خمس سنوات إلى الانتهاء من الإفادة، فما رأي سماحتكم حول بناء المسجد تحت المسكن؟ علماً بأنّ هناك مساجد صغيرة غيره، بُنيت بجواره خلال هذه الفترة، وتعددت المساجد الصغيرة. أفيدوني جزاكم الله خيراً.

ج: لا مانع من كون المسجد تحت المسكن إذا كان المسجد والمسكن بُنينا من الأصل على هذا الوضع، أو أحدث المسجد تحت المسكن، أمّا إذا كانت إقامة المسكن فوق المسجد طارئة، فإنّ هذا لا يجوز؛ لأنّ سقفه وما علاه تابع له^(١).

فتاوى اللجنة الدائمة عن وجود المسكن تحت المسجد. الفتوى رقم (١٩٠٠٨)

س: يوجد بقرينتنا مسجداً متقاربين، بينهما أقل من ٢٠٠ م، وقد تسببت في افتراق الجماعة إلى نصفين، فاقترح أحد الإخوة بناء مسجد واحد يضم الجماعة وفي مكان متوسط في القرية، وفعلاً تم الاستفتاء عن جواز ذلك، وتم الشروع في المسجد، وهذا المسجد مكون من: دور أرضي يضم دورات المياه وسكن لمدرسة التحفيظ. دور علوي مكون من المسجد المخصص للرجال، وفي ناحية منه مكان مخصص لمصلّي النساء، ولما تم الانتهاء من الدور العلوي أخبرنا بعض طلبة العلم بأنّ وجود سكن تحت المسجد لا يجوز، وعلينا تغييره، علماً أنّ هذا السكن خصص للمصلحة العامة، وتم الانتهاء منه، ولا يمكن الاستفادة منه إلا في هذا الغرض، نرجو من سماحتكم التكرم بالإجابة عن هذا الإشكال، مع العلم أنّ هناك العديد من المساجد التي رأيناها لا تخلو من المساكن الموجودة تحت هذه المساجد.

ج: لا مانع من وجود سكن تحت المسجد لمدرسة القرآن، أو المؤذن أو غيرهم؛ لأنّ ذلك من المرافق الخيرية التي يحتاج إليها المسجد.

الترجيح: الذي يظهر لي - والله أعلم - أنّ الراجح هو القول الثالث القائل: بجواز بناء مسكن فوق

المسجد أو تحته. وذلك لما يلي:

- ١- لعدم وجود نصّ قطعي في المسألة يمنع وجود بناء مسكن فوق المسجد، أو تحته.
- ٢- فتوى اللجنة الدائمة للإفتاء بجواز البناء تحت المسجد، وفوق المسجد، إذا كان المسكن، والمسجد بُنينا معاً، أمّا إذا كان بناء المسكن طارئاً فلا يجوز ذلك كما تقدم، فإذا جاز السكن فوق المسجد، فالسكن تحته من باب أولى بالجواز.



الخاتمة

لله الحمد، والشكر، والثناء أولاً، وآخرًا على ما منَّ، وتفضَّل به عليَّ من إتمام هذا البحث، وأسأله سبحانه أن يتجاوز عمَّا فيه من تقصير، أو زلل، وأن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، وأن لا يجرمني، ووالديَّ الأجر، والمتوبة إنَّه على ذلك قدير، وبالإجابة جدير.

وفي ختام هذا البحث أقدم بين يدي القارئ الكريم جملةً من نتائج دراسة موضوع هذا البحث، ومنها مايلي:

أولاً: ظهر لي من خلال عرض، ودراسة الأقوال حول صلاة الرجل المنفرد في المسكن رجحان القول بجواز الصلاة في المسكن بدون عذر، ولكن يأثم على ذلك، وذلك لقوة ما استندوا إليه من أدلة، وهو قول أكثر الحنفية، وقول للشافعي، وهو المذهب عند الحنابلة، خلافاً لمذهب المالكية القائل بالجواز، وخلافاً للظاهرية الذين جعلوا الجماعة شرطاً لصحة الصلاة.

ثانياً: استفدت أن مذهب الظاهرية يخالف المذاهب الأربعة بقولهم بأفضلية صلاة المرأة في المسجد على المسكن؛ وذلك لأخذهم بظاهر الأدلة التي تنهى عن منع النساء الصلاة في المساجد.

ثالثاً: ظهر لي رجحان قول الأئمة الأربعة، والظاهرية القائل: بعدم جواز القصر قبل مفارقة المساكن، خلافاً لبعض التابعين، والكوفيين القائلين بالجواز.

رابعاً: استنتجت من خلال عرض مسائل الجمع بين الصلاتين أن الحنفية يقولون بعدم جواز الجمع بين فرضين في وقت أحدهما إلا بعرفة، ومزدلفة، حيث يجمع بين الظهر، والعصر، والمغرب، والعشاء.

خامساً: ترجح لي القول بجواز الجمع مع الجماعة لعذر المطر، لمن دأب عن التخلف عن الجماعة، وهو قول جمهور الفقهاء، خلافاً للمالكية القائلين بعدم الجواز.

سادساً: تبين لي اتفاق الأئمة الأربعة على الأعذار الخاصة، والعامة التي تبيح التخلف عن الجماعة وهي: المرض، والعمى، والخوف، وعند حضور الطعام، ومدافعة الأخبثين، والمطر، والطين، والريح الشديدة في الليلة المظلمة.

سابعاً: ترجح لي القول بأفضلية أداء صلاة النافلة في المسكن؛ لقوة ما استندوا إليه من أدلة، وهو قول جمهور الفقهاء، خلافاً لمذهب المالكية القائلين بأفضلية أداءها في المسجد.

ثامناً: اتضح لي من خلال عرض، ودراسة الأقوال لمسألة النافلة قبل الجمعة في المسكن، أنه لا نافلة قبلها؛ لأنه لم يثبت بقول الرسول ﷺ، أو فعله، وهذا ما اتفقت عليه أئمة المذاهب الأربعة، وخالفهم ابن الهمام، وابن نجيم رحمهما الله، من الحنفية، والنووي رحمه الله، من الشافعية، وهذا القول لا أصل له.

تاسعاً: استنتجت من خلال المقارنة بين مسألتني الاقتداء بالإمام في المسكن القريب عبر مكبرات الصوت، والاقتداء بالإمام في الفنادق، والأبراج المطلة على الحرمين أن من قال بعدم الجواز وهم جمهور الفقهاء، والظاهرية؛ كان لعله عدم اتصال الصفوف، ومن قال بالجواز؛ كان لتحقق سماع الإمام.

عاشراً: استنتجت أنّ السلطان أحق بالإمامة من صاحب المسكن، وهو القول المختار عند أئمة المذاهب الأربعة، والظاهرية، خلافاً لقولٍ للشافعية، وقولٍ للحنابلة، وتعتبر من شواذ الأقوال.

الحادي عشر: استفدت أنّ المذهب عند الشافعية، ورواية للحنابلة قالوا بفضل الصلاة في المسجد الأبعد عن المسكن إذا كان أكثر جماعة، خلافاً للحنفية، والمالكية القائلين: بفضل المسجد الأقرب من المسكن.

الثاني عشر: ترجح لي القول بجواز بناء مسكن فوق المسجد، أو تحته، حيث قالت به الحنفية، والمالكية في قولٍ لهم، والشافعية، والحنابلة؛ وذلك لعدم وجود نصّ قطعي في المسألة يمنع من وجود بناء مسكن فوق المسجد، أو تحته، خلافاً للمذهب عند المالكية، ورواية للحنابلة الذين قالوا بجواز البناء تحت المسجد، ولا يجوز فوقه، وخلافاً لبعض الحنفية، ومذهب الظاهرية الذين قالوا بعدم جواز البناء فوقه، أو تحته.

التوصيات:

١- أوصي بإكمال الكتابة في هذا الموضوع، حيث إنّ بحثي اقتصر على أحكام الصلاة في المسكن، وفي بقية أبواب الفقه الكثير من الأحكام المتعلقة بالمسكن، في كتاب المعاملات، وكتاب النكاح، والطلاق، والجنائيات، والأطعمة، حيث لم أجد من أفردتها بالدراسة حسب علمي القاصر.

٢- الحرص على تطبيق سنة المصطفى ﷺ، فهناك بعض من السنن الغائبة، المهجورة، تتعلق بالصلاة في المسكن.

﴿ دَعْوَتُهُمْ فِيهَا سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَامٌ وَعَآخِرُ دَعْوَتُهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ

رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٠﴾^(١)

بِسْمِ اللَّهِ

الفهرس

فهرس الآيات

فهرس الأحاديث

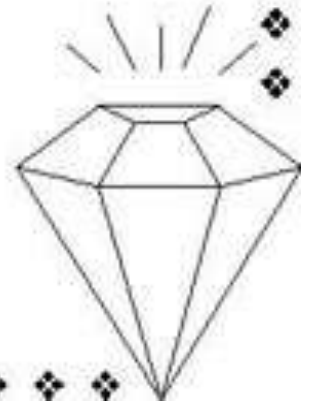
فهرس الآثار

فهرس المفردات

فهرس الأماكن

فهرس الأعلام المترجم لهم

المراجع



فهرس الآيات

الصفحة	رقم الآية	السورة	الآية
ج	٣٢	البقرة	قال تعالى: ﴿سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا﴾
٢٠+٦	٤٣	البقرة	قال تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ (٤٣)
٣٦	١١٤	البقرة	قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسْجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذَكَرَ فِيهَا اسْمُهُ﴾
٢	١٢٥	البقرة	قال تعالى: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلِّينَ﴾ (١٢٥)
٦	١٤٣	البقرة	قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ...﴾
٦	١٥٣	البقرة	قال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ...﴾
٢	١٥٧	البقرة	قال تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾ (١٥٧)
١٠٦+٧٧	١٨٥	البقرة	قال تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ﴾
٤	٢٣٨	البقرة	قال تعالى: ﴿حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾
٧٧	٢٨٦	البقرة	قال تعالى: ﴿لَا يَكْفِيكَ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾
٧٢	١٩٥	آل عمران	قال تعالى: ﴿فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ﴾
٩٤	١٠١	النساء	قال تعالى: ﴿وَإِذَا صَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا﴾
٢١	١٠٢	النساء	قال تعالى: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ﴾
١٠٥+٤	١٠٣	النساء	قال تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ (١٠٣)
٧٢	١٢٤	النساء	قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى﴾
٣٦	٢٩	الأعراف	قال تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾
١١١	١٨٩	الأعراف	قال تعالى: ﴿فَلَمَّا أَثْقَلتْ دَعَا اللَّهَ...﴾ (١٨٩)
٢	١٠٣	التوبة	قال تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ (١٠٣)
٢٨	١٠٣	التوبة	قال تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا...﴾
٢٦	١١٩	التوبة	قال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ...﴾

٢٣٢	١٠	يونس	قال تعالى: ﴿دَعْوَهُمْ فِيهَا سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ...﴾
٢٠٤	٨٧	يونس	قال تعالى: ﴿...وَأَجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾
١٠	٩٤	هود	قال تعالى: ﴿وَأَخَذَتِ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ فَأَصْبَحُوا فِي دِيَرِهِمْ﴾
٤	٣١	إبراهيم	قال تعالى: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾
١٠	٤٥	إبراهيم	قال تعالى: ﴿وَسَكَنْتُمْ فِي مَسْكَانٍ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾
٩	٨٠	النحل	قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ بُيُوتِكُمْ سَكَنًا﴾
٩	٨٠	النحل	قال تعالى: ﴿وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ جُلُودِ الْأَنْعَامِ بُيُوتًا تَسْتَخِفُّونَهَا...﴾
٧٣	٩٧	النحل	قال تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ...﴾
٦	١٤	طه	قال تعالى: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي ﴿١٤﴾﴾
٧	٧٧	الحج	قال تعالى: ﴿وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ...﴾
١٠٦+٧٧+٧	٧٨	الحج	قال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾
٧	٩-١	المؤمنون	قال تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴿١﴾ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ﴾
١٠	٢٩	المؤمنون	قال تعالى: ﴿وَقُلْ رَبِّ أَنْزِلْنِي مُنزَلًا مُبَارَكًا وَأَنْتَ خَيْرُ الْمُنزِلِينَ ﴿٢٩﴾﴾
٩	٢٧	النور	قال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ﴾
٤٦	٣٧-٣٦	النور	قال تعالى: ﴿فِي بُيُوتِ أَذْنِ اللَّهِ أَنْ تَرْفَعَ وَيَذْكُرَ فِيهَا أَسْمَاءَ﴾
٧٧	٦١	النور	قال تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَىٰ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ﴾
٩	٥٢	النمل	قال تعالى: ﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً بِمَا ظَلَمُوا...﴾
١٠	٥٨	القصص	قال تعالى: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْنٍ لَمْ يَطْرُقْ مَعِيشَتَهَا﴾
١٧٨	٦٥	القصص	قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَا أَجَبْتُمُ الْمُرْسَلِينَ ﴿٦٥﴾﴾
١٤١	٤٥	العنكبوت	قال تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ﴾
١٩٥	١٥	لقمان	قال تعالى: ﴿وَإِنْ جَاهَدَاكَ عَلَىٰ أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ...﴾

١٢٣+ ٤٦	٣٣	الأحزاب	قال تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ...﴾
٢	٤٣	الأحزاب	قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ﴾ (٤٣)
٢	٥٦	الأحزاب	قال تعالى: ﴿يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ (٥٦)
١٠+ ٨	١٥	سبأ	قال تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكِنِهِمْ آيَةٌ جَنَّاتٍ...﴾
١٧٨	٢١	الشورى	قال تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ﴾
ج	١٥	الأحقاف	قال تعالى: ﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ﴾
٧٧	١٧	الفتح	قال تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ﴾
٥٩	١١	الحجرات	قال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَسْخَرُونَ مِنْ قَوْمٍ﴾
١٠	١٢	الصف	قال تعالى: ﴿وَمَسْكِنٍ طَيِّبَةٍ فِي جَنَّتٍ عَدْنٍ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ (١٢)
١١٩	٩	الجمعة	قال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمٍ﴾
١٨٠+١٢٣	٩	الجمعة	قال تعالى: ﴿فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾
٧٧	١٦	التغابن	قال تعالى: ﴿فَانقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾
٢١	٤٢	القلم	قال تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى﴾
٢٨	٤٣	القلم	قال تعالى: ﴿وَقَدْ كَانُوا يُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ وَهُمْ سَلِيمُونَ﴾ (٤٣)
٢٢٨	١٨	الجن	قال تعالى: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ﴾ (١٨)
٤	٥	البينة	قال تعالى: ﴿وَمَا أَمْرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ...﴾

فهرس الأحاديث

م	طرف الحديث	الراوي	موضع التخریج	موضع الورد
١	اجعلوا من صلاتكم في بيوتكم...	ابن عمر <small>رضي الله عنهما</small>	١٢٨	١٢٨
٢	إذا استأذنت أحدكم امرأته إلى المسجد فلا...	ابن عمر <small>رضي الله عنهما</small>	٤٥	٤٥
٣	إذا استأذنتكم نساؤكم بالليل....	ابن عمر <small>رضي الله عنهما</small>	٤٨	٤٨

٧٨	٧٨	أبو هريرة <small>رضي الله عنه</small>	إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم.	٤
٢٤	٢٤	يزيد بن عامر <small>رضي الله عنه</small>	إذا جئت إلى الصلاة فوجدت الناس فصلّ..	٥
٢٠٠	٢٠٠	أبو هريرة <small>رضي الله عنه</small>	إذا خرجت من منزلك فصلّ ركعتين تمنعانك..	٦
١١	١١	أبو ليلى <small>رضي الله عنه</small>	إذا ظهرت الحية في المسكن...	٧
٨٤	٨٤	أنس بن مالك <small>رضي الله عنه</small>	إذا قُدّم العشاء، فابدأوا به..	٨
١٢٩	١٢٩	جابر <small>رضي الله عنه</small>	إذا قضى أحدكم الصلاة في مسجده...	٩
٨٤	٨٤	ابن عمر <small>رضي الله عنهما</small>	إذا كان أحدكم على الطعام..	١٠
٢٤	٢٤	أبو موسى <small>رضي الله عنه</small>	إذا مرض العبد أو سافر...	١١
٨٧	٨٧	عبد الله بن أرقم <small>رضي الله عنه</small>	إذا وجد أحدكم الغائط فليبدأ به قبل الصلاة	١٢
٨٤	٨٤	عائشة <small>رضي الله عنها</small>	إذا وضع العشاء، وأقيمت الصلاة..	١٣
٥٨	٥٨	ابن خلاد <small>رضي الله عنه</small>	أذن لها أن يؤذن لها، ويقام، وتؤم نساءها	١٤
١١٦	١١٦	عائشة <small>رضي الله عنها</small>	استحيضت امرأة على عهد رسول الله...	١٥
١١٥+١٠٧	١٠٧	عائشة <small>رضي الله عنها</small>	استحيضت فأتت النبي <small>صلى الله عليه وسلم</small> فأمرها...	١٦
١٧٩	١٧٩	علي بن شيبان <small>رضي الله عنه</small>	استقبل صلاتك، لا صلاة للذي خلف الصف.	١٧
٥	٥	عمر بن الخطاب <small>رضي الله عنه</small>	الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله، وأنّ محمداً.	١٨
١٣٦	١٣٦	جابر <small>رضي الله عنه</small>	أصليت ركعتين قبل أن تجيء؟...	١٩
١٩١+١٨٧+٣٣	٣٣	جابر بن عبد الله <small>رضي الله عنه</small>	أعطيت خمسا لم يعطهن أحد قبلي...	٢٠
٢٢٥	٢٢٥	أبو موسى <small>رضي الله عنه</small>	أعظم الناس أجراً في الصلاة أبعدهم...	٢١
١٢٠	١٢٠	جابر <small>رضي الله عنه</small>	اعلموا أنّ الله قد افترض عليكم الجمعة...	٢٢
١٦٧	١٦٧	جابر <small>رضي الله عنه</small>	ألا تصفون كما تصف الملائكة عند ربها؟	٢٣
١٠٥	١٠٥	أبو قتادة <small>رضي الله عنه</small>	أما إنّه ليس في النوم تفريط...	٢٤
٢٠٤	٢٠٤	عائشة <small>رضي الله عنها</small>	أمر رسول الله <small>صلى الله عليه وسلم</small> ببناء المساجد في الدور...	٢٥
٥	٥	ابن عمر <small>رضي الله عنهما</small>	أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا....	٢٦
٥	٥	أنس بن مالك <small>رضي الله عنه</small>	أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا.....	٢٧
١٥٢	١٥٢	أم عطية <small>رضي الله عنها</small>	أمرنا رسول الله <small>صلى الله عليه وسلم</small> أن نُخْرِجَهُنَّ فِي الْفَطْرِ	٢٨
٢١+١٨	١٨	أبو هريرة <small>رضي الله عنه</small>	إنّ أنقل صلاة على المنافقين صلاة العشاء...	٢٩
٢٠٩	٢٠٩	ابن مسعود <small>رضي الله عنه</small>	إنّ أحب صلاة تصليها المرأة إلى الله..	٣٠
١٤٦	١٤٦	أبو ذر <small>رضي الله عنه</small>	إنّ الرجل إذا صلى مع الإمام حتى ينصرف...	٣١

٢٠٤	٢٠٤	أبو هريرة <small>رضي الله عنه</small>	أَنَّ رجلاً من الأنصار أرسل إلى رسول الله <small>ﷺ</small>	٣٢
١٠٢	١٠٢	ابن عمر <small>رضي الله عنهما</small>	إِنَّ رسول الله <small>ﷺ</small> جمع في مطر ، وليس بين حجرته	٣٣
٣٣	٣٣	أبو بكر <small>رضي الله عنه</small>	أَنَّ رسول الله <small>ﷺ</small> أقبل من نواحي المدينة يريد..	٣٤
١٣٨	١٣٨	ابن عمر <small>رضي الله عنهما</small>	أَنَّ رسول الله <small>ﷺ</small> كان يصلي قبل الظهر ركعتين	٣٥
١٥٦	١٥٦	عائشة <small>رضي الله عنها</small>	إِنَّ الشمس والقمر آيتان من آيات الله..	٣٦
١٥٦	١٥٦	ابن عباس <small>رضي الله عنهما</small>	إِنَّ الشمس والقمر آيتان من آيات الله..	٣٧
١٩٣	١٩٣	جابر <small>رضي الله عنه</small>	أَنَّ النبي <small>ﷺ</small> أمر عمر بن الخطاب زمن الفتح..	٣٨
١٠٣	١٠٣	ابن عمر <small>رضي الله عنهما</small>	أَنَّ النبي <small>ﷺ</small> جمع بين المغرب، والعشاء في ليلة..	٣٩
١٦٠	١٦٠	عبد الله بن زيد <small>رضي الله عنه</small>	أَنَّ النبي <small>ﷺ</small> خرج إلى المصلّى فاستسقى...	٤٠
١٦٠	١٦٠	عبد الله بن زيد <small>رضي الله عنه</small>	أَنَّ النبي <small>ﷺ</small> خرج إلى المصلّى يُصلي...	٤١
١٦٠	١٦٠	عباد بن تميم <small>رضي الله عنه</small>	أَنَّ النبي <small>ﷺ</small> خرج بالناس يستسقى لهم...	٤٢
١٩١	١٩١		إِنَّ النبي <small>ﷺ</small> صلى في الكعبة وفيها صور.	٤٣
١١	١١	أبو هريرة <small>رضي الله عنه</small>	انتدب الله عز وجل لمن يخرج في سبيله ..	٤٤
١٨٠+١٦٩	١٦٩	أبو هريرة <small>رضي الله عنه</small>	إِنَّمَا الإمام ليؤتم به، فلا تختلفوا عليه	٤٥
٧٤	٧٤	عائشة <small>رضي الله عنها</small>	إِنَّمَا النساء شقائق الرجال.	٤٦
٢٢٥	٢٢٥	جابر <small>رضي الله عنه</small>	إِنَّه بلغني أنكم تريدون أن تنتقلوا قُرب المسجد.	٤٧
٢٠٥	٢٠٥	بلال <small>رضي الله عنه</small>	أَنه جاء إلى النبي <small>ﷺ</small> يُؤذنه بالصلاة فوجده...	٤٨
١٧٠	١٧٠	عائشة <small>رضي الله عنها</small>	إِنِّي خشيت أن تكتب عليكم صلاة الليل.	٤٩
٤٥	٤٥	أبو قتادة <small>رضي الله عنه</small>	إِنِّي لأقوم في الصلاة أريد أن أطول فيها فأسمع..	٥٠
١٨٠	١٨٠	العرياض بن سارية <small>رضي الله عنه</small>	أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة...	٥١
١٩٠	١٩٠	عائشة <small>رضي الله عنها</small>	أولئك قوم إذا مات فيهم العبد الصالح....	٥٢
٢١٩+٢١٥	٢١٥	عتبان بن مالك <small>رضي الله عنه</small>	أين تحب أن أصلي لك من بيتك؟	٥٣
٢١٧+٢٠٤	٢٠٤	عتبان بن مالك <small>رضي الله عنه</small>	أين تحب أن أصلي؟	٥٤
٥	٥	ابن عمر <small>رضي الله عنهما</small>	بُني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا	٥٥
٢٢٠	٢٢٠	جابر <small>رضي الله عنه</small>	جاءني رسول الله <small>ﷺ</small> فلما دخل عليّ في ماء لي	٥٦
١٩	١٩	معاذ بن أنس <small>رضي الله عنه</small>	الجفاء كل الجفاء والكفر والنفاق من سمع..	٥٧
١٠٧	١٠٧	ابن عباس <small>رضي الله عنهما</small>	جمع رسول الله <small>ﷺ</small> بين الظهر، والعصر....	٥٨
١٢٣	١٢٣	طارق بن شهاب <small>رضي الله عنه</small>	الجمعة حق واجب على كل مسلم...	٥٩

٧٨	٧٨	أبو موسى الأشعري <small>رضي الله عنه</small>	الجمعة حق واجب على كل مسلم....	٦٠
٤٩	٤٩	أسماء بنت أبي بكر <small>رضي الله عنها</small>	حتيه ثم أقرصيه بالماء.....	٦١
١٤٢	١٤٢	ابن عباس <small>رضي الله عنهما</small>	خرج رسول الله <small>صلى الله عليه وسلم</small> يوم عيد فطر أو أضحي...	٦٢
٢٠٨+٤٧	٤٧	أم سلمة <small>رضي الله عنها</small>	خير مساجد النساء قعر بيوتهن.	٦٣
١٩٥	١٩٥	ابن عمر <small>رضي الله عنهما</small>	السمع والطاعة على المرء المسلم فيما أحب...	٦٤
٧٣	٧٣	أم سلمة <small>رضي الله عنها</small>	سمعت رسول الله <small>صلى الله عليه وسلم</small> يقول: (أيها الناس)	٦٥
١١١	١١١	عمران بن حصين <small>رضي الله عنه</small>	صلِّ قائمًا، فإن لم تستطع فقاعدًا...	٦٦
٦٥+٤٤+٣٨+١٧ ٧٤+٧٣+	١٧	ابن عمر <small>رضي الله عنهما</small>	صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ بسبع...	٦٧
٧٢+٣٩	٣٩	أبو هريرة <small>رضي الله عنه</small>	صلاة الرجل في الجماعة تضعف على صلاته	٦٨
٢٢٥+٣٩	٣٩	أبي بن كعب <small>رضي الله عنه</small>	صلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلاته وحده..	٦٩
١٣٣+١٣٢	١٣٢	زيد بن ثابت <small>رضي الله عنه</small>	صلاة المرء في بيته أفضل من صلاته في..	٧٠
٢٠٨ +٤٧	٤٧	عبد الله بن مسعود <small>رضي الله عنه</small>	صلاة المرأة في بيتها أفضل من صلاتها في....	٧١
١٤١	١٤١	أبو هريرة <small>رضي الله عنه</small>	الصلاة خير موضوع، فمن استطاع...	٧٢
٣٩	٣٩	قباث بن أشيم <small>رضي الله عنه</small>	صلاة رجلين يؤم أحدهما صاحبه، أزكى عند الله	٧٣
٣٨	٣٨	أبو سعيد الخدري <small>رضي الله عنه</small>	الصلاة في جماعة تعدل خمسًا وعشرين صلاة..	٧٤
١٣٣+١٣٢+٥٢	٥٢	أبو هريرة <small>رضي الله عنه</small>	صلاة في مسجدي هذا خير من ألف....	٧٥
١٧	١٧	ابن عمر <small>رضي الله عنهما</small>	صلاة مع الإمام أفضل من خمس وعشرين...	٧٦
١٥٦+١٤٦+١٢٨	١٢٨	زيد بن ثابت <small>رضي الله عنه</small>	صلُّوا أيها الناس في بيوتكم...	٧٧
٩٢	٩٢	حارثة بن وهب <small>رضي الله عنه</small>	صلَّى بنا النبي <small>صلى الله عليه وسلم</small> آمنَ ما كان بمنى ركعتين.	٧٨
٣٢	٣٢	عائشة <small>رضي الله عنها</small>	صلَّى رسول الله <small>صلى الله عليه وسلم</small> في بيته وهو شاك...	٧٩
١٥٧	١٥٧	ابن عباس <small>رضي الله عنهما</small>	صلَّى في كسوف الشمس والقمر ثماني ركعات..	٨٠
٩٦+٩٤	٩٤	أنس بن مالك <small>رضي الله عنه</small>	صلَّيت الظهر مع النبي <small>صلى الله عليه وسلم</small> بالمدينة أربعًا...	٨١
١٣٧	١٣٧	ابن عمر <small>رضي الله عنهما</small>	صلَّيت مع النبي <small>صلى الله عليه وسلم</small> سجدتين قبل الظهر...	٨٢
١١٥+١٠٧	١٠٧	حمزة <small>رضي الله عنه</small>	فإن قويت على أن تؤخري الظهر.....	٨٣
٢	٢	أبو هريرة <small>رضي الله عنه</small>	فإن كان صائمًا فليصل...	٨٤
١٤٦	١٤٦	عائشة <small>رضي الله عنها</small>	فإنه لم يخف علي مكانكم، لكني...	٨٥
١٣٣+١٣٢	١٣٢	عبد الله بن سعد <small>رضي الله عنه</small>	قد ترى ما أقرب بيتي من المسجد، ولأن أصلي.	٨٦

٢٢٥	٢٢٥	أبي بن كعب <small>رضي الله عنه</small>	قد جمع الله لك ذلك كله.	٨٧
١٩٧+١٩٥	١٩٥	ابن مسعود <small>رضي الله عنه</small>	قلت: يا رسول الله أي العمل أفضل؟	٨٨
٢٢٠+٢١٥	٢١٥	أنس بن مالك <small>رضي الله عنه</small>	قوموا فلأصل لكم.	٨٩
٢٠٠	٢٠٠	أنس بن مالك <small>رضي الله عنه</small>	كان النبي <small>صلى الله عليه وسلم</small> لا ينزل منزلاً إلا ودَّعه بركعتين.	٩٠
٥٥	٥٥	ابن خلاد <small>رضي الله عنه</small>	كان رسول الله <small>صلى الله عليه وسلم</small> يزورها في بيتها، وجعل..	٩١
٣٢	٣٢	أنس بن مالك <small>رضي الله عنه</small>	كان رسول الله <small>صلى الله عليه وسلم</small> أحسن الناس خلقاً، فرمما..	٩٢
١١٦	١١٦	أنس <small>رضي الله عنه</small>	كان رسول الله <small>صلى الله عليه وسلم</small> إذا ارتحل قبل أن تزيغ..	٩٣
١٣٨	١٣٨	ابن عمر <small>رضي الله عنهما</small>	كان رسول الله <small>صلى الله عليه وسلم</small> يصنع ذلك.	٩٤
١٢٨	١٢٨	ابن عباس <small>رضي الله عنهما</small>	كان رسول الله <small>صلى الله عليه وسلم</small> يطيل القراءة في الركعتين..	٩٥
١٢٩	١٢٩	عائشة <small>رضي الله عنها</small>	كان يُصلي في بيتي قبل الظهر أربعاً..	٩٦
١٥٦	١٥٦	عائشة <small>رضي الله عنها</small>	كان يُصلي في كسوف الشمس والقمر أربع..	٩٧
٢١٦	٢١٦	ابن عمر <small>رضي الله عنهما</small>	كلكم راع، وكلكم مسئول عن رعيته..	٩٨
٤٥	٤٥	عائشة <small>رضي الله عنها</small>	كن نساء المؤمنات يشهدن مع رسول الله <small>صلى الله عليه وسلم</small>	٩٩
٢٤	٢٤	ابن عمر <small>رضي الله عنهما</small>	لا تصلوا صلاة في يوم مرتين.	١٠٠
٤٥	٤٥	ابن عمر <small>رضي الله عنهما</small>	لا تمنعوا إماء الله مساجد الله...	١٠١
٤٨+٤٧	٤٧	ابن عمر <small>رضي الله عنهما</small>	لا تمنعوا نساءكم المساجد وبيوتهن خير لهن.	١٠٢
٥٦	٥٦	جابر <small>رضي الله عنه</small>	لا تؤمنن امرأة رجلاً.	١٠٣
٦٣	٦٣	عائشة <small>رضي الله عنها</small>	لا خير في جماعة النساء....	١٠٤
٦٧	٦٧		لا خير في جماعة النساء، إلا في صلاة..	١٠٥
٨٧+٨٤	٨٤	عائشة <small>رضي الله عنها</small>	لا صلاة بحضرة الطعام..	١٠٦
١٩	١٩	أبو هريرة <small>رضي الله عنه</small>	لا صلاة لجار المسجد....	١٠٧
١٩٥	١٩٥	علي <small>رضي الله عنه</small>	لا طاعة في معصية، إنما الطاعة في المعروف.	١٠٨
٢٨	٢٨	ابن مسعود <small>رضي الله عنه</small>	لقد هممت أن أمر رجلاً يصلي بالناس...	١٠٩
٣	٣	ابن أبي أوفى <small>رضي الله عنه</small>	اللهم صل على آل أبي أوفى.	١١٠
٦٣	٦٣	أبو بكر <small>رضي الله عنه</small>	لن يفلح قوم، ولوا أمرهم امرأة.	١١١
٤٥	٤٥	ابن عمر <small>رضي الله عنهما</small>	لو تركنا هذا الباب للنساء.	١١٢
٢٩	٢٩	أبو هريرة <small>رضي الله عنه</small>	لولا ما في البيوت من النساء والذرية...	١١٣
١١٩	١١٩	ابن عمر وأبو هريرة	لينتهين أقوام عن ودعهم الجمعات...	١١٤

٢٠١	٢٠١	المطعم بن مقدم <small>رضي الله عنه</small>	ما خلف عبد على أهله أفضل من ركعتين..	١١٥
١٠٥	١٠٥	عبد الله بن مسعود <small>رضي الله عنه</small>	ما رأيت النبي <small>صلى الله عليه وسلم</small> صلى صلاة بغير ميقاتها...	١١٦
٢٠٤	٢٠٤	جويرية <small>رضي الله عنها</small>	ما زلت على الحال التي فارقتك عليها؟	١١٧
٢٠٩	٢٠٩	ابن مسعود <small>رضي الله عنه</small>	ما صلّت امرأة صلاة أحب إلى الله....	١١٨
٢٢	٢٢	أبو الدرداء <small>رضي الله عنه</small>	ما من ثلاثة في قرية ولا بدو لا تقام فيهم	١١٩
١٥٨	١٥٨	أسماء <small>رضي الله عنها</small>	ما من شيء كنت لم أره إلا قد رأيته في...	١٢٠
١٧	١٧	يزيد بن الأسود <small>رضي الله عنه</small>	ما منعكما أن تصلّيا معنا؟...	١٢١
٧٨	٧٨	عائشة <small>رضي الله عنها</small>	مروا أبا بكر أن يصلّي بالناس.	١٢٢
١٧٨	١٧٨	عائشة <small>رضي الله عنها</small>	من أحدث في أمرنا هذا ما ليس فيه، فهو..	١٢٣
٨٦	٨٦	جابر <small>رضي الله عنه</small>	من أكل ثومًا أو بصلاً...	١٢٤
١١٩	١١٩	أبو قتادة <small>رضي الله عنه</small>	من ترك الجمعة ثلاث مرات....	١٢٥
١١٩	١١٩	سُمرة بن جندب <small>رضي الله عنه</small>	من ترك الجمعة من غير عذر...	١٢٦
١٢٠	١٢٠	أسامة <small>رضي الله عنه</small>	من ترك ثلاث جمعات من غير...	١٢٧
١٠٥	١٠٥	ابن عباس <small>رضي الله عنهما</small>	من جمع بين الصلاتين من غير عذر...	١٢٨
٢١٤+٢١٢+٥٦	٥٦	مالك بن الحويرث <small>رضي الله عنه</small>	من زار قومًا فلا يؤمهم، وليؤمهم رجل منهم..	١٢٩
١١	١١	نافع <small>رضي الله عنه</small>	من سعادة المرء المسكن الواسع، والجار....	١٣٠
٨٢	٨٢	ابن عباس <small>رضي الله عنهما</small>	من سمع المنادي فلم يمنعه من اتباعه...	١٣١
١٩	١٩	أبو موسى الأشعري <small>رضي الله عنه</small>	من سمع النداء فارغًا، صحيحًا....	١٣٢
١٩	١٩	ابن عباس <small>رضي الله عنهما</small>	من سمع النداء فلم يأت، فلا صلاة له...	١٣٣
١١	١١	ابن شداد <small>رضي الله عنه</small>	من كان لنا عاملاً فليكتسب زوجة...	١٣٤
١٢٣	١٢٣	أبو هريرة <small>رضي الله عنه</small>	من كان يؤمن بالله، واليوم الآخر فعليه...	١٣٥
٢٢+١٨	١٨	أبو هريرة <small>رضي الله عنه</small>	هل تسمع النداء بالصلاة؟...	١٣٦
١٥٤	١٥٤	عائشة <small>رضي الله عنها</small>	هما آيتان من آيات الله، لا يخسفان لموت...	١٣٧
٢٧	٢٧	عمر بن الخطاب <small>رضي الله عنه</small>	والله ما صلّيتها.	١٣٨
٧٣+٦٥+٥٨	٥٨	ابن خلاد <small>رضي الله عنه</small>	وأمر أن يؤذن لها وتقام، وتؤم أهل دارها في...	١٣٩
٢١٦+٢١٢	٢١٢	أبو مسعود الأنصاري <small>رضي الله عنه</small>	ولا يؤمّن الرجل الرجل في سلطانه...	١٤٠
٢٢١	٢٢١	جابر <small>رضي الله عنه</small>	يا جابر، انطلق بنا حتى نطوف في نخللك..	١٤١
٣٣	٣٣	أبو ذر <small>رضي الله عنه</small>	يا رسول الله أي مسجد وضع أول؟ قال:...	١٤٢

٥٥	٥٥	ابن خلاد <small>رضي الله عنه</small>	يا رسول الله ائذن لي في الغزو معك أمْرَض... ١٤٣
٢٠٨+٤٧	٤٧	أم حميد <small>رضي الله عنها</small>	يا رسول الله، إنِّي أحب الصلاة معك... ١٤٤
٥٦	٥٦	أبو مسعود <small>رضي الله عنه</small>	يَوْمَ القوم أقرؤهم لكتاب الله، وأقدمهم قراءة... ١٤٥

فهرس الآثار

م	طرف الأثر	الراوي	الصفحة
١	أترغب عن سنة رسول الله <small>صلى الله عليه وسلم</small> ؟	ابن جبر <small>رضي الله عنه</small>	٩٣
٢	أتيت أنس بن مالك <small>رضي الله عنه</small> في رمضان....	محمد بن كعب <small>رضي الله عنه</small>	٩٣
٣	أخروهن حيث أخرهن الله....	ابن مسعود <small>رضي الله عنه</small>	٦٣
٤	إذا خرجت فصل ركعتين.....	علي <small>رضي الله عنه</small>	٢٠٢
٥	إذا دخلت فاجلس حيث يأمرك....	سفيان الثوري <small>رضي الله عنه</small>	٢١٩
٦	إذا سلم الإمام صلى ركعتين يوم الجمعة...	أبو مجلز <small>رضي الله عنه</small>	١٣٨
٧	إذا صلى الرجل مع الرجل فهما جماعة....	إبراهيم النخعي <small>رضي الله عنه</small>	٣٨
٨	إذا قلت: أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمداً.....	ابن عباس <small>رضي الله عنهما</small>	٨٩
٩	إذا كان بينه وبين الإمام طريق....	عمر بن الخطاب <small>رضي الله عنه</small>	١٧١
١٠	أراد سفرًا فصلى بهم ركعتين في منزله...	الحارث <small>رضي الله عنه</small>	٩٢
١١	أفضل الصلاة صلاتكم في بيوتكم...	زيد بن ثابت <small>رضي الله عنه</small>	١٢٩
١٢	ألا صلوا في رحالكم.....	ابن عمر <small>رضي الله عنهما</small>	٨٩
١٣	أما إننا إذا جاوزنا هذا الحُصَّ صلينا ركعتين...	علي <small>رضي الله عنه</small>	٩٤
١٤	أمتنا أم سلمة في صلاة العصر قامت بيننا....	حجيرة <small>رضي الله عنها</small>	٦٦
١٥	أمتنهن وقامت بينهن في صلاة مكتوبة.....	ربطة الحنفية <small>رضي الله عنها</small>	٦٦
١٦	إنَّ أبا سعيد صنع طعامًا، ثم دعا أبا ذر.....	قتادة <small>رضي الله عنه</small>	٢١٢+٣٤
١٧	أنَّ ابن عباس قدم من سفر فصلَّى في بيته ركعتين..	موسى <small>رضي الله عنه</small>	٢٠٢
١٨	أنَّ القمر كسف وابن عباس بالبصرة فخرج ابن عباس..	الحسن <small>رضي الله عنه</small>	١٥٧
١٩	أنَّ رجلاً أقسمت عليه أمه ألا يُصلي..	عطاء <small>رضي الله عنه</small>	١٩٧
٢٠	إنَّ منعه أمه عن العشاء في جماعة شفقة...	الحسن <small>رضي الله عنه</small>	١٩٦
٢١	إننا لا ندخل كنائسكم من أجل التماثيل..	ابن عمر <small>رضي الله عنهما</small>	١٩٢

١٩٢	ابن عمر <small>رضي الله عنهما</small>	إنَّا لا ندخل كنائسكم من أجل التماثيل ...	٢٢
١٦٩	صالح بن إبراهيم <small>رضي الله عنه</small>	أنَّه رأى أنس بن مالك <small>رضي الله عنه</small> صَلَّى الجمعة في دار... .	٢٣
١٧١	الشعبي <small>رضي الله عنه</small>	أنَّه سُئِلَ عن المرأة تأتم بالإمام وبينهما... .	٢٤
٣٤	حبيب بن أبي ثابت <small>رضي الله عنه</small>	أنَّه صنع طعامًا فدعا إبراهيم النخعي... .	٢٥
١٣٨	ابن عمر <small>رضي الله عنهما</small>	أنَّه كان إذا صَلَّى الجمعة انصرف... .	٢٦
١٩٢	ابن عباس <small>رضي الله عنهما</small>	أنَّه كان لا يصلي في كنيسة فيها تماثيل.. .	٢٧
١٤٢	بريدة <small>رضي الله عنه</small>	أنَّه كان يُصلي يوم العيد قبل الصلاة أربعًا... .	٢٨
١٧١	إبراهيم النخعي <small>رضي الله عنه</small>	أنَّه كان يكره أن يُصلي بصلاة الإمام..... .	٢٩
١٥٠	عبيد الله <small>رضي الله عنه</small>	أنَّه كان يكون في منزله بالزاوية... .	٣٠
١٩٢	ابن عباس <small>رضي الله عنهما</small>	أنَّه كره الصلاة في الكنيسة إذا كان فيها تصاوير..... .	٣١
٦٦	عائشة <small>رضي الله عنها</small>	أُتِيَ نساء في الفريضة في المغرب..... .	٣٢
٦٥	النخعي <small>رضي الله عنه</small>	أُتِيَ نساء تؤمن النساء في شهر رمضان فتقوم وسطًا.	٣٣
٥٧	ابن أبي مليكة <small>رضي الله عنه</small>	أُتِيَ كانوا يأتون عائشة أم المؤمنين <small>رضي الله عنها</small> ..	٣٤
١٤٢	سهل ورافع <small>رضي الله عنهما</small>	أُتِيَ كانا يُصليان قبل العيد وبعده.	٣٥
٢٠٦	أبو ثعلبة الخشني <small>رضي الله عنه</small>	إني لأرجو أن لا يخنقني الله عز وجل... .	٣٦
١٤٧	ابن عمر <small>رضي الله عنهما</small>	أول من جمع الناس على الصلاة... .	٣٧
٨٦	عمر بن الخطاب <small>رضي الله عنه</small>	أيها الناس تأكلون شحرتين.... .	٣٨
٢٠٦	مسلم بن يسار <small>رضي الله عنه</small>	تحدثوا فإني لست أسمع حديثكم	٣٩
٦٦	عطاء <small>رضي الله عنه</small>	تؤم المرأة النساء في الفريضة، والتطوع تقوم وسطهن.	٤٠
٦٥	معمر <small>رضي الله عنه</small>	تؤم المرأة النساء في رمضان وتقوم معهن في الصف.	٤١
٦٦	ابن عباس <small>رضي الله عنهما</small>	تؤم المرأة النساء، تقوم في وسطهن.	٤٢
١٠٦	عمر <small>رضي الله عنه</small>	جمع الصلاتين من غير عذر من الكبائر.	٤٣
١٧٠	هشام بن عروة <small>رضي الله عنه</small>	جئت أنا وأبي مرة، فوجدنا المسجد قد امتلأ فصلينا.. .	٤٤
١٠٨	ابن شقيق <small>رضي الله عنه</small>	خطبنا ابن عباس يومًا بعد العصر.... .	٤٥
٢٠٦	ابن جويرية <small>رضي الله عنه</small>	رأيت أبا مجلز، وله مسجد في داره... .	٤٦
٢٠٢	أبو إسحاق <small>رضي الله عنه</small>	رأيت الحارث بن أبي ربيعة صَلَّى حين أراد أن يخرج إلى.	٤٧
٢٠٦	ابن عون <small>رضي الله عنه</small>	صلى ابن عون في مسجد في دار يغلق عليهم الباب.	٤٨
٢٠٥	البراء بن عازب <small>رضي الله عنه</small>	صلى البراء في مسجده في داره جماعة.. .	٤٩

١٦٦	ابن عباس <small>رضي الله عنهما</small>	صَلَّى فِي حَجْرَةِ مَيْمُونَةَ <small>رضي الله عنهما</small> بِصَلَاةِ الْإِمَامِ..	٥٠
١٩١	أبو موسى <small>رضي الله عنه</small>	صَلَّى فِي كَنِيسَةٍ بِدَمَشَقٍ يُقَالُ لَهَا كَنِيسَةُ نُحْيَا.	٥١
١٦١	أبو إسحاق <small>رضي الله عنه</small>	فَاسْتَسْقَى، فَقَامَ بِهَمَّ عَلَى رِجْلَيْهِ عَلَى غَيْرِ مَنْبَرٍ..	٥٢
١٥٠	أنس <small>رضي الله عنه</small>	فَجَمَعَ أَهْلَهُ وَبَنِيهِ، وَصَلَّى كَصَلَاةِ أَهْلِ الْمِصْرِ..	٥٣
١٤٨	عرفجة الثقفي <small>رضي الله عنه</small>	فَكُنْتُ أَنَا إِمَامَ النِّسَاءِ.	٥٤
١٩٦	الحسن <small>رضي الله عنه</small>	فَلِيْفَطْرٌ وَلَا قِضَاءٌ عَلَيْهِ، وَلَهُ أَجْرُ الصَّوْمِ....	٥٥
١٣٦	نافع <small>رضي الله عنه</small>	كَانَ ابْنُ عُمَرَ يُطِيلُ الصَّلَاةَ قَبْلَ الْجُمُعَةِ..	٥٦
١٥٠	عبيد الله <small>رضي الله عنه</small>	كَانَ أَنْسٌ إِذَا فَاتَتْهُ صَلَاةُ الْعِيدِ...	٥٧
٢٠٦	ابن رواحة <small>رضي الله عنه</small>	كَانَ لَهُ مَسْجِدَانِ: مَسْجِدٌ فِي بَيْتِهِ...	٥٨
٢٢٨	عمر <small>رضي الله عنه</small>	كَانَ بَيْتٌ عَلَى ظَهْرِ الْمَسْجِدِ فِي الصَّيْفِ...	٥٩
٩٤	ابن عمر <small>رضي الله عنهما</small>	كَانَ يَقْصُرُ الصَّلَاةَ حِينَ يَخْرُجُ مِنْ بَيْوتِ الْمَدِينَةِ..	٦٠
١٤٣	ابن مسعود، وحذيفة	كَانَا يَنْهَيَانِ النَّاسَ يَوْمَ الْعِيدِ عَنِ الصَّلَاةِ قَبْلَ خُرُوجِ..	٦١
٤٦	ابن عمر <small>رضي الله عنهما</small>	كَانَتْ امْرَأَةٌ لِعُمَرَ تَشْهَدُ صَلَاةَ الصُّبْحِ...	٦٢
٦٥	إبراهيم والشعبي <small>رضي الله عنهما</small>	لَا بَأْسَ أَنْ تُصَلِّيَ الْمَرْأَةُ بِالنِّسَاءِ فِي رَمَضَانَ...	٦٣
١٧١	عائشة <small>رضي الله عنها</small>	لَا تُصَلِّينَ بِصَلَاةِ الْإِمَامِ...	٦٤
٦٣	علي <small>رضي الله عنه</small>	لَا تُؤْمِ الْمَرْأَةُ.	٦٥
١٩٥	الأوزاعي <small>رضي الله عنه</small>	لَا طَاعَةَ لِلْوَالِدِينَ فِي تَرْكِ الْجُمُعَةِ...	٦٦
١٩٥	الأوزاعي <small>رضي الله عنه</small>	لَا طَاعَةَ لِلْوَالِدِينَ فِي تَرْكِ الْفَرَائِضِ....	٦٧
١٤٣	مولي لابن عباس <small>رضي الله عنه</small>	لَا يُصَلِّي قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا.	٦٨
١٢٠	أبو هريرة <small>رضي الله عنه</small>	لَأَنْ أَشْرَبَ كَأْسًا مِنْ خَمْرٍ...	٦٩
٢٠	أبو هريرة <small>رضي الله عنه</small>	لَأَنْ يَمْتَلِئَ أُذُنُ ابْنِ آدَمَ رِصَاصًا مَذَابًا....	٧٠
١٢٩	العباس بن سهل <small>رضي الله عنه</small>	لَقَدْ أَدْرَكْتُ زَمَانَ عَثْمَانَ بْنِ عَفَانَ....	٧١
٧٩	عبد الله بن مسعود <small>رضي الله عنه</small>	لَقَدْ رَأَيْتُنَا وَمَا يَتَخَلَّفُ عَنِ الصَّلَاةِ....	٧٢
٢٠٥	عائشة <small>رضي الله عنها</small>	لَمْ أَعْقِلْ أَبَوَيْي، إِلَّا وَهَمَا يَدِينَانِ الدِّينَ	٧٣
١٤٣	ابن عمر <small>رضي الله عنهما</small>	لَمْ يَكُنْ يُصَلِّي يَوْمَ الْفِطْرِ قَبْلَ الصَّلَاةِ وَلَا بَعْدَهَا.	٧٤
١١٤	سليمان التيمي <small>رضي الله عنه</small>	لَوْ أَخَذْتُ بِرِخْصَةِ كُلِّ عَامٍ...	٧٥
٤٨	عائشة <small>رضي الله عنها</small>	لَوْ أَدْرَكَ رَسُولُ اللَّهِ <small>صلى الله عليه وسلم</small> مَا أَحْدَثَ النِّسَاءُ لِمَنْعِهِنَّ...	٧٦
١٢٤	الحسن <small>رضي الله عنه</small>	لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ جُمُعَةٌ.	٧٧

٢٠	عطاء <small>رحمته</small>	ليس لأحد من خلق الله في الحضر، والقرية، رخصة....	٧٨
١٦٣	عائشة <small>رضي الله عنها</small>	ما أسرع ما نسي الناس...	٧٩
١٠٧	معاذة <small>رضي الله عنها</small>	ما كان صلته يجيء من مسجد بيته...	٨٠
١٨٦	ابن عمر <small>رضي الله عنهما</small>	من اشترى ثوبًا بعشرة دراهم، وفيه درهم حرام	٨١
١٢٠	ابن عباس <small>رضي الله عنهما</small>	من ترك الجمعة ثلاث جمع متواليات...	٨٢
١٢٠	ابن عباس <small>رضي الله عنهما</small>	من ترك الجمعة ثلاثًا متواليات طبع الله على قلبه.	٨٣
٢٣	ابن مسعود <small>رضي الله عنه</small>	من سرّه أن يلقى الله غدًا مسلمًا...	٨٤
٢٠٥	ابن مسعود <small>رضي الله عنه</small>	من سرّه أن يلقى الله غدًا مسلمًا...	٨٥
٢٠	ابن عباس <small>رضي الله عنهما</small>	من سمع المنادي ثم لم يجب من غير عذر...	٨٦
٢٣	عائشة <small>رضي الله عنها</small>	من سمع المنادي، فلم يجب لم يرد خيرًا....	٨٧
٢٠	علي <small>رضي الله عنه</small>	من سمع النداء فلم يأتيه....	٨٨
٨٥	أبو الدرداء <small>رضي الله عنه</small>	من فقه المرء إقباله على حاجته....	٨٩
١٣٢+٥٢	ابن مسعود <small>رضي الله عنه</small>	والذي لا إله غيره ما صلّت امرأة صلاة...	٩٠
١٦٩	أبو مجلز <small>رحمته</small>	يأتم بالإمام وإن كان بينهما طريق...	٩١
١٦٦	أنس <small>رضي الله عنه</small>	يجمع مع الإمام وهو في دار نافع بن عبد الحارث..	٩٢
١٩٢	ابن عباس <small>رضي الله عنهما</small>	يُصلّي في البيعة إلا بيعة فيها تماثيل.	٩٣
١١٤	عمر بن الخطاب <small>رضي الله عنه</small>	يهدم الإسلام زلة العالم....	٩٤
٨٥	ابن عمر <small>رضي الله عنهما</small>	يوضع له الطعام، وتقام الصلاة.....	٩٥
٥٧	عائشة <small>رضي الله عنها</small>	يؤمها عبدها ذكوان من المصحف.	٩٦

فهرس المفردات

الصفحة	الكلمة	م
٧٩	الأبرص	١
٤٥	أبجوز	٢
٨	آجر	٣
٨٤	الأخبثان	٤

١١٤	الاستحاضة	٥
١٥٩	الاستسقاء	٦
١٧١	الاستطراق	٧
١٢٠	الأوقية	٨
٢١٩	البيجاد	٩
١٩٣	البيعة	١٠
١٧	التأويل	١١
٣٩	تتري	١٢
١٥٨	تجلاني الغشي	١٣
١٤٥	التراويح	١٤
١٧	ترعد فرائصهما	١٥
٥٦	تكرمته	١٦
١٩٠	التمثال	١٧
٧٨	ثقل	١٨
٣٢	جريد النخل	١٩
٨٥	جشائه	٢٠
١٥٢	الجلباب	٢١
١٦٢	الجنازة	٢٢
٢١٥	الحصير	٢٣
٨٧	الحقن	٢٤
٢٧	الخاص	٢٥
١٥٢	الخدر	٢٦
٢١٩	خدية	٢٧
١٥٥	الخسوف	٢٨
٩٤	الحُص	٢٩
٧٦	خلاف	٣٠
٨	الخيام	٣١
٩٠	الدحض	٣٢

١٩	الدلالة القطعية	٣٣
٢١٩	الربيع	٣٤
١٨	رحالنا	٣٥
٩٣	رَحَلت راحلته	٣٦
٩٨	الرخصة	٣٧
٢٢٥	الرمضاء	٣٨
١٣٠	الرواتب	٣٩
٧٦	الزمن	٤٠
٨١	السبع	٤١
٣٢	شاك	٤٢
٢٠٦	صرحة	٤٣
٧٧	الضيعة	٤٤
١٠٤	طَرَد	٤٥
٢٠٢	الطنفسة	٤٦
١٧	الظاهر	٤٧
١٥٢	العائق	٤٨
٣٥	العام	٤٩
٨٩	عزمة	٥٠
٩٨	العزيمة	٥١
٨١	الغريم	٥٢
١٨٦	الغصب	٥٣
٤٥	الجلس	٥٤
١٨	فرض العين	٥٥
٩	فساطيط	٥٦
٣٨	الفلاة	٥٧
٢٢	القاصية	٥٨
٩	القباب	٥٩
٢٢٠	قتب	٦٠

٦٤	القياس	٦١
١٠٤	القياس الأولي	٦٢
١٤٠	قيد رمح	٦٣
١٥٣	الكسوف	٦٤
١٩٠	الكنيسة	٦٥
١٦٥	الكوّة	٦٦
١٠٨	لا أمّ لك	٦٧
٢٢٥	لا تحطّه	٦٨
١٠٨	لا يفتر	٦٩
١٠٨	لا ينثني	٧٠
٢٠٥	لم أعقل أبويّ	٧١
٢٢٠	ليف	٧٢
٤٥	متلفعات	٧٣
٧٩	المجدوم	٧٤
١٦٥	محجور	٧٥
٦١	المحرّم	٧٦
٤٧	مخدعها	٧٧
٨	مدر	٧٨
١٠٩	المرسل	٧٩
٣٠	المرفوع	٨٠
٤٥	مروطهن	٨١
١٧	المشترك	٨٢
١٥٠	المصر	٨٣
٧٦	المفلوج	٨٤
١٠٩	المفهوم	٨٥
٤٩	مفهوم اللقب	٨٦
١٦٥	المقاصر	٨٧
٧٩	المقود	٨٨

٦١	المكروه	٨٩
١٦	المندوب	٩٠
١٠٩	المنطوق	٩١
٥٢	منقلها	٩٢
٦٧	الموقوف	٩٣
٩٤	الميل	٩٤
١٢٧	النافلة	٩٥
١٧	النَّص	٩٦
٣٢	النضح	٩٧
١٨	همت	٩٨
١١٩	وَدْعِهِمْ	٩٩
٢٣	يُهادى بين الرجلين	١٠٠

فهرس الأماكن

الصفحة	المكان	م
٢٧	بطحان	١
٢٧	عسفان	٢
٩٥	حمير	٣
٩٤	ذو الحليفة	٤

فهرس الأعلام المترجم لهم

الصفحة	اسم العلم	م
٣٤	إبراهيم التيمي	١
١٥	ابن تيمية	٢
٨٤	ابن نجيم	٣

٣٩	أبي بن كعب	٤
١٤	أحمد بن حنبل	٥
١٢٠	أسامة	٦
٦٢	إسحاق	٧
٩٥	أبو إسحاق	٨
١٥٨	أسماء بنت أبي بكر	٩
٩٢	الأسود بن يزيد	١٠
١١٠	إمام الحرمين	١١
٥	أنس بن مالك	١٢
١٧٧	الأنصاري	١٣
١٥	الأوزاعي	١٤
٣	ابن أبي أوفى	١٥
١٦٠	البراء بن عازب	١٦
٣١	أبو البركات ابن تيمية	١٧
٩٣	أبو بصرة الغفاري	١٨
٢١٨	ابن بطال	١٩
٢٠٥	أبو بكر	٢٠
٣٣	أبو بكرة	٢١
٢٠٥	بلال	٢٢
٨٠	البهوتي	٢٣
٥٠	البيهقي	٢٤
١١٠	الترمذي	٢٥
٢٠٦	أبو ثعلبة الخشني	٢٦
١٥	أبو ثور	٢٧
١٤	الثوري	٢٨
٣٣	جابر بن عبد الله	٢٩
٩٣	ابن جبر	٣٠
١٦٨	ابن جبرين	٣١

٥٤	ابن جرير الطبري	٣٢
٢٠٤	جويرية	٣٣
٢٠١	ابن الحاج	٣٤
٩٢	الحارث بن أبي ربيعة	٣٥
٩٢	حارثة بن وهب	٣٦
١٣٩	الحافظ العراقي	٣٧
١٦	ابن حبان	٣٨
٣٤	حبيب بن أبي ثابت	٣٩
٥٠	ابن حجر	٤٠
٦٦	حجيرة بنت حصين	٤١
٣٤	حذيفة	٤٢
٥٠	ابن حزم	٤٣
٢٦	الحسن	٤٤
١٥	أبو الحسن التميمي	٤٥
٢٠٣	الخطاب	٤٦
١٠٧	حمنة بنت جحش	٤٧
٤٧	أم حميد الساعدية	٤٨
١٦٩	حميد بن عبد الرحمن	٤٩
٧٧	الخرشي	٥٠
١٦	ابن خزيمة	٥١
٥٨	الدارقطني	٥٢
٢٢	أبو الدرداء	٥٣
١٧٧	الدسوقي	٥٤
٤٩	ابن دقيق العيد	٥٥
٣٣	أبو ذر	٥٦
٥٧	ذكوان	٥٧
١٤٢	رافع بن خديج	٥٨
٧١	ابن رجب	٥٩

١٢٢	ابن رشد الحفيد	٦٠
٦٦	ربطة الحنفية	٦١
١٤١	الزهري	٦٢
١٦٠	زيد بن أرقم	٦٣
١٢٨	زيد بن ثابت	٦٤
٧٦	الزبلي	٦٥
١٥٩	السرخسي	٦٦
١٦٢	سعد بن أبي وقاص	٦٧
٣٤	أبو سعيد	٦٨
٣٨	أبو سعيد الخدري	٦٩
١٢٢	سعيد بن عبد العزيز	٧٠
٤٧	أم سلمة	٧١
٣٤	سلمة بن كهيل	٧٢
١٣٦	سليك الغطفاني	٧٣
١١٤	سليمان التيمي	٧٤
٩١	سليمان بن موسى	٧٥
٦١	سليمان بن يسار	٧٦
١١٩	سمرة بن جندب	٧٧
١٤٢	سهل بن سعد	٧٨
١٦٣	سهيل ابن البيضاء	٧٩
١٠٧	سهيلة بنت سهيل	٨٠
١٩٠	ابن سيرين	٨١
١٥	الشافعي	٨٢
٦٢	الشعبي	٨٣
٨٠	الشيرازي	٨٤
١٦٩	صالح بن إبراهيم	٨٥
١٩٧	ابن الصلاح	٨٦
٢٠٧	صلة	٨٧

٧١	الصنعاني	٨٨
١٢٣	طارق بن شهاب	٨٩
٨١	الطحطاوي	٩٠
٢٠١	ابن عابدين	٩١
٢٣	عائشة بنت الصديق	٩٢
١٦٠	عباد بن تميم	٩٣
١٦	ابن عباس	٩٤
١٢٩	العباس بن سهل الساعدي	٩٥
٥٠	عبد الحميد بن المنذر	٩٦
٥٥	عبد الرحمن بن خلاد	٩٧
٥٩	عبد الله العدوي	٩٨
١٥٠	عبد الله بن أبي عتبة	٩٩
٥٧	عبد الله بن أبي مليكة	١٠٠
٨٧	عبد الله بن أرقم	١٠١
١٤٢	عبد الله بن بريدة	١٠٢
١٤٢	أبو عبد الله بن بريدة (بريدة بن الحبيب)	١٠٣
٢٠٦	عبد الله بن رواحة	١٠٤
١٦٠	عبد الله بن زيد الأنصاري	١٠٥
١٣٢	عبد الله بن سعد	١٠٦
١٠٨	عبد الله بن شقيق	١٠٧
١٦٠	عبد الله بن يزيد الأنصاري	١٠٨
١٥٠	عبيد الله بن أبي بكر بن أنس بن مالك	١٠٩
٢٠٤	عتبان بن مالك	١١٠
١٢٩	عثمان بن عفان	١١١
١٩٤	العدوي	١١٢
١٨٠	العرباض بن سارية	١١٣
١٤٨	عرفجة الثقفي	١١٤
١٥	عطاء	١١٥

١٥٢	أم عطية	١١٦
١٤	ابن عقيل	١١٧
١٦	علي بن أبي طالب	١١٨
١٧٨	علي بن شيبان	١١٩
٥	ابن عمر	١٢٠
٥	عمر بن الخطاب	١٢١
٢٢١	عمر بن سلمة بن أبي يزيد	١٢٢
١٢٢	عمر بن عبد العزيز	١٢٣
٨٢	العمراني	١٢٤
٢٠٦	ابن عون	١٢٥
٨٧	العيني	١٢٦
٨٧	العيني	١٢٧
١٤٠	ابن القاسم	١٢٨
٣٩	قباث بن أشيم	١٢٩
٣٤	قتادة	١٣٠
٤٥	أبو قتادة	١٣١
٧٧	ابن قدامة	١٣٢
٢١٨	القسطلاني	١٣٣
٣١	ابن القيم	١٣٤
٨٠	الكاساني	١٣٥
٨٠	الكشناوي	١٣٦
١١	أبو ليلي	١٣٧
١٤١	ابن أبي ليلي	١٣٨
١٩٧	ابن مازة	١٣٩
٨٤	المازري	١٤٠
٨٧	مالك	١٤١
٥٦	مالك بن الحويرث	١٤٢
١٦٦	الماوردي	١٤٣

١٣٨	أبو مجلز	١٤٤
٢١٨	محمد الخضر الشنقيطي	١٤٥
٦١	محمد العثيمين	١٤٦
١٦٥	محمد بن الحسن	١٤٧
٩٣	محمد بن كعب	١٤٨
١٣١	محمد بن محمد المختار الشنقيطي	١٤٩
١٤٠	محمد بن مقاتل	١٥٠
١٧٠	أبو مرة	١٥١
٥٤	المزني	١٥٢
١١	المستورد بن شداد	١٥٣
١٦	ابن مسعود	١٥٤
٥٦	أبو مسعود الأنصاري	١٥٥
١١٠	مسلم	١٥٦
٢٠٦	مسلم بن يسار	١٥٧
٢٠١	المطعم بن مقدام	١٥٨
٢٠٦	مطهر بن جويرية	١٥٩
١٩	معاذ بن أنس	١٦٠
٢٠٧	معاذة	١٦١
٦٥	معمر	١٦٢
١٦٦	ابن مفلح	١٦٣
٣٥	ابن أم مكتوم	١٦٤
٢١٥	مُليكة	١٦٥
١٦	ابن المنذر	١٦٦
١٥	ابن أبي موسى	١٦٧
٢٠٢	موسى	١٦٨
١٦	أبو موسى الأشعري	١٦٩
١٤٣	مولي ابن عباس ١	١٧٠
١٤٣	مولي ابن عباس ٢	١٧١

١٦٦	ميمونة	١٧٢
٦١	نافع	١٧٣
١١	نافع بن عبد الحارث	١٧٤
١٩٧	النجدي	١٧٥
٣٤	النخعي	١٧٦
١٥١	نعيم بن حماد	١٧٧
٨٣	النوي	١٧٨
٢	أبو هريرة	١٧٩
١٧٠	هشام بن عروة	١٨٠
١١٨	ابن الهمام	١٨١
٥٥	أم ورقة الأنصارية	١٨٢
٦٩	الوليد بن عبد الله	١٨٣
١٦٩	الوليد بن عبد الملك	١٨٤
١٧	يزيد بن الأسود	١٨٥



المراجع

- ١) ابن الأثير، علي بن أبي الكرم، (١٤١٥هـ)، أسد الغابة في معرفة الصحابة، ط. ١، بيروت: دار الكتب العلمية.
- ٢) ابن الأثير، المبارك بن محمد، (١٣٩٩هـ)، النهاية في غريب الحديث والأثر، د. ط، بيروت: المكتبة العلمية.
- ٣) الإدريسي، محمد عبد الحّي، (١٩٨٢م)، فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيوخ والمسلسلات، ط. ٢، بيروت: دار الغرب.
- ٤) الأصبحي، مالك بن أنس، (١٤١٢هـ)، الموطأ، ط. ١، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- ٥) الأصبحي، (١٤١٥هـ)، المدونة، ط. ١، بيروت: دار الكتب العلمية.
- ٦) الأصبهاني، أحمد بن عبد الله، (١٤٠٩هـ)، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، د. ط، بيروت: دار الكتب العلمية.
- ٧) الأصبهاني، محمد بن عمر، (١٤٠٦هـ)، المجموع المغيـث في غريب القرآن والحديث، ط. ١، جدة: دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع.
- ٨) الأصفهاني، محمود بن عبد الرحمن، (١٤٠٦هـ)، بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، ط. ١، السعودية: دار المدني.
- ٩) الألباني، محمد ناصر الدين، (١٤٠٥هـ)، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، ط. ٢، بيروت: المكتب الإسلامي.
- ١٠) الألباني، (١٤١١هـ)، ضعيف سنن الترمذي، ط. ١، بيروت: المكتب الإسلامي.
- ١١) الألباني، (١٤١٥هـ)، سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، ط. ١، الرياض: مكتبة المعارف للنشر.
- ١٢) الألباني، (١٤١٧هـ)، صحيح وضعيف سنن ابن ماجه، ط. ١، الإسكندرية: برنامج منظومة التحقيقات الحديثية - المجاني - من إنتاج مركز نور الإسلام لأبحاث القرآن والسنة.
- ١٣) الألباني، (١٤١٧هـ)، تمام المنة في التعليق على فقه السنة، ط. ٥، الرياض: دار الـراية.
- ١٤) الألباني، (١٤١٩هـ)، صحيح وضعيف سنن أبي داود، ط. ١، جديدة، الرياض: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.
- ١٥) الألباني، (١٤١٩هـ)، صحيح وضعيف سنن النسائي، ط. ١، جديدة، الرياض: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.
- ١٦) الألباني، (١٤٢١هـ)، صحيح الترغيب والترهيب، ط. ١، الرياض: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.
- ١٧) الألباني، (١٤٢٠هـ)، الأجوبة النافعة عن أسئلة لجنة مسجد الجامعة، ط. ١، الرياض: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.
- ١٨) الألباني، (١٤٢٣هـ)، صحيح أبي داود - الأم، ط. ١، الكويت: مؤسسة غراس للنشر والتوزيع.
- ١٩) الألباني، (١٤٢٣هـ)، ضعيف أبي داود - الأم، ط. ١، الكويت: مؤسسة غراس للنشر والتوزيع.
- ٢٠) الألباني، (د.ت)، صحيح الجامع الصغير وزياداته، د. ط، بيروت: المكتب الإسلامي.
- ٢١) إلهي، فضل، (١٤١٤هـ)، أهمية صلاة الجماعة في ضوء النصوص وسير الصالحين، ط. ٢، القاهرة: دار الاعتصام.
- ٢٢) الأمدي، علي بن أبي علي، (د.ت)، الإحكام في أصول الأحكام، د. ط، بيروت: المكتب الإسلامي.
- ٢٣) ابن أمير الحاج، محمد بن محمد، (١٤٠٣هـ)، التقرير والتحبير في شرح التحرير، ط. ٢، بيروت: دار الكتب العلمية.

- (٢٤) الأنصاري، زكريا بن محمد، (١٤١١هـ)، الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة، ط.١، بيروت: دار الفكر المعاصر.
- (٢٥) الأنصاري، (د.ت)، أسنى المطالب في شرح روض الطالب، د.ط. م: دار الكتاب الإسلامي.
- (٢٦) الأنصاري، علي بن أبي يحيى، (١٤١٤هـ)، اللباب في الجمع بين السنة والكتاب، ط.٢، بيروت: دار القلم.
- (٢٧) الأهدل، يوسف البطاح، (١٤٢٧هـ)، تشنيف السمع بأخبار القصر والجمع، ط.١، بيروت: دار البشائر الإسلامية.
- (٢٨) البابرقي، محمد بن محمد، (د.ت)، العناية شرح الهداية، د.ط، بيروت: دار الفكر.
- (٢٩) الباجي، أبو الوليد سليمان، (١٣٣٢هـ)، المنتقى شرح الموطأ، ط.١، مصر: مطبعة السعادة.
- (٣٠) الباجي، (١٣٩٢هـ)، كتاب الحدود في الأصول، ط.١، بيروت: مؤسسة الزغي.
- (٣١) ابن باز، عبد العزيز بن عبد الله، (١٤٢٢هـ)، أحكام صلاة المريض وطهارته، ط.١، السعودية: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد.
- (٣٢) الباكستاني، زكريا بن غلام، (١٤٢١هـ)، ما صح من آثار الصحابة في الفقه، ط.١، بيروت: دار ابن حزم.
- (٣٣) البخاري، محمد بن إسماعيل، (١٤٠٩هـ)، الأدب المفرد، ط.٣، بيروت: دار البشائر الإسلامية.
- (٣٤) البخاري، (١٤٢٢هـ)، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه = صحيح البخاري، ط.١، بيروت: دار طوق النجاة.
- (٣٥) البخاري، علاء الدين، (١٤١٨هـ)، كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، ط.١، بيروت: دار الكتب العلمية.
- (٣٦) أبو البركات ابن تيمية، عبد السلام بن عبد الله، (١٤٠٤هـ)، المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، ط.٢، الرياض: مكتبة المعارف.
- (٣٧) البركتي، محمد عميم، (١٤٢٤هـ)، التعريفات الفقهية، ط.١، بيروت: دار الكتب العلمية.
- (٣٨) البزار، أحمد بن عمرو، (٢٠٠٩م)، مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، ط.١، المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم.
- (٣٩) ابن بزينة، عبد العزيز بن إبراهيم، (١٤٣١هـ)، روضة المستبين في شرح كتاب التلقين، ط.١، بيروت: دار ابن حزم.
- (٤٠) البسام، عبد الله بن عبد الرحمن، (١٤٢٠هـ)، توضيح الأحكام من بلوغ المرام، ط.٥، مكة المكرمة: مكتبة الأسدي.
- (٤١) ابن بطلال، علي بن خلف، (١٤٢٣هـ)، شرح صحيح البخاري لابن بطلال، ط.٢، الرياض: مكتبة الرشد.
- (٤٢) البعلي، علي بن محمد، (١٣٦٩هـ)، الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية من فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، د.ط، القاهرة: مطبعة السنة المحمدية.
- (٤٣) البعلي، محمد بن أبي الفتح، (١٤٢٣هـ)، المطلع على ألفاظ المقنع، ط.١، جدة: مكتبة السوادي للتوزيع.
- (٤٤) البغدادي، عبد الوهاب بن علي، (١٤٢٠هـ)، الإشراف على نكت مسائل الخلاف، ط.١، بيروت: دار ابن حزم.
- (٤٥) البغوي، محمد الحسين، (١٤٠٣هـ)، شرح السنة، ط.٢، بيروت: المكتب الإسلامي.
- (٤٦) البكجري، مغلطاي بن قليج، (١٤٢٢هـ)، إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ط.١، القاهرة: الفاروق الحديثة.

للطباعة والنشر.

- (٤٧) أبو بكر الشاشي، محمد بن احمد، (١٩٨٠هـ)، حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء، ط.١، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- (٤٨) البلادي، عاتق بن غيث، (١٤٠٠هـ)، معالم مكة التاريخية والأثرية، ط.١، مكة المكرمة: دار مكة للنشر والتوزيع.
- (٤٩) البلادي، (١٤٠٢هـ)، معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية، ط.١، مكة المكرمة: دار مكة للنشر والتوزيع.
- (٥٠) البهوتي، منصور بن يونس، (١٤١٤هـ)، دقائق أولي النهى لشرح المنتهى المعروف بشرح منتهى الإرادات، ط.١، بيروت: عالم الكتب.
- (٥١) البهوتي، (١٤١٨هـ)، كشف القناع عن متن الإقناع، ط.١، بيروت: دار الكتب العلمية.
- (٥٢) البهوتي، (د.ت)، الروض المربع شرح زاد المستقنع، "د.ط"، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- (٥٣) البوصي، عبد الله بن مبارك، (١٤٢٠هـ)، موسوعة الإجماع لشيخ الإسلام ابن تيمية، ط.١، الطائف: دار البيان الحديثة.
- (٥٤) البوصيري، أحمد بن أبي بكر، (١٤٠٣هـ)، مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، ط.٢، بيروت: دار العربية.
- (٥٥) ابن البيع، الحاكم محمد، (١٤١١هـ)، المستدرک علی الصحیحین، ط.١، بيروت: دار الكتب العلمية.
- (٥٦) البيهقي، أحمد بن الحسين، (١٤١٢هـ)، معرفة السنن والآثار، ط.١، كراتشي: جامعة الدراسات الإسلامية.
- (٥٧) البيهقي، (١٤٢٣هـ)، شعب الإيمان، ط.١، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية بومباي بالهند.
- (٥٨) البيهقي، (١٤٢٤هـ)، السنن الكبرى، ط.٣، بيروت: دار الكتب العلمية.
- (٥٩) بيومي، محمد أنور، (١٤٢٦هـ)، صلاة الجماعة في ضوء السنة، ط.١، القاهرة: مؤسسة العلياء للنشر والتوزيع.
- (٦٠) التتائي، محمد بن إبراهيم، (١٤٠٩هـ)، تنوير المقالة في حل ألفاظ الرسالة، ط.١، القاهرة: جامعة الأزهر.
- (٦١) الترمذي، محمد بن عيسى، (١٩٩٨م)، الجامع الكبير - سنن الترمذي، ط.١، بيروت: دار الغرب الإسلامي.
- (٦٢) التفتازاني، مسعود بن عمر، (د.ت)، شرح التلويح على التوضيح، ط.١، بيروت: دار الكتب العلمية.
- (٦٣) التميمي، محمد بن عبد الله، (١٤٣٤هـ)، الجامع لمسائل المدونة، ط.١، مكة: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي.
- (٦٤) التنوخي، إبراهيم بن عبد الصمد، (١٤٢٨هـ)، التنبيه على مبادئ التوجيه - قسم العبادات، ط.١، بيروت: دار ابن حزم.
- (٦٥) التهانوي، ظفر أحمد العثماني، (١٤٢١هـ)، إعلاء السنن، ط.١، بيروت: دار الفكر.
- (٦٦) التهانوي، محمد بن علي، (١٩٩٦م)، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ط.١، بيروت: مكتبة لبنان.
- (٦٧) ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، (١٤٠٨هـ)، الفتاوى الكبرى لابن تيمية، ط.١، بيروت: دار الكتب العلمية.
- (٦٨) ابن تيمية، (١٤١٥هـ)، سنة الجمعة، ط.١، بيروت: دار ابن حزم.
- (٦٩) ابن تيمية، (١٤١٦هـ)، مجموع الفتاوى، ط.١، المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.
- (٧٠) ابن تيمية، (١٤١٨هـ)، شرح العمدة لشيخ الإسلام ابن تيمية - من أول كتاب الصلاة إلى آخر باب آداب المشي

إلى الصلاة، ط.١، الرياض: دار العاصمة.

- (٧١) ابن تيمية، (١٤١٨هـ)، المستدرک علی مجموع فتاوی شیخ الإسلام، ط.١، د.م، ن.
- (٧٢) ابن تيمية، (١٤١٩هـ)، نقد مراتب الإجماع، ط.١، بيروت: دار ابن حزم.
- (٧٣) ابن تيمية، (١٤٢٢هـ)، القواعد النورانية الفقهية، ط.١، السعودية: دار ابن الجوزي.
- (٧٤) الجبرين، عبد الله بن عبد العزيز، (١٤٢٩هـ)، شرح عمدة الفقه، ط.٢، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.
- (٧٥) الجرجاني، علي بن محمد، (١٤٠٣هـ)، كتاب التعريفات، ط.١، بيروت: دار الكتب العلمية.
- (٧٦) الجصاص، أحمد بن علي، (١٤١٥هـ)، أحكام القرآن، ط.١، بيروت: دار الكتب العلمية.
- (٧٧) الجصاص، (١٤٣١هـ)، شرح مختصر الطحاوي، ط.١، المدينة المنورة: دار السراج.
- (٧٨) جناحي، إبراهيم علي، (٢٠٠٦م)، الأحكام المتعلقة بعبادات أهل الأعدار في الفقه الإسلامي، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا: الجامعة الأردنية.
- (٧٩) الجندي، خليل بن إسحاق، (١٤٢٩هـ)، التوضيح في شرح المختصر الفرعي لابن الحاجب، ط.١، د.م: مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث.
- (٨٠) الجوزي، عبد الرحمن بن علي، (١٣٨٦هـ)، الموضوعات، ط.١، المدينة المنورة: المكتبة السلفية.
- (٨١) الجوزي، (١٤٠٥هـ)، غريب الحديث، ط.١، بيروت: دار الكتب العلمية.
- (٨٢) الجوهري، إسماعيل بن حماد، (١٤٠٧هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ط.٤، بيروت: دار العلم للملايين.
- (٨٣) الجوهري، علي بن الجعد، (١٤١٠هـ)، مسند ابن الجعد، ط.١، بيروت: مؤسسة نادر.
- (٨٤) الجويني، عبد الملك بن عبد الله، (١٤١٩هـ)، الورقات، ط.٣، حيدر آباد: مركز توعية الفقه الإسلامي.
- (٨٥) الجويني، (١٤٢٨هـ)، نهاية المطلب في دراية المذهب، ط.١، د.م: دار المنهاج.
- (٨٦) أبو جيب، سعدي، (١٤١٦هـ)، موسوعة الإجماع، د.ط، دمشق: د.ن.
- (٨٧) الجيزاني، محمد بن حسين، (١٤٢٧هـ)، معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة، ط.٥، الدمام: دار ابن الجوزي.
- (٨٨) ابن الحاج، محمد بن محمد، (د.ت)، المدخل، د.ط، القاهرة: دار التراث.
- (٨٩) ابن حبان، محمد بن حبان، (١٣٩٣هـ)، الثقات، ط.١، حيدر آباد: دائرة المعارف العثمانية.
- (٩٠) الحجواي، موسى بن أحمد، (د.ت)، الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل، د.ط، بيروت: دار المعرفة.
- (٩١) ابن حجر، أحمد بن علي، (١٣٢٦هـ)، تهذيب التهذيب، ط.١، الهند: مطبعة دائرة المعارف النظامية.
- (٩٢) ابن حجر، (١٣٧٩هـ)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، د.ط، بيروت: دار المعرفة.
- (٩٣) ابن حجر، (١٣٩٢هـ)، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ط.٢، الهند: مجلس دائرة المعارف العثمانية.

- ٩٤) ابن حجر، (١٤٠٥هـ)، تعليق التعليق على صحيح البخاري، ط.١، بيروت: المكتب الإسلامي.
- ٩٥) ابن حجر، (١٤٠٦هـ)، تقريب التهذيب، ط.١، سوريا: دار الرشيد.
- ٩٦) ابن حجر، (١٤١٥هـ)، الإصابة في تمييز الصحابة، ط.١، بيروت: دار الكتب العلمية.
- ٩٧) ابن حجر، (١٤١٩هـ)، التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، ط.١، بيروت: دار الكتب العلمية.
- ٩٨) ابن حجر، (١٤١٩هـ)، المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، ط.١، السعودية: دار العاصمة، دار الغيث.
- ٩٩) ابن حجر، (د.ت)، الدراية في تخريج أحاديث الهداية، د.ط، بيروت: دار المعرفة.
- ١٠٠) الحداد، هيثم بن جواد، (١٤١٩هـ)، الأجوبة النافعة عن المسائل الواقعة، (مجموعة رسائل من الشيخ عبد الرحمن السعدي إلى تلميذه عبد الله بن عقيل)، د.ط، الرياض: د.ن.
- ١٠١) ابن حزم، علي بن أحمد، (١٤٢٥هـ)، المحلى بالآثار، ط.١، بيروت: دار الكتب العلمية.
- ١٠٢) ابن حزم، (د.ت)، مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات، د.ط، بيروت: دار الكتب العلمية.
- ١٠٣) الحسيني، محمد بن علي، (١٤٠٩هـ)، الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد من الرجال سوى من ذكر في تهذيب الكمال، ط.١، كراتشي: جامعة الدراسات الإسلامية.
- ١٠٤) الحسيني، محمد بن محمد، (١٤٠٧هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، ط.٢، الكويت: وزارة الأوقاف.
- ١٠٥) الحصكفي، محمد بن علي، (١٤٢٣هـ)، الدر المختار شرح تنوير الأبصار وجامع البحار، ط.١، بيروت: دار الكتب العلمية.
- ١٠٦) الحصني، محمد بن عبد المؤمن، (١٩٩٤م)، كفاية الأختيار في حل غاية الإختصار، ط.١، دمشق: دار الخير.
- ١٠٧) الخطاب، محمد بن محمد، (١٤١٢هـ)، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، ط.٣، بيروت: دار الفكر.
- ١٠٨) الحمد، حمد بن عبد الله، (د.ت)، شرح زاد المستقنع، دروس صوتية مفرغة، د.ط، م.ن.
- ١٠٩) الحموي، محمد أمين، (د.ت)، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، د.ط، بيروت: دار صادر.
- ١١٠) الحموي، ياقوت بن عبد الله، (١٩٩٥م)، معجم البلدان، ط.٢، بيروت: دار صادر.
- ١١١) الحميري، نشوان بن سعيد، (١٤٢٠هـ)، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، ط.١، بيروت: دار الفكر.
- ١١٢) ابن حيان، محمد بن يوسف، (١٤٢٠هـ)، البحر المحيط في التفسير، د.ط، بيروت: دار الفكر.
- ١١٣) الخراط، عبد الحق بن عبد الرحمن، (١٤١٦هـ)، الأحكام الوسطى من حديث النبي ﷺ، د.ط، الرياض: مكتبة الرشد.
- ١١٤) الخرخشي، محمد بن عبد الله، (د.ت)، شرح مختصر خليل للخرشي، د.ط، بيروت: دار الفكر.
- ١١٥) الخرقى، عمر بن الحسين، (١٤١٣هـ)، متن الخرقى على مذهب أبي عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني، ط.١، طنطا: دار الصحابة للتراث.

١١٦) ابن خزيمة، محمد بن إسحاق، (١٤٢٤هـ)، صحيح ابن خزيمة، ط.٣، بيروت: المكتب الإسلامي.

١١٧) الخضير، عبد الكريم بن عبد الله، (د.ت)، شرح مختصر الخرقى، د.ط، دروس مفرغة من موقع الشيخ الخضير، د.م، ن.

١١٨) الخضير، إبراهيم بن صالح، (١٤١٩هـ)، أحكام المساجد في الشريعة الإسلامية، ط.١، السعودية: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف.

١١٩) الخطابي، حمد بن محمد، (١٣٥١هـ)، معالم السنن، وهو شرح سنن أبي داود، ط.١، حلب: المطبعة العلمية.

١٢٠) الخطيب، يحيى بن عبد الرحمن، (د.ت)، أحكام المرأة الحامل، د.ط، سلسلة بحوث وتحقيقات مختارة من مجلة الحكمة (٢٤).

١٢١) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، (١٤٢٢هـ)، تاريخ بغداد، ط.١، بيروت: دار الغرب الإسلامي.

١٢٢) الخطيب البغدادي، (١٤٢٢هـ)، غنية الملتمس إيضاح الملتبس، ط.٢، الرياض: مكتبة الرشد.

١٢٣) الخطيب، محمد بن عبد الله، (١٩٨٥م)، مشكاة المصابيح، ط.٣، بيروت: المكتب الإسلامي.

١٢٤) خلاف، عبد الوهاب، (١٤١٩هـ)، علم أصول الفقه، ط.١، المنصورة: دار الكلمة للنشر والتوزيع.

١٢٥) ابن خلكان، أحمد بن محمد، (١٩٧١م)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ط.١، بيروت: دار صادر.

١٢٦) الدارقطني، علي بن عمر، (١٤٢٤هـ)، سنن الدارقطني، ط.١، بيروت: مؤسسة الرسالة.

١٢٧) الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن، (١٤٣٤هـ)، مسند الدارمي المعروف بسنن الدارمي، ط.١، بيروت: دار البشائر.

١٢٨) أبو داود، سليمان بن الأشعث، (١٤٣٠هـ)، سنن أبي داود، ط.١، بيروت: دار الرسالة العالمية.

١٢٩) الدسوقي، محمد بن أحمد، (د.ت)، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، د.ط، بيروت: دار الفكر.

١٣٠) الدميري، محمد بن موسى، (١٤٢٥هـ)، النجم الوهاج في شرح المنهاج، ط.١، جدة: دار المنهاج.

١٣١) الذهبي، محمد بن أحمد، (١٣٨٢هـ)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ط.١، بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر.

١٣٢) الذهبي، (١٤٠٦هـ)، ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، ط.١، الزرقاء: مكتبة المنار.

١٣٣) الذهبي، (٢٠٠٣م)، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ط.١، بيروت: دار الغرب الإسلامي.

١٣٤) الذهبي، (١٤٢٧هـ)، سير أعلام النبلاء، د.ط، القاهرة: دار الحديث.

١٣٥) الرازي، أحمد بن فارس، (١٣٩٩هـ)، معجم مقاييس اللغة، د.ط، بيروت: دار الفكر.

١٣٦) الرازي، عبد الرحمن بن محمد، (١٣٧١هـ)، الجرح والتعديل، ط.١، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

١٣٧) الرازي، محمد بن أبي بكر، (١٤٢٠هـ)، مختار الصحاح، ط.٥، بيروت: المكتبة العصرية.

١٣٨) الراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد، (١٤١٢هـ)، المفردات في غريب القرآن، ط.١، بيروت: دار القلم.

١٣٩) الرافعي، عبد الكريم بن محمد، (١٤١٧هـ)، العزيز شرح الوجيز المعروف بالشرح الكبير، ط.١، بيروت: دار الكتب العلمية.

١٤٠) الرافعي، (١٤٢٨هـ)، شرح مسند الشافعي، ط.١، قطر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية إدارة الشؤون الإسلامية.

١٤١) ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد، (١٤١٧هـ)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ط.١، المدينة المنورة: مكتبة الغريب الأثرية.

١٤٢) ابن رجب، (١٤٢٥هـ)، ذيل طبقات الحنابلة، ط.١، الرياض: مكتبة العبيكان.

١٤٣) ابن رجب، (١٤٢٩هـ)، جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم، ط.١، دمشق: دار ابن كثير للطباعة والنشر.

١٤٤) الرجراجي، علي بن سعيد، (١٤٢٨هـ)، مناهج التحصيل ونتائج لطائف التأويل في شرح المدونة وحل مشكلاتها، ط.١، بيروت: دار ابن حزم.

١٤٥) الرحيباني، مصطفى بن سعد، (١٤١٥هـ)، مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى، بيروت: المكتب الإسلامي.

١٤٦) ابن رشد الجد، محمد بن أحمد، (١٤٠٨هـ)، المقدمات الممهديات، ط.١، بيروت: دار الغرب الإسلامي.

١٤٧) ابن رشد الجد، (١٤٠٨هـ)، البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة، ط.٢، بيروت: دار الغرب الإسلامي.

١٤٨) ابن رشد الحفيد، محمد بن أحمد، (١٤٢٥هـ)، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، د.ط، القاهرة: دار الحديث.

١٤٩) ابن الرفعة، أحمد بن محمد، (٢٠٠٩م)، كفاية النبيه في شرح التنبيه، ط.١، بيروت: دار الكتب العلمية.

١٥٠) الرملي، محمد بن أبي العباس، (١٤٠٤هـ)، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، ط.أخيرة، بيروت: دار الفكر.

١٥١) الرومي، فهد بن عبد الرحمن، (١٤١٧هـ)، الصلاة في القرآن الكريم مفهوماً وفقهها، ط.٧، الرياض: مكتبة العبيكان.

١٥٢) الروياني، عبد الواحد بن إسماعيل، (٢٠٠٩م)، بحر المذهب (في فروع المذهب الشافعي)، ط.١، بيروت: دار الكتب العلمية.

١٥٣) الزرقاني، محمد عبد الباقي، (١٤٢٤هـ)، شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، ط.١، القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية.

١٥٤) الزركشي، محمد بن عبد الله، (١٤٠٥هـ)، المنشور في القواعد الفقهية، ط.٢، الكويت: وزارة الأوقاف الكويتية.

١٥٥) الزركشي، (١٤١٣هـ)، شرح الزركشي على مختصر الخرق، ط.١، الرياض: دار العبيكان.

١٥٦) الزركشي، (١٤١٤هـ)، البحر المحيط في أصول الفقه، ط.١، د.م: دار الكتي.

١٥٧) الزركشي، (١٤٢٠هـ)، إعلام الساجد بأحكام المساجد، ط.٥، القاهرة: وزارة الأوقاف المصرية.

١٥٨) الزركلي، خير الدين بن محمود، (٢٠٠٢م)، الأعلام، ط.٥، بيروت: دار العلم للملايين.

١٥٩) الزهراء، أسامة، (د.ت)، المعجم الجامع في تراجم العلماء وطلبة العلم المعاصرين، كتاب آلي غير مطبوع، د.ط.م.ن.

- ١٦٠) الزيد، علي بن أحمد، (١٤٢٣هـ)، تعليم الصلاة، د.ط، السعودية: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد.
- ١٦١) زيدان، عبد الكريم، (١٤١٣هـ)، المفصل في أحكام المرأة والبيت المسلم في الشريعة الإسلامية، ط.١، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- ١٦٢) الزيلعي، عبد الله بن يوسف، (١٤١٨هـ)، نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمي في تخريج الزيلعي، ط.١، جدة: دار القبلة للثقافة الإسلامية.
- ١٦٣) الزيلعي، عثمان بن علي، (١٣١٣هـ)، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي، ط.١، القاهرة: المطبعة الكبرى الأميرية.
- ١٦٤) الساعاتي، أحمد البناء، (د.ت)، الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني ومعه بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني، ط.٢، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- ١٦٥) السبكي، تقي الدين، (١٤١٦هـ)، الإبهاج في شرح المنهاج (منهاج الوصول إلي علم الأصول)، د.ط، بيروت: دار الكتب العلمية.
- ١٦٦) السبكي، (١٤١٣هـ)، طبقات الشافعية الكبرى، ط.٢، د.م: هجر للطباعة والنشر والتوزيع.
- ١٦٧) السبكي، عبد الوهاب بن تقي الدين، (١٤١١هـ)، الأشباه والنظائر، ط.١، بيروت: دار الكتب العلمية.
- ١٦٨) ابن السبكي، والعراقي، والزيدي، (١٤٠٨هـ)، تخريج أحاديث إحياء علوم الدين، ط.١، الرياض: دار العاصمة للنشر.
- ١٦٩) السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، (د.ت)، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، د.ط، بيروت: دار مكتبة الحياة.
- ١٧٠) السدلان، صالح بن غانم، (١٤١٦هـ)، صلاة الجماعة حكمها وأحكامها والتنبيه على ما يقع فيها من بدع وأخطاء، ط.٣، الرياض: دار بلنسية.
- ١٧١) السرخسي، محمد بن أحمد، (١٤١٤هـ)، المبسوط، د.ط، بيروت: دار المعرفة.
- ١٧٢) ابن سعد، محمد بن سعد، (١٤١٠هـ)، الطبقات الكبرى، ط.١، بيروت: دار الكتب العلمية.
- ١٧٣) السفاريني، محمد بن أحمد، (١٤١٤هـ)، غذاء الألباب في شرح منظومة الآداب، ط.٢، مصر: مؤسسة قرطبة.
- ١٧٤) آل سلمان، مشهور بن حسن، (١٤١٦هـ)، القول المبين في أخطاء المصلين، ط.٤، السعودية: دار ابن القيم.
- ١٧٥) السمرقندي، محمد بن أحمد، (١٤١٤هـ)، تحفة الفقهاء، ط.٢، بيروت: دار الكتب العلمية.
- ١٧٦) السمعاني، منصور بن محمد، (١٤١٩هـ)، قواطع الأدلة في الأصول، ط.١، الرياض: مكتبة التوبة.
- ١٧٧) السندي، محمد بن عبد الهادي، (١٤٠٦هـ)، حاشية السندي على سنن النسائي (مطبوع مع السنن)، ط.٢، حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية.
- ١٧٨) السندي، (د.ت)، حاشية السندي على سنن ابن ماجه = كفاية الحاجة في شرح سنن ابن ماجه، د.ط، بيروت: دار الجليل.

- ١٧٩) ابن سودة، عبد السلام بن عبد القادر، (١٧٤١٧هـ)، إتحاف المطالع بوفيات أعلام القرن الثالث عشر والرابع، ط. ١، بيروت: دار الغرب الإسلامي.
- ١٨٠) السيواسي، محمد بن عبد الواحد، (د.ت)، شرح فتح القدير، د.ط، بيروت: دار الفكر.
- ١٨١) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، (١٤٠٦هـ)، حاشية السيوطي على سنن النسائي (مطبوع مع السنن)، ط. ٢، حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية.
- ١٨٢) السيوطي، (١٤١١هـ)، الأشباه والنظائر، ط. ١، بيروت: دار الكتب العلمية.
- ١٨٣) السيوطي، (١٤١٧هـ)، اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، ط. ١، بيروت: دار الكتب العلمية.
- ١٨٤) السيوطي، (١٤٢٤هـ)، معجم مقالات العلوم في الحدود والرسوم، ط. ١، القاهرة: مكتبة الآداب.
- ١٨٥) السيوطي، (د.ت)، ذيل طبقات الحفاظ للذهبي، د.ط، بيروت: دار الكتب العلمية.
- ١٨٦) السيوطي، (د.ت)، نظم العقيان في أعيان الأعيان، د.ط، بيروت: المكتبة العلمية.
- ١٨٧) ابن شاس، عبد الله بن نجم، (١٤٢٣هـ)، عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة، ط. ١، بيروت: دار الغرب الإسلامي.
- ١٨٨) الشافعي، محمد بن إدريس، (١٤١٠هـ)، الأم، د.ط، بيروت: دار المعرفة.
- ١٨٩) الشربيني، محمد بن أحمد، (١٤١٥هـ)، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، ط. ١، بيروت: دار الكتب العلمية.
- ١٩٠) الشرنبلالي، حسن بن عمار، (١٤٢٥هـ)، مراقي الفلاح شرح متن نور الإيضاح، ط. ١، د.م: المكتبة العصرية.
- ١٩١) الشنقيطي، محمد الأمين، (١٤١٥هـ)، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، د.ط، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر.
- ١٩٢) الشنقيطي، محمد الخضر، (١٤١٥هـ)، كوثر المعاني الدراري في كشف خبايا صحيح البخاري، ط. ١، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- ١٩٣) الشنقيطي، محمد بن محمد المختار، (د.ت)، شرح زاد المستقنع، دروس صوتية مفرغة، د.ط، م.ن.
- ١٩٤) الشوكاني، محمد بن علي، (١٤١٣هـ)، نيل الأوطار، ط. ١، مصر: دار الحديث.
- ١٩٥) الشوكاني، (١٤١٩هـ)، إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول، ط. ١، بيروت: دار الكتاب العربي.
- ١٩٦) الشوكاني، (د.ت)، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، د.ط، بيروت: دار المعرفة.
- ١٩٧) الشيباني، أحمد بن حنبل، (١٤٠١هـ)، مسائل أحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله، ط. ١، بيروت: المكتب الإسلامي.
- ١٩٨) الشيباني، (١٤٢١هـ)، مسند الإمام أحمد بن حنبل، ط. ١، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- ١٩٩) الشيباني، محمد بن الحسن، (١٤٠٣هـ)، الحجة على أهل المدينة، ط. ٣، بيروت: عالم الكتب.
- ٢٠٠) الشيباني، (١٤١٠هـ)، الأصل المعروف بالمبسوط، ط. ١، بيروت: عالم الكتب.

- (٢٠١) الشيباني، (د.ت)، الآثار لمحمد بن الحسن، د.ط، بيروت: دار الكتب العلمية.
- (٢٠٢) ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد، (١٤٠٩هـ)، الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، ط.١، الرياض: مكتبة الرشد، و (١٤٢٩هـ)، ط.١، القاهرة: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر.
- (٢٠٣) آل الشيخ، إبراهيم، السعدي، عبد الرحمن، بن حميد، عبد الله، ابن باز، عبد العزيز، ابن عثيمين، محمد، ابن جبرين، عبد الله، الفوزان، صالح، (١٤١٥هـ)، فتاوى المرأة المسلمة، ط.١، الرياض: مكتبة دار طبرية.
- (٢٠٤) شَيْخِي زَادَه، عبد الرحمن بن محمد، (د.ت)، مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، د.ط، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- (٢٠٥) الشيرازي، إبراهيم بن علي، (١٤٠٣هـ)، التبصرة في أصول الفقه، ط.١، دمشق: دار الفكر.
- (٢٠٦) الشيرازي، (١٤١٦هـ)، المهذب في فقه الإمام الشافعي، ط.١، بيروت: دار الكتب العلمية.
- (٢٠٧) الصاوي، أحمد بن محمد، (د.ت)، بلغة السالك لأقرب المسالك المعروف بحاشية الصاوي على الشرح الصغير، د.ط، القاهرة: دار المعارف.
- (٢٠٨) الصفدي، صلاح الدين خليل، (١٤٢٠هـ)، الوافي بالوفيات، ط.١، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- (٢٠٩) ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، (١٤٠٦هـ)، معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، د.ط، سوريا: دار الفكر.
- (٢١٠) ابن الصلاح، (١٤٠٧هـ)، فتاوى ابن الصلاح، ط.١، بيروت: عالم الكتب.
- (٢١١) ابن الصلاح، (١٤٢٣هـ)، أدب المفتي والمستفتي، ط.٢، المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم.
- (٢١٢) الصَّمَيْرِي، الحسين بن علي، (١٤٠٥هـ)، أخبار أبي حنيفة وأصحابه، ط.٢، بيروت: عالم الكتب.
- (٢١٣) الصنعاني، عبد الرزاق بن همام، (١٤٠٣هـ)، المصنف، ط.٢، بيروت: المكتب الإسلامي.
- (٢١٤) الصنعاني، محمد بن إسماعيل، (١٤٠٩هـ)، العدة حاشية الصنعاني على أحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام لابن دقيق العيد، ط.٢، القاهرة: المكتبة السلفية.
- (٢١٥) الصنعاني، (١٤٢٣هـ)، التنوير شرح الجامع الصغير، ط.١، الرياض: مكتبة دار السلام.
- (٢١٦) الصنعاني، (د.ت)، سبيل السلام، د.ط، م: دار الحديث.
- (٢١٧) ابن ضويان، إبراهيم بن محمد، (١٤٠٩هـ)، منار السبيل في شرح الدليل، ط.٧، بيروت: المكتب الإسلامي.
- (٢١٨) الطبراني، سليمان بن أحمد، (١٤١٥هـ)، المعجم الكبير، ط.١، القاهرة: مكتبة ابن تيمية.
- (٢١٩) الطبراني، (١٤١٥هـ)، المعجم الأوسط، د.ط، القاهرة: دار الحرمين.
- (٢٢٠) الطبري، محمد بن جرير، (١٤٢٠هـ)، جامع البيان في تأويل القرآن، ط.١، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- (٢٢١) الطحاوي، أحمد بن محمد، (١٤١٤هـ)، شرح معاني الآثار، ط.١، بيروت: عالم الكتب.

- ٢٢٢) الطحاوي، (١٤١٥هـ)، شرح مشكل الآثار، ط.١، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- ٢٢٣) الطحطاوي، أحمد بن محمد، (١٤١٨هـ)، حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح، ط.١، بيروت: دار الكتب العلمية.
- ٢٢٤) الطريفي، عبد العزيز بن مرزوق، (١٤٢٢هـ)، التحجيل في تخريج ما لم يخرج من الأحاديث والآثار في إرواء الغليل، ط.١، الرياض: مكتبة الرشد.
- ٢٢٥) الطيار، عبد الله بن محمد، (١٤٢٥هـ)، الصلاة وصف مفصل للصلاة بمقدماتها مقرونة بالدليل من الكتاب والسنة، وبيان لأحكامها وآدابها وشروطها وسننها من التكبير حتى التسليم، ط.١٠، الرياض: دار الوطن للنشر.
- ٢٢٦) ابن عابدين، محمد أمين، (١٤١٢هـ)، رد المختار على الدر المختار - حاشية ابن عابدين -، ط.٢، بيروت: دار الفكر.
- ٢٢٧) العباد، عبد المحسن بن حمد، (د.ت)، شرح سنن أبي داود، دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية.
- ٢٢٨) ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله، (١٣٨٧هـ)، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، د.ط، المغرب: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية.
- ٢٢٩) ابن عبد البر، (١٤٠٠هـ)، الكافي في فقه أهل المدينة، ط.٢، الرياض: مكتبة الرياض الحديثة.
- ٢٣٠) ابن عبد البر، (١٤١٤هـ)، جامع بيان العلم وفضله، ط.١، السعودية: دار ابن الجوزي.
- ٢٣١) ابن عبد البر، (١٤٢١هـ)، الاستذكار، ط.١، بيروت: دار الكتب العلمية.
- ٢٣٢) عبد الجبار، صهيب، (٢٠١٤م)، الجامع الصحيح للسنن والمسانيد، الكتاب غير مطبوع.
- ٢٣٣) ابن عبد الهادي، محمد بن أحمد، (١٤٢٨هـ)، تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، ط.١، الرياض: اضاء السلف.
- ٢٣٤) عبد الوهاب، علي جمعة، (١٤٢٢هـ)، المدخل إلى دراسة المذاهب الفقهية، ط.٢، القاهرة: دار السلام.
- ٢٣٥) ابن عثيمين، محمد بن صالح، (١٤١٣هـ)، مجموع فتاوى ورسائل العثيمين، ط. أخيرة، الرياض: دار الوطن.
- ٢٣٦) ابن عثيمين، (١٤٢٢هـ)، الشرح الممتع على زاد المستقنع، ط.١، الدمام: دار ابن الجوزي.
- ٢٣٧) العجلي، أحمد بن عبد الله، (١٤٠٥هـ)، تاريخ الثقات، ط.١، م.د: دار الباز.
- ٢٣٨) العدوي، علي بن أحمد، (١٤١٤هـ)، حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني، د.ط، بيروت: دار الفكر.
- ٢٣٩) العدوي، مصطفى، (١٤١٣هـ)، جامع أحكام النساء، ط.١، الخبر: دار السنة.
- ٢٤٠) العراقي، عبد الرحيم بن الحسين وابنه أحمد، (د.ت)، طرح التثريب في شرح التقریب، الطبعة المصرية القديمة، وصورتها دور عدة منها: بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- ٢٤١) ابن العربي، محمد بن عبد الله، (١٤٢٤هـ)، أحكام القرآن، ط.٣، بيروت: دار الكتب العلمية.
- ٢٤٢) ابن عساكر، علي بن الحسن، (١٤١٥هـ)، تاريخ دمشق، د.ط، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

٢٤٣) ابن عسكر، عبد الرحمن بن محمد، (د.ت)، إرشاد السالك إلى أشرف المسالك في فقه الإمام مالك، ط.٣، مصر: مكتبة الحلبي.

٢٤٤) العصيمي، فهد حمود، (١٤٢٢هـ)، أحكام المنزل في الإسلام، بحث منشور، جامعة أم القرى للبحوث العلمية، العدد ٧، الجزء ١، قسم فقه: مكة المكرمة.

٢٤٥) ابن العطار، علي بن إبراهيم، (١٤٢٧هـ)، العدة في شرح العمدة في أحاديث الأحكام، ط.١، بيروت: دار البشائر.

٢٤٦) ابن عطية، عبد الحق بن غالب، (١٤٢٢هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ط.١، بيروت: دار الكتب العلمية.

٢٤٧) ابن عطية، محمد بن علي، (١٤٢٦هـ)، قوت القلوب في معاملة المحبوب ووصف طريق المرید إلى مقام التوحيد، ط.٢، بيروت: دار الكتب العلمية.

٢٤٨) العظيم آبادي، محمد أشرف، (١٤١٥هـ)، عون المعبود شرح سنن أبي داود، ط.٢، بيروت: دار الكتب العلمية.

٢٤٩) العقيلي، عمر بن أحمد، (د.ت)، بغية الطلب في تاريخ حلب، د.ط، بيروت: دار الفكر.

٢٥٠) عليش، محمد بن أحمد، (١٤٠٩هـ)، منح الجليل شرح مختصر خليل، ط.٢، بيروت: دار الفكر.

٢٥١) ابن العماد، عبد الحي بن أحمد، (١٤٠٦هـ)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ط.١، دمشق - بيروت: دار ابن كثير.

٢٥٢) عمر، أحمد مختار، (١٤٢٩هـ)، معجم اللغة العربية المعاصرة، ط.١، القاهرة: عالم الكتب.

٢٥٣) العمراني، يحيى بن أبي الخير، (١٤٢١هـ)، البيان في مذهب الإمام الشافعي، ط.١، جدة: دار المنهاج.

٢٥٤) عويضة، محمود بن عبد اللطيف، (٢٠٠٣م)، الجامع لأحكام الصلاة، ط.٣، عمان: دار الوضاح للنشر والتوزيع.

٢٥٥) ابن عياض، عياض بن موسى، (١٤١٩هـ)، شرح صحيح مسلم للقاضي عياض المسمى إكمال المعلم بفوائد مسلم، ط.١، مصر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع.

٢٥٦) ابن دقيق العيد، محمد بن علي، (١٤٢٦هـ)، إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، ط.١، بيروت: مؤسسة الرسالة.

٢٥٧) ابن دقيق العيد، (١٤٣٠هـ)، شرح الإلمام بأحاديث الأحكام، ط.٢، سوريا: دار النوادر.

٢٥٨) العيني، محمود بن أحمد، (١٤٢٠هـ)، البناية شرح الهداية، ط.١، بيروت: دار الكتب العلمية.

٢٥٩) العيني، (١٤٢٠هـ)، شرح سنن أبي داود، ط.١، الرياض: مكتبة الرشد.

٢٦٠) العيني، (د.ت)، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، د.ط، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

٢٦١) الغزالي، محمد بن محمد، (١٤١٧هـ)، الوسيط في المذهب، ط.١، القاهرة: دار السلام.

٢٦٢) الغنيم، فؤاد بن سليمان، (١٤٣٣هـ)، الأحكام الفقهية المتعلقة بالمكان في العبادات، رسالة دكتوراه ط.١، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٢٦٣) الفاكهي، محمد بن إسحاق، (١٤١٤هـ)، أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه، ط.٢، بيروت: دار خضر.

- ٢٦٤) الفراء، القاضي أبو يعلى، (١٤٠٥هـ)، المسائل الفقهية من كتاب الروائين والوجهين، ط.١، الرياض: مكتبة المعارف.
- ٢٦٥) الفراء، (١٤٢١هـ)، الجامع الصغير في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، ط.١، الرياض: دار أطلس.
- ٢٦٦) الفراهيدي، الخليل بن أحمد، (د.ت)، العين، د.ط.م: دار ومكتبة الهلال.
- ٢٦٧) الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب، (١٤٢٦هـ)، القاموس المحيط، ط.٨، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- ٢٦٨) أبو الفيض، أحمد الغماري، (١٣٧٥هـ)، الإقناع بصحة صلاة الجمعة في المنزل خلف المذبح، د.ط.م: مطبعة دار التأليف.
- ٢٦٩) الفيومي، أحمد بن محمد، (د.ت)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، د.ط، بيروت: المكتبة العلمية.
- ٢٧٠) ابن قدامة، عبد الله بن أحمد، (١٣٨٨هـ)، المغني، د.ط، القاهرة: مكتبة القاهرة.
- ٢٧١) ابن قدامة، (١٤١٤هـ)، الكافي في فقه الإمام أحمد، ط.١، د.م: دار الكتب العلمية.
- ٢٧٢) ابن قدامة، عبد الرحمن بن محمد، (د.ت)، الشرح الكبير على متن المقنع، د.ط، بيروت: دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع.
- ٢٧٣) القدوري، أحمد بن محمد، (١٤٢٧هـ)، التجريد، ط.٢، القاهرة: دار السلام.
- ٢٧٤) القرافي، أحمد بن إدريس، (١٩٩٤م)، الذخيرة، ط.١، بيروت: دار الغرب الإسلامي.
- ٢٧٥) القرافي، (١٤٢٤هـ)، الفروق = أنوار البروق في أنواء الفروق، ط.١، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- ٢٧٦) القرشي، صالح بن رزيق، (١٤٢٤هـ)، الجمع بين الصلاتين - دراسة فقهية مقارنة -، رسالة ماجستير، كلية الشريعة: جامعة أم القرى بمكة المكرمة.
- ٢٧٧) القرشي، عبد القادر بن محمد، (د.ت)، الجواهر المضية في طبقات الحنفية، د.ط، كراتشي: د.ن.
- ٢٧٨) القرطبي، محمد بن أحمد، (١٣٨٤هـ)، الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، ط.٢، القاهرة: دار الكتب المصرية.
- ٢٧٩) القسطلاني، أحمد بن محمد، (١٣٢٣هـ)، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، ط.٧، مصر: المطبعة الأميرية.
- ٢٨٠) ابن القطان، علي بن محمد، (١٤١٨هـ)، بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، ط.١، الرياض: دار طيبة.
- ٢٨١) ابن القطان، (١٤٢٤هـ)، الإقناع في مسائل الإجماع، ط.١، القاهرة: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر.
- ٢٨٢) قلطوبغا، زين الدين قاسم، (١٤٣٢هـ)، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، ط.١، صنعاء: مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة.
- ٢٨٣) قلعه جي، محمد رواس، قني، حامد صادق، (١٤٠٨هـ)، معجم لغة الفقهاء، ط.٢، د.م: دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع.
- ٢٨٤) القيرواني، محمد عبد الله، (١٩٩٩م)، النوادر والزيادات على مافي المدونة من غيرها من الأمهات، ط.١، بيروت: دار الغرب الإسلامي.

- ٢٨٥) ابن القيم، محمد بن أبي بكر، (١٣٩١هـ)، تحفة المودود بأحكام المولود، ط.١، دمشق: مكتبة دار البيان.
- ٢٨٦) ابن القيم، (١٤١١هـ)، إعلام الموقعين عن رب العالمين، ط.١، بيروت: دار الكتب العلمية.
- ٢٨٧) ابن القيم، (١٤١٥هـ)، زاد المعاد في هدي خير العباد، ط.٢٧، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- ٢٨٨) ابن القيم، (١٤١٦هـ)، الصلاة وحكم تاركها وسياق صلاة النبي من حين كان يكبر إلى أن يفرغ منها، ط.١، بيروت: دار ابن حزم.
- ٢٨٩) الكاساني، مسعود بن أحمد، (١٤٠٦هـ)، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ط.٢، بيروت: دار الكتب العلمية.
- ٢٩٠) ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر، (١٤٢٠هـ)، تفسير القرآن العظيم، ط.٢، الرياض: دار طيبة للنشر والتوزيع.
- ٢٩١) ابن كثير، (١٣٩٥هـ)، السيرة النبوية (من البداية والنهاية لابن كثير)، د.ط، بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع.
- ٢٩٢) كحالة، عمر بن رضا، (د.ت)، معجم المؤلفين، د.ط، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- ٢٩٣) الكشميري، محمد أنور، (١٤٢٥هـ)، العرف الشذي شرح سنن الترمذي، ط.١، بيروت: دار التراث لعربي.
- ٢٩٤) الكشميري، (١٤٢٦هـ)، فيض الباري على صحيح البخاري، ط.١، بيروت: دار الكتب العلمية.
- ٢٩٥) الكشناوي، أبو بكر بن حسن، (د.ت)، أسهل المدارك «شرح إرشاد السالك في مذهب إمام الأئمة مالك»، ط.٢، بيروت: دار الفكر.
- ٢٩٦) الكفوي، أيوب بن موسى، (١٤١٩هـ)، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، ط.٢، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- ٢٩٧) الكلاباذي، أحمد بن محمد، (١٤٠٧هـ)، رجال صحيح البخاري = الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد، ط.١، بيروت: دار المعرفة.
- ٢٩٨) الكلوزاني، محفوظ بن أحمد، (١٤١٣هـ)، الانتصار في المسائل الكبار على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، ط.١، الرياض: مكتبة العبيكان.
- ٢٩٩) الكوسج، إسحاق المرزوي، (١٤٢٥هـ)، مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه، ط.١، المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي.
- ٣٠٠) اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، (د.ت)، فتاوى اللجنة الدائمة - المجموعة الأولى + المجموعة الثانية، د.ط، الرياض: رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء - الإدارة العامة للطبع.
- ٣٠١) اللخمي، علي بن محمد، (١٤٣٢هـ)، التبصرة، ط.١، قطر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.
- ٣٠٢) الماتريدي، محمد بن محمد، (١٤٢٦هـ)، تفسير الماتريدي (تأويلات أهل السنة)، ط.١، بيروت: دار الكتب العلمية.
- ٣٠٣) ابن ماجه، محمد بن يزيد، (د.ت)، سنن ابن ماجه، د.ط، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية.
- ٣٠٤) ابن مازة، محمود بن أحمد، (١٤٢٤هـ)، المحيط البرهاني في الفقه النعماني فقه الإمام أبي حنيفة، ط.١، بيروت:

دار الكتب العلمية.

٣٠٥) المازري، محمد بن علي، (٢٠٠٨م)، شرح التلقين، ط.١، بيروت: دار الغرب الإسلامي.

٣٠٦) الماوردي، علي بن محمد، (١٤١٩هـ)، الحاوي الكبير، ط.١، بيروت: دار الكتب العلمية.

٣٠٧) المباركفوري، محمد بن عبد الرحمن، (١٤١٠هـ)، تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي، ط.١، بيروت: دار الكتب العلمية.

٣٠٨) مجموعة من العلماء بإشراف مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر، (١٣٩٣هـ)، التفسير الوسيط للقرآن الكريم، ط.١، القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية.

٣٠٩) المحمادي، عبد الله أحمد، (١٤٢٠هـ)، الأحكام المتعلقة في البيوت في الفقه الإسلامي، رسالة ماجستير، المعهد العالي للقضاء: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، قسم الفقه، الرياض.

٣١٠) مخلوف، محمد بن محمد، (١٤٢٤هـ)، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، ط.١، بيروت: دار الكتب العلمية.

٣١١) المرادوي، علي بن سليمان، (د.ت)، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، ط.٢، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

٣١٢) المرزوي، منصور بن محمد، (١٤١٨هـ)، قواطع الأدلة في الأصول، ط.١، بيروت: دار الكتب العلمية.

٣١٣) المرغيناني، علي بن أبي بكر، (١٤١٧هـ)، الهداية في شرح بداية المبتدي، ط.١، كراتشي: دار القرآن والعلوم الإسلامية.

٣١٤) المزي، يوسف بن عبد الرحمن، (١٤٠٠هـ)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ط.١، بيروت: مؤسسة الرسالة.

٣١٥) المشيقح، خالد بن علي، (د.ت)، فقه النوازل في العبادات، د.ط.م.ن.

٣١٦) مصطفى، إبراهيم، الزيات، أحمد، عبد القادر، حامد، النجار، محمد، (د.ت)، المعجم الوسيط، د.ط.م: دار الدعوة.

٣١٧) المطرزي، ناصر بن عبد السيد، (د.ت)، المغرب في ترتيب المعرب، د.ط، بيروت: دار الكتاب العربي.

٣١٨) المغربي، الحسين بن محمد، (١٤١٤هـ)، البدرُ التمام شرح بلوغ المرام، ط.١، مصر: دار الحجر.

٣١٩) ابن مفلح، إبراهيم بن محمد، (١٤١٨هـ)، المبدع في شرح المقنع، ط.١، بيروت: دار الكتب العلمية.

٣٢٠) ابن مفلح، محمد بن مفلح بن محمد، (١٤٢٤هـ)، الفروع، ط.١، بيروت: مؤسسة الرسالة.

٣٢١) ابن مفلح، (د.ت)، الآداب الشرعية والمنح المرعية، د.ط، بيروت: عالم الكتب.

٣٢٢) المقدسي، محمد بن عبد الواحد، (د.ت)، المنتقى من مسموعات مرو - مخطوط.

٣٢٣) المقدم، محمد أحمد، (د.ت)، لماذا نصلي، دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية.

٣٢٤) الملا الهروي القاري، علي بن سلطان، (١٣٩١هـ)، الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة المعروف

بالموضوعات الكبرى، ط.١، بيروت: مؤسسة الرسالة.

٣٢٥) الملا الهروي القاري، (١٤٢٢هـ)، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، ط.١، بيروت: دار الفكر.

٣٢٦) الملا، محمد بن عبد الله، (١٤٣٤هـ)، صلاة الآيات حكمها وصفتها، ط.١، الرياض: دار التوحيد للنشر.

- ٣٢٧) الملطي، يوسف بن موسى، (د.ت)، المعتصر من المختصر من مشكل الآثار، د.ط، بيروت: عالم الكتب.
- ٣٢٨) ابن الملقن، عمر بن علي، (١٤١٧هـ)، الإعلام بفوائد عمدة الأحكام، ط.١، السعودية: دار العاصمة للنشر والتوزيع.
- ٣٢٩) ابن الملقن، (١٤٢٥هـ)، البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، ط.١، الرياض: دار الهجرة للنشر والتوزيع.
- ٣٣٠) ابن الملقن، (١٤٢٩هـ)، التوضيح لشرح الجامع الصحيح، ط.١، سوريا: دار النوادر.
- ٣٣١) المناوي، عبد الرؤوف، (١٣٥٦هـ)، فيض القدير شرح الجامع الصغير، ط.١، مصر: المكتبة التجارية الكبرى.
- ٣٣٢) ابن منجويه، أحمد بن علي، (١٤٠٧هـ)، رجال صحيح مسلم، ط.١، بيروت: دار المعرفة.
- ٣٣٣) ابن المنذر، محمد بن إبراهيم، (١٤٠٥هـ)، الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، ط.١، الرياض: دار طيبة.
- ٣٣٤) ابن المنذر، (١٤٢٥هـ)، الإشراف على مذاهب العلماء، ط.١، رأس الخيمة: مكتبة مكة الثقافية.
- ٣٣٥) ابن المنذر، (١٤٢٥هـ)، الإجماع، ط.١، الرياض: دار المسلم للنشر والتوزيع.
- ٣٣٦) منظمة المؤتمر الإسلامي بجدة، (د.ت)، مجلة مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بجدة.
- ٣٣٧) ابن منظور، محمد بن مكرم، (١٤١٤هـ)، لسان العرب، ط.٣، بيروت: دار صادر.
- ٣٣٨) ابن منير، أبو عبد الله الداني، (١٤٢٤هـ)، سلسلة الآثار الصحيحة أو الصحيح المسند من أقوال الصحابة والتابعين، ط.١، القاهرة: دار الفاروق للطباعة والنشر والتوزيع.
- ٣٣٩) المنيف، عبد المحسن بن محمد، (١٤٠٧هـ)، أحكام الإمامة والائتمام في الصلاة، رسالة ماجستير، ط.١، كلية الشريعة: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض.
- ٣٤٠) المواق، محمد بن يوسف، (١٤١٦هـ)، التاج والإكليل لمختصر خليل، ط.١، بيروت: دار الكتب العلمية.
- ٣٤١) ابن مودود، عبد الله بن محمود، (١٣٥٦هـ)، الاختيار لتعليل المختار، د.ط، القاهرة: مطبعة الحلبي.
- ٣٤٢) الموصلي، أبو يعلى محمد، (١٤٠٤هـ)، مسند أبي يعلى، ط.١، دمشق: دار المأمون للتراث.
- ٣٤٣) ابن النجار، محمد بن أحمد، (١٤١٨هـ)، شرح الكوكب المنير، ط.٢، د.م: مكتبة العبيكان.
- ٣٤٤) النجدي، عبد الرحمن بن محمد، (١٣٩٧هـ)، حاشية الروض المربع شرح زاد المستقنع، ط.١، د.م.ن.
- ٣٤٥) ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم، (د.ت)، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، ط.٢، د.م: دار الكتاب الإسلامي.
- ٣٤٦) ابن نجيم، عمر بن إبراهيم، (١٤٢٢هـ)، النهر الفائق شرح كنز الدقائق، ط.١، بيروت: دار الكتب العلمية.
- ٣٤٧) النسائي، أحمد بن شعيب، (١٤٠٦هـ)، المجتبى من السنن = السنن الصغرى للنسائي، ط.٢، حلب: مكتب المطبوعات.
- ٣٤٨) أبو نعيم، أحمد بن عبد الله، (١٤١٩هـ)، معرفة الصحابة، ط.١، الرياض: دار الوطن للنشر.

- ٣٤٩) النفراوي، أحمد بن غانم، (١٤١٥هـ)، الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، د.ط، بيروت: دار الفكر.
- ٣٥٠) النووي، يحيى بن شرف، (١٣٩٢هـ)، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ط.٢، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- ٣٥١) النووي، (١٤١٢هـ)، روضة الطالبين وعمدة المفتين، ط.٣، بيروت: المكتب الإسلامي.
- ٣٥٢) النووي، (١٤١٨هـ)، خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام، ط.١، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- ٣٥٣) النووي، (١٤٢٥هـ)، منهاج الطالبين وعمدة المفتين في الفقه، ط.١، بيروت: دار الفكر.
- ٣٥٤) النووي، (د.ت)، المجموع شرح المذهب، د.ط، بيروت: دار الفكر.
- ٣٥٥) النيسابوري، مسلم بن الحجاج، (د.ت)، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، د.ط، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- ٣٥٦) ابن هبيرة، يحيى، (١٤٢٣هـ)، اختلاف الأئمة العلماء، ط.١، بيروت: دار الكتب العلمية.
- ٣٥٧) الهروي، القاسم بن سلام، (١٣٨٤هـ)، غريب الحديث، ط.١، حيدر آباد: مطبعة دائرة المعارف العثمانية.
- ٣٥٨) الهروي، محمد بن أحمد، (٢٠٠١م)، تهذيب اللغة، ط.١، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- ٣٥٩) ابن الهمام، محمد بن عبد الواحد، (١٤٢٤هـ)، فتح القدير، ط.١، بيروت: دار الكتب العلمية.
- ٣٦٠) الهيثمي، أحمد بن محمد، (١٣٥٧هـ)، تحفة المحتاج في شرح المنهاج، د.ط، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- ٣٦١) الهيثمي، (د.ت)، الفتاوى الفقهية الكبرى، د.ط، مصر: المكتبة الإسلامية.
- ٣٦٢) الهيثمي، نور الدين علي، (١٤١٤هـ)، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، د.ط، القاهرة: مكتبة القدسي.
- ٣٦٣) وحدة البحث العلمي بإدارة الإفتاء، (١٤٣٦هـ)، المذاهب الفقهية الأربعة - أئمتها - أطوارها - أصولها - أثارها، ط.١، الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.
- ٣٦٤) وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، (١٤٢٧هـ)، الموسوعة الفقهية الكويتية، ط.٢، الكويت: دار السلاسل.
- ٣٦٥) الولوي، محمد بن علي، (١٤١٩هـ)، ذخيرة العقبى في شرح المجتبى، ط.١، الرياض: دار المعراج الدولية للنشر.
- ٣٦٦) اليعقوبي، أحمد بن إسحاق، (١٤٢٢هـ)، البلدان، ط.١، بيروت: دار الكتب العلمية.
- ٣٦٧) أبو يعلى، محمد بن الحسين، (١٤٠٠هـ)، العدة في أصول الفقه، ط.١، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود.
- ٣٦٨) اليعمري، محمد بن محمد، (١٤٢٨هـ)، شرح الترمذي «النفح الشذي شرح جامع الترمذي»، ط.١، الرياض: دار الصميعي للنشر والتوزيع.



Abstract

The subject of the this research: the ruling relating to performing the prayer at home – a comparative research in Islamic Jurisprudence.

Prepared by: Asma bint Saleh ibn Abdulaziz al-Amir.

Level of Study: Master's Degree

The aim of this comparative research is to clarify the legal Islamic rulings relating to performing the prayer at home.

This research will address the following issues: issues pertain to this research, its aim, the importance of this research and the reason for choosing this research. It will also mention the boundaries in which the research is performed, some of the previous research undertaken in this area, the methodology of the research and its various categories.

The research is preceded with an introduction which is followed by giving the definition of the prayer, the foundation upon which the prayer was legislated and the specifications of the prayer in Islam.

It then goes on to mention the definition of what is considered to be a house/home and a number of other expressions that are related to the topic and where these words are mentioned in the Quran and the Prophetic Traditions. The ensuing research is then divided into three chapters:

The first chapter addresses issues relating to the compulsory prayers which are performed in the house, that consist of both the prayers which are prayed by a single person and those that are prayed in congregation. It also discusses those individuals who are excused from the congregational prayer, the instances where it is permissible to shorten and combined the prayers, and the ruling concerning praying the Friday prayer at home.

Chapter two examine issues pertaining to rulings of performing the supererogatory prayers in the home such as the tarawih⁽¹⁾ prayer, the Eid prayer, the solar and lunar eclipse prayer, the prayer which is prayed when seeking rain and the funeral prayer. It then investigates whether or not it is

(1)- The supererogatory prayers that are prayed nightly in the month of amadan.

permissible for an individual who prays in the house to follow the person leading the praying in the mosque.

The third chapter explores the ruling relating to the permissibility of praying in a house that has been require though unlawful arbitrary, a house belonging to the non-Muslims and obeying one's parents if they order the child not to pray the congregational prayer in the mosque or at home.

The research then discusses the matter of praying when leaving and ntering the house and using a specific place in the home to pray, the rulings on the person leading the prayer in the house, the issues pertaining to the distance of the home from the mosque and the permissibility of building an apartment above the mosque. The research is then concluded by mentioning the most important outcomes pertaining to the rulings of praying at home and their recommendations.

Finally, the biography of every scholar mentioned in this research has been alluded to in the appendix, which is then followed with the index for the purpose of easy reference.

And may the salutations, blessings and preservation of Allah be upon our Prophet Mohammed, his family and companions.



KINGDOM OF SAUDI ARABIA

Ministry of Higher Education

Taibah University

College of Arts and Humanities

Department of Islamic Studies



**The rulings relating to performing
the prayer at home
a comparative research in Islamic Jurisprudence
Master's Degree in Islamic Jurisprudence
An Advanced Research upon the Requirements
of Attaining the Completion of**

Prepared by

Asma bint Saleh ibn Abdulaziz al-Amir
The Specialty of Jurisprudence – On Campus

Under the Supervision of Prof
Salma Bint Mohammed al-Husawi
a Professor in the Master's Program, in the
Department Islamic Jurisprudence, and the faculty of
Literature and Humanities, at Taibah University

(٢٠١٧A.D – ١٤٣٨.H.)